
الطبعة الرابعة
قصة أردوغان
د. راغب السرجاني

قصة أردوجان

دكتور
راغب السرجاني



الطبعة الرابعة
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

رقم الإيداع: ١٤١٧٠/ ٢٠١١

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

السرجاني، راغب
قصة أردجان/ راغب السرجاني
القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١١
٣٥٢، ٢٤ سم تدمك: ٧-٠٦-٥١٣٧-٩٧٧-٩٧٨
١- تركيا- ملوك وحكام ٢- تركيا تاريخ
٣- أردوجان ٩٢٣،١

مركز السلام للتجهيز الفني
عبد الحميد عمر
٠١٠٦٩٦٢٦٤٧





يعتقد بعض المؤرخين أو كثير منهم أن هنـاك مبالغـة في تقـدير دور الفـرد في تغيير حركة التاريخ؛ فينظرون إلى التغيير عـلى أنـه نتـاج حركـة «المجتمـع» أو «الشعب»، ثم يترأس هذا التغيير فرد قد يُنسب إليه «ظلمًا» النجاح كله..

هذه الرؤية، وإن كانت تحرص على عدم هضم حقوق الشعب والأُمَّة إلا أنها تُغفل أمرًا أنا أعتبره من السنن التي وضعها الله ﷻ في الأرض لكي تنتظم حياة الناس، وهذا الأمر هو أن الله ﷻ خلق بعض البشر القليلين الذين لهم قدرة باهرة على قيادة الجموع، والذين يستطيعون تحريك الطاقات الكامنة في داخل كل إنسان فيحدث التغيير.. نعم يُشارك الكثيرون في التغيير، لكن مَن الذي دفعهم إلى المشاركة، ومَن الذي حوَّل سلبيتهم المقيتة إلى إيجابية منتجة، ومَن الذي دفعهم إلى التضحية والبذل، بل ومَن الذي رسم لهم الطريق الذي يسيرون فيه، ووضع لهم الأهداف التي ينبغي أن يسعوا إلى تحقيقها..

إنه هذا «الفرد» الموهوب، الذي تكون سعادة الجيل بظهوره، ويكون نجاح التغيير بدخوله إلى حلبة الصراع..

وإلى هذا المعنى أشار رسول الله ﷺ أكثر من مرَّة في أحاديثه وتربيته للمسلمين؛

فهو الذي قال: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالإِبِلِ المِائَةِ لا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً[1]»[2].

وهو الذي قال: «إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»[3].

وهو يعتبر الصديق ﷺ أثقل من الأُمَّة بكاملها، وكذلك يعتبر عمر ﷺ أثقل من كل الأُمَّة إذا خلا منها الصديق، والكلام نفسه بالنسبة لعثمان بن عفان، وذلك كله في الحديث الشريف الذي قال فيه ﷺ: «رَأَيْتُ قُبَيْلَ الْفَجْرِ كَأَنِّي أُعْطِيتُ الْمَقَالِيدَ وَالْمَوَازِينَ، فَأَمَّا الْمَقَالِيدُ: فَهَذِهِ الْمَفَاتِيحُ، وَأَمَّا الْمَوَازِينُ: فَهَذِهِ الَّتِي تَزِنُونَ بِهَا، فَوُضِعْتُ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ أُمَّتِي فِي كِفَّةٍ، فَوُزِنْتُ بِهِمْ فَرَجَحْتُ، ثُمَّ جِيءَ بِأَبِي بَكْرٍ فَوُزِنَ بِهِمْ فَوَزَنَ، ثُمَّ جِيءَ بِعُمَرَ فَوُزِنَ فَوَزَنَ، ثُمَّ جِيءَ بِعُثْمَانَ فَوُزِنَ بِهِمْ ثُمَّ رُفِعَتْ»[4].

وبالمنهج نفسه قال أبو بكر الصديق في حقِّ القعقاع بن عمرو التميمي:

---

(١) قال ابن قتيبة: الراحلة هي النجيبة المختارة من الإبل للركوب، فإذا كانت في إبل عُرفت، ومعنى الحديث: أنَّ الناس في النَّسب كالإبل المائة التي لا راحلة فيها فهي مستوية. وقال الأزهريُّ: الراحلة عند العرب الذَّكر النجيب والأنثى النجيبة... قال: وقول ابن قتيبة غلطٌ، والمعنى: أنَّ الزَّاهد في الدُّنيا الكامل فيه الرَّاغب في الآخرة قليلٌ كقلَّة الرَّاحلة في الإبل. وقال النووي: هذا أجودُ، وأجودُ منهما قول آخرين: إنَّ المرضيَّ الأحوال من الناس الكامل الأوصاف قليلٌ. انظر: ابن حجر: فتح الباري، ١١/ ٣٣٥.

(٢) البخاري: كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، (٦١٣٣) عن عبد الله بن عمر، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب قوله ﷺ: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»، (٢٥٤٧).

(٣) أبو داود: كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة (٤٢٩١) عن أبي هريرة، وقال أبو داود: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يَجُزْ به شراحيل. والحاكم (٨٥٩٢)، والطبراني: المعجم الأوسط، ٦/ ٣٢٤. وقال السخاوي: وقد أخرجه الطبراني في الأوسط كالأول (يعني حديث أبي داود) وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات، وكذا صححه الحاكم. انظر: المقاصد الحسنة، ص٢٠٣. وصححه الألباني، انظر: السلسلة الصحيحة (٥٩٩).

(٤) أحمد في مسنده (٥٤٦٩)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٠٤٨٤)، والطبراني: المعجم الكبير، ١٣/ ٦٦، وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، إلاَّ أنه قال: «فَرَجَحَ بِهِمْ». في الجميع. وقال: «ثُمَّ جِيءَ بِعُثْمَانَ فَوُضِعَ فِي كِفَّةٍ وَوُضِعَتْ أُمَّتِي فِي كِفَّةٍ، فَرَجَحَ بِهِمْ، ثُمَّ رُفِعَتْ»، ورجاله ثقات. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٩/ ٥٩.

«لصوت القعقاع في جيش خير من ألف رجل»[1]. وعندما أمدَّ عمر بن الخطاب عمرو بن العاص بجيش إضافي ليُساعده على فتح مصر زوَّد هذا الجيش بأربعة رجال، قال عنهم: «إني قد أمددتك بأربعة آلاف رجل، على كلِّ ألف رجل منهم رجلٌ مقام الألف». وهم: المقداد بن عمرو، وعبادة بن الصامت، والزبير بن العوام، ومسلمة بن مخلد[2]، وعندما تمنَّى كانت أمنيته رجالاً أمثال أبي عبيدة ﷺ؛ فقد قال عمر بن الخطاب لجلسائه: تمنوا. فتمنوا، فقال عمر: لكني أتمني بيتًا ممتلئًا رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح[3].

وحفل التاريخ الإسلامي بعد جيل الصحابة بالمئات من الرجال الذين غيَّروا من مسار التاريخ، وصنعوا مجدًا هائلاً للأُمَّة؛ منهم على سبيل المثال لا الحصر كان قادة الدول؛ مثل: عمر بن عبد العزيز، وهارون الرشيد، وعبد الرحمن الداخل، وعبد الرحمن الناصر، وألب أرسلان، وعماد الدين زنكي، ونور الدين محمود، وصلاح الدين الأيوبي، ويوسف بن تاشفين، وسيف الدين قطز، ومحمد الفاتح، وغيرهم.

ومنهم من العلماء أمثال سعيد بن المسيب، والحسن البصري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم، وغيرهم..

إنهم -والحمد لله- كثيرون، وبهم يُصَحَّح المسار، وتُوَفَّق الأُمَّة إلى رُشدها..

---

(١) ابن الأثير: أسد الغابة ٤/ ٣٩٠، والذهبي: تاريخ الإسلام، ٣/ ٦٦٢.

(٢) وقال آخرون: بل خارجة بن حذافة الرابع. لا يعدّون مسلمة، انظر: ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب ص٨٣، وابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١/ ٨.

(٣) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٣/ ٣١٥، وابن الأثير: أسد الغابة ١/ ٧٠٦، والذهبي: سير أعلام النبلاء ١/ ١٤.

ولكن لعل هناك ما يلفت أنظار القرَّاء من أن كل الأمثلة التي ذكرناها تقع في عمق التاريخ؛ فقد مرَّ على كل واحد منهم عدَّة مئات من السنوات، وعانت الأُمَّة الإسلامية في فتراتها الأخيرة من نقص التدوين الخاص برجالها الأفذاذ الذين يظهرون في كل وقت وزمن، وهذا أثار عند الكثيرين مشاعر الإحباط واليأس؛ وظنُّوا أن الأُمَّة تاريخ بلا واقع، وسلف بلا خلف..

والواقع الذي لا جدال فيه أن هذه الأُمَّة تُقَدِّم على سبيل الدوام من الرموز ما يمكن أن يقودها إلى كل خير، وما يصلح أن يجعلها قدوة لكل الإنسانية؛ وفي هذا الصدد قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»[1].

وقد فكَّرْتُ في اختيار رمز من الرموز الحديثة تتحقق فيه -حسبما أرى- ملكات القيادة والقدرة على التغيير؛ حتى أشرح قصَّته للمسلمين فيعرفوا أن أُمَّتهم بخير، وأنها دومًا تُقَدِّم الجديد الذي يُصلح من شأن البشر، ووقع اختياري في هذا الكتاب على الزعيم التركي الجليل أردوجان!

وأردوجان في واقع الأمر شخصية مثيرة للغاية؛ لقد رفع الكثيرون درجة التزامه بالدين حتى جعلوه رمزًا دينيًّا صريحًا، وهاجمه الكثيرون في النقطة ذاتها حتى اتهموه بالعلمانية الفجَّة؛ بل بالكفر الصريح! وقام كثيرون بتعظيم وطنيته وتقدير حبه لبلاده، وقام غيرهم باتهامه بالعمالة للصهاينة وبالتبعية للغرب، وقام فريق ثالث بتعظيم تجربته الاقتصادية ونموذجه التركي البارز، بينما قام فريق آخر باتهامه بأنه لم يفعل شيئًا للاقتصاد التركي، وأن ما حققه من نجاحات ما هي إلا أوهام

---

(١) البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي...». (٦٨٨١)، ومسلم عن ثوبان مولى رسول الله: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي...». (١٩٢٠) واللفظ له.

يضحك بها على شعبه!!

لقد كان أردوجان شخصية مثيرة لكثير من الجدل..

وأنا -كعادتي- إذا أردتُ أن أفهم شخصية، أو أُحَلِّل موقفًا لا بُدَّ أن أعود إلى جذور قصته، وإلى أصل حكايته..

وقصة أردوجان قصة عميقة في التاريخ.. جذورها تصل إلى الخلافة العثمانية الكبيرة، وتمرُّ بمراحل متعددة متباينة.. فيها السعادة وفيها الحزن، وفيها النجاح وفيها الفشل، وفيها النصر وفيها الهزيمة..

إنها قصة رمز لا نستطيع أن نُغفل أمره؛ فقد صار ملء سمع وبصر الدنيا.. فما حقيقة أردوجان؟ وما جذور قصته؟ وما أهدافه وطموحاته؟ وكيف يمكن لمستقبل تركيا والمسلمين أن يكون في ظلِّ حُكْم هذا الزعيم؟

هذا ما تُجيب عنه صفحات هذا الكتاب..

والله الموفق، وهو يهدي إلى سواء الصراط..

د. راغب السرجاني

٢٤ يوليو ٢٠١١م

سقوط الخلافة الإسلامية وقيام الدولة القومية التركية

قَدْ تُنْكِرُ العيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مَنْ رَمَدٍ وَيُنْكِرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ[(١)]

البوصيري[(٢)]

تركيا الحالية لم يكن لها وجود كدولة قبل الإسلام ولا في عصوره الأولى، حتى حدثت القصة الشهيرة بانتقال قبيلة «قابي» المنتمية إلى قبائل «الغز» ذات الأصل التركي من بلادها، وذلك في أوائل القرن السابع الهجري الموافق للثلث الأول من القرن الثالث عشر الميلادي؛ خوفًا من اكتساح التتار؛ حيث وجدوا معركة بين جيش السلاجقة المسلمين بقيادة السلطان علاء الدين الأول، وبين جيش الروم، فانضموا لإخوانهم المسلمين، وتحقَّق النصر لهم بفضل الله ﷻ، فكافأهم السلطان السلجوقي بإقطاعهم أرضًا في ذلك المكان، وجعل كبيرهم (أرطغرل) أميرًا على هذه الإمارة الناشئة[(٣)].

ولما مات أرطغرل عام (٦٨٧هـ=١٢٨٨م) خلفه في حكم الإمارة ابنه عثمان الذي تُنسب إليه الدولة العثمانية، فكانت نشأة الدولة العثمانية مرتبطةً بالإسلام والجهاد في سبيل الله وقائمةً عليهما، ثم دارت الأيام، واتسعت تلك الإمارة حتى

---

(١) البوصيري: البردة، شرحها إبراهيم الباجوري، ضبطها وعلق عليها: عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب – القاهرة، ١٩٩٣م، ص١١٥.

(٢) هو: محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري شرف الدين أبو عبد الله، (٦٠٨-٦٩٦هـ=١٢١٢-١٢٩٦م)، نسبته إلى بوصير في مصر، شاعر مجيد، له ديوان شعر، وأشهر شعره البردة، والهمزية، توفي بالإسكندرية. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، ١٠/ ٢٨.

(٣) محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ص١١٩-١٢٦.

صارت دولة تقوم على أساس الإسلام، وتحمَّلت هذه الدولة عبء نشر الإسلام في أوربا، والدفاع عن المسلمين ضد الغزو الصليبي، وقامت بفتوحات كبيرة وعظيمة توَّجها السلطان محمد الفاتح بفتح القسطنطينية[١].

ثمَّ تحوَّلت الدولة إلى خلافة تسعى إلى توحيد العالم الإسلامي تحت راية واحدة، وتحت منهج واحد هو الإسلام، وقد كان للخلافة العثمانية دور مهمٌّ للغاية في نشر الإسلام في أوربا، كما قدَّمت خدمات جليلة للعرب والمسلمين، يأتي في مقدمتها حماية الشرق العربي والإسلامي من الغزو الاستعماري لمدَّة ثلاثة قرون كاملة؛ حيث تصدَّت للمخطَّطات الصليبية البرتغالية منذ القرن العاشر الهجري الموافق لأوائل القرن السادس عشر الميلادي، ومنعت تغلغله إلى الحجاز لتنفيذ مخطط صليبي بالغ القسوة والوحشية، كان يهدف إلى الزحف على مكة المكرمة واقتحام المسجد الحرام وهدم الكعبة المشرَّفة، ثم موالاة الزحف منها إلى المدينة المنورة لنبش قبر الرسول ﷺ، ثم استئناف الزحف الآثم إلى بيت المقدس والاستيلاء على المسجد الأقصى، وبذلك تقع المساجد الثلاثة الكبرى في الإسلام تحت سيطرة البرتغاليين[٢].

كذلك حافظت الخلافة العثمانية على إسلام وعروبة سكان الشمال الإفريقي من أخطار الغزو الصليبي الاستعماري الأوربي بقيادة البرتغال وإسبانيا بهدف إنشاء ممالك نصرانية تتناثر على الساحل الشمالي الإفريقي؛ حتى يصير البحر المتوسط في المدى البعيد بحيرة نصرانية أوربية، ويعقب ذلك تغلغل صليبي أوربي إلى الداخل الإفريقي، وقد تصدَّت دولة الخلافة العثمانية لهذه المخططات وحوَّلتها إلى أحلام؛ حيث بسطت الدولة العثمانية سيطرتها على ثلاثة أقاليم في الشمال الإفريقي، وهي

(١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ص٣٣، ٣٥.
(٢) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص٢٣٦.

الجزائر وتونس وطرابلس، بعدما استنجد أهالي هذه البلاد بالدولة العثمانية كأكبر وأقوى دولة إسلامية لإنقاذهم من الزحف الاستعماري الأوربي[١].

وقد أوجدت دولة الخلافة العثمانية وحدة بين الولايات العربية التي دخلت في سيادتها، فاحتفظت كلٌّ منها بمقوماتها الأساسية؛ مثل: الدين الإسلامي، واللغة العربية، والثقافة العربية الإسلامية، والعادات والتقاليد الموروثة عبر العصور، ولم تلجأ الدولة العثمانية إلى إقامة حدود مغلقة أو حواجز مصطنعة فيما بين الولايات العربية؛ فكانت حرية الانتقال والسفر مكفولة أمامهم في جميع الأوقات، وكذلك فرص العمل، وكان في مقدور المواطن الذي يسكن في دمشق على سبيل المثال أن ينتقل إلى بغداد أو القاهرة أو القيروان أو غيرها من كبرى المدن العربية، ويعيش فيها، ويمارس النشاط الاقتصادي دون أن يتطلب ذلك الحصول على إذن بالخروج أو الدخول أو الإقامة، مما نعاني منه في واقعنا المعاصر[٢]..

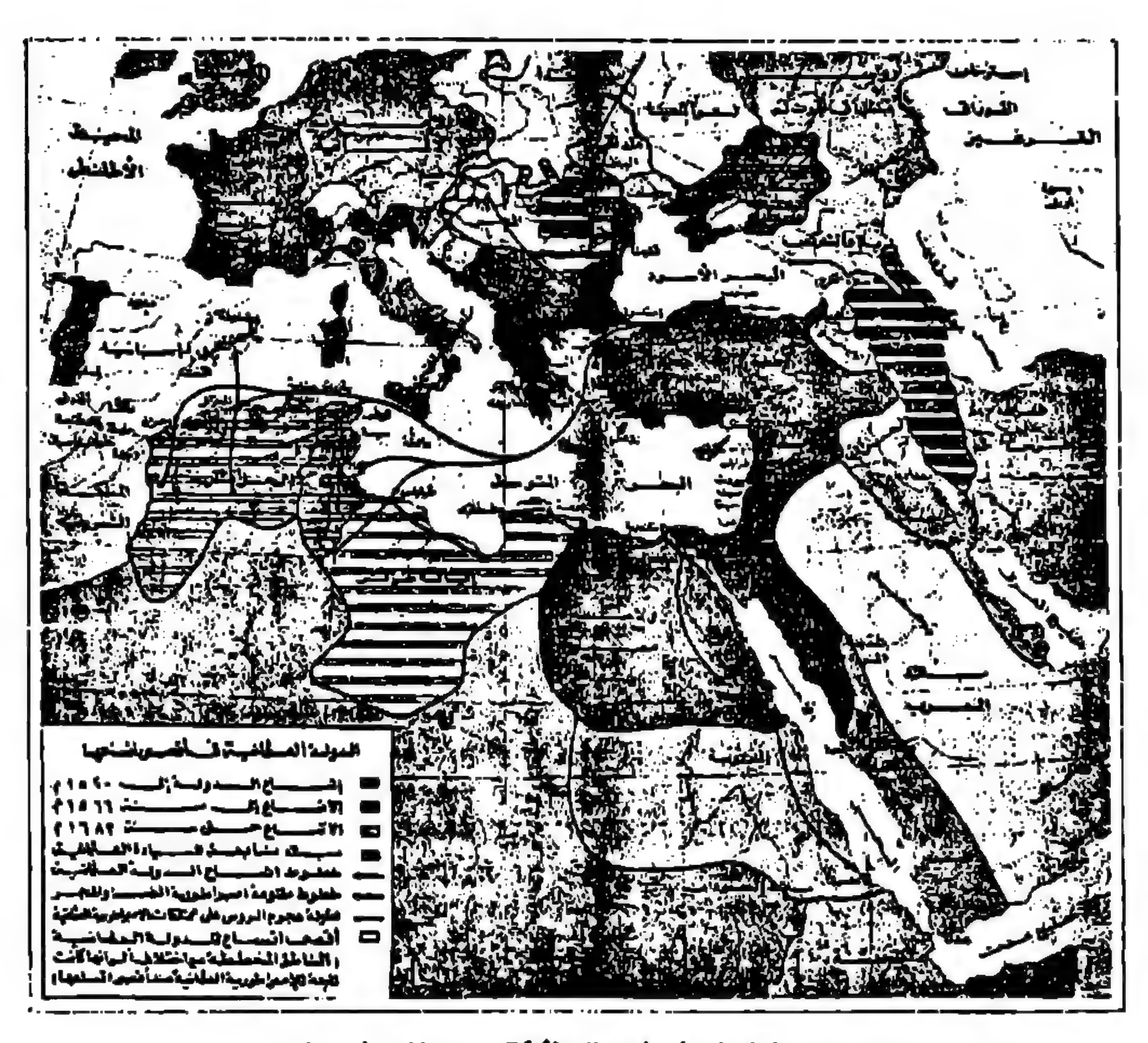
بذلك أعادت دولة الخلافة العثمانية للعالم العربي والإسلامي وحدته، بعدما تفتَّت بسقوط الدولة العباسية في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي عقب الاجتياح المغولي، وسقوط وتخريب مدينة بغداد حاضرة الخلافة؛ ولذلك يُقِرُّ عدد غير قليل من المؤرِّخين بأن الوحدة العربية والإسلامية التي تمت على أيدي العثمانيين تُعتبر نقطة البداية في تاريخ العرب الحديث[٣].

---

(١) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص٤٥، ٤٦.

(٢) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص٢٣٩.

(٣) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ص٩٣٦.



الدولة العثمانية في أقصى اتساعها

كما لا يمكننا الحديث عن مآثر الخلافة العثمانية دون أن نذكر موقفها من محاولات اليهود المتكرِّرة لاستيطان فلسطين؛ فعندما فتح السلطان سليم الأول[١] مصر في عام (٩٢٢هـ=١٥١٧م) أصدر على الفور فرمانًا بمنع اليهود من الهجرة إلى سيناء، ولَمَّا تولَّى ابنه سليمان القانوني[٢] عرش الدولة في عام (٩٢٦هـ=١٥٢٠م) أكَّد استمرار العمل بفرمان والده؛ مما يدلُّ على يقظة الدولة العثمانية وتنبُّهِهَا المبكِّر للطموح اليهودي في الاستيلاء على هذه المنطقة[٣].

وفي الوقت نفسه شعر الأوربيون بالخطر التركي «العثماني» على أوربا في المرحلة التي تلت الحروب الصليبية، حين وصلت الطلائع التركية إلى شبه جزيرة البلقان، فكانت الحروب العثمانية في أوربا، وكانت أوربا -الخارجة مهزومة ومنهكة من حروبها في الشرق الإسلامي- عاجزة عن وقف التمدد العثماني الإسلامي، الذي وصل حتى مدينة فيينا في عام ١٦٨٣م[٤].

من هنا صارت تلك الخلافة الإسلامية العثمانية هدفًا لأعداء الإسلام من الصليبيين واليهود، الذين أخذوا يتآمرون عليها، ويكيلون لها الضربات، في الوقت الذي كان هناك العديد من الأخطاء التي تفشَّت في جسد الخلافة العثمانية، وتسبَّب ذلك في تضعضع بنيانها.

---

(١) هو: السلطان سليم الأول ابن السلطان بايزيد الثاني بن السلطان محمد الفاتح (١٤٧٠- ١٥٢٠م)، سلطان الدولة العثمانية، وأول مَنْ تلقب بأمير المؤمنين من خلفاء بني عثمان، وفي عهده ظهرت السلالة الصفوية الشيعية في إيران وأذربيجان، فانتصر عليهم، ثم انتصر على المماليك، فأصبح العثمانيون هم القوة الإسلامية الكبرى والوحيدة تقريبًا في أيامه.

(٢) هو: السلطان سليمان القانوني بن سليم الأول (١٤٩٥م - ١٥٦٦م)، أحد أشهر السلاطين العثمانيين، ولد في مدينة طرابزون حين كان والده واليًا عليها، وحكم ٤٨ عامًا تقريبًا منذ عام ١٥٢٠م، وزادت مساحة الدولة العثمانية بأكثر من الضعف خلال فترة حكمه.

(٣) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص٢٤٧.

(٤) محمد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، ص٢٢.

وعندما احتلَّت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢م عاود اليهود المطالبة بالهجرة إلى سيناء، وكان تيودور هرتزل زعيم المنظمة الصهيونية العالمية قد أطلق على سيناء اسم فلسطين المصرية؛ ليتخذ منها نقطة وثوب إلى فلسطين الشامية[1]، ولكن هذا الأمر واجه رفضًا تامًّا من السلطان عبد الحميد الثاني -رغم الإغراءات المالية الصهيونية المتكرِّرة على مدار سنوات، والتي عرضها هرتزل ووصلت إلى خمسة ملايين من الجنيهات الذهبية مقابل السماح باستيطان اليهود في فلسطين- ليحافظ السلطان العثماني على عروبة وإسلامية فلسطين، وليتأكَّد هرتزل أن اليهود لن يستطيعوا دخول فلسطين ما دام السلطان عبد الحميد جالسًا على عرش الخلافة العثمانية[2].

ووقع الاختيار على جمعية الاتحاد والترقي المخترقة بشدَّة من يهود الدونمة[3]؛ لتكون بمنزلة حصان طروادة الذي سينفذ من خلاله الصهاينة ومن ورائهم القوى الاستعمارية إلى قلب الخلافة العثمانية!!

فلقد عاشت الدولة العثمانية في أواخر عهدها أحداثًا كانت تُنذر بنتائج خطيرة وعواقب مدمِّرة لكيانها ووجودها، وتمهِّد الطريق لقيام الجمهورية؛ فإضافة إلى الثورات التحريرية والحركات الانفصالية والاستقلالية للشعوب المحكومة من العثمانيين، والحروب التي خاضتها الدولة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردِّية وغيرها، جاء قيام جمعية الاتحاد والترقي كأحد أهم العوامل التي كانت وراء

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية.. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، ص١٦٢، ١٨٥.

(٣) يهود الدونمة: الدونمة تعني بالتركية الردَّة، وهم اليهود الذين أسلموا ظاهرًا وسكنوا منطقة الغرب من آسيا الصغرى، ولقد أسهموا إسهامًا كبيرًا في تقويض الخلافة العثمانية، وهم أتباع ساباتاي زيفي الذي ادعى أنه المسيح، لكنه ادعى الإسلام بعد أن تم القبض عليه في عهد السلطان محمد الرابع، فعرفوا بالسبتيين أو يهود الدونمة. انظر: محمد علي قطب: يهود الدونمة، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م.

القضاء على نظام الخلافة الإسلامية وقيام النظام الجمهوري في تركيا.

يعود تأسيس هذه الجمعية إلى عام ١٨٦٤/ ١٨٦٥م على يد فئة من مثقَّفي الأتراك، عُرفوا في البداية بـ «العثمانيين الجدد» و«العثمانية الفتاة»، ونادوا بإعلاء القومية التركية فوق أي عرق أو قومية أخرى، وأنشئوا صحيفة تُعَبِّر عنهم سُمِّيت «الحرية»، وأصدروها من العاصمة البريطانية لندن!

كما طالبوا بإقصاء السلطان العثماني، والحكم بالنظام الدستوري النيابي، ونتيجة لضغوطهم نزلت الدولة على رأيهم وأصدرت دستور عام ١٨٧٦م[١].

لكن السلطان عبد الحميد تذرَّع بالحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م)؛ فحلَّ البرلمان، وأبطل العمل بالدستور، فردَّت الجمعيةُ وأنصارها في الجيش والمحافل الماسونية[٢] ويهودُ الدونمة على هذا الإجراء بانقلاب سلمي؛ أجبر السلطان على إعادة العمل بالدستور، وتشكيل حكومة جديدة بزعامة جمعية الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨م؛ ومن ثَمَّ قامت بخلع السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠٩م[٣].

وأخيرًا استطاع اليهود إزالة العقبة الكئود المتمثلة في السلطان المسلم عبد الحميد الثاني من طريقهم، لتنتشي آمالهم وطموحاتهم المكبوتة لبناء وطن قومي خاص باليهود على الأراضي الفلسطينية العربية الإسلامية!

---

(١) الموسوعة العربية: www.arab-ency.com.

(٢) الماسونية: معناها الحرفي هي «البناءون»، وفي الإنجليزية Freemasons أي «البناءون الأحرار»، وهي منظمة يهودية سرية هدامة، إرهابية غامضة، محكمة التنظيم تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعو إلى الإلحاد «والإباحية والفساد»، وتتستر تحت شعارات خداعة «حرية - إخاء - مساواة - إنسانية»، وتُتَّهم الماسونية بأنها «من محاربي الفكر الديني» و«ناشرة للفكر العلماني». انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ١/ ٥١٠.

(٣) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ص٢١، ٢٢.

فعندما تمكّن حلفاؤهم الاتحاديون من الحكم في تركيا حصل اليهود على أربع حقائب وزارية، من أصل ثلاث عشرة وزارة في عام ١٩١٣م؛ وهي: وزارة المالية، ووزارة الأشغال العامة، والتجارة والزراعة، ووزارة البرق والبريد، وذلك فضلاً عن العديد من الشخصيات المتنفذة في جمعية الاتحاد والترقي -الحاكمة- من يهود الدونمة، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، (مصطفى عارف) الذي كان أحد وزراء داخلية الاتحاد والترقي، و(مصلح الدين عادل) أحد أبرز المستشارين لوزارة التعليم التركية، إضافة إلى أهم شخصية نسائية في الأدب التركي (خالدة أديب) التي عُرف عنها عداؤها الشديد للإسلام[1].

تولّى السلطنة والخلافة بعد السلطان عبد الحميد الثاني أخوه محمد رشاد، إلا أنه في الحقيقة لم يكن يملك أي سلطة فعلية، وإنما السلطة أصبحت في يد جمعية الاتحاد والترقي، وغدت الحكومة العثمانية تركية في مضمونها، قومية في عصبيتها، بعدما كانت عثمانية في مضمونها وإسلامية في رابطتها.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨م) انحازت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط (ألمانيا والنمسا) في حين تمكّن الإنجليز من جرّ العرب إلى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا)، فسادت فكرة القومية العربية؛ ووقع الصدام بين العرب والترك[2].

سقطت الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب، واحتلّ الحلفاء واليونان أجزاءً منها، ووقعت الأستانة تحت سيطرة الإنجليز، وأصبح الخليفة كالأسير فيها، وقُسّم العالم الإسلامي الخاضع للدولة العثمانية بين الحلفاء، طبقًا لبنود معاهدة سايكس

---

(١) نبيل سالم: مخاطر التحالف الإسرائيلي – التركي، الملف السياسي، مركز البيان للنشر، الإمارات، دبي، العدد (٤١)، ٣٠ أبريل ١٩٩٩م.

(٢) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٤٣٧.

بيكو[1]، وأُعطيَ الضوء الأخضر للصهاينة لإقامة وطنهم القومي على الأراضي الفلسطينية تنفيذًا لوعد بلفور[2].

هنا نكون قد وصلنا إلى شخصية محورية في تاريخ تركيا المعاصر؛ إذ ظهر على صعيد الأحداث ضابط في الجيش التركي يدعى مصطفى كمال أتاتورك..

ظهر أتاتورك بمظهر المنقذ لشرف الدولة من الحلفاء واليونان، الذين احتلُّوا أزمير بتمكينٍ من بريطانيا في عام ١٩١٩م، وتوغَّلوا في حقد صليبي دفين في الأناضول، فقام مصطفى كمال باستثارة روح الجهاد في الأتراك، ورفع راية القرآن، وردَّ اليونانيين على أعقابهم، وتراجعت أمامه قوات الحلفاء دون أن يستعمل أسلحته! وأخلت أمامه المواقع! وبدأ مصطفى كمال يطفو على السطح تدريجيًّا، وابتهج به العالم الإسلامي، وأطلق عليه لقب الغازي، ومدحه الشعراء وأشاد به الخطباء[3].

لكننا وقبل أن نخوض في تفاصيل سمات مرحلة أتاتورك، ودوره في القضاء على الخلافة الإسلامية، وإعلان الجمهورية التركية نُريد أن نقف وقفة لتوضيح بعض المعاني المهمة، التي على ضوئها يمكننا الحكم على شخصية مثل مصطفى كمال أتاتورك..

---

(١) اتفاقية سايكس بيكو سازانوف عام ١٩١٦م، هي تفاهم سريٌّ تم أثناء الحرب العالمية الأولى بين فرنسا (متمثلة في الدبلوماسي فرانسوا جورج بيكو) والمملكة المتحدة (ويمثلها مارك سايكس) بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام المشرق العربي بعد تهاوي الإمبراطورية العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة. انظر: جوزيف حجازي: سورية بلاد الشام.. تجزئة وطن حول اتفاقات سايكس-بيكو: دراسة وملف وثائقي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

(٢) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، ٢/ ٢٢٥.

(٣) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٤٣٧.

وحتى نُيَسِّر سبيل الفهم نضرب لذلك مثالاً..

في حالة امتلاكي لبناء ضخم يتكون من مائتي طابق، ويضمُّ بين أركانه أعدادًا كبيرة جدًّا من السكان، فإذا برز لي رجل وأقنعني بهدم هذا البناء الضخم للتخلُّص من أعبائه ومشاكله، والاكتفاء بمبنى جديد يتكون من خمسة أو عشرة طوابق فقط، وتشريد سكان باقي الطوابق، هنا سأجد نفسي أمام أحد احتمالين:

فإمَّا أن هذا الرجل يعلم بأن المبنى آيل تمامًا للسقوط، ولا أمل في استمراره، كما يعلم بأن قدراتي ضعيفة ولا تستطيع القيام بأعباء رعاية المبنى الضخم، وفي الوقت نفسه يعلم يقينًا بعدم قدرتي على إصلاحه، وفي هذه الحالة يكون هذا الرجل قد أسدى لي نصيحة غالية، ورفع عن كاهلي أحمالاً ثقيلة، أو أن هذا الرجل كان يعلم بقدرتي على النهوض بأعباء المبنى الضخم والقيام بتحمل كامل مسئولياته، أو بالقدرة على إصلاح ما فسد من طوابقه، أو حتى هدمه وإعادة بنائه من جديد، وبهذا يحق لي الاستفادة من الامتيازات الهائلة التي كانت تعود عليَّ بامتلاكي لهذا البناء الضخم، وفي هذه الحالة يكون هذا الرجل قد خانني وأجرم في حقي عندما تبنَّى فكرة هدم البناء، بل وأجبرني عليها، وأرغمني على القنوع بالمبنى الجديد ذي الطوابق الخمسة!

فضلاً عن التسبب في تشريد باقي سكان البناء الضخم، وتركهم في العراء تنهشهم الذئاب، وتتجرَّأ عليهم الضباع وأضعف الهوام..

ويصير بعد سنوات من هدم البناء الضخم أقصى طموح لدى أبناء الدولة العثمانية التي كانت تحكم نصف أوربا وتناطح النصف الآخر أن تلتحق دولتهم -الحديثة- بالاتحاد الأوربي؟!!

لذا وجب علينا قبل أن ننظر إلى ما قام به أتاتورك للدولة التركية الحديثة أن نضع هذه الرؤية أمام كل مَنْ يُريد تحليل جوانب هذه الشخصية...



مصطفى كمال أتاتورك

وفي رأيي أن الحالة الأولى التي تحتمل أن أتاتورك لم يكن يعلم بقدرة تركيا على إعادة أمجاد أجدادها والحفاظ على إرثهم ومكتسباتهم هي أقصى رؤية يمكن من خلالها التعاطي مع شخصية مثل مصطفى كمال أتاتورك، دون التجريح والتخوين والتشكيك في وطنيته وانتماءاته كما تفضي له الحالة الثانية، التي تفترض أنه كان يعلم بقدرة الأتراك على إعادة البناء والتحديث للدولة العثمانية، والحفاظ على الخلافة الإسلامية.

وننهي وقفتنا عند هذه النقطة لنعود إلى قصتنا..

تمكَّن أتاتورك «الغازي» بعدما انقضت ثلاث سنوات من مقاومته للاحتلال من تحرير تركيا وطرد المحتلين من بلاده، وعلى إثر ذلك وفي ليلة ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣م أعلنت الجمهورية التركية، وتمَّ تنصيب أتاتورك رئيسًا للبلاد، بجانب رئاسته للوزراء، ورئاسته لحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه، فضلاً عن كونه القائد العسكري العام للجيش التركي، فأصبح يُسيطر على الجيش والحكومة والشعب في آن واحد[1]!!

وبدأ أتاتورك يكشف عن حقده الدفين ليس على نظام الخلافة فقط، بل يتعداه إلى الإسلام نفسه، ويتَّضح ذلك مما فعله بعد إنهاء الخلافة وإعلان الجمهورية التركية؛ فأتاتورك لم يكن بحاجة إلى هذه الترسانة من القوانين الجائرة في حقِّ الإسلام والمسلمين ليُقيم الدولة التركية الحديثة..

ففي ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ الموافق ٣ مارس ١٩٢٤م قام أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية، وأعلن فصل الدين عن الدولة، وإلغاء المحاكم الشرعية، ووزارة الأوقاف، بل وأكثر من ذلك؛ حيث طرد الخليفة عبد المجيد الثاني آخر خليفة عثماني

(١) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية.. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، ص٢٣٦.

وأفراد عائلته من البلاد[1]، لتتوالى بعد ذلك الإجراءات الانقلابية؛ إذ أصدر أتاتورك العديد من التشريعات الجائرة بهدف فصم أي علاقة بين تركيا وجذورها الإسلامية، فقام بإلغاء كتابة اللغة التركية بالحروف العربية، وأمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية، وجعل الأذان للصلاة باللغة التركية، واستبعد قدر استطاعته أي كلمة عربية من اللغة التركية، كما اتخذ التقويم الغربي تقويمًا رسميًّا للدولة بديلاً عن التقويم الإسلامي، وجعل العطلة الأسبوعية الأحد بدلاً من الجمعة، ثمَّ أصدر قانونًا جديدًا سمَّاه القانون المدني؛ ليُعيد هيكلة المجتمع التركي اجتماعيًّا واقتصاديًّا -حتى أحواله الشخصية- على أسس غربية بعيدة عمَّا أَلِفه الأتراك وتربَّوْا عليه منذ مئات السنين[2].

لقد فعل أتاتورك بدولة الخلافة ما لم تتوقَّعه أكثر الدول الاستعمارية بغضًا وكراهية للدولة العثمانية؛ فمَنْ ذا الذي كان يتخيَّل -إضافة لما ذكرنا- أن تُغْلَق المساجد في قلب دولة الخلافة، ولا يُسمح على أراضيها ببناء أكثر من مسجد واحد في كل دائرة من الأرض يبلغ محيطها ٥٠٠ متر مربع، ويُعْلَن صراحة فيها أن الروح الإسلامية تعوق التقدُّم!

ولا يكتفي أتاتورك بذلك بل ويتمادى في تهجمه على المساجد بخفض عدد الواعظين الذين تدفع لهم الدولة أجورهم إلى ثلاثمائة واعظ فقط، وبإغلاق أشهر جامعين في إسطنبول؛ فحوَّل أولهما وهو مسجد آيا صوفيا إلى متحف، وحول ثانيهما وهو مسجد الفاتح إلى مستودع[3].

كما جهر أتاتورك بنظرته المفتونة بالغرب؛ فولَّى وجهه شطر أوربا على أنها

---

(١) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٤٥.

(٢) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية.. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، ص٢٤١.

(٣) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٤٤٣.

النموذج مضمونًا وشكلاً، فكان بذلك أول زعيم تركي يتبنى الحضارة الأوربية نهجًا رسميًا للدولة، ومن أقواله: «الحضارة التي يجب أن يُنشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوربا مضمونًا وشكلاً، لأن هناك حضارة واحدة حقيقية وهي الحضارة الأوربية القائدة، والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخَلْقِ الإنسان السيد والأمة السيدة.. وإن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوربية؛ لكي تُؤَمِّن لنفسها الحياة والاعتبار»[1].

وعند زواجه من لطيفة هانم ابنة أحد أغنياء أزمير -الذين كانوا على صلة كبيرة مع اليهود من سكان أزمير- أجرى مراسم الزواج على الطريقة الغربية؛ ليُشجع على نبذ العادات الإسلامية، ثم قام باصطحاب زوجته وطاف بها أرجاء البلاد وهي بادية المفاتن تختلط مع الرجال وترتدي أحدث الأزياء، في تحريض فجٍّ على التبرُّج الصارخ، لتكتمل المنظومة التي أسس لها أتاتورك بإلغائه للحجاب الإسلامي، ودعوته للسفور، وإنهائه لقوامة الرجل على المرأة؛ بحجة إعطائها كامل حريتها، مع تشجيعها على حضور الحفلات الراقصة المختلطة[2]!

كذلك أمر بإحلال القبعة الأوربية محل الطربوش العثماني، رغم كونه ليس شعارًا إسلاميًا؛ ولكنه قد يذكِّر الشعب التركي بالعهد العثماني «البائد»[3]!!

ونظرًا لما كانت تشغله «الأستانة» -إسطنبول- من مكانة عظيمة في أذهان وأفئدة الشعب التركي وجميع شعوب العالم الإسلامي، قام أتاتورك بإصدار قانونٍ بجعل أنقرة عاصمة للدولة الجديدة[4].

---

(١) محمد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، ص٢٦.
(٢) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٤٤٥.
(٣) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ٥٢.
(٤) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٤٦.

وكانـت لخطـوات مصـطفى كـمال أتـاتورك تـداعيات بعيـدة الأثـر في مصر وأفغانسـتان وإيـران والهنـد الإسـلامية، وتركسـتان، بـل وفي كـل مكـان مـن العـالم الإسلامي؛ إذ أتاحت الفرصة لدعاة التغريب وخُدّام الثقافة الاستعمارية أن ينفذوا إلى مكان الصدارة، وأن يضربوا المثل بتركيا في مجال التقدُّم والنهضة المزعومة، فقد هللـت لـه صـحف مصر -الأهـرام والسـياسـة والمقطـم- ذات الاتجاهـات المضـادَّة للإسلام، والمدعومة بالمال الغربي والصهيوني والماسـوني، والتي برَّرت تصرُّفات أتاتورك ووافقت على ما ابتدعـه، ونشرت لـه أقـوال: «لـيس لتركيا الجديـدة علاقـة بالدين»، و«إن ارتقاء الشعوب لا يصلح أن يُنَفَّذ بقوانين وقواعد سُنَّت في العصور الغابرة -يقصد أحكام القرآن-»[1].

لقد كانت تركيا الجديدة كما وصفها الأمير شكيب أرسلان[2] دولة مضـادَّة للدين كالحكومة البلشفية في روسيا سواء بسـواء؛ إذ إنـه حتـى الـدول الـلا دينيـة في الغـرب بثوراتهـا المعروفـة لم تتـدخَّل في حـروف الأناجيـل وزيِّ رجـال الـدين وطقوسهم الخاصة وتلغي الكنائس[3]!!

إضافة إلى الحقيقة المؤلمة بأن مصطفى كـمال أتـاتورك أصبح نموذجًا صـارخًا للحكام في العالم الإسلامي، وكان لأسلوبه الاستبدادي الفذِّ أثره في سياسات مَنْ جاء بعده منهم، كما أنه أعطى الاستعمار الغربي مبرِّرًا كافيًا للقضـاء على الإسـلام؛ فإن فرنسا -مثلاً- برَّرت حرصها على تنصير بلاد الشمال الإفريقي وإخراجهـا مـن

---

(١) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٤٤٥.

(٢) هو: الأمير شكيب بن حمود بن حسن بن يونس أرسلان (١٢٨٦-١٣٦٦هـ=١٨٦٩-١٩٤٦م) لُقِّب بأمير البيان العربي واشتهر به، وُلِدَ في منطقة الشويفات قرب بيروت، حفظ قسمًا من القرآن الكريم، ثم درس في مدارس بيروت؛ وأصبح مؤرخًا وعالمًا بالأدب والسياسة، وفي عام (١٩٣٤م) تمكَّن الأمير من إصلاح ذات البين بين إمام اليمن والعاهل السعودي. انظر: الزركلي: الأعلام ١٧٣/٣.

(٣) سفر عبد الرحمن الحوالي: العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، ص٥٧٣.

دينها وعقيدتها وإسلامها بأنه لا يجب عليها أن تحافظ على الإسلام أكثر من الأتراك المسلمين أنفسهم[١]!

وقد وضع أتاتورك ترسانة من القوانين التي تحمي نظامه الجديد، وتردع كلَّ مَنْ تُسَوِّل له نفسه الخروج عنه، لا سيَّما القانون الذي سنَّه في فبراير ١٩٢٥م باسم «قانون الخيانة الوطنية»، الذي يقع تحت طائلته كل مَنْ يُنشئ جمعية سياسية يكون الدين أساسًا أو وسيلة أو مظهرًا لها.

كما صار أي إجراء أو نقد شفوي للحكومة يُعَدُّ خيانة عظمى تُعاقِب عليها «محاكم الاستقلال» بالموت فورًا، وأُلغيت حصانة النوَّاب ضد الاعتقال، ودبَّر أتاتورك الكمائن لاصطياد خصومه، فأُلقي القبض على زعماء المعارضة، وقُدِّموا لمحاكم الاستقلال التي حكمت عليهم جميعًا بالشنق[٢].

كان مصطفى كمال أتاتورك بالغ الصرامة في تنفيذ أحكامه، ولا سيَّما بعد أن أثارت عليه توجُّهاته العلمانية والغربية أزمة عنيفة، وردود فعل انتقادية في بعض الأوساط المقرَّبة منه، ولكنه قمعها وأخمدها بقسوة وصلت إلى استصدار أحكام بالإعدام لبعض زملائه السابقين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي.

لقد تجلَّت سياسة أتاتورك العلمانية -واجبة التنفيذ- في برنامج حزبه (حزب الشعب الجمهوري)، وفيما أقرَّه الدستور التركي الجديد في عام ١٩٢٨م، وهي المبادئ الستة التي رُسمت بشكل ستة أسهم على علم الحزب وهي: القومية، الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الثورة، سلطة الدولة[٣].

---

(١) سفر الحوالي: العلمانية، ص٥٧٣.

(٢) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية.. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، ص٢٣٩.

(٣) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٤٤٧.



علم حزب الشعب الجمهوري

وفي ٣ فبرايـر عـام ١٩٣٧م أُقِرَّت العلمانيـة كعقيـدة سياسـية للدولـة التركيـة، وعُـدِّلت المـادة الثانية من الدستور التركي لتُصبح: «دولة تركيا جمهورية قومية شعبية علمانية، وثورية مركزية».. لتكتمل أسس البنـاء الـذي خطَّـط لـه أتـاتورك، وبـدأه بتعـديل مـوادِّ الدستور، التي أغفلت النصَّ بأن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وحذفت المواد التي تُحتِّم قَسَم رئيس الجمهورية ونواب الشعب «بالله» عند أدائهم لليمين الدستوري، واستبدالها بالقسم «بالشرف»[١]!

ثم توفي أتاتورك في عام ١٩٣٨م بعد إقراره للعلمانية كعقيدة سياسية بعام واحد، فمات في سنِّ الثانية والخمسين في مدينة إسطنبول، بعد معاناة مع العديد من الأمراض منها تليُّف الكبد الناتج عن إدمانه للخمر[٢]، ودُفن أتاتورك في قبر مؤقَّت في المتحف الإثنوجرافي بأنقرة، ثم نُقلت رفاته إلى ضريحه المعروف بها[٣].

توفي أتاتورك بعد أن استولى على الرئاسة التركية بأكثر من خمس عشرة سنة،

---

(١) كمال حبيب: تركيا ومستقبل التدافع، التقرير الاستراتيجي الخامس لمجلة البيان، ١٤٢٩هـ ص٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٤٤٧.

(٣) الموسوعة العربية www.arab-ency.com.

حكم فيها بالاستبداد والطغيان، فكان أمرُه لا يُرَدُّ وإشارته أمرًا، وكانت وسائل الإعلام مسخَّرة للدعاية له ولخدمته؛ حتى نشأ جيل جديد لا يعرف شخصية في تركيا إلا الزعيم مصطفى كمال أتاتورك، وحتى رسخت في نفوسهم فكرة إخلاص أتاتورك ووطنيته، وكان فِكر هذا الجيل يتناقض أشدَّ التناقض مع فِكر الجيل الذي سبقه، كما يتناقض في نظرته لشخصية أتاتورك، فإذا كان الجيل الذي عاصر أتاتورك وعرفه تمام المعرفة يحمل له مشاعر الكره والازدراء؛ فإن الجيل الجديد يرى فيه المثالية والكمال، وهذه نتيجة طبيعية لما غُرِس في نفسه ولُقِّن له في المدارس، وعبر وسائل الدعاية والإعلام؛ حتى أصبح مَنْ يحمل كلامُه عن أتاتورك أقلَّ إشارة من سوءٍ «يُقْتَل»، في الوقت نفسه الذي يُسمح فيه بالخوض في سيرة النبي الكريم محمد ﷺ، والتشكيك في سلامة ومدى صوابية منهاجه، دون التعرُّض لأي عقاب، أو حتى مجرَّد اللوم والعتاب[1]!

مات مصطفى كمال اتاتورك الذي أعلن سقوط الخلافة الإسلامية، فهل سينسى الشعب التركي امجاد الأباء العظام، ويرضون بالدُّنِيَّة في دينهم، ام سينهضون مرَّة اخرى للدفاع عن الإسلام؟

هذا ما ستتناوله في الصفحات القادمة.. بإذن الله تعالى..

* * *

(١) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ٧٢.

الحركة الإسلامية
في ظل الدولة العلمانية

«إن الأمة التركية أمة مسلمة
وسوف تبقى مسلمة»[1]

جلال بايار[2]

توفي أتاتورك في ١٠ نوفمبر ١٩٣٨م وفي اليوم التالي مباشرة تم انتخاب رفيقه في الجيش، وتابعه السياسي، عصمت إينونو رئيسًا للجمهورية التركية، الذي أعلن منذ اللحظة الأولى لتوليه الرئاسة عزمه الأكيد على المحافظة على كامل التراث الأتاتوركي العلماني المتشدِّد[3]..

لكن ومن المثير للعجب حقيقة أنه مع هذه العلمانية الشديدة إلاَّ أن الإسلام ظلَّ باقيًا في هذه البلاد العظيمة، وإن كان يدلُّ على شيء فهو يدلُّ على أن هذه الأُمَّة الإسلامية أُمَّة كريمة لا تموت، وأن بقاء الإسلام أمر حتمي لا يمكن أن يُقاومه إنسان، كما يدلُّ فيما يدلُّ على أصالة الشعب التركي، وعلى وجود رموز إسلامية باهرة ظلَّت تحمل الراية في مواجهة الطاغوت أتاتورك، ومَنْ جاء بعده من حماة

(١) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص٧٩.

(٢) هو: محمود جلال بايار وُلد عام ١٣٠٤هـ=١٨٨٣م، في إحدى ضواحي مدينة بورصة، ودرس المالية والاقتصاد، وانتخب عضوًا في المجلس النيابي التركي نائبًا عن مدينة أزمير عام ١٣٣٩هـ واشترك في عدَّة وزارات، ثم شكل الوزارة مرتين عام ١٣٥٦هـ، تولى الرئاسة من عام ١٩٥٠-١٩٦٠م، توفي في إسطنبول عام ١٩٨٦م. انظر: محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ٩٠.

(٣) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص١٥٠.

العلمانية في تركيا الإسلامية[١].

لقد كان سقوط الخلافة العثمانية في سنة ١٩٢٤م سقوطًا مروِّعًا كارثيًّا، ليس لغياب رمز الخلافة التي كانت تجمع المسلمين فقط، ولكن لغياب مَنْ يُنادي بإسلامية قضايا المسلمين، ولم يَعُدْ هناك صوت مسموع إلا أصوات القوميين والعلمانيين، ليس في تركيا فقط، ولكن في كل بلاد العالم الإسلامي، وبلا استثناء.

وبالطبع ثارت عواطف الجمهور التركي المسلم ضدَّ الانقلاب على دولة الخلافة، واندلعت ثورة غاضبة في عام ١٩٢٥م بقيادة الشيخ «سعيد بيران»؛ انتصارًا للدين وحماية له، ومناهضة للقوانين العلمانية التي شرعها أتاتورك وحزبه، ولكنَّها قوبلت بقسوة غير معهودة من قِبَل الدولة، وتمَّ التنكيل بكل مَنْ سوَّلت له نفسه الانتفاض دفاعًا عن الإسلام، وقد استمرَّت الثورة تسعة أشهر كاملة إلى أن تمت السيطرة عليها، وحُكم على الآلاف ممن اشترك فيها بالشنق أو النفي أو السجن، وأُعدم ستة وأربعون من رؤساء القبائل في «ديار بكر» يتقدَّمهم الشيخ سعيد زعيم الثورة[٢].

والعجيب في أمر الشيخ سعيد بيران رحمه الله أنه كان من صوفية الأتراك، بل كان شيخ الطريقة النقشبندية[٣]، وهو بذلك يُعطينا انطباعًا مختلفًا تمامًا عن الصوفية الذين نعرفهم؛ فهو يفهم واقعه تمامًا، ويعرف في أمور السياسة، ويجابه الطغاة

(١) راغب السرجاني: بين التاريخ والواقع، ٣/ ٥٢.

(٢) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية.. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، ص٢٣٨.

(٣) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٥٠، ٥١، والطريقة النقشبندية: تأسست في بُخارى، على يد الشيخ بهاء الدين النقشبندي، وانتقلت إلى الدولة العثمانية عن طريق الشيخ أحمد السرهندي، وقد قامت النقشبندية بدور مشرِّف في الدفاع عن القيم الإسلامية في تركيا منذ أواخر القرن العشرين، وهي تركِّز في منهجها على بناء الفرد من الداخل. للمزيد، انظر وليد رضوان: المرجع نفسه، ص٨٦، ٨٧.

الظالمين، ويقول كلمة الحقّ، ويقود تمرُّدًا مسلَّحًا، ويُقبِل على الإعدام بشجاعة، ولا يُظهِر اعتزالاً أو بُعدًا عن قضايا أُمّته.. وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في ملف الصوفية في تركيا خاصة.

وفي حقيقة الأمر أن الخلافة العثمانية منذ أيامها الأولى، وهي تتبنّى الطرق الصوفية المختلفة، وليس عجيبًا أن تعرف أن كبار سلاطين الخلافة العثمانية -مثل: محمد الفاتح، ومراد الثاني، وبايزيد الصاعقة، وسليم الأول، وغيرهم- كانوا من أتباع الطرق الصوفية، والواضح أن الصوفية في تركيا هي مرادف لكلمة الإسلام، وليس مقصودًا منها البدع والمنكرات التي نراها في كثير من بلاد العالم الإسلامي، ولا يعني هذا أن الصوفية في تركيا بلا أخطاء أو بدع، ولكنها بالتحقيق النزيه تُعَدُّ من أفضل الطرق الصوفية فهمًا للدين على مستوى العالم الإسلامي، وهي تعني عند كثير من أتباعها هناك تزكية النفس، وتطهيرها من الآثام، والاتِّباع الكامل لرسول الله ﷺ[1].

فلقد مثَّلت الطرق الصوفية أحد مظاهر الحياة الاجتماعية في الدولة العثمانية، وكان لتلك الطرق دور تاريخي في الجهاد دفاعًا عن الإسلام منذ زمن الغزو المغولي، كما كان للطرق الصوفية دورها وتشكيلاتها داخل الجيش العثماني، فكانت تفتح تكاياها وزواياها حيثما يحلُّ الجيش، وأحيانًا كان شيوخ الطرق الصوفية يسبقون الجيوش العثمانية الفاتحة أو يُرابطون في الثغور من أجل الجهاد[2].

كما قام السلطان عبد الحميد بتوظيف شيوخ الطرق الصوفية في الاتصال بالقيادات والتجمعات الدينية في أنحاء الإمبراطورية؛ للدفاع عن «الخلافة الإسلامية».

---

(١) راغب السرجاني: بين التاريخ والواقع، ٣/ ٥٣.

(٢) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٠٢.

فضلاً عمّا تمارسه الطرق الصوفية من دور تكافلي واجتماعي في المجتمع التركي من خلال التكايا والزوايا، التي كانت بمثابة مؤسسات لممارسة العبادة وتحصيل العلم الشرعي، وبالرغم من عِظم دورها فقد قام أتاتورك في عام ١٩٢٥م بحظر أنشطة الطرق الصوفية، وصادر ثرواتها ومنعها من أن تُعيد تنظيم نفسها[١].

لكن ولكون هذه الطرق ممتدة الجذور في الحياة الاجتماعية والدينية التركية، فقد انتقلت للعمل بشكل سرّيٍّ، على أمل أن يأتيَ يوم تنزاح فيه هذه الغمّة الأتاتوركية عن كاهل الأتراك..

على جانب آخر فقد ظلّت تركيا الأتاتوركية مجتمعًا مغلقًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م، وكان حزب الشعب الجمهوري منفردًا بالحكم حسب نظام الحزب الواحد، مع غياب الفصل بين الحزب والحكومة، فكان الحزب هو الحكومة، ورجاله هم مديرو الإدارات الحكومية، بجانب أن أعضاء الحزب يُشَكِّلون أغلب الموظفين في القطاعات الحكومية.. أي لهم سيطرة كاملة على الدولة[٢].

وحاول إينونو خليفة أتاتورك السير على النهج المتشدد نفسه إزاء كل ما هو إسلامي النزعة والتوجُّه، والإصرار على النهج العلماني رغم تـذمُّر الشعب التركي[٣].

ولكنه وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء (بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا)، وهزيمة دول المحور (اليابان وألمانيا وإيطاليا) بِنُظُمها السياسية القائمة على حكم الحزب الواحد، وانضمام تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة، وجد

(١) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٠٣.
(٢) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص١٤٥.
(٣) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ٧٣، ٧٤.

إينونو أنه لا مفرَّ من فتح الباب أمام التعدُّديَّة السياسية في تركيا؛ إعلانًا لمواصلة تبنِّيها للنهج الغربي القائم على التعدُّديَّة الحزبية، لكنه بكل تأكيد كان يُفَكِّر في السماح بمعارضة محدودة للنظام يستكمل بها الشكل الديكوري لنظامه[1].

فأوعز إينونو إلى جلال بايار -نائب مدينة أزمير عن حزب الشعب- الذي شغل منصب رئيس وزراء في عهد أتاتورك، بأن يُصبح زعيم المعارضة، حيث كان بايار وثلاثة نواب آخرون يُشَكِّلون كتلة برلمانية تنتقد سياسات حزب الشعب الجمهوري، وكان الثلاثة الآخرون هم:

عدنان مندريس: نائب مدينة إيدين، وكان أحد المحامين المشهورين، وخطيبًا مفوَّهًا، بجانب كونه من كبار ملاَّك الأراضي في أزمير.

وفؤاد كوبرولو: نائب مدينة كارس، وكان أستاذًا جامعيًّا ومؤرِّخًا معروفًا، ومن أكبر مثقفي تركيا في عصره.

أمَّا النائب الثالث فكان رفيق كورالتان، عن مدينة إيتيل، وكان أحد القضاة المشهود لهم بالاحترام والتقدير[2].

ومن ثَمَّ قامت كتلة النواب الأربعة، بزعامة جلال بايار، بإعلان تأسيس «الحزب الديمقراطي» في ٧ يناير ١٩٤٦م، ومع تأسيس الحزب الديمقراطي كانت المناداة بسقوط نظام الحزب الواحد هي الصيحة السائدة بين غالبية أعضائه، الذين تبنَّوْا هدف إقامة حكم ليبرالي ديمقراطي[3].

وبإجراء الانتخابات النيابية في يوليو ١٩٤٦م استطاع الحزب الديمقراطي أن

---

(١) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص١٥٧، ١٥٨.
(٢) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص٩٥.
(٣) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص١٩٧.

يفوز بـ٦١ مقعدًا في البرلمان التركي، ليُصبح الحزب الثاني في تركيا بعد حزب الشعب الذي حصل على الأغلبية، وليقضي على هيمنة الحزب الواحد الذي أنشأه أتاتورك وحكم البلاد منذ إعلان الجمهورية في عام ١٩٢٣م[(١)].

لم تمُتِ الحركة الإسلامية بإعدام الشيخ سعيد بيران، بل إنها ازدادت قوة بظهور نجم صوفي جديد هو العلاّمة الكبير، والمجدِّد العظيم بديع الزمان سعيد النورسي[(٢)]، وحركته «النور»، التي تركَّزت جهودها على الدعوة إلى الإيمان بالله واليوم الآخر، ومحاربة المادية الملحدة، والاهتمام بتربية الأجيال، وابتعد الكثير من أتباعها عن السياسة بشكل علني[(٣)].

وهذا مصداقًا لما ذكرناه عن الطرق الصوفية في تركيا، التي كانت متجذِّرة في المجتمع من خلال العديد من المؤسسات الاجتماعية الخيرية والثقافية والتعليمية؛ ولهذا كانت ركيزة للإسلام الاجتماعي، ثم أساسًا لانطلاق حركة الإسلام السياسي في تركيا.

لقد حاولت الأتاتوركية فرض مشروع ثقافي جديد، يكون بديلاً للثقافة

---

(١) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص٩٦.

(٢) هو: الشيخ سعيد النورسي (١٢٩٤-١٣٧٩هـ=١٨٧٧-١٩٦٠م)، وُلد في قرية نورس بشرق الأناضول، تلقَّى العلوم الإسلامية منذ صغره، وقدَّم في عام ١٨٩٦م مشروع إنشاء جامعة إسلامية في ديار بكر إلى السلطان عبد الحميد، ولكن قبض عليه لبعض الشبهات التي ثارت حوله، ثم خرج بعد ذلك فالتقى بقادة حزب الاتحاد والترقي، وقام بإلقاء خطاب حقَّر فيه من شأن السلطان، وبعد خلع السلطان عين في إدارة المخابرات في عهد السلطان محمد رشاد، وبعد إعدام سعيد بيران تم نفيه إلى عدة مناطق من عام ١٩٢٦م، فبدأ تأليف رسائل النور حتى سنة ١٩٥٠م، تدور مواضيعها حول تفسير آيات القرآن بأسلوب علمي عصري. انظر: هدى درويش: الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان الحلبي، ص١٤٧، ١٤٨.

(٣) عبد الحميد حرب: المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحزب السلامة التركي، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، البحرين، ١٩٨٥م، وعيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، ص٧٢٨.

الإسلامية المتجذِّرة في المجتمع التركي، ولكن ما حدث أن المشروع الأتاتوركي لم ينجح في اقتلاع الثقافة الإسلامية، كما لم ينجح في زرع الثقافة الجديدة (العلمنة والتغريب) في المجتمع؛ وحدث ذلك لأن مشروع أتاتورك كان مشروعًا فوقيًّا بيروقراطيًّا (مشروع الدولة)، ولم يكن مشروعًا مجتمعيًّا نابعًا من المجتمع.

لذلك ما إن تُوفي أتاتورك حتى عادت المطالبة بالمرجعية الإسلامية، وظهرت تنظيمات ومطبوعات تهاجم الأتاتوركية، وتربط العلمانية بالكفر والإلحاد، فطُبعت في عام ١٩٤١م «دائرة المعارف التركية الإسلامية»، ثم ما لبث بعض نوَّاب الأقاليم أن أخذوا يُطالبون بتعليم الدين في المدارس الرسمية، بضغط من ناخبيهم؛ مما اضطر المجلس الوطني إلى مناقشة هذا الموضوع في عام ١٩٤٦م، وكانت المفاجأة الكبرى.. أن طالب بعض نواب حزب الشعب الجمهوري نفسه بالسماح بالتعليم الديني، وتم ذلك بالفعل في سنة ١٩٤٧م، حيث أُنشئت بعض الجمعيات الإسلامية لتنادي ببعض المظاهر الإسلامية البسيطة؛ مثل جمعية الإسلام، وجمعية التطهير، كما عادت مدارس الأئمة والحفَّاظ التي كانت منتشرة أيام الخلافة الإسلامية، وكانت تقوم بتخريج الطلبة المتخصصين في العلوم الدينية؛ مما تسبب في غلقها على يد أتاتورك في عام ١٩٣٠م[1].

ولذلك عندما أُجريت انتخابات عام ١٩٥٠م كانت النتيجة فوزًا ساحقًا للحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس الذي استظلَّت به جميع القوى والفئات الإسلامية[2]، ولم يكن عدنان مندريس الذي تبوَّأ مقعد رئاسة الوزراء في تركيا إسلاميًّا، ولكنه كان وطنيًّا يُظهِر إمكانية التعامل مع كافَّة القوى من أجل مصلحة تركيا، وكان حزبه بكل تأكيد أخفَّ وطأة على الشعب التركي المتمسِّك

---

(١) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٠٧، ١٠٨.

(٢) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ٩٠، ٩١.

بإسلامه من متطرفي حزب الشعب الجمهوري.

يظهر ذلك في حرص الحزب الديمقراطي -منذ ظهوره- على تمييز نفسه عن الحزب الجمهوري في توجُّهه إزاء مسألة الدين؛ فطالب برنامجُ الحزب الديمقراطي باحترامٍ أكبر للدين، وبتدخُّل أقلَّ للدولة في الشئون الدينية، كما أعلن جلال بايار رئيس الحزب في عام ١٩٤٩م أن الأمَّة التركية أمَّة مسلمة، وبيَّن عدنان مندريس أن حزب الشعب الجمهوري بالغ في حديثه عن مخاطر الرجعية الإسلامية؛ بهدف إبقاء نظام الحزب الواحد لفترة أطول مما كان ضروريًّا؛ لذلك أصبحت العلمانية أداة لإثارة الأحقاد واضطهاد الناس[1].

وقد نبَّه فوز الحزب الديمقراطي الإسلاميين إلى أن الديمقراطية قد تكون إطارًا أفضل للتحرُّك، ولاختراق جدار التكتل المؤسساتي للكمالية، وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري والمؤسسة العسكرية وطبقة الموظفين الكبار، في ظلِّ دستور يحظر أي نشاط ديني.

ومن ناحية الواقعية، شهد العقد الذي حكم خلاله الحزب الديمقراطي (١٩٥٠- ١٩٦٠م)، توسيع وتعضيد دور الإسلام في الحياة السياسية التركية؛ فقد ألغت حكومة الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٠ القانون الذي كان ينصُّ على أن يُرفع الأذان للصلاة باللغة التركية، فأصبح الأذان باللغة العربية.

كما أصبح القرآن يُتلى في محطات الإذاعة الرسمية، وأُدخلت الدراسات الدينية، ومنحت الصفة القانونية لمدارس «إمام وخطيب»، التي تُتيح للطالب تعليمًا دينيًّا، وجرى بناء ١٥٠٠ جامع إضافة إلى ترميم عشرات الجوامع في أعوام ١٩٥٠- ١٩٥٧م[2].

---

(١) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٠٨، ١٠٩.

(٢) محمد نور الدين: قبعة وعمامة.. مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، ص٢٢.

وفي حين ظلَّت الطرق الدينية والزوايا غير مسموح بها قانونًا؛ فإنها من الناحية الواقعية عادت إلى ممارسة دورها الاجتماعي، وفتحت تكاياها وزواياها ومدارسها؛ بل إنها دخلت الحلبة السياسية بإعلان الطريقة النقشبندية أنها ستُصَوِّت للحزب الديمقراطي، كذلك فمع بدء مرحلة التعددية الحزبية قامت الطريقة النورسية[1] بدعم الحزب الديمقراطي عن طريق حضِّ أتباعها ومحبِّيها على التصويت لصالحه في الانتخابات، وكان ذلك بشكل سرِّيٍّ في عام ١٩٥٠م؛ لكنه أصبح علانية في انتخابات عام ١٩٥٧م[2].

وكما عرف الإسلام السياسي طريقه داخل الحزب الديمقراطي، فقد شقَّ طرقًا أخرى داخل أحزاب أخرى؛ تمهيدًا لأن يُصبح له حزبه السياسي فيما بعد.

لقد خرج الإسلام ليُصبح أداة سياسية وظَّفها الحزب الديمقراطي في فترة الخمسينيات، ثم ليُصبح فيما بعدُ المتغيِّر المعادل للجيش والنخبة العلمانية في السياسة التركية.

وعلى جانب آخر لم يتوانَ مندريس عن التواصل مع الغرب، فانضمَّت تركيا في عهده إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) عام ١٩٥٢م، وقد ساعدها على ذلك موقعها الحيوي بالنسبة للغرب، الذي أرادها جزءًا من التحالف الغربي في مواجهة الشيوعيين، كذلك كانت تركيا نفسها طامحة لتكون عضوًا في النادي الحضاري الغربي، وكانت ترى أن عضويتها في المؤسسات الاقتصادية السياسية الأوربية (السوق الأوربية المشتركة) امتدادٌ طبيعي لعضويتها في المؤسسات الأمنية العسكرية

---

(١) الطريقة النورسية: هي طريقة صوفية تنسب إلى الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي، وقد حددت رسائله النور أسلوب طريقته الصوفية في العودة إلى الإسلام والقرآن، والابتعاد عن العنف ونبذ الفوضى، وانتهاج أسلوب الدعوة في المدارس والجوامع والمؤسسات (الانتشار)، وليس الانقلاب على الدولة. انظر: رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ١٠٤-١٠٦.

(٢) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٠٦.

الغربية، وهذان البعدان -الأمني والاقتصادي- كانا يعنيان بالنسبة لتركيا اكتمال مشروعها الغربي[1].

بهذا يتَّضح البُعْدُ الإسلامي من سياسة مندريس في الخمسينيات؛ حيث اعتبره الكفَّة الأخرى من سياسة التوازن مع التوجُّهَات العلمانية الغربية، إلاَّ أنه -للحقِّ- كان يفتح أمام الإسلاميين خيارات لم يعرفوها من قبل؛ وهي أن التغيير يمكن أن يبدأ اجتماعيًّا وفكريًّا في الأساس، ما دامت الأطر القانونية للنظام العلماني تحول دون «التبليغ السياسي» الواضح للإسلام عبر أحزاب إسلامية.

وتجسَّدت هذه الرؤية في أسلوب التغيير أو في أسلوب التحرُّك، أكثر ما تجسدت في حركة الطرق الدينية -المنتشرة خفية في معظم الأحوال- في طول البلاد وعرضها، فمع مرور الزمن وتحوُّل الواقع الداخلي والخارجي المتصل بتركيا في اتجاه الديمقراطية والحرية السياسية، لا سيما على الصعد الاقتصادية والفكرية، كان الحضور الديني الإسلامي لهذه الطرق وغيرها من القوى الإسلامية واضحًا؛ وذلك من خلال ظهور عدد ضخم من الشركات والمصانع والنقابات التي يُديرها إسلاميون، وكذلك في انتشار الجمعيات والأوقاف والأندية وشبكات المدارس والجامعات التي تُغَذِّيها هيئات إسلامية داخل تركيا وخارجها.

الانقلاب العسكري وإعدام مندريس:

بالطبع لم يتمتَّع الجيش التركي في ظلِّ نظام تعدُّد الأحزاب بالمكانة السياسية والاجتماعية نفسها التي كانت له من قبل، ولم يكن مردُّ ذلك إلى أي إهمال أو تفرقة من قِبَل مندريس وحكومته؛ حيث لم يطرأ أيُّ تخفيض على الميزانية العسكرية، بل زادت كفاءتها بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) عام ١٩٥٢م، بجانب

---

(١) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ٩٢-٩٦، بتصرف.

حرص الحكومة على التواصل الدائم مع جنرالات الجيش؛ لكن مما لا شكَّ فيه أن ترتيب الجيش في قائمة أولويات الحكومة التي تهدف إلى التنمية والنهضة انخفض عن مكانته لدى حكومة أتاتورك، التي كانت أولَى أولوياتها الحفاظ على أمنها واستقرارها[1].

لذلك فعندما ارتفعت الصرخات التحذيرية من جانب العلمانيين -ولا سيما في حزب الشعب الجمهوري- من العواقب الكارثية من جرَّاء سياسة مندريس القائمة على توظيف الإسلام، وعندما لم يلتفت مندريس إلى صرخات أبناء أتاتورك ولم يُعرها اهتمامًا، نجدها وقد لقيت آذانًا مصغية من أطرافٍ آخرى؛ لقد تلقَّفتها قيادات عسكرية تركية موتورة؛ لتفتح الباب أمام أول انقلاب عسكري في تركيا الحديثة، بحجة حماية الأتاتوركية[2]!

وبقدوم عام ١٩٦٠م بدا واضحًا لمندريس وجود توافق فيما بين العلمانيين بقيادة حزب الشعب الجمهوري وبعض جنرالات الجيش على إسقاط حكومته؛ لكنه لم يكن يَتَوَقَّع أن يصل الأمر إلى انقلاب عسكري ضدَّه؛ ومن ثَمَّ ركَّز جهوده على دعم جماهيريته وشعبيته عن طريق القيام بعدَّة جولات في المحافظات التركية[3].

لقد راهن مندريس على احترام الجيش التركي لمبادئ الديمقراطية وعدم تدخُّله في الصراع السياسي بينه وبين خصومه، فقال في إحدى خطبه الجماهيرية: «قديمًا كان من الممكن أن يتآمر ثلاثة أفراد للاستيلاء على الكرسي من فرد رابع، بينما ترقب الأُمَّة الأمر عن بُعْدٍ، كانت هذه هي السياسة في ذلك الحين (يقصد إبَّان حكم

(١) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص٣٣٤، ٣٣٥.
(٢) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١١٠.
(٣) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص٣٤٦.

الحزب الجمهوري)، وكان مصير البلد بأكمله يتحدَّد عن طريق هذا الفرد أو ذاك؛ أمّا الآن فإن الأُمّة برُمَّتها وعبر أنحائها كافَّة هي التي تحدِّد مصير البلد، ولا يتوق هذا البلد لأن يُصبح مسرحًا لمغامرات دموية.. ولهذا السبب فإننا مصممون -شأننا شأن الغالبية العظمى من مواطني الأمة التركية- على التغلُّب على هذه المغامرات وهؤلاء المغامرين».

وبعد ذلك بأسبوع -وقبيل انقلاب ٢٧ مايو عام ١٩٦٠م الذي أطاح به- واصل مندريس تحدِّيه، وذلك في أثناء الاضطرابات والمظاهرات التي سبقت الانقلاب العسكري بقوله: «إنهم يرغبون في معرفة ما إذا كان من الممكن الوصول إلى السلطة عبر وسيلة أخرى غير الانتخابات، وإذا كنا نؤمن بنضج الأُمَّة التركية وبمزايا الديمقراطية، فينبغي أن نوافق على أن الانتخابات هي الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة أو فقدها»[1].

لكن من الواضح أن مندريس كان خاطئًا في حساباته..

فمع الساعات الأولى من اليوم السابع والعشرين من مايو عام ١٩٦٠م حدث التدخُّل العسكري، وتمَّت السيطرة على المؤسسات الحيوية في الدولة التركية، وأُلقي القبض على بايار ومندريس مع ١٩١ من الشخصيات البارزة في الحزب الديمقراطي؛ ليتولَّى الرئاسة جمال جورسيل[2] رئيس أركان الجيش التركي، وهو من ضباط أتاتورك القدامى، الذين شاركوا معه في معارك الحرب العالمية الأولى،

(١) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٠٠، ١٠١.

(٢) هو: جمال جورسيل من ضباط مصطفى كمال القدماء، وبقي على نهجه، وأيَّد الحزب الديمقراطي، وتسلَّم أثناء حكمه رئاسة الأركان، فكان ضمن الخط الذي يسير عليه ذلك الحزب، فأمكن الاتصال به، والتخطيط معه للقيام بانقلاب عسكري، شكَّل وزارتين، ثم تسلَّم رئاسة الجمهورية عام (١٣٨١هـ=١٩٦٢م)، وتوفي عام (١٣٩١هـ=١٩٧١م). انظر: محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١٠٢.

وهو من أبرز المعتنقين للفكر الأتاتوركي، ومن أشدّ الناس عداوة للإسلام[١].

حُكِم بالإعدام على جلال بايار وعدنان مندريس، وتمَّ إعدام مندريس واثنين من وزرائه، وخُفِّفَ الحكم على بايار إلى السجن المؤبَّد بعد تدخُّل الرئيس السابق عصمت إينونو، وبدا الأمر كما لو أن الجيش يحاول الارتداد بتركيا إلى الأجواء التي سبقت عام ١٩٥٠م؛ وذلك عن طريق الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيًّا، والقيام بحملات «تطهير» واسعة في صفوف الجيش التركي طالت خمسة آلاف ضابط، بحجة «تنظيف» الجيش من العناصر «الفاسدة»، فضلاً عن إقالة ١٤٧ أستاذًا جامعيًّا بالحجة نفسها، وأكثر من ذلك بإصدار دستور جديد للبلاد جعل ما يُسَمَّى «لجنة الوحدة القومية» -التي ضمَّت الضباط الثمانية والثلاثين الذين نَفَّذوا الانقلاب- تُمَثِّل أعلى سلطة تشريعية في الجمهورية التركية[٢]!

عادت الحياة النيابية من جديد في ١٥ من أكتوبر ١٩٦١م، عندما سمحت القيادة العسكرية بإجراء انتخابات جديدة، شاركت فيها الأحزاب الأربعة الموجودة في ذلك الوقت؛ وهي:

---

(١) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص٣٤٧.

(٢) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص١٠٨-١١٥.



عدنان مندريس

حزب العدالة: أول حزب سياسي يتشكَّل بعد انقلاب ١٩٦٠م، وكان امتدادًا للحزب الديمقراطي ويترأسه سليمان ديميريل[١]، الذي أكَّد التزامه بسياسة سلفه من الناحية الدينية؛ فأشار بوضوح في نظامه الداخلي إلى أن الدولة العلمانية لا تطلب من المواطنين قطع علاقتهم مع الدين، وكل مواطن حرٌّ في أداء عباداته وَفق معتقداته الدينية[٢].

(١) هو: سامي سليمان ديميريل ابن يحيى، وُلِد في إسبارته عام (١٣٤٣هـ=١٩٢٤م)، تخرج مهندسًا في جامعة إسطنبول التقنية عام ١٣٦٨هـ واشتغل لمدة سنتين إثرها باحثًا في شئون الري والكهرباء في أميركا، وهو عضو في هيئة التدريس بجامعة الشرق الأوسط بأنقرة، أسس حزب العدالة عام ١٣٨٥هـ تسلَّم رئاسة الوزراء أعوام (١٣٨٥-١٣٩١هـ ١٣٩٥-١٣٩٧هـ ١٣٩٧-١٣٩٨، ١٣٩٩-١٤٠٠هـ)، وأسس حزب الطريق القويم عام ١٤٠٧هـ. انظر: محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١١٤.

(٢) نبيل حيدري: تركيا، دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥م، ص٤٠.

إلى جانب حزب الشعب الجمهوري، وحزب الأُمَّة الجمهوري، وحزب تركيا الجديدة..

وجاءت نتيجة الانتخابات مفاجأة للجميع، فقد خاب مكر أعداء الإسلام؛ حيث جاءت نتائج الانتخابات كالتالي:

حزب الشعب الجمهوري ١٧٣ مقعدًا برلمانيًّا، و٣٦ مقعدًا في مجلس الشيوخ.

حزب العدالة ١٥٨ مقعدًا برلمانيًّا، و٧١ مقعدًا في مجلس الشيوخ.

ثم حزب الأُمَّة الجمهوري ٥٤ مقعدًا برلمانيًّا، و١٦ مقعدًا في مجلس الشيوخ.

حزب تركيا الجديدة ٦٥ مقعدًا برلمانيًّا، و١٣ مقعدًا في مجلس الشيوخ[(١)].

وأذهلت هذه النتائج الكثير من المراقبين في الداخل والخارج على السواء؛ فهي تُعَدُّ بكل المقاييس نصرًا لمندريس رغم إعدامه، وتأكيدًا على احتفاظ حزبه وأفكاره وتوجُّهاته باحترامها لدى عامة الشعب التركي، الذي يميل بفطرته السليمة نحو أي حزب لا يُحارب الإسلام.

كما كانت في الوقت نفسه ضربة قاصمة لطموحات حزب الشعب الجمهوري، الذي كان يتوقع فوزًا ساحقًا بعد إعدام مندريس، وبعد حملات «التطهير» و«التنظيف» التي قام بها الجيش التركي؛ ليُمَهِّد الطريق أمام حزب الشعب للحصول على الأغلبية، التي تُؤَهِّله من تَسَلُّم الحكومة والرئاسة التركية..

واضطُرَّ حزب الشعب الجمهوري إلى تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة عصمت إينونو، باعتباره رئيس الحزب الحائز على أكثرية المقاعد البرلمانية، بالمشاركة مع حزب العدالة؛ ومن ثَمَّ تَمَّ التصديق على الجنرال جمال جورسيل -زعيم الانقلاب-

---

(١) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص٣٧١، ٣٧٢.

كأول رئيس للجمهورية التركية «الثانية»[1].

وبالطبع واجهت الحكومة الائتلافية العديد والعديد من المشكلات، كان السبب الرئيس فيها اختلاف التوجُّهات السياسية والفكرية بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، ولم تستطع حلَّ المشاكل السياسية والاقتصادية التي واجهتها؛ فقدَّم إينونو استقالة حكومته في مايو ١٩٦٣م[2].

ظلَّ الأمر على هذا التوتُّر بين الحزبين المتنافسين الشعب والعدالة، على الرغم من محاولات إينونو -الذي كلَّفه جورسيل بتأليف حكومة أخرى- تهدئة الأجواء مع حزب العدالة بإطلاقه سراح جلال بايار، واستمرَّت المشادات بين الحزبين حتى موعد إجراء الانتخابات العامة في أكتوبر ١٩٦٥م، التي استطاع فيها حزب العدالة أن يفوز بالأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان بنسبة ٥٣٪، ليقوم رئيسه سليمان ديميريل بتشكيل حكومة من أعضاء حزبه[3].

وساءت أوضاع الرئيس جورسيل الصحية؛ مما دعاه إلى الاعتزال قبل انتهاء مدَّة رئاسته، فقام البرلمان بانتخاب رئيس الأركان الجنرال جودت صوناي رئيسًا للجمهورية في مارس ١٩٦٦م[4].

وبوفاة جورسيل حليف حزب الشعب الجمهوري استطاعت حكومة ديميريل أن تُفصح عن ميولها الإسلامية أكثر وأكثر؛ وعاد الإسلام في النصف الثاني من الستينيات ليلعب من جديد دورًا مفتوحًا في المجتمع التركي، فكان التطوُّر والنموُّ يسيران في خَطَّين متوازيين؛ أحدهما يشهد نموًّا في التجارة والحرف، وعلى الجانب

---

(١) مصطفى زين: ذئب الأناضول، ص٢٤٧.

(٢) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص١٢٠.

(٣) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص٣٩٩.

(٤) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١١٥.

الآخر كان هناك نموٌّ في التعليم الديني وانتشارٌ لمدارس تحفيظ القرآن والمعاهد المتخصصة في العلوم الشرعية[1].

في ظلّ هذه الأوضاع وُلِدَ ونشأ بطل قصتنا..

وُلِدَ رجب طيب أردوجان، الذي ستشهد تركيا «الكمالية» على يديه تغييرًا جذريًّا، بل أُسَمِّيه تصحيحًا للمسار وعودة إلى الطريق القويم..

* * *

(١) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ص٤٣٤.



أردوجان.. مولد زعيم

وُلد الزعيم رجب طيب أردوجان في العاصمة التركية إسطنبول في ٢٦ فبراير ١٩٥٤م، في أسرة تركية رقيقة الحال[١]، أمضى طفولته المبكِّرة في محافظة ريزه[٢] المطلَّة على البحر الأسود؛ حيث كان والده يعمل مع رجال خفر السواحل، وعندما بلغ أردوجان الثالثة عشر من عمره قرَّر والده الانتقال إلى إسطنبول على أمل تحسين وضعه المادي، ولتأمين مستقبل أفضل لأطفاله الخمسة[٣].

وفي إسطنبول التحق أردوجان بمدارس (إمام وخطيب) الدينية (Hatip Lisesi)، ويذكر أنه أثناء هذه المرحلة طلب مدرس التربية الدينية يومًا أن يتطوَّع أحد الطلاب لأداء الصلاة في حصة تطبيقية، فقبل أردوجان المهمة، ثم عاد ورفضها عندما قَدَّم إليه المدرس صحيفة ليُصَلِّيَ عليها؛ وذلك لما تحمله صفحاتها الأمامية من صور لنساء متبرِّجات، فسُرَّ بذلك المعلم الذي أطلق عليه لقب «الشيخ رجب»؛ ومن ثمَّ شارك لاحقًا في حلقات للشيخ أسعد جوشقون شيخ الطريقة النقشبندية في إسطنبول[٤]..

---

(١) الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي: http://eng.akparti.org.

(٢) محافظة ريزه: إحدى محافظات تركيا التي تقع في الشمال الشرقي، تطل على البحر الأسود، وعاصمتها مدينة ريزه، تبلغ مساحتها ٣,٧٩٢ كم٢، ويبلغ عدد سكانها ٣٦٥٩٣٨ نسمة.

(٣) من هو رجب طيب أردوجان؟ هيئة الإذاعة البريطانية، ٤ نوفمبر ٢٠٠٢م: http://news.bbc.co.uk.

(٤) الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥١٨).

وفي المرحلة الثانوية انتقل أردوجان إلى مدرسة أيوب، التي شهدت بدايات اهتماماته بقضايا الوطن التركي؛ وذلك على خلفية إسلامية تكوَّنت معالمها من دراسته للعلوم الشرعية، فنشط أردوجان أثناء دراسته الثانوية في مختلف فروع الاتحاد الوطني لطلبة تركيا[1].

ثم انتقل أردوجان بعد ذلك إلى المرحلة الجامعية، حيث التحق بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة مرمرة بإسطنبول، واستمرَّ في نشاطه السياسي؛ حيث أصبح رئيسًا لفرع الشباب التابع لحزب السلامة الوطني الإسلامي[2]، وقد تميَّز أردوجان بشخصية قوية ومؤثِّرة جعلته متفرِّدًا بين أقرانه، بجانب حرصه الدائم على التطرُّق للمشاكل الحياتية التي يُعاني منها أبناء الشعب التركي، لا سيما وأن أردوجان نفسه اضطرته الظروف المعيشية إلى العمل في بعض الأعمال والمهن البسيطة -مثل بيع عصير الليمون والكعك[3]- من أجل جني المال لمساعدة والده ولتوفير مصاريف تعليمه[4].

وقد تأثَّر أردوجان بتعليمه الديني كثيرًا؛ مما أثَّر في شخصيته بشكل بالغ، وكان وما زال يُؤَكِّد دائمًا أن الإيمان والأخلاق الإسلامية، والاقتداء بأخلاق وسُنَّة الرسول ﷺ كان السبب الرئيسي وراء النجاح، كما تأثَّر أردوجان بكلٍّ من الشاعرين المسلمين محمد عاكف، ونجيب فاضل الذي عاصره وتلقَّى منه العديد من الدروس في الشعر والأدب[5].

---

(١) الموقع الإلكتروني الشخصي لرجب طيب أردوجان: www.rte.gen.tr.

(٢) زعماء العالم.. قصة حياة أردوجان، جامعة كولومبيا الأميركية: www.worldleaders.columbia.edu.

(٣) من هو رجب طيب أردوجان؟ هيئة الإذاعة البريطانية: http://news.bbc.co.uk.

(٤) الموقع الإلكتروني الشخصي لرجب طيب أردوجان: www.rte.gen.tr.

(٥) أردوجان السياسي الأكثر شعبية في تركيا، شبكة محيط، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧م، www.moheet.com.

كـذلك عُـرف عـن أردوجـان اهتمامـه بالرياضـة منـذ شـبابه المبكّر؛ حيث كـان يمارس لعبة كرة القدم بانتظام خلال المرحلة الجامعية[١]، هذه المرحلة التي شـهدت بداية تألّق أردوجان وظهور قدراته ومهاراته القيادية بين كـوادر الحركـة الإسـلامية التركية؛ ؛ فمن ملاعب كرة القدم انتقل إلى ملاعـب السياسـة، وانتقل من الاتحاد الوطني للطلبة الأتراك إلى حزب السـلامة؛ حيث ترأس قسـم الشباب في فرع الحزب التابع لمدينة إسطنبول، بما لفت انتباه الزعيم الإسـلامي نجـم الـدين أربكـان، الـذي كان يترأس حزب السـلامة في هذه الفـترة، والتقى الـزعيم الكبير بالشـاب الواعـد، الذي نجح في اكتساب ثقـة أربكـان، وتعـدّدت اللقـاءات بينهما إلى أن قـام الجيش التركي بتنفيذ انقلابه في عام ١٩٨٠م، ليشهد أردوجان عن كثب أول مواجهـة بين الإسلاميين والعسكريين[٢].

وقبل ان نخوض في تفاصيل هذه المواجهة وجب علينا ان نتوقف لحظات لنتعرف على الزعيم نجم الدين اربكان، ونُلقي الضوء على دوره وتجربته، التي كان لها اعظم الأثر على مسار الحركة الإسلامية التركية في هذه المرحلة الحرجة..

فماذا فعل أربكان؟

وما قصته؟

هذا ما سنعرفه في الصفحات التالية..

(١) الموقع الإلكتروني الشخصي لرجب طيب أردوجان.

(٢) من هو رجب طيب أردوجان؟ هيئة الإذاعة البريطانية.



تجربة أربكان

«نحن لسنا حزبًا سياسيًّا
ولكننا حركة»[١]

نجم الدين اربكان

بدا واضحًا مع نهاية الستينيات أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل فصل الأتراك عن جذورهم وهويتهم الإسلامية، وقد اتَّضح ذلك منذ اللحظات الأولى التالية لسقوط الخلافة الإسلامية على يد أتاتورك في عام ١٩٢٤م، وذلك في ردَّة فِعل غاضبة مستنكرة لدى عامة الشعب التركي لهذا الحدث الجلل، وما تبعه من إجراءات تعسفية بهدف تغريب الأتراك، وإبعادهم قسرًا عن تعاليم الشريعة الإسلامية.

ثمَّ تلقَّفت بعد ذلك الأحزاب السياسية هذه العاطفة الإسلامية الجياشة لدى الشعب التركي، واستثمرتها على استحياء في بادئ الأمر، ثمَّ جهارًا نهارًا في حقبة الخمسينيات والستينيات؛ حتى إن حزب الشعب الجمهوري نفسه اضطرَّ إلى التخفيف من نبرة هجومه على الإسلام، وظهر ذلك جليًّا في انتخابات ١٩٦٥م، بل وبدأ يتحلَّل من ارتباطه بالعلمانية المتشدِّدة[٢].

لكن الجديد الذي حدث في نهاية الستينيات هو ظهور شخصية سياسية تُنادي صراحة بعودة الإسلام كدين قادر على قيادة الحياة في تركيا، إنه القائد الإسلامي الجليل نجم الدين أربكان.

---

(١) انظر: كمال حبيب: الدين والدولة في تركيا، ص٢٣٣.
(٢) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص١٢٨، ١٢٩.

كان نجم الدين أربكان -أستاذ هندسة المحركات بجامعة إسطنبول- عضوًا بارزًا في حزب العدالة، ولمع اسمه كأحد رجال الصناعة في تركيا بعدما تولَّى عددًا من المناصب التجارية والاقتصادية خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، ولم يُخفِ الرجل حينها ميوله الإسلامية -كالعادة المتبعة في هذه الفترة- التي أثارت حوله جدلاً واسعًا من قِبَل العلمانيين الأتراك، الذين بدءوا حينها حربًا إعلامية ضدَّه؛ مما جعل ديميريل يرفض إدراج اسمه في قوائم الحزب في انتخابات ١٩٦٩م تأكيدًا على الطابع العلماني لحزب العدالة، بعدما شعر بتنامي قوة المجموعة ذات التوجُّه الإسلامي داخل حزبه[١].

فكان هذا الموقف من سليمان ديميريل هو بداية التحوُّل في حياة أربكان؛ حيث رشَّح نفسه كنائب مستقلٍّ عن مدينة قونية، التي كانت على امتداد تاريخ تركيا الإسلامي معقلاً إسلاميًّا، وبالفعل استطاع أربكان تحقيق نصر كبير بفوزه بأغلبية أصوات أبناء المدينة.

ولم يكتفِ أربكان بهذا، بل بمجرَّد دخوله البرلمان استطاع لَمَّ شمل النواب الإسلاميين في البرلمان؛ ليقوموا تحت زعامته في عام ١٩٧٠م بإنشاء حزب جديد باسم «النظام الوطني»، يُعَبِّر ولأول مرَّة منذ إسقاط الخلافة عن ارتباطه الصريح بالإسلام[٢].

فقد ورد صراحة في بيانه التأسيسي: «أمَّا اليوم فإن أُمَّتنا العظيمة التي هي امتداد لأولئك الفاتحين، الذين قهروا الجيوش الصليبية قبل ألف سنة، والذين فتحوا إسطنبول قبل ٥٠٠ سنة، أولئك الذين قرعوا أبواب فيينا قبل ٤٠٠ سنة.. وخاضوا حرب الاستقلال قبل خمسين سنة.. هذه الأمة العريقة تحاول اليوم أن

---

(١) كمال حبيب: الدين والدولة في تركيا.. صرع الإسلام والعلمانية، ص١٧٧.
(٢) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديموقراطية في تركيا الحديثة، ص٤٣٩.

تنهض من كبوتها؛ تُجدِّد عهدها وقوتها مع حزبها الأصيل (النظام الوطني)، الذي سيُعيد لأُمَّتنا مجدها التليد، الأُمَّة التي تملك رصيدًا هائلاً من الأخلاق والفضائل يُضاف إلى رصيدها التاريخي، وإلى رصيدها الذي يُمَثِّل الحاضر المتمثِّل في الشباب الواعي المؤمن بقضيته وقضية وطنه»[1].

وقد لاقى الحزب قبولاً كبيرًا من الشعب التركي، خاصة من التجار الصغار والحرفيين والرجال المتدينين في الأناضول، فتوسَّع الحزب في مدَّة قصيرة جدًّا، وبدأ يُشَكِّل تهديدًا خطيرًا على الأحزاب العلمانية.

لم يحتمل -أيضًا- العسكر طويلاً مثل هذه المستجدَّات على الساحة التركية، فجاءت ضربة الجيش التركي عن طريق القيام بثاني انقلاب عسكري بعد أتاتورك في ١٢ مارس ١٩٧٠م، وتمَّ إغلاق حزب النظام الوطني بقرار من المحكمة الدستورية بتهمة دعايته للشريعة الإسلامية بما يخالف الدستور العلماني للدولة التركية[2]!.



أربكان نجم إسلامي سطع في سماء تركيا

(١) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية، ص٤٥٠.

(٢) محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا، ص١٤٩.

لم ييأس أربكان وعاد -بعد ١٧ شهرًا من إغلاق حزب النظام- ليُؤَسِّس حزبًا جديدًا باسم «السلامة الوطني» في ١١ أكتوبر ١٩٧٢م، ولكن بزعامة شخص آخر هو رفيقه في حزب النظام الوطني «سليمان عارف أمره»؛ إذ كان من الصعب تولية نجم الدين أربكان، خاصة وأن الحزب كان مُقدِم على انتخابات عام ١٩٧٣م، التي نجح الحزب في خوضها تحت زعامة سليمان عارف، وحصل على ٤٨ مقعدًا بالبرلمان التركي، ثم أعلن عارف إخلاء موقعه لزعيم حزب السلامة الحقيقي نجم الدين أربكان[١].

وحانت الفرصة عندما احتدم الخلاف بين الحزبين الرئيسين في البرلمان (حزب العدالة والشعب الجمهوري)، فاضطُرَّا للائتلاف مع حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان، الذي استثمر هذه الفرصة ببراعة، واستطاع الحصول على سبع وزارات مهمة -منها الداخلية والعدل والتجارة والصناعة- في الحكومة الائتلافية في عام ١٩٧٤م، بل وتقلَّد أربكان منصب نائب رئيس الوزراء[٢].

ليستطيع بذلك أربكان أن يصنع أول اختراق إسلامي حقيقي للسلطة التنفيذية في الجمهورية العلمانية منذ تأسيسها على يد أتاتورك.

ولم يُمهل أربكان الحكومة طويلاً؛ إذ ما لبث أن صوَّتت تركيا في الأمم المتحدة -لأول مرَّة منذ إعلان الجمهورية- لصالح الحقِّ الفلسطيني في استرداد أرضه المغتصبة من قِبل الصهاينة، بل وزادت الحكومة بضغوط من جناح أربكان بالتصويت إلى جانب القرار الدولي الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية، فضلاً عن اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني[٣].

(١) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص١٨٩، ١٩٠.

(٢) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١٢٨، ١٢٩.

(٣) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص١٩٨، ١٩٩.

وبطبيعة الحال واجهت الحكومة ضغوطًا شديدة من العلمانيين؛ مما أدَّى إلى استقالتها بعد تسعة أشهر فقط من تشكيلها.

لكن ذلك كان إجراءً عابرًا بالنسبة للتجربة الإسلامية الصاعدة؛ فقد اضطرَّ المناخُ السياسي المهيمن في ظلِّ عدد من الظروف الضاغطة حزبَ العدالة التركي بزعامة سليمان ديميريل إلى الائتلاف مع حزب السلامة الوطني، وهذا ما مكَّن أربكان ورجاله من العودة مرَّة أخرى إلى الحكومة التي أُقيمت في أبريل ١٩٧٥م، بالعدد نفسه من الوزراء وبمقاعدهم نفسها في الحكومة السابقة(١).

استطاع أربكان خلال الائتلاف الثاني أن يُحقِّق العديد من النجاحات؛ مثل قيادة حملة للتنمية الصناعية، مركِّزًا على الصناعات الثقيلة؛ إذ نجح في إقامة ٧٠ مصنعًا خلال سنتين، وذلك فضلاً عن افتتاح ٣٠ مدرسة دينية، كما بلغ في عهد هذا الائتلاف عدد طلاب مدارس الأئمة والخطباء ما يزيد عن خمسين ألف طالب(٢).

وقد شهدت هذه الفترة بداية ظهور الشاب رجب طيب أردوجان، الذي تخرَّج من مدارس الأئمة والخطباء، وتولَّى منصب رئيس فرع الحزب في مدينة إسطنبول، ولاقى نشاطه إعجاب الزعيم نجم الدين أربكان، ثم تحوَّل بعد ذلك الإعجاب إلى احتضان ورعاية للشاب الموهوب أردوجان، الذي تنبَّأ له أربكان بمستقبل باهر(٣).

وعندما شعر حزب السلامة بقوَّته، وبأنه صار جزءًا من الحياة السياسية في تركيا، شرع مُنَظِّرو الحزب بشنِّ حملة إعلامية مُنَظَّمة على أسس العلمانية في تركيا، وبَيَّنُوا للناس أن الإطار السياسي لتركيا الجديدة يُناقض المبادئ الأساسية للإسلام؛ حيث يقضي الإسلام بتوحيد السلطات السياسية والدينية تحت سيطرة الدين، وفي

---

(١) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١٣٤-١٣٦.
(٢) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة، ص٣٤٢.
(٣) من هو رجب طيب أردوجان؟ هيئة الإذاعة البريطانية.

هذا المعنى فإن العلمانية والنظام العلماني ضد الإسلام والشريعة والدين، وخاصة تطبيقها في تركيا، وإن الخونة والكذابين هم وحدهم الذين يقولون بأن الدين والسياسة شيئان منفصلان؛ لأن المسلمين لا يفصلون شئون الدنيا عن شئون الآخرة.

وإن خالق القوانين الإسلامية هو نفسه خالق الإنسان، لقد خلق الله الإنسان وفق هذه القوانين، وإن الإسلام نظام يصلح لكل زمان؛ فهو يُمَثِّل كلاًّ من الدين والدولة، وإن القرآن لم ينزل ليُقْرَأ في القبور، أو يُغْلَق عليه في أماكن العبادة، وإنما أُنزل القرآن ليحكم[1].

إلى جانب مطالبة الحزب بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وضرورة وقف التعامل بالربا، ووقف محاولات الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة، وتركيزه على الدعوة لإنشاء سوق إسلامية مشتركة[2].

وبحلول عام ١٩٨٠م كانت السماء السياسية في تركيا ملبَّدة بالغيوم، وتُنذر بالكثير من الصواعق الخطرة؛ فلقد نفد صبر جنرالات الجيش التركي -حارس العلمانية- فأخذوا يتحيَّنون الفرصة للانقضاض على حزب السلامة وزعيمه أربكان.

وكانت الشرارة عندما أقام حزب السلامة مهرجانًا جماهيريًّا في مدينة قونية بعنوان: «تحرير القدس». وحضره مائة ألف تركي، وعَلَتْهُ الشعارات الإسلامية، والهتافات المنادية بتأسيس دولة إسلامية[3].

---

(١) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية، ص٤٥٣.
(٢) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة، ص٤٤١.
(٣) محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا، ص١٥١.

فسارع الجيش التركي بالانقلاب والاستيلاء على السلطة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م، واتخذ الانقلابيون قرارًا بحظر جميع الأحزاب السياسية، وحجز قادتها وتقديمهم إلى المحاكمة، وكان من الطبيعي أن يُحاكَم حزب السلامة الوطني، وأن تُوَجَّه التهم لزعيمه أربكان وزملائه المجاهدين، وكانت كل التهم تدور حول حرص حزب السلامة على إعادة دولة الإسلام لتركيا، والتخلُّص من الأفكار العلمانية والمبادئ الكمالية[1].

حزب الرفاه.. المحاولة الثالثة لأربكان:

بعد مرور ثلاث سنوات على الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال كنعان إيفرين، الذي أصبح رئيسًا لتركيا، وفي ٢٤ أبريل ١٩٨٣م رُفعت معظم القيود عن النشاط السياسي، ثم سُمح للأحزاب السياسية بالتشكيل من جديد، وكان من اللافت للانتباه بدرجة كبيرة مع عودة الأحزاب أنها -جميعًا وبلا استثناء- حرصت بدرجات متفاوتة على مراعاة الشعور الديني الإسلامي عند مخاطبتها للجمهور؛ فمنها من اكتفى بالتلميح، ومنها من أدرج في برامجه السياسية صراحة ارتباطه بالدين في خططه المستقبلية، وبمقدار التصاق الحزب بالإسلام يكون مقدار ما يمنحه الأتراك من أصواتهم[2].

وكان من بين الأحزاب التي شُكِّلت في هذه الفترة «حزب الرفاه الإسلامي»، الذي تقدَّم المحامي علي توركان بطلب إلى وزارة الداخلية التركية في ٩ أغسطس ١٩٨٣م لتأسيسه؛ وذلك بتنسيق مع زعماء حزب السلامة، ومراعيًا أن يكون برنامجه الإسلامي أكثر غموضًا من برنامجي النظام والسلامة، وتم قبول الحزب، وما إن رُفع الحظر عن السياسيين التابعين لحزب السلامة بزعامة أربكان إلاَّ

(١) رضا هلال: السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٤١.
(٢) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة، ص٤٤٥.

وسارعوا بالانضمام لحزب الرفاه في سبتمبر ١٩٨٧م؛ ليتمَّ اختيار نجم الدين أربكان رئيسًا للحزب في ١١ أكتوبر من العام نفسه[١].

اردوجان في حزب الرفاه:

ما إن تمَّ الإعلان عن تأسيس حزب الرفاه الإسلامي إلا وبادر أردوجان بالانضمام إليه؛ ليعود مرَّة أخرى إلى مزاولة نشاطه السياسي والاجتماعي بقوَّة وإصرار، وسرعان ما أصبح أردوجان أهم شخصيات الحزب، وأقوى قياداته في مدينة إسطنبول، التي كان يُريد انتزاعها من يد الأحزاب الأخرى؛ لأهميتها وموقعها التنظيمي الشعبي بالنسبة إلى الحزب وقواعده[٢]، فلم يمر عامان إلاَّ وتولَّى أردوجان منصب رئيس فرع حزب الرفاه في مدينة إسطنبول[٣].

وبالفعل أدار أردوجان فرع الحزب بكفاءة منقطعة النظير، إضافة إلى نجاحه في توسيع قاعدة الحزب بشكل ملحوظ في إسطنبول خاصة بين قطاع الشباب، وذلك إلى جانب تركيز جهوده على زيادة المشاركة السياسية للنساء الأتراك، بما شكَّل مع مرور الوقت دفعة شعبية هائلة للحزب في أنحاء إسطنبول[٤].

كذلك فقد شهدت هذه الفترة تصعيد أردوجان ليُصبح أحد أعضاء المجلس المركزي لحزب الرفاه؛ بما أتاح له المشاركة في اتخاذ القرارات، ولم يكن هذا التألُّق بمعزل عن رعاية الزعيم أربكان وعنايته بتلميذه النجيب؛ حيث صرَّح أربكان بأنه يرى في أردوجان خليفته؛ وذلك لما يراه في تلميذه من إيمان وتصميم وتضحية؛ بل

---

(١) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٢٢٩.

(٢) الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥١٨).

(٣) الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية.

(٤) المصدر السابق.

واللافت للانتباه في هذه المرحلة أن أربكان كان يصف نفسه بالواقعية، بينما كان ينظر إلى أردوجان على أنه متشدِّد وزائد الحماسة[1].



اردوجان مع استاذه اربكان

واستطاع حزب الرفاه بزعامة أربكان تحقيق فوز كبير في انتخابات ١٩٨٩م المحلية بحصوله على نسبة ٩,٨٪ من إجمالي الأصوات[2]، وكذلك نجح أردوجان في تحقيق نصر كبير بفوزه بمقعد رئاسة حي بيوجلو (Beyoğlu) التابع لمدينة إسطنبول، ولم يكن الأمر سهلاً؛ فقد شهدت الحملة الانتخابية مشادَّات ومشاحنات بين المرشحين وصلت إلى القضاء، بل واصطدم أردوجان بأحد القضاة حين رفض القاضي طلب أردوجان بمراجعة مسألة انتخاب أحد منافسيه على

(١) محمد نور الدين: أربكان وأردوجان الواقعي والأكثر واقعية، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٩ يوليو ٢٠٠٥م، العدد (٩٧٤٠).

(٢) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١٥٢، ١٥٣.

رئاسة بلدية بيوجلو، حيث قال له أردوجان: «لا يمكنك أن تصدر قراراتك وأنت مخمور». وقد كلَّفه هذا القول السجن لمدة أسبوع كامل[١]، ولكن بحمد الله مرَّ هذا الموقف ونجح أردوجان في هذه الانتخابات، وتسلَّم رئاسة البلدية؛ ليقوم بعمل حملة واسعة للنهوض بهذا الحيِّ الصغير؛ ليُصبح فيها بعدُ نموذجًا تسعى كافة البلديات في تركيا للاحتذاء به[٢].

أصبح أردوجان أحد أشهر قيادات حزب الرفاه؛ ومن ثَمَّ قام الحزب بترشيحه لعضوية البرلمان التركي في عام ١٩٩١م، إلاَّ أنه لم يستطع الفوز بالمقعد[٣]، ولكن هذا الإخفاق لم يُثنيه عن مسيرته الإصلاحية، التي تخطَّت ثمارها حدود بلدية بيوجلو؛ لتنتشر في سائر أحياء إسطنبول، وبمرور الأيام علا نجم أردوجان وعُرف عنه في كافة أنحاء إسطنبول الجدُّ والاجتهاد ومراعاة مطالب أبسط فئات الجمهور، فضلاً عن طهارة يده، وتعفُّفه عن المال العام، وقد تبدَّت معالم هذه الثقة وتكللت بفوز أردوجان في عام ١٩٩٤م برئاسة بلدية إسطنبول[٤]، هذه المدينة الكبيرة العريقة بما تحمله من مكانة تاريخية في نفوس الأتراك، إضافة إلى أهميتها الجغرافية والسياسية في الساحة التركية.

وكان هذا الانتصار في إطار الانتخابات التي استحوذ فيها حزب الرفاه على نسبة ١٨٪ من إجمالي الأصوات في الانتخابات المحلية التي أُجريت في مارس ١٩٩٤م، وفوزه برئاسة البلديات العامة في ٦ مدن كبرى على رأسها أهم بلديتين

---

(١) الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥١٨).

(٢) الموقع الإلكتروني الشخصي لرجب طيب أردوجان.

(٣) أردوجان السياسي الأكثر شعبية في تركيا، شبكة محيط، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧م.

(٤) الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥١٨).

في تركيا إسطنبول وأنقرة[١].

لـذا نستطيع القـول: إنَّ فـوز أردوجـان بمقعـد رئاسـة بلديـة إسـطنبول يُعَـدُّ حـدثًا فارقًـا في مسـيرته السياسية؛ فقد أصبح رئيسًا لإسطنبول التي تُعَدُّ إحدى مدينتين تُصنع فيهما قرارات الدولة التركية؛ فالقرارات السياسية تصدر من العاصمة الرسمية أنقرة، بينما القرارات الاقتصادية تصدر من إسطنبول، العاصمة الاقتصادية[٢].

***

(١) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١٥٢، ١٥٣.
(٢) تركيا من أتاتورك إلى أردوجان، (دراسة) - صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧، العدد (١٠٥٥٣).



أردوجان عمدة إسطنبول

تسلَّم أردوجان رئاسة بلدية إسطنبول، وهي تعاني العديد من المشكلات المزمنة نتيجة الإهمال؛ فمعظم أحيائها بقيت كما هي منذ عهد الخلافة العثمانية دون أي تجديد! وذلك رغم موجات الهجرة المتتالية التي استقبلتها المدينة من القرى التركية المختلفة؛ مما أدى إلى اتساع نطاق المساكن العشوائية التي بناها المهاجرون بشكل غير قانوني، ورغم ذلك تم مدُّها بالمرافق من مياه وكهرباء؛ حرصًا على الأصوات الانتخابية لسكان هذه المناطق، وقد شهد عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تفجُّر الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية النابعة من أحياء إسطنبول المتهالكة، إضافة إلى تفاقم الأزمات الناجمة عن تردِّي البنية التحتية للمدينة؛ مثل: تهالك شبكة الصرف الصحي، والانقطاع المتكرِّر والمتواصل للمياه والكهرباء، وانتشار أكوام القمامة والفضلات في طرقاتها الرئيسية.. وغير ذلك من المشكلات التي طمست معالم الصورة الحضارية والتاريخية العريقة لمدينة إسطنبول[1].

لم تفتّ هذه الظروف الصعبة في عضد أردوجان، الذي جاء إلى المدينة بروح جديدة عازمة على العمل والاجتهاد وتغيير هذا الوضع المزري، ليس بدافع أداء الواجب والقيام بأعباء التبعة الثقيلة فقط، بل بمشاعر دافقة تنبض بحب الوطن والرغبة الصادقة في النهوض به.

(١) تركيا من أتاتورك إلى أردوجان، (دراسة) - صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧م، العدد (١٠٥٥٣).

وقد لمس هذه المشاعر الصادقة الأستاذ فهمي هويدي الصحفي المصري، الذي التقى بأردوجان في عام ١٩٩٤م عقب فوزه بانتخابات البلدية مباشرة، وجرى الحوار آنذاك حول مشكلات المدينة ومحنتها، بعد أن شاع الفساد في إدارتها وتدهورت مرافقها.. فيقول هويدي معلقًا على هذا الحوار: «لم يكن أردوجان يتحدَّث كعمدة منتخب فحسب، وإنما كعاشق للمدينة التي تحتوي ذاكرتُه على خريطة تفصيلية بمعالمها وطرقها»[1]..

وبالفعل نجح أردوجان في تحقيق ما يُشبه المعجزة، وفي فترة وجيزة جدًّا -أربع سنوات- استطاع أردوجان معالجة وإصلاح مشكلات المدينة المزمنة، ونجح في تغيير شكلها تمامًا؛ فأصبحت مثالاً للنظافة والنظام، وانتشرت فيها المساحات الخضراء والمتنزهات؛ لقد قدَّم أردوجان نموذجًا جديرًا بالاحترام لأداء الإسلاميين في الحكم، وهو الأداء الذي جعل من أردوجان نجمًا ساطعًا في سماء إسطنبول، لا بشعارات إسلامية وحسب، بل ببرامجه وإنجازاته، التي جعلت الماء والكهرباء والخبز تصل إلى كل بيت، والطرقات معبَّدة ونظيفة، وعشرات الآلاف من الطلبة يتمتعون بالمنح، وخزائن البلدية بها فائض، بعد أن كانت مثقلة بديون تبلغ عدَّة مليارات من الدولارات، وهو ما فرض على النخبة السياسية أن تُسَلِّم أنه لا أحد قادر على منافسة الإسلاميين في إدارة شئون البلديات، فضلاً عن التسليم بحقيقة أخرى أن رصيد الإسلاميين في الحكم، وحلّ مشاكل الناس، ليس مجرَّد شعارات تُدغدغ المؤمنين، وتَعِدُهم بالجنة، وتخوِّفهم بالنار، على أهمية أثر ذلك لو حدث، وإنما برامج عملية لحلِّ مشكلات معيشية، فشلت أحزاب العلمنة في حَلِّهَا، بسبب

(١) صحيفة الشروق الجديد المصرية، ٨ ديسمبر ٢٠٠٩م.

انفصالها عن ضمير الشعب، وما تلوّثت به من مفاسد[1].

لقد أيقظ أردوجان -من خلال إدارته العبقرية للموارد البشرية والشئون المالية- المشاعر الإيجابية لدى أبناء إسطنبول، وأعاد لهم الثقة بأنفسهم وبقدرتهم على النهوض بمدينتهم، فحلّ مشكلة القمامة لما لها من آثار نفسية محبطة، فضلاً عن آثارها الصحّيّة، كما عالج مشكلة تلوث هواء إسطنبول التي كانت تُؤَرِّق سكانها، واتخذ العديد من التدابير لضمان استخدام أموال البلدية بحكمة، وحارب الفساد بكل قوّة، فسدّد ديون إسطنبول التي جاوزت المليارين من الدولارت عند تسلُّمه رئاسة المدينة، بل ووفر فائضًا نقديًّا استثمره لصالحها بلغ أربعة مليارات دولار[2].

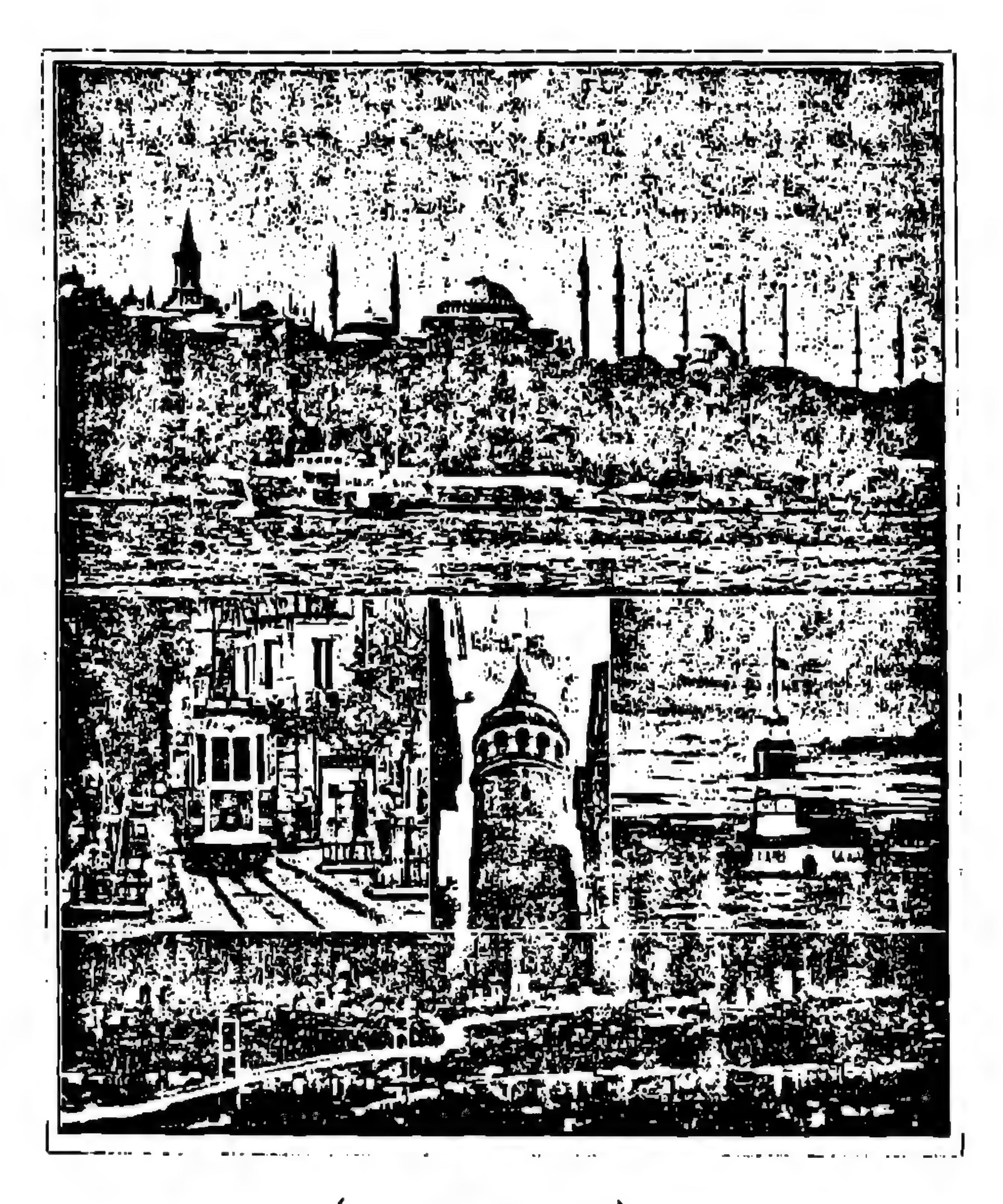
وعادت الحياة للمدينة التاريخية العريقة، المدينة التي تضمُّ بين جنباتها مسجد محمد الفاتح وآيا صوفيا، والمسجد الأزرق؛ فإسطنبول بالنسبة للأتراك هي المثال الذي يتطلع إليه باقي السكان، فيُقال «أَكْل إسطنبول»، و«فاكهة إسطنبول»، و«أزياء إسطنبول»، و«محلات إسطنبول»، و«طريقة كلام أهالي إسطنبول»، حتى باتت كلمة «إسطنبولي» وصفًا لكل ما هو جيد وراقي المستوى[3].

---

(١) راشد الغنوشي: العدالة التركي.. تجاوز أم تطور؟ مجلة العصر الإلكترونية، ١ سبتمبر ٢٠٠٧م: www.alasr.ws.

(٢) الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية.

(٣) تركيا من أتاتورك إلى أردوجان، (دراسة) - صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧، العدد (١٠٥٥٣).



(مدينة إسطنبول)

إن الإنجاز الذي حقَّقه أردوجان في إسطنبول واضح للعيان، وشهد به الجميع حتى الخصوم السياسيين[١]، ولم يقف هذا التقدير عند المستوى المحلِّي فقط، بل تعدَّاه إلى المستوى الدولي؛ حيث تمَّ تكريم أردوجان من قِبَل الأمم المتحدة على ما قدَّمه لإسطنبول خلال فترة ولايته[٢].

والعجيب في الأمر أن كل إنجازات أردوجان التي أقرَّ بها القاصي والداني لم تشفع له عند حراس المعبد العلماني التركي؛ فما إن مسَّ أردوجان إحدى ثوابت الدولة العلمانية في إحدى خطاباته، حتى انقلب عليه حراس العلمانية؛ فطردوه من منصبه، وأحالوه إلى المحاكمة بدم بارد!

ففي زيارة قام بها أردوجان إلى محافظة سيرت (Siirt Province) الواقعة في جنوب شرق تركيا في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧م، تضمَّن خطابه أبياتًا من الشعر تحمل بعض المعاني الحماسية، نذكر منها:

«مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا، والمصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا»[٣].

فتسبَّبتْ هذه الكلمات في إدانة أردوجان بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، وحكمت عليه محكمة أمن الدولة بمدينة ديار بكر بالسجن لمدَّة عام، وحرمانه من ممارسة جميع الأنشطة السياسية مدى الحياة[٤]!

---

(١) من هو رجب طيب أردوجان؟ هيئة الإذاعة البريطانية.

(٢) صحيفة تركيا اليوم، ١٠ يناير ٢٠١١م، والموقع الرسمي لمؤسسة هيئات المانحة للجائزة: www.unhabitat.org.

(٣) الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥١٨).

(٤) المصدر: تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الأميركية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٩م، التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للمنظمة: www.hrw.org.

أردوجان.. وقفة مع النفس

كانت فترة السجن بالنسبة لأردوجان فرصة نادرة اختلى فيها بنفسه، وراجع فيها أسلوبه في العمل السياسي، وأعاد ترتيب أولوياته، ووضع استراتيجيات جديدة للعمل في المستقبل[1]..

حيث تنبَّه إلى أن هذا التصرف الأهوج من عتاة العلمانية المتنفّذين في الدولة التركية لم يكن غريبًا عليهم، بل إنه -في الحقيقة- كان متوقَّعًا!!

نعم..

ألم يسبق لهذا النظام المتطرِّف أن أقدم على اقتراف جرائم أكبر من السجن؛ وهي الإعدام في سبيل الدفاع عن بقرتهم المقدسة، ألا وهي «العلمانية»؟!

ألم يُغلقوا الأحزاب والجمعيات، وينقلبوا على اختيارات الشعب من أجل الدفاع عن ميراث أتاتورك؟!

إذًا فلِمَ استعجال الصدام، خاصة وهم -الحركة الإسلامية- الطرف الأضعف؟!

استرجع أردوجان في فترة السجن أداء الحركة الإسلامية وأسلوب أستاذه أربكان، الذي لم تكن حماسته تقلُّ عن أردوجان؛ ففي الوقت الذي ألقى فيه أردوجان قصيدته لم يخرج عن سياسة الحزب؛ بل كانت هذه النبرة هي السائدة.. حينئذٍ!

---

(١) الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥١٨).

فلقد حَقَّق حزب الرفاه مكسبًا ضخمًا -يُعَدُّ الأكبر- للحركة الإسلامية التركية منذ انقلاب أتاتورك على دولة الخلافة، ولا شَكَّ أن هذا النجاح عكس الثقة الكبرى التي نالها الإسلاميون من الشعب التركي، ليس بسبب العاطفة الإسلامية فقط، ولكن نتيجة ما لمسه الشعب التركي من صدق وإخلاص نواب الرفاه، وتمسُّكهم بدينهم، الذي انعكس على تفانيهم في أداء واجباتهم، وتفانيهم في خدمة وطنهم وشعبهم.

ثم يُكَلِّل أربكان نجاحاته السابقة بانتصاره الأكبر الذي حَقَّقه في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥م بنسبة ٢١٪ من إجمالي أصوات الشعب التركي؛ ليبلغ حزب الرفاه ذروة صعوده السياسي؛ فلأول مرَّة يستطيع حزب إسلامي تحقيق المركز الأول من بين أحزاب البرلمان؛ ليفرض حزب الرفاه نفسه حجرًا للزاوية في أي تشكيلة حكومية جديدة يُراد لها الاستقرار والاستمرار، ويفتح أخيرًا المجال أمام وصول أول إسلامي إلى رئاسة الحكومة في تركيا؛ وذلك عن طريق الائتلاف الذي ترأسه زعيم الرفاه نجم الدين أربكان، بمشاركة حزب الطريق المستقيم في ٢٩ يونيو ١٩٩٦م[1].

ثم ها هو أربكان يُصبح أول رئيس وزراء إسلامي في تركيا منذ سقوط الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م؛ لتحدث أزمة كبرى داخل الجيش التركي، وداخل المؤسسة العلمانية، وكان مِنْ رأي بعض قادة الجيش أن يتركوا أربكان في منصبه؛ حيث كانوا يتوقَّعُون فشله، وعدم نجاح مشروعه الإسلامي، وبذلك تصل رسالة سلبية إلى الرأي العام في تركيا، لكن حدث ما لم يتوقَّعُوه.

فقد قام أربكان بطرح رؤيته الاقتصادية التي لا تُعالج الوضع المتدهور في تركيا

---

(١) محمد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، ص٩٠.

فقط، بل تُعتبر علاجًا لأزمات العالم أجمع؛ وذلك من خلال بلورته للـ«نظام الاقتصادي العادل»، الذي يُعالج فيه أمراض تركيا الاقتصادية، والتي عدَّها في خمسة أمراض؛ هي:

١- الربا.

٢- الضرائب المجحفة.

٣- صك النقود بلا رصيد.

٤- النظام المصرفي الجائر.

٥- نظام القروض[1].

كما دعا أربكان من خلال رؤيته لاعتماد السوق الإسلامية المشتركة بديلاً عن السوق الأوربية المشتركة.

لقد نجح أربكان في تقديم طرح متكامل، يتطلَّب تطبيقه إقامة نظام سياسي عادل يمتلك أدوات السلطة والدولة، ويُحدث تغيرات شاملة وجذرية في القوانين التركية[2].

وهذا إلى جانب ما أنجزه أربكان على الصعيد الديني؛ حيث أقام جامعًا ضخمًا في منطقة «تقسيم» -أحد الأحياء الراقية في إسطنبول- وآخر في محيط القصر الجمهوري في أنقرة، وسماحه للموظفات بارتداء الحجاب في الدوائر الرسمية، والسماح للحجاج بالتوجُّه لأداء مناسك الحج كل سنة برًّا عبر الأراضي السورية؛ توفيرًا للنفقات بدلاً من إلزامية التوجُّه جوًّا، ثم دعوته لزعماء بعض الطرق الدينية

(١) محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا، ص١٧٥، ١٧٦.

(٢) السابق، ص١٧٧.

-المحظورة قانونًا منذ ١٩٢٥م- إلى حفل إفطار رمضاني في يناير ١٩٩٧م، وهذا ما اعتُبر انتهاكًا لدستور البلاد وقوانين الثورة[1].

الجيش العلماني يكشّر عن أنيابه..

نظر الجيش التركي إلى هذه المطالب والخطوات الإسلامية على أنها بداية «الهضم» التدريجي للنظام العلماني في البلاد، وشعر الجيش بالخطر العظيم؛ فقام بتصعيد ضغوطه على حكومة أربكان من خلال مطالبتها بتنفيذ العديد من الإجراءات -بلغت ١٨ مطلبًا- بذريعة حماية علمانية الدولة التركية؛ مما وضع أربكان في وضع بالغ الحرج؛ فهو لا يستطيع قبول هذه المطالب التي تهدم ما بناه في سنوات وسنوات؛ مثل مطالبتهم بمنع أي دعوات مُؤَيِّدَة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وحظر ارتداء الحجاب للنساء، إضافة إلى تجريم أي نشاط سياسي له دوافع دينية، وإغلاق مدارس تعليم القرآن التابعة للإسلاميين، ووقف بناء المسجد الجديد في حي «تقسيم» بإسطنبول، فضلاً عن فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لارتباطهم بالتيار الإسلامي، وفصل بعض حكام الولايات لانتماءاتهم الإسلامية[2].

إلى جانب طلب الجيش التركي رفع فترة التعليم الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات؛ ليشمل بذلك المرحلة المتوسطة[3]، وتنطوي خطورة هذا الطلب أهمية هذا المشروع في أن إقراره وتنفيذه سيؤديان تلقائيًا إلى إغلاق المرحلة المتوسطة من معاهد «إمام – خطيب»، التي كان يدخلها الطالب الذي يُنهي المرحلة الابتدائية، والذي يتوجَّب عليه مع رفع سن التعليم الإلزامي لـ٨ سنوات إكمال المرحلة المتوسطة في المدارس

---

(١) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٢٧١.

(٢) رضا هلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٩٨، ١٩٩.

(٣) محمد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، ص١٤٧.

العامة، وبالتالي لا يتمكَّن من إكمال هذه الدراسة في «معهد إمام- خطيب»، التي ستفقد طلابها وتُغلق تلقائيًّا أبوابها، بعدما بلغ عددها ٥٥٠ مدرسة، وأصبحت تضمُّ نصف مليون طالب[1]!

كذلك لم يكن في استطاعة أربكان تجاهل «إملاءات» الجيش التركي؛ مما دفعه إلى الاستقالة في ١٨ يونيو ١٩٩٧م، ليتمَّ ما أراده الجيش فيما سُمِّيَ «بالانقلاب الأبيض»، الذي اكتملت معالمه بحظر حزب الرفاه، وتقديم أربكان إلى المحاكمة العسكرية بتهمٍ كثيرة؛ أهمها انتهاك علمانية الدولة، ليصدر قرارها بمنع أربكان من مزاولة النشاط السياسي لمدَّة خمس سنوات كاملة[2]!



أربكان أول رئيس حكومة إسلامي في تركيا منذ عهد أتاتورك

(١) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٢٧٤.

(٢) كمال حبيب: الدين والدولة في تركيا، ص٢٣٠-٢٣٣.

ولم يكتفِ العسكريون بهذا؛ بل أصدروا قائمة قرارات بهدف التضييق على مَنْ له أي ميول إسلامية بين أبناء الشعب التركي؛ ومن أمثلة هذه القرارات:

- منع الطالبات المحجبات من التعليم الجامعي، وبموجب هذا القرار حُرمت الفتيات المحجبات من ولوج الجامعة ومؤسسات الأئمة والخطباء، ونتيجة لهذا القرار لم تتمكَّن مجموعة كبيرة من الفتيات الأتراك الملتزمات بتعاليم الدين الإسلامي من مواصلة مسيرتهن العلمية؛ بينما لجأ بعضهن ممن تيسَّرت ظروفهن إلى السفر لمتابعة الدراسة في الخارج؛ سواء في دول العالم الإسلامي أو الدول الغربية!

- إقرار مدِّ سنِّ التعليم الإلزامي إلى سن ثماني سنوات.

- إغلاق بعض الشركات والمصانع، وإيقاف التعامل مع بعضها بمجرَّد العلم بأنها لأحد أبناء التيار الإسلامي[1]..

كل هذه الأحداث دارت في مخيِّلة أردوجان وهو في سجنه..

ولذا فما إن خرج أردوجان من السجن بعد مرور أربعة أشهر قضاها في محبسه -وذلك بعد حصوله على عفو سياسي[2]- إلا وبدأ يُبَشِّر بمشروعه السياسي الجديد للتغيير في تركيا، الذي يقتضي ضرورة تعديل النهج والأسلوب التقليدي الذي تنتهجه الحركة الإسلامية في تركيا.

وكانت الفترة التي أعقبت السجن بمنزلة عهدٍ جديدٍ في حياة أردوجان السياسية، فقد تغيَّرت نظرته للكثير من الأمور، وأصبحت لديه العديد من التحفظات على طريقة أستاذه أربكان في العمل..

(١) إدريس بووانو: الإسلاميون الجدد في تركيا، دراسة منشورة على موقع التنوع الإسلامي، بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٠م، www.alwihdah.com.
(٢) الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية.

حزب الفضيلة.. المحاولة الرابعة لأربكان:

لم يكن قرار المحكمة الدستورية بحلّ حزب الرفاه مفاجئًا للإسلاميين، بل كانوا يتوقّعُونه في أية لحظة، وكان أربكان يُخطّط لمواجهة هذا الموقف عند حدوثه، لكن كيف؟

بالأسلوب التقليدي نفسه؟!

حيث وضع مشروعًا لتأسيس حزب يخلف الرفاه في حالة حَلّه، وبعدما مُنع أربكان من العمل السياسي أعلن إخوانه وتلامذته -الذين لم تصدر بحقّهم أحكام- تأسيس حزب «الفضيلة»، الذي انتخب لرئاسته رجائي قوطان في ديسمبر ١٩٩٨م[1].

وخاض حزب الفضيلة الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في أبريل ١٩٩٩م؛ ليفوز بـ ١١٥ مقعدًا[2]، وتمّ التجديد لقوطان في انتخابات الحزب عام ٢٠٠٠م، بعدما نال أغلبية الأصوات بمجموع ٦٣٢ صوتًا في مقابل ٥٢١ صوتًا نالها منافسه «الشاب» عبد الله جول، صديق أردوجان ورفيق دربه، وكانت هذه المنافسة غير المألوفة أولَى بوادر الظهور الإعلامي لجيل جديد من أبناء الحركة الإسلامية يحمل القناعات نفسها، ولكنه بدأ يُفكّر في تطوير أساليب العمل السياسي بما يتوافق مع الوضع التركي المعقّد، ومحاولاً الاستفادة من الخبرات التي تكوّنت لدى أبناء الحركة الإسلامية التركية على مرّ السنين، وكان رجب طيب أردوجان وعبد الله جول من أبرز رموز هذا الجيل الشاب..

(١) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٢٧٧.
(٢) مصطفى اللباد: قراءة في نتائج الانتخابات التركية، صحيفة الأهرام المصرية، بتاريخ ٢ مايو ١٩٩٩م، العدد (٤١٠٥٤).

وبدأ أردوجان يُطالب من موقعه في حزب الفضيلة بمحاولة تجنُّب الصدام العقيم مع العلمانية التركية وحراسها من العسكر، ولعلَّ المثال الأبرز على نزوعه للتهدئة رفضه لما قام به رجائي قوطان زعيم حزب الفضيلة -بتوجيه من أربكان- حينما حاول تبرئة ذمَّة الحزب من التوقيع على قرار حظر الحجاب في الجامعات، فقام بالدفع بمروة قاوقجي المحجبة إلى البرلمان التركي كنائبة عن حزب الفضيلة، هذا الأمر الذي رفضه أردوجان وكثيرون من أنصاره داخل الحزب، واعتبروه تحدِّيًا للنظام في عقر داره، وأدركوا سلفًا أن الأمر سينتهي إلى أزمة جديدة مع العلمانيين والعسكريين في تركيا، وهو ما قد حدث بالفعل، وزاد عليه تفجُّر الخلاف الداخلي بين كوادر حزب الفضيلة.

وهو ما عبَّر عنه عبد الله جول زميل أردوجان في حزب الفضيلة ورفيق دربه قائلاً:

«لقد حاولنا أن نوصل وجهة نظرنا لحلِّ مشاكلنا بشكل هادئ وبالحوار، لكننا أدركنا أن الحوار لا يُفيد ولا يُغيِّر من سياسة الحزب؛ لذلك لجأنا إلى لائحة الحزب، وطالبنا بعقد مؤتمر طارئ لمراجعة نهج الحزب سياساته»[1].

على أية حال فقد واجه حزب الفضيلة ما واجهته الأحزاب الإسلامية التي سبقته؛ عبر حملات شنَّتها الصحف ووسائل الإعلام العلمانية، في الوقت نفسه حرص أركان النظام التركي على تشديد الحصار حول نجم الدين أربكان، ولم يكتفوا بالحكم الصادر بمنعه من العمل السياسي، فتمَّ استصدار حكم آخر في ٥ يوليو ٢٠٠٠م من محكمة التمييز يقضي بسجن أربكان لمدَّة عام؛ بتهمة التحريض

---

(١) لقاء مصوَّر مع عبد الله جول، ضمن فيلم وثائقي بعنوان: «العثمانيون الجدد»، قناة الجزيرة الفضائية،٣١ يوليو ٢٠٠٧م، تفريغ الحلقة منشور على موقع القناة: www.aljazeera.net.

على «الكراهية الدينية والعرقية»، وحرمانه من العمل السياسي مدى الحياة[١]!

ثم قرَّرت المحكمة الدستورية التركية في يونيو ٢٠٠١م حلَّ حزب الفضيلة الإسلامي، والذي كان يُعتبر القوة السياسية الثالثة في البلاد؛ حيث وجَّه له الادعاء التركي تهمة تهديد النظام العلماني في البلاد، وبأنه استمرار لحزب الرفاه الإسلامي، الذي حظرته السلطات التركية عام ١٩٩٨م[٢].

لقد جاهد أردوجان زعيمُ شباب الحزب -الذين يُعرفون في الحركات الإسلامية بـ«جيل الوسط»- كثيرًا لتقويم أفكارهم والحدِّ من طموحاتهم؛ حتى لا يحدث صدام داخلي بين أبناء الحركة الإسلامية، ولكنه مع مرور الوقت وتفاقم الأزمات التي واجهتها حركة أربكان، بدأت أصوات شباب الحركة في الارتفاع؛ لتطرح رؤيتها بضرورة تغيير استراتيجية الحركة، وذلك في تعاملها مع الدولة التركية بجميع أطيافها السياسية وعلى رأسها العسكريون، وأنه حان الوقت للحدِّ من الأسلوب الصدامي الذي يتبعه «شيوخ» الحركة مع المؤسسة العسكرية.

وجاء حلُّ حزب الرفاه، ثم تشكيل حزب الفضيلة، الذي سار على النهج الأربكاني نفسه؛ بعدما فشل جيل الوسط من الفوز برئاسته، ولم تحدث أي محاولات لانشقاق من جانب هؤلاء الشباب طوال هذه الفترة..

إلى أن تمَّ حلُّ حزب الفضيلة ليُؤكِّد اقتناع جيل الشباب -الذين يُطلَق عليهم في تركيا «المجددون المعاصرون»- بحاجة الحركة الإسلامية إلى إعادة ترتيب أوراقها بما يُناسب الحالة التركية..

(١) إدريس بووانو: الإسلاميون الجدد في تركيا: www.alwihdah.com.

(٢) مقابلة مع رجائي قوطان رئيس حزب الفضيلة التركي، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٦ يونيو ٢٠٠١م، نص المقابلة منشور على موقع القناة: www.aljazeera.net/channel.

لم يتوقّف أردوجان ولم يتراجع عن أفكاره، التي اقتنع أنها السبيل الأنجع للإصلاح في تركيا، ومضى في طريقه الذي حدَّده لنفسه بقوة وعزم أكيد، ولم يكن بمفرده؛ فقد كان معه عبد الله جول أقرب أصدقائه إلى نفسه، وكذلك زوجته أمينة المحجبة الملتزمة بتعاليم الإسلام، التي تزوجها في عام ١٩٧٨م، والتي يقول عنها أردوجان: إنها بنت مدينة سيرت العربية الأصل، التي أحبته بشدَّة وتعلَّقت به عندما رأته في إحدى خطبه عندما كان شابًّا يافعًا، وقد رزقه الله منها بأربعة أبناء؛ هم: أحمد بوراق، ونجم الدين بلال، وإسراء، وسمية[١].

ومن هنا كان تأسيس هذا الجيل الجديد بقيادة الزعيم الشاب أردوجان لحزب جديد، واختاروا له اسمًا موحيًا وهو «العدالة والتنمية»، بينما سار «شيوخ» الحركة في اتجاه تأسيس حزب جديد آخر باسم «السعادة» على النهج الأربكاني نفسه في الأحزاب الأربعة التي سبقته[٢].

وللحقِّ..

فقد أثار خروج مجموعة أردوجان وجول الكثير من اللغط والبلبلة، التي اخترقت آثارها الحدود التركية؛ لتُصبح مثار جدل في مختلف الحركات الإسلامية والعاملين في الحقل الإسلامي في أغلب دول العالم، ووصل الأمر إلى اتهام هذه المجموعة بالعمالة للأميركان والصهاينة من جانب البعض، في الوقت نفسه الذي رأى فيه البعض هذه التجربة دليل صحَّة وتجديدٍ في الخطاب الإسلامي.

وعلى كل الأحوال وبغضِّ النظر عن الآراء المتضاربة في هذا الشأن فإنه - إحقاقًا للحقِّ- بمرور السنوات وتتابع المواقف نستطيع أن نقول باطمئنان: إن

---

(١) الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥١٨).

(٢) كمال حبيب: الدين والدولة في تركيا، ص٣١٢.

تجربة حزب العدالة والتنمية التركي وعلى رأسها الزعيم رجب طيب أردوجان أصبحت مصدر فخر وعزة لكل مسلم، ليس في تركيا فقط، بل وفي العالم بكامله..

فماذا فعل رجب طيب اردوجان؟

وما رؤيته التي بلورها من خلال حزب العدالة والتنمية؟

وما الإضافة التي قام بها في صعيد العمل الإسلامي داخل تركيا؟

وغير ذلك الكثير من الأسئلة والاستفسارات سنحاول إجابتها من خلال الصفحات القادمة من هذا الكتاب..

* * *

تركيا قبل تسلُّم أردوجان الحكم

استقبلت الدولة التركية الألفية الثالثة بمزيج من مشاعر يملؤها القلق على المستقبل بجانب الحنق والغضب، وذلك على ما آلت إليه أوضاعها في هذه الفترة؛ فقد كان الوضع مأساويًّا بحقٍّ، ويشهد حالة فريدة من التردِّي أصابت كافَّة قطاعات الدولة، لا سيما بعدما انتهت الدورة البرلمانية (١٩٩٩-٢٠٠٢م) بصورة أقرب إلى الفوضى عبر ائتلاف حكم ثلاثي غير متجانس تمامًا، يمثِّل أطرافًا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بجانب افتقاره إلى برنامج واضح المعالم؛ وهذا ما أدَّى إلى إصابة البلاد بعجز حكومي مزمن، وبطبقة سياسية فقدت مصداقيتها؛ وذلك نظرًا لتوالي الفضائح وتفشِّي الفساد، فضلاً عن وضع اقتصادي يُداني الإفلاس؛ بعدما هرب أصحاب رءوس الأموال بُغية النجاة بأموالهم من هذا المناخ الفاسد؛ مما قاد إلى انهيار البورصة التركية، وحدوث أزمة اقتصادية طاحنة في فبراير ٢٠٠١م[1].

المشاكل الداخلية:

مشكلة الاقتصاد:

وانحدرت نسبة النموِّ في الاقتصاد التركي إلى «سالب» ٧,٥٪، وفقدت العملة التركية ١١٣٪ من قيمتها أمام الدولار الأميركي، وتراجع دخل الفرد بنسبة ٢٠٪،

(١) ميشيل نوفل: عودة تركيا إلى الشرق.. الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ص٦٥.

وأعلنت ٥٠ ألف مؤسسة اقتصادية صغيرة إفلاسها[1]!

كما بلغت نسبة الدَّيْنِ العام في تركيا ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٢م[2]، وتدهورت الصادرات التركية فلم تتعدَّ قيمتها ٣٦ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٢م، وذلك إلى جانب معدل تضخم بلغ ٧٠٪ في نهايات عام ٢٠٠١م، وناتج محلي لم يتعدَّ ١٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١م[3]، ولا شكَّ أن هذه الأرقام والمعدلات تُعَدُّ قمَّة الفشل لدولة كبرى في حجم تركيا بمكانتها التاريخية، وبما يعمل قادتها على تكراره بدأب من أحقيتها وأهليتها السياسية والاقتصادية للدخول في الاتحاد الأوربي!

انحدرت تركيا في هذه الفترة إلى أزمة اقتصادية حادَّة؛ شهد فيها قطاع العمل التركي أسوأ فترة تراجع منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث ارتفع معدل البطالة في نهاية عام ٢٠٠١م إلى ما يقرب من ٢٠٪، وذلك وفقًا لتقارير هيئة التخطيط التركية ومعهد الإحصاء التركي، وهذا مع الوضع في الاعتبار أن هناك تضاربًا بين الأرقام التي أعلنتها وسائل الإعلام التركية عن أعداد البطالة العمالية في الأزمة الاقتصادية، وبين الأرقام التي أُعلنت رسميًّا من طرف مؤسسات الدولة، بحيث ظهر فارق يُقَدَّر بمليون عامل؛ فقد ذكرت صحف (ميلليت، وحريت، ووقت، ووطن) في تقارير لها بأن هناك ٢ , ٥ ملايين عاطل في تركيا، بينما جاءت أرقام هيئة التخطيط التركية لتُشير إلى أن الرقم ١ , ٤ ملايين عاطل[4].

وقفزت نسبة البطالة في المدن من ٦ , ١٢٪ أوائل عام ٢٠٠١م إلى ١ , ١٥٪ في

---

(١) جلال ورغي: الحركة الإسلامية التركية.. معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ص٥١.

(٢) تقرير البنك الدولي عن تركيا في عام ٢٠١٠م: www.worldbank.org.tr.

(٣) كتاب الحقائق الأميركي Fact Book ٢٠١٠.

(٤) سعد عبد المجيد: قضايا ساخنة في الانتخابات التركية، الجزيرة نت، ملفات خاصة، ٢٠٠٢م، الرابط: www.aljazeera.net.

عام ٢٠٠٢م، كما ارتفعت نسبة البطالة بين الشباب من ١٤,٣٪ عام ٢٠٠٠م إلى ١٦,٧٪ عام ٢٠٠١م، قبل أن تبلغ ١٧,٢٪ في منتصف ٢٠٠٢م[1].

من هنا كانت مشكلة البطالة واحدة من المشاكل الرئيسية التي عانى منها المجتمع التركي في هذه الفترة، وخاصة قطاع الشباب سواء في محافظات الريف أو المدينة على حدٍّ سواء، إلا أن هذه المشكلة تظهر بنسب بين ٤٠-٦٠٪ -وفقًا لتقارير وسائل الإعلام التركية- في محافظات شرق وجنوب تركيا المتاخمة للحدود السورية والعراقية والإيرانية.

وقد استثمرت الأحزاب السياسية هذه المشكلة في طرح رُؤاها لكيفية الخروج من الأزمة -خاصة مع قُرب الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠٠٢م- التي تؤثِّر مباشرة على استقرار البلاد، وكان من ضمن الأحزاب التي وعدت بحلِّ مشكلة البطالة حزب السعادة، الذي وعد زعيمه نجمُ الدين أربكان، ورجائي قوطان رئيسُ الحزب، الجماهيرَ في الميادين الانتخابية بتعزيز التجارة الحدودية مع العراق وسورية، وتشغيل خطِّ نقل البترول (العراقي-التركي) بشكل أكبر، وتقليص الإنفاق الحكومي، ومنع انتقال الأموال العامة لأصحاب الشركات الخاصة العملاقة، والعمل على تحريك الأموال في البنوك، علاوة على عدم الخضوع لتعليمات صندوق النقد الدولي بتسريح العمال والموظفين[2].

لكن يبدو أن عمليات الإجهاض المستمرَّة من جانب الجيش التركي لمحاولات أربكان الإصلاحية قد ألقت بظلٍّ كئيب على نفسية الناخب التركي، الذي بدأ في البحث عن حلٍّ وسط يُحقِّق لتركيا التنمية المنشودة، ولكن في أجواء يسودها الهدوء والاستقرار.

---

(١) ميشيل نوفل: عودة تركيا إلى الشرق، ص٦٥.

(٢) سعد عبد المجيد: قضايا ساخنة في الانتخابات التركية، الجزيرة نت.

كما أن غالبية الجمهور التركي كان غارقًا في حالة من اليأس، وذلك من إمكانية الخروج من هذه الأزمة التي تعدَّدت أسبابها، وعكست صعوبة الوضع والمرحلة التي كانت تمرُّ بها الدولة التركية، ولعلَّ من أهم الأسباب المزمنة التي أدَّت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية ما يلي:

١- تفاقم الديون:

حيث وقعت تركيا في مصيدة الديون الخارجية والداخلية، التي تضخمت مع فوائدها حتى أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من واردات الدولة، لا سيما وقد قفز حجم الديون الخارجية لتركيا من ١٥,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠م، وبفائدة سنوية تقارب المليار دولار ليتجاوز حجمها في عام ١٩٩٩م حاجز المائة مليار دولار، وبفائدة سنوية تزيد على خمسة مليارات دولار، ثم زاد من فداحة الأمر التقصير أو الإهمال في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الأموال؛ فلم يتم استخدامها في أماكنها الصحيحة ببناء مشاريع تنموية تعود على الدولة بالنفع، بل أهدر معظمها.

ولم يختلف الأمر كثيرًا على مستوى الدَّيْنِ الداخلي، الذي بلغ ٧,٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠م ليقفز إلى ٦٣,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٩م[1]!

٢- دخول الاتحاد الجمركي الأوربي:

كان انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوربي في عام ١٩٩٦م[2] يُعَدُّ الخطوة الضرورية الأولى والشرط الأساسي لدخولها إلى الاتحاد الأوربي، وهذه العضوية في الاتحاد الجمركي تعني رفع جميع الرسوم الجمركية على البضائع المصدرة أو

---

(١) أورخان محمد علي: الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م.

(٢) هاينس كرامر: تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ص٣١٧.

المستوردة بين تركيا والدول الأوربية، وبالتأكيد كانت أوربا هي الرابحة وتركيا هي الخاسرة.

فبعد رفع الحاجز الجمركي لم تستطع الصناعة التركية الناشئة منافسة الصناعة الأوربية المتقدمة، التي غزت الأسواق التركية بطبيعة الحال؛ مما أدَّى إلى إفلاس العديد من المصانع التركية وتسريح الآلاف من عمالها، وذلك إلى جانب ما بدأت تخسره تركيا سنويًّا -منذ دخولها إلى الاتحاد الجمركي- من مبالغ كانت تحصل عليها من الرسوم والضرائب الجمركية على البضائع الأوربية المستوردة، وذلك بما يعادل أربعة مليارات دولار تقريبًا في السنة الواحدة[1].

٢- الإسراف والتبذير والفساد الحكومي:

يُعتبر الإسراف الحكومي أحد أهم العوامل التي نخرت جسم الاقتصاد التركي؛ حيث كشفت دراسة أعدَّها اتحاد الغرف والبورصة التركية أن التبذير والإسراف الحكومي تسبب خلال عشر سنوات من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠م في ضياع ١٩٥,٢ مليار دولار!

فقد كانت الحكومة التركية تملك ٨٦,٣ ألف سيارة رسمية، في الوقت الذي كان يتراوح فيه عدد السيارات الحكومية في اليابان وفرنسا وبريطانيا بين عشرة آلاف إلى عشرين ألف سيارة فقط، مع أنها دول أكثر غنى ورفاهية وتقدُّمًا من تركيا بكثير. كما كانت تملك ٢٣٥,٣ ألف دار مخصصة للموظفين، وأكثرها فيلات للراحة والاستجمام في أشهر الصيف لكبار الموظفين[2]!

وذلك إلى جانب ما ظهر على السطح من حوادث تعكس حجم الفساد في

---

(١) أورخان محمد علي: الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات.

(٢) السابق.

القطاع الحكومي؛ لا سيما عمليات النهب المنظمة للبنوك الحكومية؛ فقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي إفلاس سبعة بنوك حكومية، بعد أن نُهِبَت أرصدتها بعمليات احتيال وإقراض لشركات وهمية، أو لرجال أعمال دون أخذ الضمانات الكافية، ثم هروب أصحاب هذه الشركات الوهمية ورجال الأعمال إلى الخارج؛ مما أدى إلى خسارة الدولة قرابة مائة مليار دولار.

وهذا بالرغم من تشكيل العديد من اللجان لتفتيش ومراقبة البنوك، وتقديم تقارير تحذِّر مما يجري في هذه البنوك، وتلفت نظر المسئولين إلى فداحة الوضع، ولكن هذه التقارير نُحِّيَتْ جانبًا وأُهملت شهورًا عديدة، حتى فات وقت أي علاج، أو اتخاذ أي تدبير؛ مما أثار غضب الشعب وجعله يتهم الحكومة ووزراءها بأنهم ضالعون في هذا النهب، الذي لا يتعدَّى كونه حلقة من حلقات الفساد الذي عمَّ أغلب القطاعات في تركيا[1].

٤- الإنفاق العسكري الباهظ:

فبالرغم من أن روسيا ومعها جميع دول حلف الناتو (عدا تركيا) قامت بتخفيض نفقاتها العسكرية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، فإن تركيا استمرَّت في الإنفاق الباهظ على آلتها العسكرية الضخمة، دون أن تُعلن عن هذه النفقات، وذلك في ظلِّ انعدام أي سيطرة من جانب الحكومة أو البرلمان على تصرفات الجيش التركي!

ثم قامت رئاسة أركان الجيش التركي بعد وقوع الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١م بالإعلان عن قيامها بتأجيل ٣٢ مشروعًا من مشاريعها العسكرية تبلغ كلفتها حوالي ٢٠ مليار دولار؛ مما أثار العديد من التساؤلات عن التكلفة الإجمالية

(1) Corruption: The Turkish challenge. Journal of International Affairs. 1 October 2000. www.allbusiness.com.

التي يُنفقها الجيش على جميع مشاريعه العسكرية[1]؟!

قضية الحجاب

إلى جانب مشكلة البطالة كأحد مظاهر الأزمة الاقتصادية الطاحنة، التي كان يعاني منها المجتمع التركي في هذه الفترة، كانت هناك العديد من القضايا الداخلية الملحَّة التي بحاجة إلى حلٍّ؛ لتخفيف حالة الاحتقان والسخط العام لدى عموم الشعب التركي، وكانت قضية الحجاب على رأس هذه القضايا.

ظلَّتْ مشكلة حقِّ المرأة التركية في ارتداء الحجاب -أثناء مراحل التعليم وفي أماكن العمل- واحدة من أسخن القضايا الداخلية المطروحة بقوة على الساحة السياسية التركية لمدة العشرين عامًا الأخيرة من القرن الماضي، ومع ذلك فلم تصل هذه المشكلة إلى حلٍّ نهائي، كما أن هذه المشكلة المزمنة -التي كانت تشغل نسبة تقارب ٨٠٪ من نساء تركيا، وأكثر من ٥٠٪ من رجالها[2]- قد دخلت منعطفًا خطيرًا منذ عام ١٩٩٧م، في أعقاب التدخل العسكري أثناء حكومة حزب الرفاه؛ وذلك عندما قام الجيش بفرض ١٨ شرطًا على الحكومة الائتلافية المدنية، التي كان يتزعمها الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان، والتي كان من بينها منع ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات، وهو الشرط الذي تمت الموافقة عليه من قِبَل الحكومة الائتلافية التي تشكَّلت بعدما استقالت حكومة أربكان[3].

وبالطبع تسبَّب قرار منع الحجاب في ضيق شديد وتذمُّر من جانب أسر الطالبات المحجبات في تركيا، التي كانت تمثِّل نسبة النصف تقريبًا من إجمالي عدد الطالبات في مختلف مراحل التعليم؛ مما شكَّل حرجًا بالغًا لكافَّة الأحزاب السياسية

---

(١) أورخان محمد علي: الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات.

(٢) سعد عبد المجيد: قضايا ساخنة في الانتخابات التركية، ملفات خاصة، الجزيرة نت، ٢٠٠٢م.

(٣) رضا هلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ص١٩٨، ١٩٩.

في تركيا؛ خاصة مع اقتراب انتخابات ٢٠٠٢م؛ حيث وجدت نفسها واقعة بين مطرقة الغضب الشعبي وعدم القدرة على تلبية وتحقيق آمالهم، وبين سندان الاتهام بالرجعية أو العداء للعلمانية من جانب الجيش؛ بما يُهَدِّد وجود الحزب نفسه!

قضية الأكراد

ولا يمكننا أن نتحدَّث عن أهم القضايا والأزمات التي قضَّت مضجع الشعب التركي في هذه الفترة، دون ذِكْر القضية الكردية كأحد أكبر المشاكل التي تُواجه أي حكومة تركية؛ فكلمة «الأكراد» تحمل في طياتها حساسيات كثيرة في تركيا؛ إذ إن الرأي الحاكم والسائد في البلد هو أن القاسم المشترك بين المواطنين هو الجنسية التركية، فكلنا أتراك؛ ولذا درجت الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية في معالجتها وتناولها للقضية الكردية -بل وحرصت- على استخدام تعبير «مشكلة المنطقة الشرقية»، غير أن الواقع هو وجود عدد كبير من المواطنين الأكراد في تركيا متنشرين في جميع المدن والمحافظات، ولا سيما في شرقي الأناضول، وجنوب شرقي تركيا، ويمثِّلون نسبة ١٧٪ من عدد السكان بحسب المصادر المحايدة[١].

وقد قام الأكراد بزعامة عبد الله أوجلان بتأسيس حزب العمال الكردستاني في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٨م؛ ليطالب بحقوق الأكراد المسلوبة، ويدعو إلى إنشاء دولة كردية في شرقي البلاد، ثم بدأ الحزب ينتهج نهج العنف في سبيل تحقيق أهدافه؛ فقام بتنفيذ عدَّة عمليات مسلحة ضد الدولة التركية؛ مما دعا الجيش التركي إلى الردِّ بحشد أعداد كبيرة من الجنود والمعدات؛ بهدف اقتلاع جذور عناصر الحزب ومؤيديه من شرقي الأناضول؛ لتدخل المنطقة في حالة حرب حقيقية خلَّفت الآلاف من القتلى، دون أن يتراجع حزب العمال الكردستاني عن عملياته المسلحة

(١) وليد رضوان: العلاقات العربية التركية، ص١٧٦.

وأحلامه في تأسيس دولة كردية[1].



عبد الله اوجلان

كما بات واضحًا أن قوة السلاح وحدها لن تستطيع حلَّ القضية؛ بل إنها عمَّقت جذور المشكلة، وساد المنطقة جوٌّ من عدم الثقة المتبادل من كلا الطرفين الدولة والأكراد، في الوقت نفسه أضبحت كلمة الكردي تعني الإرهابي؛ بسبب العمليات التي كان يقوم بها حزب العمال الكردستاني!

على جانب آخر تفاقمت معاناة «منطقة الشرق»؛ حيث لم تتمكَّن الدولة من تقديم أي خدمات للمنطقة بسبب الحرب، فأُغلقت المدارس والجامعات والمصانع، وهاجر ما يقارب من ثلاثة ملايين مواطن إلى المحافظات الغربية بحثًا عن الأمان،

(١) نوزات صواش: الأكراد في الانتخابات التركية، الجزيرة نت، ملفات خاصة ٢٠٠٢م.

وتمَّ تخريب ٣٥٠٠ قرية ومزرعة بسبب المواجهات، وازداد السكان فقرًا وجهلاً، وأضحت المنطقة بسبب فراغ السلطة إحدى البؤر المهمة في تجارة المخدرات وبيع الأسلحة في تركيا[١].

ثم في عام ١٩٩٩م تم القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، وحُكم عليه بالإعدام -الحكم الذي خُفِّفَ بعد ذلك إلى المؤبد- وأعلن الحزب أنه ألقى السلاح، وقرَّر انتهاج الوسائل السلمية في تعامله مع الدولة التركية؛ وسادت المنطقة حالة مبشرة من السلام والهدوء والأمان، ورفعت الحكومة حالة الطوارئ، وبدأت تُرسل خدماتها المختلفة إلى هناك، ولكن وحتى قبيل انتخابات ٢٠٠٢م كان هناك المزيد من المطالب للأكراد، التي لا تتطلَّب مجرَّد إجراءات حكومية لزرع الثقة، بل تحتاج إلى ثورة في سياسة الدولة التركية تجاه الأكراد.

المشاكل الخارجية:

وكما كانت الأوضاع الداخلية تُواجِه العديد من التحديات الجسيمة، كان هناك العديد من القضايا الخارجية الشائكة في انتظار الحسم؛ لا سيما قضية التعامل والتنسيق مع صندوق النقد الدولي وملف الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وموقف تركيا من الأزمة العراقية الأميركية.

أولاً: سياسات صندوق النقد الدولي:

قامت لجنة متخصصة شُكِّلت من طرف صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٤م بوضع برامج وسياسات اقتصادية لتركيا؛ بهدف مساعدتها على النهوض من كبوتها الاقتصادية، ولكن بمرور الوقت لم تحظَ هذه السياسات برضا قطاعات واسعة من

---

(١) وليد رضوان: العلاقات العربية التركية، ص١٧٦.

المجتمع التركي؛ وفي مقدمتهم الطبقة العمالية التركية، التي كانت المتضرِّر الأول جرَّاء سياسات صندوق النقد الدولي؛ ولذا أصبح من المعتاد في أي تظاهرة احتجاج وقع في تركيا منذ مطلع الألفية الثالثة إلا ويتم الهتاف فيه ضد الصندوق وبرامجه[1]!

وقد تباينت مواقف الأحزاب السياسية التركية إزاء سياسات الصندوق – خاصة مع اقتراب انتخابات ٢٠٠٢م- ما بين رأين؛ الأول: يرى وجوب تمزيق مجمل الاتفاقيات والخطابات الموقعة مع صندوق النقد الدولي، وقد تَبَنَّى هذا الرأي حزب السعادة، الذي وعد الناخب بذلك في حالة فوزه بالحكم، وأعلن أربكان - الزعيم الروحي للحزب- صراحة في مؤتمر جماهيري بمحافظة سقاريا في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢م بأن حزب السعادة سيسير عنادًا في طريق معاكس لما يُريده صندوق النقد الدولي.

بينما الرأي الثاني: يرى ضرورة إعادة النظر في السياسات المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي، وتَبَنَّى هذا الرأي الحزب الجمهوري، في الوقت الذي واجه فيه حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوجان الاتهام من طرف الكثير من الأحزاب اليسارية المتشدِّدَة، بأنه سيكون ألعوبة في يد مندوب صندوق النقد الدولي في تركيا[2].

ثانيًا: عضوية تركيا بالاتحاد الأوربي:

كان موضوع ضمِّ تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوربي من أبرز القضايا التي شغلت السياسيين والمواطنين، ووسائل الإعلام بتركيا في السنوات الخمس الأخيرة من القرن الماضي؛ خاصة بعد انضمام تركيا إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي مع أوربا عام ١٩٩٦م، وكشف وزراء الخارجية من أحزاب: (الوطن الأم، والديمقراطي

(١) أورخان محمد علي: الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات، الجزيرة نت.
(٢) المصدر السابق.

اليسـاري) جهودهمـا لإقنـاع الاتحـاد الأوربي بتحديـد موعـد لبـدء مفاوضـات الضم"[١].

لقد تحوَّلت هذه المسألة إلى ما يُشبه الحلم بالجنة عند قطاع واسع من الشعب التركي؛ فمعظم الاستطلاعات التي أجرتها مراكز بحوث الرأي العام، أو تلك التي أجريت من طرف الصحف التركية أوضحت أن نسبة ما بين ٦٥-٧٥٪ من الشعب التركي يُريد الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وبالتأكيد نجد أن التأثيرات السلبية المستمرَّة للأزمة الاقتصادية التركية، قد دفعت الكثير من قطاعات الشعب إلى البحث عن ملاذ للخروج من تردِّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن ثَمَّ وجدت الدعايات التي أطلقتها بعض الأحزاب بضرورة العمل على ضمِّ تركيا إلى الاتحاد الأوربي استجابةً واسعة لدى الشعب التركي.

حتى إن الحكومة الائتلافية التي كانت مشكَّلة قبيل انتخابات ٢٠٠٢م قامت بإنشاء وزارة دولة للعلاقات مع الاتحاد الأوربي، وتولاَّها مسعود يلماظ نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت[٢].

وبالرغم من هذه الإرادة الشعبية الجارفة أظهرت بعض الأحزاب التركية عدم تحمُّسها لهذا المشروع، ويأتي على رأسها حزب السعادة، الذي رأى ضرورة ضمِّ تركيا إلى أوربا، ولكن على شرط عدم فرض ضغوط عليها، مذكِّرًا الشعب التركي بأن تركيا تسعى وراء هذا الانضمام منذ أربعين عامًا، فمن المفترض أن نُؤَجِّل النظر في هذا المشروع[٣].

لكن على الجانب الآخر ورغم وجاهة رأي حزب السعادة إلا أن حزب العدالة

---

(١) صدام مرير الجميلي: الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد، ص٨١.
(٢) أرشيف أخبار الجزيرة نت، ٩ أكتوبر ٢٠٠٢م.
(٣) أورخان محمد علي: الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات، الجزيرة نت.

والتنمية التركي استمر هذه الرغبة الشعبية ليقفز خطوة إلى الأمام؛ مناديًا بأنه سيسعى إلى توفير أجواء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ لأنها الأرضية الحقيقية التي ستُؤَهِّل تركيا إلى الانضمام للاتحاد الأوربي؛ وذلك في ظلِّ شروط وثيقة الضمِّ والشراكة التي طلبتها أوربا من تركيا في مؤتمر هلسنكي ١٩٩٨م، والذي وُجِّه فيه توبيخ إلى الجيش التركي على انقلابه في عام ١٩٩٧م، وطلب من تركيا ضمن الشروط الالتزام بمعايير كوبنهاجن حول الديمقراطية والحريات، والحفاظ على حقوق الإنسان والأقليات، والعمل على حلِّ جميع المشاكل الداخلية في تركيا، وعلى رأسها ما ذكرناه من قضية الأكراد وتقييد الحريات الشخصية، وقد قَبِلت تركيا هذه الشروط[1].

ولعلَّ هذا الموقف يدلُّ على حنكة بالغة تتمتَّع بها قيادة حزب العدالة والتنمية، الذي وجد حليفًا خارجيًّا مهمًّا -وغير متوقع- وهو الاتحاد الأوربي؛ حيث اشترط -دون قصد- خضوع المؤسسة العسكرية التركية للسيطرة المدنية، وهو الأمر المعتاد والمستقرُّ في البلدان الأوربية الديمقراطية، ولكنه ممارسة غير معتادة في الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي.

وقد كان هذا هو الدواء شديد المرارة الذي لا بُدَّ أن تتجرَّعه المؤسسة العسكرية التركية؛ حتى لا تظهر أمام الشعب التركي بأنها المعوِّق أمام لحاق تركيا بالركب الأوربي، ولعلَّه سيُصبح فيما بعد أهم أسباب ضبط النفس الذي تمارسه المؤسسة العسكرية، ويجعلها تكظم غيظها، ويجعلها تبدو كما لو كانت تتقبل الخسارة المعنوية بروح رياضية باهرة[2].

---

(١) محمد نور الدين: حجاب وحراب، ص٣٦٣.

(٢) سعد الدين إبراهيم: إدارة معركة الحجاب في تركيا العلمانية، صحيفة المصري اليوم، ١٥ مارس ٢٠٠٨م.

ثالثًا: الموقف من الأزمة العراقية الأميركية:

مثال لأهم القضايا الخارجية الضاغطة على الدولة التركية في هذه الفترة هو الحصار المفروض على العراق بواسطة الأمم المتحدة، وذلك بضغط واضح من الولايات المتحدة الأميركية، والذي خسر الاقتصاد التركي بسببه ما يفوق الـ ٤٠ مليار دولار على مدار العشر سنوات التي فُرِض فيها الحصار[1]! بما شكَّل أحد أسباب الأزمة الاقتصادية التي كانت تطحن تركيا في هذه الفترة، وذلك إلى جانب الانقسام الشديد الذي شهدته الساحة السياسية التركية إزاء هذه القضية، التي بدت تتجه نحو حرب أميركية وشيكة ضد العراق.

فأحزاب مثل السعادة عارضت هذه الحرب بكل قوة ورفضتها جملة وتفصيلاً، واعتبرتها ترسيخًا للوجود الأميركي في المنطقة، بينما تحاشى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوجان الحديث صراحة حول هذه الحرب، وإن كان واضحًا أن قواعد الحزب تُعارض الحرب على العراق.

رابعًا: العلاقة مع الكيان الصهيوني:

نختم أمثلتنا للوضع التركي قبل تَسَلُّم حكومة أردوجان بعامل لا يمكن التقليل من شأنه أمام أي حكومة إسلامية تتولَّى الحكم، ليس في تركيا فحسب بل في أي دولة في العالم، ألا وهو العلاقات مع دولة الكيان الصهيوني!

وقد تطرَّقنا في ثنايا هذا الكتاب للدور الإجرامي الذي قام به الصهاينة في الكيد بدولة الخلافة الإسلامية حتى سقطت، كما ذكرنا مدى حرص الجيش والقوى العلمانية على محاربة أي بادرة تكون سببًا في عودة الإسلام مرَّة أخرى، ولا شكَّ أن اليهود كانوا في أشدِّ حالات السعادة لمسعى الجيش التركي وحلفائه من

---

(١) محمد عبد العاطي: حصار العراق إلى أين؟ الجزيرة نت، ملفات خاصة ٢٠٠١م.

العلمانيين؛ لذا فإن المشهد قبيل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢م لم يكن جيدًا؛ فقد اندفعت تركيا بشكل كبير وفجٍّ نحو توسيع علاقاتها الدبلوماسية مع الصهاينة، تُوِّجت في نوفمبر ١٩٩٣م بعقد مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون بين البلدين في العديد من المجالات، وفي عام ١٩٩٤م زارت رئيسة الوزراء التركية «تانسو تشيلر[١]» دولة الكيان الصهيوني، تلتها زيارة أخرى لرئيس الجمهورية التركي «سليمان ديميريل» في عام ١٩٩٦م، وقام الرئيس الصهيوني -في ذلك الوقت- «شيمون بيريز[٢]» ومعه رئيس وزراء الكيان بردِّ الزيارة في العام نفسه!

ومع كثافة الزيارات المتبادلة تم توقيع العديد من الاتفاقيات، كان من أخطرها اتفاق للتنسيق العسكري طويل الأمد عام ١٩٩٦م، واتفاق آخر لتحديث طائرات (F-4) يمتلكها الجيش التركي، وقام «إيتان بن إلياهو» قائد سلاح الجو الصهيوني بزيارة إلى أنقرة في أغسطس ١٩٩٧م؛ وذلك للاتفاق على تفاصيل مناورات مشتركة بين البلدين جرت بمشاركة أميركية في مطلع عام ١٩٩٨م[٣]!

لكن هذا بالطبع لم يكن يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية التي كانت تبني تَوَجُّهَاتها وفق التزامها الإسلامي، وتأثُّرِها لما يُعانيه إخوانهم في فلسطين، بل كان الجيش التركي هو المحرِّك الأساسي لمثل هذه التصرُّفات، خاصة بعدما قام الجيش بإجبار أربكان على الاستقالة في عام ١٩٩٧م، بما بعث برسالة اطمئنان إلى دولة

---

(١) هي: تانسو تشيلر، ولدت في إسطنبول عام (١٣٦٥هـ=١٩٤٦م)، حصلت على الدكتوراه في الاقتصاد من أميركا، وانتخبت عضوًا في المجلس النيابي عام (١٤١١هـ=١٩٩١م)، وتسلَّمت منصب وزيرة دولة للشئون الاقتصادية، ثم شكَّلت الوزارة. انظر: محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١٥٣.

(٢) هو: شيمون بيريز (Shimon Peres)، أحد قيادات عصابات الهاجاناة مع بن جوريون وأشكول، وهو الرئيس التاسع للكيان الصهيوني، رئيس حزب العمل السابق، وُلِدَ في بولندا سنة ١٩٢٣م.

(3) Amikam Nachmani.The Remarkable Turkish-Israeli Tie.Middle East Quarterly.June 1998.

الكيان بأن حلفاءها من العسكريين الأتراك قادرون على إعادة الأمور إلى مسارها، ومنع كل حاكم شريف تُسَوِّل له نفسه المساس بالعلاقات التركية الصهيونية «المقدسة»[1]!

كانت هذه نظرة سريعة على أهم القضايا الداخلية والخارجية التي كانت بمثابة تحديات هائلة أمام الحكومة التركية، التي سيفرزها البرلمان الجديد المنتخب في نوفمبر ٢٠٠٢م، وذلك وسط أجواء انتخابية ساخنة وأطروحات سياسية يصحُّ وصفها بالتاريخية، تُحمِّل الناخب التركي مسئولية تتجاوز اختيار نائب عن حزب ليُمَثِّله في البرلمان إلى التصويت على الاتجاه الذي يرضى لتركيا أن تسلكه في المستقبل.

فهل تتجه تركيا نحو عمقها الإسلامي؟ وهل ستحافظ على هويتها؟

أم ترتمي في أحضان الغرب الأوربي والأميركي؟

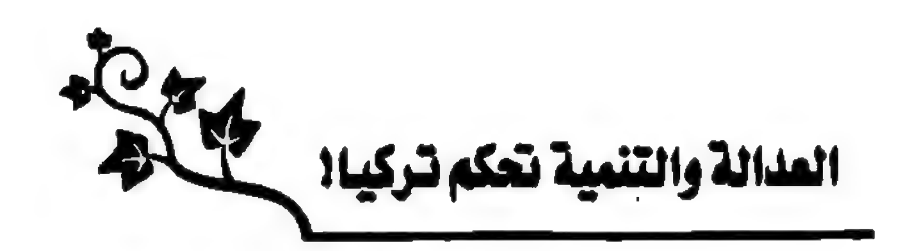
هل سيستمر النهج العلماني الأتاتوركي المتطرِّف أم سيفرض الشعب إرادته الحرَّة؟

هل سيستمر سيف الجيش مسلطًا على كل ما هو إسلامي؟ أم سيقوى الدرع الإسلامي على صدِّ سيوف العلمانية العسكرية؟

إنها انتخابات مصيرية بحقٍّ!

* * *

(١) سيدار بري: تركيا وإسرائيل، يديعوت إحرونوت، ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م، نقلاً عن مختارات إسرائيلية، ديسمبر ٢٠٠٢م.



العدالة والتنمية تحكم تركيا!

«عبر نموذجها الخاص المستقرُّ والناجح للتنمية وموقعها من العالم الغربي وإرثها وهويتها في العالم الشرقي، فإن تركيا ستكون رمزًا للتعايش والتناغم بين الحضارات والثقافات في القرن الحادي والعشرين»[1].

رجب طيب اردوجان

نظرة على الواقع السياسي التركي قبيل انتخابات ٢٠٠٢م البرلمانية

اتسمت المرحلة التي سبقت إجراء الانتخابات البرلمانية التركية لعام ٢٠٠٢م بحالة من فقدان التوازن لدى الأحزاب السياسية التركية؛ فعلى صعيد الأحزاب العلمانية الكبرى نجد حزب اليسار الديمقراطي -صاحب المركز الأول في انتخابات ١٩٩٩م بنصيب ١٣٦ مقعدًا نيابيًّا- كان يعيش انتكاسة كبيرة بعد مرض زعيمه «بولنت أجاويد[2]» وإعلانه عزمه على اعتزال السياسة بعد انتخابات ٢٠٠٢م، ثم قيام ٦٠ نائبًا عن الحزب بتقديم استقالاتهم ليُشَكِّلوا حزبًا يساريًّا

---

(١) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٢٦.

(٢) هو: بولنت بن فخري أجاويد، (١٣٤٣-١٤٢٧هـ=١٩٢٥-٢٠٠٦م)، وُلِدَ في إسطنبول تخرَّج في كلية اللغات والتاريخ والجغرافيا والأدب الإنجليزي عام ١٣٦٣هـ ووُظِّف في المديرية العامة للطباعة والنشر، وانتخب نائبًا عن أنقرة عن حزب الشعب الجمهوري، وكان عضو المجلس التأسيسي عام ١٣٨١هـ وتسلَّم وزارة العمل في حكومة عصمت إينونو، ثم أصبح الأمين العام للحزب، وتولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي، وعُهِد إليه برئاسة الوزراء عدَّة مرات. انظر: محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ١٧/ ١٢٨.

جديدًا؛ مما أدَّى إلى تدهور شعبية الحزب، وذهاب استطلاعات الرأي إلى أن حزب اليسار الديمقراطي قد لا ينجح في تجاوز نسبة ١٠٪ المطلوبة لدخول البرلمان من الأساس[١].

ولم يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة لحزب العمل القومي، الذي يمثِّل الحركة القومية التركية، والذي جاء في المركز الثاني بعد اليسار الديمقراطي في انتخابات ١٩٩٩م، حاصلاً على ١٢٩ مقعدًا، ولكنه فَقَدَ أغلب شعبيته بسبب نقمة الشعب التركي على الحكومة -التي شارك فيها حزب العمل- بعد تفاقم الوضع الاقتصادي، وذلك إلى جانب تشدُّد الحزب في إقرار بعض الإصلاحات الدستورية التي تمنح بعض الحقوق الثقافية للأقلية الكردية؛ مثل حقوق البثِّ والإعلام والتعليم[٢].

كذلك كان الحال في حزب الوطن الأم الشريك الثالث في الحكومة التركية بواقع ٦٩ مقعدًا في البرلمان، وخسر شعبيته مع باقي الائتلاف الحاكم[٣].

وأخيرًا حزب الشعب الجمهوري الذي أسَّسه أتاتورك بنفسه فقد فشل في انتخابات ١٩٩٩م، وحصل على ٨,٧٪ فقط من الأصوات؛ فلم يستطع دخول البرلمان، ولكنه في هذه الفترة التي سبقت انتخابات ٢٠٠٢م استعاد الأمل من جديد في المنافسة؛ حيث أشارت الاستطلاعات إلى أنه سيفوز بالمركز الثاني في انتخابات ٢٠٠٢م بعد حزب العدالة والتنمية، وسيكون شريكه في حكومة ائتلافية إذا لم يحصل حزب العدالة والتنمية على المقاعد التي تؤهله لتسلُّم السلطة وحده[٤].

---

(١) رسالة أنقرة، صحيفة الأهرام المصرية، ٤ يونيو ٢٠٠٢م، العدد (٤٢١٨٣).
(٢) الانتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات خاصة ٢٠٠٢م، الجزيرة نت.
(٣) رسالة أنقرة، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٤ أبريل ١٩٩٩م، العدد (٤١٠٤٦).
(٤) الانتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات خاصة ٢٠٠٢م، الجزيرة نت.

أمّا على الجانب الآخر فقد كان حزب السعادة الإسلامي بزعامة رجائي قوطان يُواجه موقفًا صعبًا؛ نظرًا لخروج العديد من كوادره -بعد حلّ حزب الفضيلة- وانضمامهم إلى جبهة الإصلاحيين في حزب العدالة والتنمية الناشئ[1]؛ لذا فقد أشارت استطلاعات الرأي إلى عدم تمكُّن حزب السعادة من تجاوز نسبة ١٠٪ في انتخابات ٢٠٠٢م، بما يعني عدم استطاعته دخول البرلمان[2].

انتخابات ٢٠٠٢م وتغيير الخريطة السياسية التركية!

أُجريت الانتخابات البرلمانية التركية في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م لتحدث المفاجأة الكبرى، ويُحقِّق حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوجان -رئيس بلدية إسطنبول السابق- نصرًا ساحقًا فاق أكثر استطلاعات الرأي تفاؤلاً؛ وذلك بحصوله على نسبة ٣٤,٢٪ من أصوات الناخبين، بما يُعادل ٣٦٣ مقعدًا في البرلمان التركي من أصل ٥٥٠ مقعدًا، وقد جاء في المركز الثاني حزب الشعب الجمهوري بزعامة لينيز بايكال بحصوله على نسبة ١٩,٣٪ من أصوات الناخبين، بما يعادل ١٧٨ مقعدًا من مقاعد البرلمان، بينما لم تحصل أي من الأحزاب الأخرى التي خاضت الانتخابات على الحدّ الأدنى من الأصوات الذي يبلغ ١٠٪ لتُمَثَّل في البرلمان - بما فيها حزب «السعادة» بزعامة رجائي قوطان- بل ووزعت حصتهم من المقاعد على الحزبين الفائزين في الانتخابات[3]!

لقد كانت صدمة حقيقية بالنسبة لسائر الأحزاب؛ حتى إن حزب الشعب الجمهوري لم يشعر بالبهجة، حيث كان يطمع في تسلُّم السلطة بمفرده، فإذا بالناخب التركي يُسَلِّمه المعارضة بمفرده، أمّا أحزاب الائتلاف الحاكم فكانت

(١) كمال حبيب: الدين والدولة في تركيا، ص٣١٢.

(٢) الانتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات خاصة ٢٠٠٢م، الجزيرة نت.

(٣) صحيفة البيان الإماراتية، ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م.

تعيش هزيمة فادحة؛ إذ لم يحصل حزب اليسار الديمقراطي إلا على ٢,١٪ من الأصوات، ولم يكن وحيدًا في هزيمته، فقد هوى حزب الوطن الأم إلى الحضيض - كذلك- بعد حصوله على نسبة ١,٥٪ فقط من الأصوات، بينما حصل حزب العمل القومي على نسبة ٣,٨٪ من الأصوات(١).

دلالات نتائج انتخابات ٢٠٠٢م:

لا شكَّ في أن لهذه الصورة الجديدة للحياة السياسية في تركيا دلالات عديدة تحدَّث عنها المحللون كثيرًا، ولكننا نُريد أن نُلَخِّصَها على النحو التالي:

١- الشعب التركي يُريد التغيير:

فقد قال الشعب كلمته الحاسمة، واستعاد السلطة التي أعطاها للأحزاب التقليدية قبل ثلاث سنوات، بعدما رأى أنها هي السبب في الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، وأنها فقدت القدرة على حلِّ مشاكل المجتمع.

٢- الشعب يُريد الاستقرار أيضًا!

ويظهر ذلك جليًّا في انصراف الأغلبية الساحقة من الأتراك عن التصويت لمرشحي حزب السعادة الإسلامي، ولكنهم يُلقون بثقلهم الانتخابي في كفَّة حزب العدالة والتنمية برموزه الإسلامية ذات التاريخ الناصع وعلى رأسهم أردوجان؛ فالشعب التركي يُريد الإسلام، ولكنه -أيضًا- يطمح في فترة هدنة مع الجيش العلماني الصارم، الذي ما أن يلمح بذرة إسلامية واضحة إلا وينقضُّ عليها، فما كان من بدٍّ من الإتيان بوجوه جديدة أيقن أنها جديرة بحمل تركيا إلى الأمام، أو على الأقل اعتقد أنه لا بُدَّ من إعطائها الفرصة لتتمَّ تجربتها أيضًا.

---

(١) نوزات صواش: نتائج انتخابات ٢٠٠٢م التركية.. تداعيات وتوقعات، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م.

٣- انتصار أردوجان كقيادة كاريزمية:

فبالرغم من عدم قدرة رجب طيب أردوجان على الترشح بسبب الحظر السياسي المفروض عليه، وباعتباره في نظر المحاكم التركية «مجرمًا» وغير صالح لدخول البرلمان[١]، جاءت هذه الانتخابات بمثابة المحكمة الشعبية التي راجعت القضية مرَّة أخرى، وحكمت له بالبراءة، وليس هذا فقط، بل وكافأته بتسليم حزبه مقاليد السلطة وبأغلبية ساحقة.

لقد بدا واضحًا أن الأتراك يُريدون شخصية كاريزمية قوية تُخلِّصهم من الويلات التي عاشوها، لا سيما في مكافحة الفساد، واتخاذ قرارات قوية في تغيير النظام الاقتصادي، وإجراء التعديلات اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي في الوقت المناسب، وتوسيع دائرة الحريات المدنية للأتراك، وقد توسَّم الأتراك في أردوجان بشخصيته القوية والكاريزمية المخرج والحلَّ؛ فهو شابٌّ، ويدعو إلى التجديد والتغيير، كما أنه أثبت جدارته في الحكم عندما كان رئيسًا لبلدية إسطنبول، إضافة إلى كونه شخصية معتدلة ومتواضعة، فضلاً عن سمعته الجيدة التي لم تتلطخ بأي شبهة فساد، وذلك في الوقت الذي رُفعت فيه العديد من دعاوى الفساد ضد زعماء آخرين، ونجوا منها بسبب درع الحصانة والمساومات السرية التي أجروها بحكم مناصبهم الرفيعة[٢]، بينما كان وصف حزب العدالة والتنمية من قِبَلِ الوسط الإعلامي المحلي بأنه «الحزب الأبيض»؛ نسبة إلى مصداقية ونزاهة قيادته، وبشكل خاص أردوجان وعبد الله جول، وهي الصفة -أي النزاهة- التي كان الأتراك متعطشين إليها[٣].

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢م، العدد (٨٧٠٠).

(٢) نوزات صواش: نتائج انتخابات ٢٠٠٢م التركية.. تداعيات وتوقعات، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م.

(٣) محمد سليمان: تجربة حزب العدالة والتنمية التركي.. شهادة التميز والإبداع، مجلة العصر، ٢٠ يونيو ٢٠٠٤م.

كان العبء ثقيلاً ولم تكن المهمة يسيرة..

وكان الجميع يرقب الخطوة الأولى للحزب الناشئ وزعيمه الواعد في السلطة؛ وذلك على المستوى المحليِّ وفي مقدمته الجيش التركي، وكذلك على المستوى العالمي وفي القلب منه الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي، وقد ظهر ترقُّبها لخطوات أردوجان وفريقه من ردود أفعالها عقب ظهور نتيجة الانتخابات مباشرة، والتي اتَّسمت بالحذر؛ حيث صرَّح «مارك جروسمان» مساعد وزير الخارجية الأميركي للشئون السياسية بأن واشنطن على استعداد للعمل مع الحكومة الجديدة، كما حثَّ جروسمان الاتحاد الأوربي على تحديد موعد لانضمام تركيا إليه، قائلاً: إن توثيق العلاقات بين تركيا وأوربا من شأنه أن يجذب تركيا نحو الغرب. كذلك فقد أصدر الاتحاد الأوربي بيانًا قال فيه: «إنه يأمل أن تحترم الحكومة التركية الجديدة التزامات الإصلاح التي يتعيَّن على تركيا الوفاء بها قبل أن تبدأ مباحثات رسمية بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوربي»[1].

ورغم صعوبة الأمر فقد كان الطريق أمام أردوجان واضحًا..

ماذا فعل أردوجان في التبعة الثقيلة؟

كانت الفكرة الأساسية لـ«العدالة والتنمية» -الحزب الجديد من أحزاب الحركة الإسلامية- تحمل جملة من التعديلات على السياسات المعهودة في هذا التيار، اعتبارًا بما حدث في السنوات الست العصيبة التي سبقت تشكيله، والتي شهدت تنفيذ مخطط إقصاء واستئصال وكسر عظم الحركة الإسلامية التركية، وذلك على يد الجيش صاحب السلطة العليا، والمهيمن بالقوة على الحياة السياسية في تركيا.

---

(١) هيئة الإذاعة البريطانية bbc، ٤ نوفمبر ٢٠٠٢م: http://news.bbc.co.uk.

استوعب حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوجان الدرس جيدًا، فتجنَّب كل ما يُفضي إلى تجدُّد الصدام مع العسكر ومعبدهم العلماني، بل عمل على كسب ثقتهم - وهو ما لا يمكن تحقيقه مع استمرار زعامة أريكان، الطرف المباشر في ذلك الصدام-[1].

وفي الوقت نفسه وبشكل متوازٍ أعطى أردوجان الأولوية للعلاقة مع أوربا وللنهوض بالاقتصاد، وتجنُّب إثارة المعارك حول بعض القضايا الحساسة؛ مثل الحجاب، باعتباره من أسخن ساحات الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني بحماية من الجيش؛ لذا جاء تصريحه الأول بعد الفوز في الانتخابات بأن حزبه سيلتزم بالمبادئ العلمانية التي ينصُّ عليها الدستور التركي[2].

والذي لا يفقه الواقع التركي قد يأخذ على أردوجان مثل هذا التصريح، ولكن أردوجان كان يعلم أنه يعيش في دولة تملؤها التناقضات؛ فتركيا خليط من إسلام وعلمانية، عثمانية وأوربية، دكتاتورية وديمقراطية، حكم الشعب وحكم العسكر، شارع يملؤه الإسلام ودستور يحاربه!

هذا هو الواقع الذي يجب التعامل معه بالحكمة، والرهان على النفس الطويل في التطوير، وتأجيل طرح المحاور المثيرة، وإعادة ترتيب الأولويات، والبدء بقضايا المعاش، وحقوق الإنسان، واحترام القانون، ومقاومة الفساد في نخبة الحكم، وتهيئة البلد للانضمام إلى أوربا؛ حيث وجد أردوجان في المعايير الأوربية سبيلاً آخر للتقوِّي على العلمانيين والحدِّ من سيطرة العسكر المطلقة[3].

---

(١) راشد الغنوشي: العدالة التركي.. تجاوز أم تطور؟ مجلة العصر الإلكترونية، ١ سبتمبر ٢٠٠٧م: www.alasr.ws.

(٢) هيئة الإذاعة البريطانية bbc، ٤ نوفمبر ٢٠٠٢م: http://news.bbc.co.uk.

(٣) راشد الغنوشي: العدالة التركي.. تجاوز أم تطور؟ مجلة العصر الإلكترونية.

وهـذا يعنـي أن أردوجـان أراد أن يضرب العلمانيـين بالسـلاح نفسـه الـذي يستخدمونه، فإنه وإن كان من مبادئ العلمانيين تنحية الدين عن حياة الناس، فإن من مبادئها كذلك حرية الشعب في اختيار ما يُريد، وكان أردوجان مطمئنًا إلى اختيار الشعب التركي، فقال: إنه مع مبادئ العلمانية التي يُقِرُّها الدستور التركي، وسيترك للشعب أن يختار طريقه. وصدق حدس أردوجان، واختار الشعب الإسلام، دونما صدام يُذكر مع الجيش وقوى العلمانية.

وقد واجه أردوجان مشكلة عدم قدرته على تولِّي رئاسة الحكومة في بادئ الأمر؛ نظرًا للحظر المفروض عليه، والذي منعه من الترشُّح في الانتخابات البرلمانية، بتقديم صديقه عبد الله جول، الذي ترأس الحكومة لفترة وجيزة، إلى أن أقرَّ البرلمان التركي تعديلات على دستور البلاد من شأنها أن تُتيح لزعيم الحزب الحاكم -رجب طيب أردوجان- أن يتولى مقعدًا في البرلمان، ومن ثمَّ أصبح أردوجان رئيسًا للحكومة التركية[1].

بدأ أردوجان ولايته الأولى للحكومة التركية عازمًا على تحقيق نهضة شاملة في مختلف جوانب الحياة بتركيا؛ وذلك بغرض تثبيت أركان حكومته من جهة، وتأهيل الدولة التركية لاسترجاع هيبتها ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

وقد نجح أردوجان بالفعل في فترة حكومته الأولى في تحقيق طفرة واضحة، بدت معالمها جلية في العديد من قطاعات الدولة التركية، ولم يأتِ هذا النجاح من فراغ، بل كان نتاج جهد وعرق على مختلف الأصعدة، ولكن إذا أردنا أن نضع أيدينا على سرِّ النجاح الكبير الذي حقَّقه أردوجان في هذه المرحلة، فيمكننا تحديد أربعة

(١) كمال حبيب: تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي العلماني، ص ٢٢٨.

جوانب كانت على رأس اهتمامات حكومة حزب العدالة الأولى؛ تأتي في مقدمتها «تحسين الوضع الاقتصادي»، ثم عقد «هدنة سياسية» مع كافة عناصر المجتمع التركي وقواه السياسية، و«تحييد العامل الخارجي» عن طريق بثّ رسائل تطمينية للمجتمع الدولي؛ وخاصة الولايات المتحدة الأميركية وأوربا، وأخيرًا «إعادة النظر في ملف العلاقات التركية مع دولة الكيان الصهيوني».

وسوف نعرض فيما يلي لهذه الجوانب الأربعة بإيجاز:

أولاً: تحسين الوضع الاقتصادي:

لقد نجح حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوجان في تحقيق نقلة نوعية مشهودة في الاقتصاد التركي، انعكست بشكل واضح على الحياة المعيشية لأبناء الشعب التركي، ولا شكَّ أن هذا النجاح جاء نتيجة لتخطيط دقيق عليم بمواطن الضعف في الهيكل الاقتصادي للدولة التركية.

وجدير بالذكر أن الفريق الاقتصادي في حزب العدالة والتنمية كان لديه ٣٠٠ مشروع اقتصادي جاهز للتنفيذ قبل وصول الحزب إلى السلطة[١]؛ ولذا مثَّل تسلُّم الحكم بالنسبة لأردوجان لحظة الانطلاق؛ فلم يقلَّ متوسط النموِّ الاقتصادي في تركيا منذ ٢٠٠٢م عن ٦٪، وبشَّر أردوجان بأن اقتصاد تركيا سيكون من الدول العشر الأولى على العالم بحلول عام ٢٠٢٣م[٢].

في الوقت نفسه نجد حكومته حريصة أشدَّ الحرص على مصلحة فقراء

---

(١) بثينة عليق: حزب العدالة والتنمية وخلطة النجاح التركية، (دراسة)، مجلة الوحدة الإسلامية، تصدر عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان، السنة التاسعة، يناير ٢٠١٠م، العدد (٩٧).

(٢) غزوان مصري: مؤشرات عن تجربة النهضة الاقتصادية التركية، مركز الشرق العربي، لندن، ورقة عمل قُدِّمت في المؤتمر الاقتصادي اليمني ٢٠١٠م، الذي أقامه المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية: www.asharqalarabi.org.

الأتراك، وهذا ما يُفَسِّر سلسلة الإجراءات التي اتخذتها دعمًا للطبقات الفقيرة؛ وأبرزها:

- القيام بتوزيع الكتب على طلاب المدارس في مختلف المراحل التعليمية مجانًا، وتخصيص مساعدات للطلاب المحتاجين.

- توزيع مليون ونصف مليون طن من الفحم سنويًّا دون مقابل للفقراء في المناطق الباردة.

- بناءُ ٢٨٠ ألف شقة سكنية للعائلات الفقيرة بأقساط سهلة ومُيَسَّرة[١].

وذلك إضافة إلى ما شهدته تركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية من محاربة للفساد الحكومي؛ حيث بيعت آلاف الفيلات التي كانت تُستخدم من قِبَل كبار الموظفين في الدولة، وتم إيداع قيمتها في خزانة الدولة[٢].

كما استطاعت حكومة أردوجان في فترتها الأولى النزول بمعدل البطالة من ١٥٪ إلى ٧,٩٪، وفي الوقت نفسه قامت بتشجيع آليات التضامن الاجتماعي؛ فقامت -مثلاً- بتقديم المساعدات المالية للمواطنين الفقراء، وتقديم قروض كمساعدات لطلبة مراحل التعليم الإلزامي، بجانب تقديمها مساعدات كبيرة للمستشفيات، وقيامها بتوزيع عشرة ملايين «بطاقة خضراء» على الفقراء؛ يحصلون بموجبها على علاج مجاني في بعض المستشفيات[٣].

ولا يمكننا إغفال عنصر مهم تميَّزت به حكومة أردوجان عن سابقاتها، ألا وهو عنصر الإبداع؛ لا سيما من ناحية الاستثمار الأمثل للموقع الجغرافي التركي؛ فمدينة

---

(١) بثينة عليق: حزب العدالة والتنمية وخلطة النجاح التركية، (دراسة)، مجلة الوحدة الإسلامية.

(٢) السابق.

(٣) لقاء مع رجب طيب أردوجان، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، نص الحلقة منشور على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net.

إسطنبول على سبيل المثال يمكنك الوصول منها إلى ثلاث وخمسين دولة خلال ثلاث ساعات ونصف فقط؛ فتركيا متوسطة بين أسواق تجارية مهمة في العالم: السوق الأوربية، وروسيا، ووسط آسيا، والدول العربية، والشرق الأوسط.

وقد أدّى اهتمام حكومة أردوجان بتحقيق نهضة اقتصادية إلى قفز الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠١م إلى ٣٦٢,٥ مليار دولار في ٢٠٠٥م[1]، ليرتفع نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي من ٢٢٣٠ دولار في عام ٢٠٠١م إلى ٨٤٠٠ في آخر عام ٢٠٠٥م[2]، كما أكّد تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٠م عن تركيا أنه على مدى السنوات الخمس من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٧م لم يَقِلّ متوسط النموّ السنوي للاقتصاد التركي عن ٦٪، وأن الدَّيْنَ العام انخفض في تركيا من ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٢م إلى ٣٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٧م[3].

ويمكننا القول: إن من أهم أسباب النجاح الاقتصادي الذي حقّقه أردوجان وحكومته الأولى يعود إلى حرصه على طمأنة أصحاب رأس المال، خاصة رجال الأعمال الأتراك، وشجّعه على ذلك وجود كيان يجمع أغلبهم تحت مسمّى اتحاد رجال الأعمال والصناعيين المستقلين «الموصياد[4]»، هؤلاء التجار والصناع كانوا عماد النهضة الاقتصادية في حكومة أردوجان الأولى، وذلك بتشجيع من أردوجان

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧م:
._EN_Complete.pdf٢٠٠٧٢٠٠٨http://hdr.undp.org/en/media/HDR_

(٢) السابق.

(٣) تقرير البنك الدولي عن تركيا في عام ٢٠١٠م: www.worldbank.org.tr.

(٤) الموصياد: جمعية تجمع رجال الأعمال الأتراك، استطاعوا أن يُشَكّلوا تجمُّعًا بدأ بخمسة أشخاص في عام ١٩٩٠م، والآن هذه الجمعية اسمها (جمعية رجال الأعمال والمصنعين المستقلين)، وقد بلغ عدد أعضائها في عام ٢٠١٠م إلى ٥٠٠ ألف عضو، وعدد الشركات حوالي ١٥ ألف شركة، تمثل ١٥٪ من الدخل القومي التركي.

شخصيًّا، وقد استطاع من خلال مشروعاتهم الضخمة مع الدول الإسلامية توجيه السياسة الخارجية التركية من جديد إلى العالم الإسلامي.

كما لفت أمرُ هذا «اللوبي» التركي من رجال الأعمال انتباه الولايات المتحدة الأميركية فنشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تحقيقًا حول هذه الظاهرة، قالت فيه: إنه بعد عقود من نبذهم من جانب النخبة العلمانية في البلاد، تشهد تركيا حاليًا ميلاد جيل جديد من رجال الأعمال أصحاب الثروات الكبيرة، الذين يقومون في الوقت ذاته بالوفاء بالتزاماتهم وواجباتهم الدينية، وبات العلمانيون يتساءلون بقلق وخوف: «ماذا يفعل هؤلاء الفلاحون بيننا؟!»[1].

لقد تجاوزت تركيا في هذه الفترة -إلى حدٍّ كبير- العديد من المشكلات الناتجة عن الاختلال الاقتصادي في المراحل السابقة لحكومة أردوجان، وتحسَّنت أجواء الاستثمار؛ فدخلت تركيا بين أكثر الدول جذبًا للاستثمار الخارجي، وزادت القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع، كما أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولاً كبيرة -مثل: مصر، وروسيا، وإيران- وذلك من خلال موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاثة أوربا وآسيا وإفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم؛ فزادت صادرات الدولة من ٣٠ مليار إلى ١٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوَّعت أسواق صادراتها ما بين الدول الأوربية وبين أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى[2].

---

(١) افتكار البنداري: «المتدينون» بتركيا.. «زنوج» الأمس.. حكام اليوم، صحيفة أخبار العالم التركية، ٣ ديسمبر ٢٠٠٩م.

(٢) إبراهيم أوزتورك: دراسة بعنوان: الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٨م، منشورة في كتاب: «تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج»، مركز الجزيرة للدراسات - قطر، ط١: ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م، ص٤٧-٦٤.

ثانيًا: هدنة سياسية داخلية:

كان العامل الثاني الذي ركَّزت عليه حكومة أردوجان الأولى هو إقرار هدنة داخلية تشمل كامل أطياف الشعب التركي؛ وذلك من خلال التركيز على قضايا الوطن محلّ الإجماع، فظلَّ الحزب يُؤَكِّد مرارًا على أن تركيزه الأساسي ينصبُّ على حلِّ مشكلات المواطنين الأتراك؛ لذا قام الحزب باستطلاع رأي المواطنين لمعرفة تطلُّعاتهم ورغباتهم، وهو ما مثَّل ورقة مهمَّة ضاعفت شعبيته، لا سيما لدى المستويات الأكثر فقرًا، بجانب القطاعات الأكثر تديُّنًا، ونجد أردوجان يقول في حفل تأسيس الحزب: إنه ورفاقه «قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا». معلنًا: «أن الشعب التركي العظيم لا يستحق ذلك.. فهذا ليس قدره»[1].

وتمكَّن أردوجان من عرض أفكاره بعيدًا عن الأيديولوجيا[2]، بعدما صبَّ الرحيق نفسه في قوارير أكثر جمالاً وجاذبية، لقد تحدَّث عن مشروع يهدف من الناحية الثقافية إلى مصالحة بين العلمانية والإسلام، وبين الديمقراطية والإسلام، وأنه يدعو إلى حزب محافظ مسلم على غرار الأحزاب المسيحية الأوربية[3].

كما لم ينسَ خطورة دور الإعلام -العامل الذي أهمله أربكان- فقام بمساعدة رجال الأعمال بتأسيس شبكة إعلامية، نمت بمرور الوقت لتُصبح سفير الحزب لدى الشعب، تُعلن عن إنجازاته، وتُبَشِّر بالمستقبل المشرق في ظلال حكوماته[4].

وذلك إلى جانب سعيه الدءوب بكامل طاقات حزبه وحكومته لإطلاق قوى

---

(١) محمد عبد القادر: العدالة والتنمية انقلاب أبيض في تركيا، إسلام أون لاين، ١٦ مايو ٢٠٠٧م.

(٢) الأيديولوجيا: العقيدة السياسية أو الفكرية؛ وهي مجموعة من الأفكار تُشَكِّل رؤية متماسكة شاملة وطريقة لرؤية القضايا والأمور اليومية.

(٣) راشد الغنوشي: العدالة التركي.. تجاوز أم تطور؟ مجلة العصر الإلكترونية، ١ سبتمبر ٢٠٠٧م.

(٤) حوار مع الإعلامي التركي توران كيشلاكجي مدير موقع تايم تورك، والخبير في شئون العالم الإسلامي والجماعات الإسلامية، موقع علامات أون لاين: www.alamatonline.net.

ومؤسسات المجتمع المدني التركي، ورفع وصاية الدولة عليها، وتقديم التشجيع لها؛ من مدارس وجمعيات، ومساجد، ومؤسسات خيرية، ونقابات مهنية، ومنظمات شبابية ونسوية، بما يُشَكِّل حماية ودرعًا لهذه التجربة، ورصيدًا يُعَزِّز قوتها واستقرارها، ودوام نموها[1].

بدأت هذه السياسة الانفتاحية تُؤتي ثمارها؛ فانضمَّ إلى الحزب عدد من الممثلين والفنانين، والصحفيين والأدباء، الذين رأوا في خطابه المعتدل مخرجًا من الأزمة السياسية التركية، كما نجح الحزب في اكتساب ثقة الكثير من أبناء الأكراد والتركمان والعلويين، وقد ساعد على هذا النجاح خطاب الحزب السياسي تجاه هذه الأقليات، وتأكيده على جملة من الحقوق للأكراد؛ كالسماح باللغة الكردية في المناطق ذات الكثافة الكردية على مستوى المجتمع والإعلام والتعليم، وزيادة عدد البرامج التلفزيونية بالكردية، وذلك إلى جانب تأكيده على الحرية الدينية، وهذا الذي أزال هواجس التركمان من الإسلام السياسي[2].

كما حرص أردوجان من اللحظة الأولى على تجنُّب الصدام مع العلمانيين؛ ومن ثَمَّ مع الجيش التركي، فكان يقول دائمًا: «مرجعيتي هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». وهي المرجعية التي تُرضي العلمانيين والإسلاميين على حدٍّ سواء[3]؛ وذلك لعدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتعمَّد إرجاء الحديث عن قضية الحجاب؛ فأرسل ابنته للدراسة في جامعات الولايات المتحدة الأميركية؛ لأن الجامعات التركية تحظر على الطالبات ارتداء الحجاب، وعندما أُعلن أن قصر

(١) راشد الغنوشي: العدالة التركي.. تجاوز أم تطور؟ مجلة العصر الإلكترونية، ١ سبتمبر ٢٠٠٧م.

(٢) محمد سليمان: تجربة حزب العدالة والتنمية التركي.. شهادة التميز والإبداع، مجلة العصر، ٢٠ يونيو ٢٠٠٤م.

(٣) ندوة: «التطور الديمقراطي في تركيا.. تجربة حزب العدالة والتنمية»، كلمة الدكتور طارق عبد الجليل مدير مركز القاهرة للدراسات التركية: http://kahireturk.org.

الرئاسة ليس المكان المناسب للمحجبات، ذهب الوزراء ورئيسهم من دون زوجاتهم لتجنُّب الاستفزاز[١]، واكتفى بقوله: إن قضية الحجاب لن تُحَلَّ إلاَّ من خلال توافق مجتمعي، وفي إطار مؤسسات الدولة[٢].

لقد كان أردوجان على رأس هذا الجيل الذي قرَّر التخفُّف من الحديث عن النظريات الكبرى والأيديولوجيات الواسعة، التي كان يدعو إليها أربكان؛ مما يُثير الحنق والغضب لدى عسكر تركيا ونخبتها العلمانية، وركَّز جهوده على التفاعل مع أبناء الشعب التركي، وتَبَنِّي مشاكلهم الحياتية واليومية؛ ولكنه في الوقت نفسه وبمثابرة و«دهاء» كان يجتهد بكل السبل ليُقَلِّص سيطرة العسكر على الحياة السياسية التركية، وذلك بالقانون وفي ظلِّ شرعية يتَّسع ظلُّها يومًا بعد يوم؛ هي شرعية «الإنجازات» التي كانت تُكسبه المزيد والمزيد من الأنصار.

فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة استصدرت حكومة رجب طيب أردوجان في بدايات عام ٢٠٠٣م سبعة حزمًا قانونية جديدة متوافقة مع المعايير الأوربية؛ وهي بهدف إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وقام البرلمان بالتصديق عليها، وكانت هذه القوانين تُنَظِّم العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، وهما الذراعان اللذان ظلاَّ دومًا يلعبان دورًا مهمًّا في عسكرة الحياة السياسية في تركيا، فتناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين؛ يُفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية، وإلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية المجلس، فضلاً عن تقليص سلطاته التنفيذية؛ ويتمثَّل المحور الأول في إلغاء البند

(١) بثينة عليق: حزب العدالة والتنمية وخلطة النجاح التركية، (دراسة)، مجلة الوحدة الإسلامية، تصدر عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان، السنة التاسعة، يناير ٢٠١٠م، العدد (٩٧).

(٢) محمد نور الدين: أربكان وأردوجان.. الواقعي والأكثر واقعية، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٩ يوليو ٢٠٠٥م، العدد (٩٧٤٠).

الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول، والنصّ على إمكانية تولّي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.

وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تمَّ تعيين «محمد البوجان» في ١٧ أغسطس ٢٠٠٤م، ليكون أول شخصية مدنية تتولّى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي[١].

أمَّا المحور الثاني فكان بتعديل المادة التي تُكلِّف المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية؛ انطلاقًا من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية، فتمَّ التعديل لتقتصر مهمَّة المجلس على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يُسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحوَّلا إلى جهاز استشاري، وفَقَد إلى حدٍّ كبير وضعيته التنفيذية؛ وذلك إلى جانب إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٤م على المادة (١٣١) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم؛ حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، ثم بتعديل دستوري آخر في أغسطس ٢٠٠٤م تمَّ إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون؛ ليُصبح -ولأول مرَّة- المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين

(١) طارق عبد الجليل: الجيش والحياة السياسية التركية.. تفكيك القبضة الحديدية، الجزيرة نت، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م.

بالمعنى التامّ، دون وجود أي رقيب عسكري، ثم -وهو الأهم- شملت التعديلات السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضًا، وكذلك تمَّ إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية[1].

ثالثًا: تحييد العامل الخارجي:

تجنُّبُ الاستفزاز لم يكن قاعدة أردوجان للعمل الداخلي فقط، بل انسحب هذا المبدأ على العلاقة مع الخارج وتحديدًا مع أوربا، فكانت رحلته الرسمية الأولى إلى بروكسل مقرّ الاتحاد الأوربي، وذلك في خطوة أراد من خلالها طمأنة الأوربيين إلى السلوك السياسي المرتقب لحكومة حزب العدالة والتنمية[2].

وخلاف التيار الأربكاني تَبَنَّى حزب العدالة والتنمية خطابًا منفتحًا على الغرب، ومدافعًا عن «حقوق الإنسان»، ومبديًا الرغبة الحقيقية في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي[3].

لقد اعتمد الحزب في بادئ الأمر على سياسة بثّ «رسائل التطمينات»، واتبع أسلوب درء المخاوف الإقليمية والدولية من تأثُّر المصالح المشتركة مع تركيا؛ وذلك نتيجة صعود نخبة سياسية جديدة في تركيا قد تحمل أيديولوجية متشدِّدة؛ لذا

---

(١) طارق عبد الجليل: الجيش والحياة السياسية التركية.. تفكيك القبضة الحديدة، الجزيرة نت، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م.

(٢) بثينة عليق: حزب العدالة والتنمية وخلطة النجاح التركية، (دراسة)، مجلة الوحدة الإسلامية، تصدر عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان، السنة التاسعة، يناير ٢٠١٠م، العدد (٩٧).

(٣) جلال ورغي: الحركة الإسلامية التركية.. معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة قطر، ط١: ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

حرص أردوجان على زيارة الولايات المتحدة إضافة إلى عدد من الدول الأوربية، بالتوازي مع قيام عبد الله جول -الذي شغل منصب وزير الخارجية التركي- بزيارة عدد من الدول العربية سعيًا إلى إعادة تأسيس علاقات تركيا الدولية والإقليمية[١].

كذلك فقد استطاع أردوجان تخطِّي إحدى أخطر القضايا التي واجهته في بداية حكمه؛ وهي الرغبة الأميركية في استخدام الأراضي التركية في حربها على العراق، عندما أحال أردوجان الأمر إلى البرلمان، الذي صوَّت رافضًا تلبية المطلب الأميركي، وذلك في مناورة سياسية غاية في البراعة[٢].

رابعًا: العلاقة مع الكيان الصهيوني.. من التحالف إلى النديَّة:

ورثت حكومة أردوجان علاقات مع الكيان الصهيوني وصلت إلى حدِّ الشراكة الاستراتيجية، ويُؤَكِّد هذا التوصيف البروفيسور «إفرايم عنبار» المدير السابق لمركز «بيجن - السادات» للدراسات الاستراتيجية[٣] في دراسة قَدَّمها عام ٢٠٠١م، جاء فيها:

«يمكننا أن نسمِّيَ العلاقة الحالية بين تركيا وإسرائيل «بالشراكة الاستراتيجية»؛ لكونها تعكس تقاربًا في الرؤى بخصوص مدى واسع من القضايا العالمية والإقليمية؛ فالدولتان تتقاسمان قلقًا متماثلاً تجاه سورية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمدد الأصولية الإسلامية، وقلقًا بخصوص السياسات العدائية من إيران

---

(١) محمد عبد القادر: العدالة والتنمية انقلاب أبيض في تركيا، إسلام أون لاين، ١٦ مايو ٢٠٠٧م.

(٢) البرلمان التركي يرفض نشر قوات أميركية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢ مارس ٢٠٠٣م، العدد (٨٨٦٠).

(٣) مركز «بيجن - السادات» للدراسات الاستراتيجية: هو هيئة أكاديمية تعمل بجانب قسم العلوم السياسية في جامعة بار إيلان الصهيونية أُسِّس عام ١٩٩٣م.

والعراق، وعلى المستوى العالمي فإنهما يُبديان توجُّهًا قويًا مواليًا للولايات المتحدة الأميركية، ولهما علاقات مع أوربا، ويُشَكِّكان كذلك في المخططات الروسية»[١]!

لكننا مع اتفاقنا مع هذه الرؤية نراها تحتوي على العديد من أوجه القصور؛ لعلَّ من أبرزها أنها اقتصرت في رصدها للعلاقة على المستوى التركي الرسمي، ولم تنتبه للتغيُّر الذي حدث في توجُّهات الشارع التركي، وهو الدور الذي أحدثته تجربة أربكان ولا يستطيع أحد أن يُغفله، إضافة إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠م[٢]، وما أحدثته من «زلزلة» في عموم الشارع العربي والإسلامي، وفي الشعب التركي صاحب الموروث الإسلامي المتأصِّل في نفوس أبنائه، والذي يشعر بما يشعر به إخوانه المسلمون، فيفرح بفرحهم ويتألم بألمهم.

وأشهد أني ما قابلت تركيًا في أحد أسفاري إلاَّ ولاحظت عاطفته الإسلامية الجياشة التي تعكس مدى الفشل الذي حاق بأتاتورك وتجربته العلمانية، التي أراد أن يسقيها للشعب التركي قسرًا!

كانت حكومة أردوجان التي حظيت بأغلبية أصوات الشعب التركي أقرب ما تكون لنبضه وما يشعر به ويأمل فيه؛ لذا فهي تعلم جيدًا أنه لن يكون العائق أمام ما تنتويه من إعادة تقييم للعلاقة التركية مع الصهاينة، ووضعها في حجمها الحقيقي؛ تمهيدًا ليومٍ تعود فيه تركيا إلى سابق عهدها كحامٍ للإسلام والمسلمين، ليس في تركيا فقط، بل في العالم بكامله.

ولكننا وقد خبرنا أردوجان وأسلوبه في التخطيط والعمل المتدرِّج نجد أنه في

---

(١) إفرايم عنبار: الانعكاسات الإقليمية للشراكة الاستراتيجية التركية – الإسرائيلية، ترجمة مالك عوني، مختارات إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠١م.

(٢) سعيد عكاشة، ومحمد عبد القادر: العلاقات التركية الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عام ٢٠١٠م، العدد (٢١٢).

الحكومة الأولى اكتفى بزعزعة التحالف التركي الصهيوني، وإنهاءِ حالة الشراكة الاستراتيجية التي ورثتها حكومته، وفرضِ واقعٍ جديدٍ يقضي بأن الدولة التركية لها مصالحها الخاصة، التي يجب أن تحافظ عليها، وتنسج شبكة علاقاتها بناء على هذه المصالح؛ فما الذي يُجبر تركيا على تحالف أو شراكة مع كيان إجرامي وعنصري؛ بما يُهَدِّد علاقة تركيا مع العديد من دول العالم الكارهة للكيان الصهيوني، لا سيما في العالم العربي والإسلامي، وهذا ما ظهر من خلال المحاولات التركية الدءوبة للتواصل مع امتدادها الإسلامي.

ولعلَّه من توفيق الله لأردوجان وحكومته أن هذه الفترة اتَّسمت بالهدوء على الساحة الفلسطينية؛ فلم يستجد عليها حادث ضخم فارق؛ ومن ثَمَّ فلم يكن أردوجان في حاجة إلى أن يُسفر عن عداوته لدولة الكيان، أو أن يقوم بقطع العلاقات معها، ومع ذلك فقد أُجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦م، وجاءت بحركة حماس إلى الحكم بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، فما كان من أردوجان إلاَّ أن سارع بالاعتراف بها وبشرعيتها كممثلة عن الشعب الفلسطيني، بل واستقبلت حكومته وعلى رأسها وزير الخارجية عبد الله جول وفدًا لحركة حماس بقيادة خالد مشعل رئيس المكتب السياسيّ للحركة المقاومة، وذلك في سابقة تاريخية فاجأت الولايات المتحدة الأميركية وربيبتها «إسرائيل».

وذكرت وزارة الخارجية التركية -في بيانٍ بعد اللقاء- أنَّ وفد حماس سُمح له بزيارة تركيا «كممثلين عن مجموعة فازت في الانتخابات»، وكجزءٍ من جهود أنقرة لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، ومن جهته قال مشعل: «لقد حصلنا من السلطات التركية الصديقة على الدعم نفسه الذي حصلنا عليه من الدول العربية». فيما اعتبر الكيان الصهيونيُّ الزيارة نفسها «خطأ فادحًا» قد تترتب عليه «عواقب»

على العلاقات بين الدولتين[١].

ثم عندما غدرت دولة الكيان وقامت باعتقال أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني ومن حكومة حماس، بدأت على الفور مجموعة من النشطاء الأتراك في مجال حقوق الإنسان بتدشين حملة لدعمهم، والضغط لإطلاق سراحهم، في بادرة موحية تعكس مدى الاهتمام التركي بالشأن الفلسطيني[٢]، وقد جاء في بيان الحملة المنشور على صفحتها بالإنترنت: «في الانتخابات العامة التي جرت في فلسطين في شهر يناير عام ٢٠٠٦م حصلت قائمة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات؛ فمن بين ١٣٢ مقعدًا في البرلمان كانت حصة حماس ٧٠ مقعدًا؛ وبذلك أصبح من حقِّها تشكيل الحكومة بمفردها، وأعلن الطرف الفلسطيني وقف إطلاق النار لمدَّة عام ونصف، وبعد مُرور فترة من الوقت، وبالرغم من ترك حماس الباب مفتوحًا من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تحفظ الكيان الفلسطيني، فإنَّ إسرائيل وحُلفاءها -بدل أن يمنحوها الفرصة للعمل- اختاروا تطبيق حظر كامل عليها، ووضع الشعب الفلسطيني كلَّه داخل ما يُشبه السجن، وأمام أعين جميع العالم طُبِّق هذا الحظر بهدف إسقاط حكومة حماس، وإرهاق وإذلال الشعب الفلسطيني؛ لأنه لم يختر الأشخاص الذين تُريدهم إسرائيل، فكان ذلك عقابًا جماعيًّا له.

وبعد تطبيق الحظر الاقتصادي والسياسي على الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية شرعت إسرائيل في شنِّ عدوانها على غزة والضفة الغربية؛ فقتلت عددًا كبيرًا من المدنيين، واعتقلت ٢٧ نائبًا برلمانيًّا و٨ وزراء، وكان من بين هؤلاء المعتقلين رئيس البرلمان ونواب آخرون ما زالوا رهن الاعتقال بحجَّة أنهم يُشَكِّلون «تهديدًا للأمن»..

(١) صحيفة أخبار العالم التركية، ١٧ فبراير ٢٠٠٦م.

(٢) صحيفة أخبار العالم التركية، ٢ مارس ٢٠٠٧م.

ويُوجد -أيضًا- في السجون الإسرائيلية أكثر من ٤٠ سياسيًّا فلسطينيًّا؛ منهم عشرة نواب منتخبين، وآخرون موجودون من قبلُ في السجون، وهكذا شلَّت إسرائيل عمل البرلمان بوجود ثلث النواب في السجن، وعطَّلت عمل مجلس الوزراء باعتقال ربع الوزراء أيضًا، إلى جانب وجود ٩٤٠٠ معتقل سياسي في السجون الإسرائيلية».

ويُكمل البيان: «مهما تكن المواقف العالمية ففي النهاية الشعب الفلسطيني هو الذي اختار هؤلاء السياسيين، وما يُطَبَّق من معاملة مع نواب الشعب هو في الحقيقة احتقار للشعب نفسه وإذلال له. لقد مرَّ وقت طويل ليشعر العالم بضرورة احترام اختيار الشعب الفلسطيني، وإطلاق سراح نوابه ووزرائه، إنَّ برلمان أيَّة دولة، وممثلي أي شعب لم يُهَنْ بهذا القدر من الإهانة، والشعب الفلسطيني لا يستحقُّ هذه الإهانة. ونحن -منظمات المجتمع المدني في تركيا- نُؤَكِّد مرَّة أخرى أنَّ طريق السلام في الشرق الأوسط يمرُّ عبر فلسطين، ونُجَدِّد كذلك مطالبتنا بإطلاق سراح الممثلين الشرعيين لهذا الشعب..»[1].

الله أكبر!

لننظر إلى كلمات هذا البيان..

هل يُوجد اختلاف بين كلماته وكلمات بيانات القوى السياسية الحيَّة، ومنظمات المجتمع المدني الشريفة في إحدى عواصمنا العربية؟!

لقد انطلقت شعلة حماس الشعب التركي نحو نصرة القضية الفلسطينية بسماح وبمباركة من حكومة أردوجان، الذي نجح في هذه المرحلة في إيقاف سياسة التأييد المطلق للكيان الصهيوني، والبدء في مرحلة معاملتهم كَنِدٍّ يمكن محاسبته على أخطائه، ومطالبته بأداء ما عليه من الواجبات.

---

(١) نص بيان منظمات المجتمع المدني التركي، صحيفة أخبار العالم التركية، ٢ مارس ٢٠٠٧م.

الحكومة الثانية للعدالة والتنمية
(استكمال البناء الداخلي والانفتاح على العالم)

«حزب العدالة والتنمية ليس حزبًا محليًا فقط، لكنه مرشح - أيضًا- ليكون نموذجًا عالميًا؛ نجحنا في أخذ مكاننا في الساحات التركية، والآن سنُثبت للعالم أن الإسلام والديمقراطية يلتقيان ولا يتصارعان على عكس مما يدعي البعض»[1].

رجب طيب أردوجان

تمكَّن حزب العدالة والتنمية التركي من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م؛ إذ حصل على ٤٧٪ من أصوات الناخبين الأتراك في زيادة لافتة عن النسبة التي حصل عليها في عام ٢٠٠٢م[2]؛ بما شكَّل تجديدًا لثقة الشعب التركي في حكومة العدالة والتنمية وسياساتها وتوجُّهاتها، وخاصة في ضوء نسبة مشاركة شعبية عالية بلغت ٨٥٪.

وقد مكَّنت هذه النسبة حزب العدالة والتنمية من تشكيل حكومة بمفرده، بعدما شغل ٣٤١ مقعدًا من البرلمان التركي الجديد، ويعود السبب في تراجع عدد مقاعد العدالة والتنمية عن انتخابات ٢٠٠٢م إلى زيادة عدد الأحزاب الممثلة في

---

(١) بثينة عليق: حزب العدالة والتنمية وخلطة النجاح التركية، (دراسة)، مجلة الوحدة الإسلامية، تصدر عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان، السنة التاسعة، يناير ٢٠١٠م، العدد (٩٧).

(٢) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٣ يوليو ٢٠٠٧م، العدد (١٠٤٦٤).

البرلمان إلى ثلاثة أحزاب؛ هي: حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال بواقع ١١٩ مقعدًا، وحزب الحركة القومية ٧٠ مقعدًا، إلى جانب حزب العدالة والتنمية صاحب الأغلبية، وبالإضافة إلى ٢٤ مقعدًا للمستقلين[١].

أمَّا عن انتصار حزب العدالة والتنمية بقيادة الفذِّ أردوجان وتمكُّنه من الفوز بثقة الشعب التركي فيُعَدُّ نجاحًا باهرًا بكل المقاييس؛ فمن المعتاد أن الأحزاب الحاكمة في تركيا تفقد عادة جزءًا من شعبيتها أو أغلبها في فترة حكمها، وهذا يدلُّ على نجاح الحزب في سياساته، وثقة الشعب فيه، ودعمه له، بل وحثِّه على الاستمرار في سياساته هذه التي انعكست على عامة الناس بالأمن والاستقرار، وأكثر من ذلك إحياءُ الأمل في مستقبل أفضل لأبنائهم.

كما أن زيادة نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب -من ٣٤٪ إلى ٤٧٪ بعد أربع سنوات ونصف من الحكم- تعكس رغبة شعبية في منح ثقته لحزب أردوجان؛ كي يُشَكِّل الحكومة بمفرده للمرَّة الثانية على التوالي، بعدما استشعر الأتراك الفرق بين انتصارات حكومة أردوجان، وخيبة الحكومات الائتلافية التي سبقتها وأدخلت البلاد في دوامات متكرِّرة من الفوضى السياسية والفساد الإداري، والانهيار الاقتصادي في فترة التسعينيات من القرن الماضي.

ولا ريب أن هذه النتيجة تعكس ارتياحًا لدى عامة الشعب التركي مع سمة الالتزام الديني والأخلاقي التي يتميَّز بها أعضاء حزب العدالة والتنمية، والتي لامست عاطفة جياشة تجاه كل ما هو إسلامي لدى الأتراك، والتي طالما أُجبروا على كبتها والتحرُّج من إظهارها طيلة عهود الحكومات العلمانية.

كذلك يُعتبر من أهم النتائج التي أفرزتها انتخابات ٢٠٠٧م البرلمانية أن حزب

---

(١) أخبار الجزيرة نت، ٢٣ يوليو ٢٠٠٧م.

العدالة والتنمية أصبح الحزب الأول في جميع مناطق تركيا، فإذا نظرنا إلى بنية تركيا العرقية نجد أن غالبيتها مكون من الأتراك، فإذا كانت مناطق شرق تركيا وجنوبها تقطنها أكثرية كردية؛ حيث يُطالب حزب العمال الكردستاني منذ فترة طويلة بتأسيس دولة كردية في تلك المناطق؛ فإن تفوُّق حزب العدالة في تلك المناطق -أيضًا- يدلُّ على أن غالبية الأكراد لا يرغبون في الانفصال، بل يطمحون إلى الأمان والحرية والمساواة التي شعروا بها في ظلِّ حكومة العدالة والتنمية بتوجهاتها الإسلامية[1].

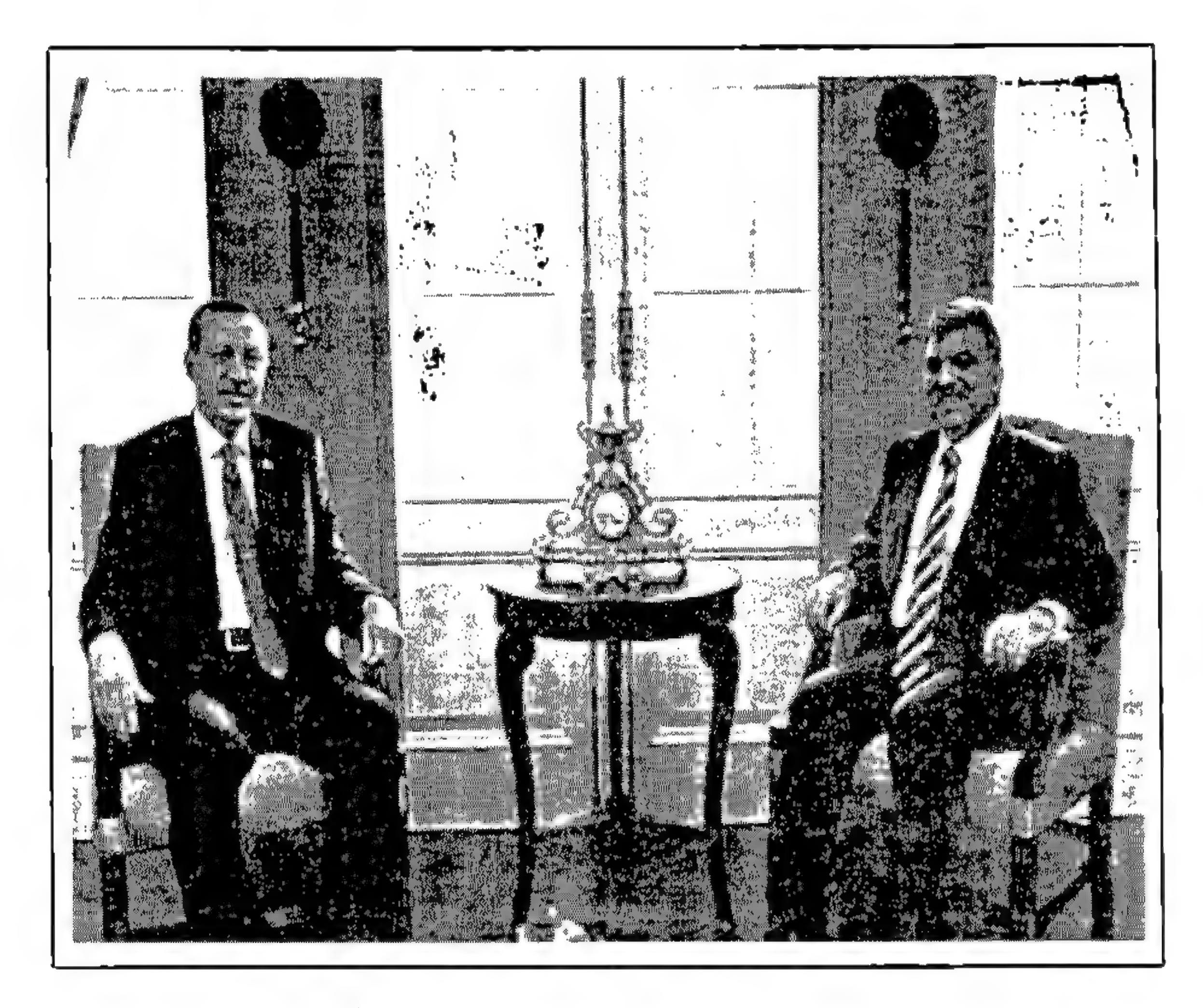
كان انتصارًا حاسمًا..

وقام أردوجان على الفور بتدعيم هذا الانتصار عن طريق دفعه برفيق دربه عبد الله جول -وزير خارجية حكومة أردوجان الأولى- إلى الترشُّح لمنصب الرئاسة التركية بعد انتهاء مدَّة الرئيس التركي المقرَّرة في نهاية أغسطس ٢٠٠٧م[2]، أي بعد الانتخابات البرلمانية بشهر واحد فقط، وهذا ما نجح في تحقيقه لكونه بمثابة الضربة الثانية لنظام أتاتورك في مدة قياسية!

أدَّى عبد الله جول القَسَم الرئاسي في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧م؛ ليُصبح الرئيس الحادي عشر للدولة التركية القومية، بعدما حصل على تأييد ٣٣٧ نائبًا من البرلمان التركي[3]، وذلك في مناسبة اعتُبِرت تاريخية؛ بسبب ماضي جول السياسي كإسلامي متمرِّس في السياسة؛ سواء مع أستاذه أربكان، أو بعد مساهمته في تأسيس حزب العدالة والتنمية مع الزعيم الجديد أردوجان.

---

(١) برهان كوروجلو: قراءة في نتائج الانتخابات التركية ٢٠٠٧م، مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة نت، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م.
(٢) رسالة أنقرة، صحيفة الأهرام المصرية، العدد (٤٤٠٧٨).
(٣) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧م، العدد (١٠٥٠١).



أردوجان مع ورفيق دربه عبد الله جول

خرج أردوجان من هذه المعركة منتصرًا وواثقًا من نفسه، خاصة وأنه أعلن قُبيل الانتخابات البرلمانية عن عزمه اعتزال الحياة السياسية؛ إذا لم يحصل حزبه على الأغلبية التي تُمكِّنه من تشكيل الحكومة منفردًا؛ مما منح هذه الانتخابات سخونة كبيرة، فإمَّا أن تُكَرِّس وتفرض أردوجان زعيمًا تركيًّا يقود ثورة جديدة -وإن كانت صامتة- على نظام أتاتورك، فتمتص وتحتوي التشدُّد العلماني، وإمَّا أن تعلن نهاية رجل شجاع امتلك كاريزما وقوة وحضورًا ضاهى بل تجاوز حضور أستاذه نجم الدين أربكان رائد الحركة الإسلامية التركية المعاصرة[1].

حكومة أردوجان الثانية

لم تكن الإنجازات التي حققتها حكومة أردوجان الأولى مجرَّد طفرة وقتية، أو مشروعات نفَّذتها الحكومة بهدف الدعاية الإعلامية للحزب وزعيمه، بل كانت الخطوات الأولى في طريق طويل رسمه أردوجان وصحبه من المخلصين؛ لإنقاذ تركيا وانتشالها من هوَّة الجهل والفقر والفساد والانحلال الأخلاقي، وتحقيق نهضة حقيقية في كل المجالات؛ لذا فقد استمرَّ عطاء أردوجان وحكومته بالكفاءة والقوَّة نفسها، بل وأفضل بعدما حصل على ثقة شعبه، فانطلق ليُكمل مسيرته ويُعَزِّز انتصاراته وإنجازاته في كل المسارات التي بدأها في حكومته الأولى، وسوف نعرض فيما يلي لأهم المجالات التي شهدت إنجازات واضحة خلال فترة الحكومة الثانية لأردوجان:

أولًا: الجانب الاقتصادي:

واصل الاقتصاد التركي الانطلاقة التي بدأها في الحكومة الأولى للعدالة والتنمية؛ ليُحقق طفرة مذهلة أثارت إعجاب العالم بكامله؛ فقفز الناتج المحلي

---

(١) أيُّ مستقبل لتركيا وسياستها الخارجية بعد انتخاب جول رئيسًا للجمهورية فيها؟! (دراسة)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق: www.regionalstudiescenter.net.

الإجمالي في عام ٢٠١٠م ليقترب من حافة التريليون دولار؛ إذ بلغت قيمته ٥, ٩٦٠ مليار دولار[١]؛ لقد حقق الاقتصاد التركي في السنوات الأربع للحكومة الثانية سلسلة من الإنجازات التي لم تكن في حسبان المحللين الاقتصاديين؛ ومنها نجاحه في الخروج من عنق الزجاجة بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت به في بداية الألفية الثانية، وقيامه باستكمال إعادة هيكلة بنيته التحتية، ورفع قدراته التنافسية على الصعيد الدولي[٢].

كما حافظت تركيا على معدَّل نموٍّ لم يقل عن ٦٪ طوال فترة الحكومة الثانية، وهذا ما شعر به المواطن التركي العادي الذي بلغ معدَّل دخله السنوي ١٠ آلاف دولار في عام ٢٠٠٨م[٣]، يعني ذلك أن الأسرة المكوَّنة من خمسة أفراد، يُصبح دخلها السنوي خمسين ألف دولار في المتوسط، وهي زيادة لم يكن يتخيَّلها الأتراك في هذه المدَّة المحدودة.

وأصبح الاقتصاد التركي يحتلُّ المرتبة السادسة عشر على مستوى العالم، وكاد أن يقضي على نسبة التضخم تمامًا التي أصبحت ٩, ٣٪ عام ٢٠١١م، وهو ما لم يحدث في تركيا منذ نصف قرن، وتضاعفت الصادرات التركية لتصل إلى ١١٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، كما أعلن حزب العدالة والتنمية أنه يعمل على أن يصل بتركيا في عام ٢٠٢٣م إلى احتلال المرتبة العاشرة على اقتصادات العالم[٤]، كما أصبحت مدينة إسطنبول تحتل المرتبة الـ٢٧ من ناحية المدن الأكثر تأثيرًا اقتصاديًّا في

---

(1) Fact Book 2010.

(٢) طفرة اقتصادية تركية تُنبئ بتحوُّلها إلى أحد نمور المستقبل، الإذاعة الألمانية، ٢٧ يونيو ٢٠١١م: www.dw-world.de.

(٣) تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠م.

(٤) في المعجزة الاقتصادية التركية، صحيفة أريبيان بزنس، ٣١ مايو ٢٠١١م: www.arabianbusiness.com.

العالم، ويعمل حزب العدالة والتنمية على جعلها أحد أهم عشرة مراكز اقتصادية في العالم[١].

كذلك حقَّقت تركيا تحسُّنًا كبيرًا في العلاقات الاقتصادية والتجارية إقليميًّا وعالميًّا، وشهدت الشركات التركية نموًّا استثنائيًّا من خلال توسُّعها في شتَّى أسواق العالم؛ وقد صرَّح أردوجان أن تركيا حطَّمت الرقم القياسي في إنتاج السيارات؛ حيث بلغت مبيعاتها عام ٢٠٠٩م نحو ٤٦٠ ألف سيارة، وقفزت في عام ٢٠١٠م إلى ٥٠٩ آلاف سيارة. وأن تركيا تُشَجِّع التصنيع المحلي، وتتَّجه نحو صناعة السيارات التركية محلية الصنع بنسبة مائة بالمائة، كما أنها تستهدف مع احتفالاتها بالعام المائة لتأسيس الجمهورية التركية -أي عام ٢٠٢٣م- أن تكون قد صنعت الطائرات العسكرية، والطائرات الإلكترونية تصنيعًا محليًّا بنسبة مائة بالمائة[٢].

أردوجان يدعو الأتراك للتناسل والتكاثر:

كما يمكننا أن نُبرهن على ثقة أردوجان في نفسه وتفاؤله بمستقبل تركيا المشرق؛ وذلك لأنه لم يَعُدْ يُفَوِّت فرصة اجتماعية دون أن يدعوَ الأتراك إلى زيادة نسلهم، مشدِّدًا على أن كل أسرة لا ينبغي أن تُنجب أقلَّ من ثلاثة مواليد -مثله- بل الأفضل أن يكونوا أكثر، وأصبح أردوجان يمازح الأتراك قائلاً: «إن ذلك هو شرطه لحضور أي مناسبة لعقد قران». ولأنه كرَّر هذه الدعوة لمرَّات عديدة، فقد قام رئيس بلدية مدينة «بايداج» -التي تبعد ثلاثين كيلومترًا عن العاصمة أنقرة- بإعلانه عن جائزة لكل أسرة تُثبت أن لديها حالة حمل بإعفائها من سداد قيمة استهلاك المياه لمدَّة ستين[٣].

---

(١) في المعجزة الاقتصادية التركية، صحيفة أريبيان بزنس، ٣١ مايو ٢٠١١م.

(٢) صحيفة أخبار العالم التركية، ١٢ يناير ٢٠١١م.

(٣) فهمي هويدي: نداء للأتراك: تناسلوا تصحوا، صحيفة الشرق القطرية، ١٨ نوفمبر ٢٠١٠م.

وبالتأكيد فإن هذا الكلام لا ينطلق من فراغ، وإنما تكمن في خلفيته رؤية مميزة وحسابات تتطلَّع إلى المستقبل البعيد، فأردوجان يعلم أن البشر ثروة ينبغي تنميتها واستثمارها على أفضل وجه ممكن، خاصة إذا حسُن استثمارها وهو ما يحدث الآن في تركيا، التي لم تبلغ ما بلغته من نموٍّ وعلوٍّ إلا لأن المجتمع تحوَّل إلى آلة إنتاجية ضخمة، تتحرَّك بهمَّة ونشاط وحيوية في مختلف المجالات.

وهذا النجاح لن يقف عند الحدود التركية، بل سيعود بالنفع على كل دول العالم الإسلامي؛ وهذا ما كرَّره أردوجان مرارًا، وصرَّح به أخيرًا في حديثه للصحافيين أثناء رحلة عودته من زيارة للكويت في يناير ٢٠١١م، عندما شدَّد على ضرورة توفر الشجاعة لإحداث قفزة في العلاقات المشتركة مع العالم الإسلامي، وقال: «إن الثقل الاقتصادي للعالم الإسلامي مع تركيا يمثِّل ٣٠٪ من الاقتصاد العالمي، وإن ما أنتجناه وما سوف نُنتجه يكفي العالم الإسلامي، وإن تركيا لديها الكثير مما يمكنها أن تنقله إلى العالم الإسلامي»[١].

ثانيًا: الحفاظ على الهدنة الداخلية.. لكن بشروط جديدة!

ركَّزت حكومة أردوجان الثانية جُلَّ اهتمامها على قضية الحفاظ على السلم الداخلي، وتقوية تماسك المجتمع التركي؛ بما سيُعطيها القوة والثقة لتنفيذ خطَّتها النهضوية الشاملة لتركيا، ولكن هذا لم يمنعها من استثمار أية فرصة -من صناعتها أو من أخطاء الآخرين- لتقوية مركزها وتعزيز مكانتها في المجتمع التركي؛ وكانت إدارة العلاقة مع العلمانيين الأتراك ومن ورائهم الجيش التركي بما يحول دون وقوع صدام بين الحكومة والعسكر على رأس الأولويات الداخلية للحكومة، لا سيما وأن الجيش التركي ظلَّ هو الطرف الأقوى على الساحة السياسية منذ قيام الدولة التركية القومية.

---

(١) صحيفة أخبار العالم التركية، ١٢ يناير ٢٠١١م.

خاصة بعدما لاحت بوادر الخطر بعد أقلّ من عام على الفوز الساحق في الانتخابات البرلمانية، وذلك عندما قبلت المحكمة الدستورية العليا في تركيا «بإجماع» قضاتها، النظر في الدعوى التي رفعها المدعي العام الجمهوري في ١٤ مارس ٢٠٠٨م ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم؛ مطالبًا فيها بحظره ومنع ٧١ من قياداته -وفي مقدمتهم رئيس الوزراء طيب أردوجان ورئيس الدولة عبد الله جول- من ممارسة النشاط السياسي لمدَّة خمس سنوات، بدعوى تحوُّل الحزب إلى بُؤرَة لمعاداة النظام العلماني، وتبنِّيه أجندة إسلامية خفيَّة لإسقاط النظام الأتاتوركي العلماني[1].

الأمر الذي أنذر باحتمال إغلاق حزب العدالة وحلِّ حكومته؛ توطئة لإسدال الستار على مسيرة أردوجان الإصلاحية، كما كان سلوك هذه المحكمة مع الأحزاب الإسلامية التي وقعت تحت مقصلتها سابقًا، وعزَّز هذه المخاوف وجود ثمانية قضاة من غلاة العلمانيين؛ كان الرئيس العلماني السابق أحمد نجدت سيزر قد عيَّنهم بين طاقمها، هذا في الوقت الذي لا يتجاوز النصاب اللازم لإصدار قرار بحلِّ الحزب سبعة قضاة فقط من أصل ١١ تتشكَّل منهم هيئة المحكمة[2]!

ولعلَّ ذلك الإجراء التصعيدي حيال حزب العدالة، قد جاء ردًّا على نجاح استراتيجية الاستنزاف المتدرِّج التي تبنَّاها أردوجان؛ بغية الإجهاز على خصومه مخفيًا رفضه لسياساتهم؛ تلافيًا للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن الاصطدام بهم، ولكنه في الوقت نفسه يتركهم يدفعون من نفوذهم وجماهيريتهم يومًا بعد يوم ثمن إخفاق سياساتهم الخاطئة عبر السنوات التي سبقته بجانب

(١) مؤامرة الإطاحة بإسلامي تركيا.. حقائق ومفاجآت، صحيفة أخبار العالم التركية، ٢ أبريل ٢٠٠٨م.

(٢) بشير عبد الفتاح: حزب العدالة التركي يتشبث بالبقاء، صحيفة الأهرام المصرية، ٨ أبريل ٢٠٠٨م، العدد (٤٤٣١٨).

قراراتهم الديكتاتورية، التي ما زالوا يتمسكون بها؛ مثل قرار حظر الحجاب.

وهو ما قد ظهر جليًّا في الضربتين اللتين تلقَّاهما التيار العلماني والجيش في انتخابات ٢٠٠٧م البرلمانية ثم الرئاسية؛ الأمر الذي أثار حفيظة التيار العلماني، ودفعه إلى استنفار سائر خصوم حزب العدالة من أجل إجهاض استراتيجيته تلك قبل أن تُؤتي أكلها؛ فهبَّ العلمانيون لاستنفار الجيش التركي وتحريضه على القيام بانقلاب يطيح بحكومة العدالة والتنمية، غير أن الجيش رفض الإذعان لضغوطهم وآثر الحياد في هذه الأزمة؛ إدراكًا منه أن أسلوب الانقلابات العسكرية قد فات زمانها، وأن شعبية حزب العدالة والتنمية في ذلك الوقت -سواء داخل تركيا أو لدى العالم الإسلامي، بل وغير الإسلامي- لن تسمح بمثل هذه التصرفات الحمقاء، فآثر السلامة وإن كنا لا نستطيع الجزم إلى أي مدى سيلتزم الجيش بمثل هذه السياسات العقلانية مستقبلاً؟!

وبالطبع لم يقف أردوجان ساكنًا أمام هذا التهديد الوجودي لحزبه، بل بدأ من فوره في تنفيذ خطَّة مضادَّة اعتمد فيها على شقين أساسيين:

فأمَّا الشق الأول فكان دعائيًّا؛ حيث شنَّ حملة مضادَّة لتفنيد اتهامات خصومه ودحض حججهم، واعتبرها عدوانًا على إرادة الأُمَّة[1]، فركَّزت قيادات حزب العدالة والتنمية على المردود السلبي لهذه الدعوى على مسار نهضة تركيا واختياراتها الديمقراطية، فاستنكرت السعي لاستصدار حكم قضائي بإغلاق حزب سياسي يتمتَّع بشعبية جارفة، وإنجازات ضخمة أهَّلته للسيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال انتخابات حرَّة ونزيهة!

وشدَّدت الحملة على اعتبار هذه الدعوى إجهاضًا لمساعي تعزيز الديمقراطية

---

(١) أخبار الجزيرة نت، ٣١ مارس ٢٠٠٨م.

والحداثة في تركيا، وتشويهًا لصورتها لدى الغرب، الذي تتطلّع إلى الاندماج في منظومته، خاصة بعد أن حذّر الاتحاد الأوربي القضاء التركي من عواقب التدخّل في العملية السياسية؛ معتبرًا ذلك خطأً منهجيًا دستوريًا في التجربة الديمقراطية التركية[1].

بينما اعتمد أردوجان في الشق الثاني من خطَّته على الهجوم رافعًا شعار: «إعادة تنظيم الهيكل القضائي» -الذي يُمَثِّل آخرَ وأهمَّ حصون الإرث العلماني الأتاتوركي- فقام مجموعة من فقهاء الحزب القانونيين وخبراء الدستور بإعداد الأسانيد الدستورية التي تُفَنِّد هذه الدعوى، كما عكفوا على صياغة حزمة من التعديلات الدستورية تتضمَّن مقترحات بتحجيم صلاحيات المحكمة الدستورية فيما يخصُّ حلّ الأحزاب، ورفع عدد قضاتها من ١١ إلى ١٧ عضوًا يأتي معظمهم بالانتخاب، ثم طرح هذه التعديلات على الشعب التركي في استفتاء عام[2].

ونجحت خطَّة أردوجان؛ فرفضت المحكمة الدستورية دعوى إغلاق حزب العدالة والتنمية، ولكنها وجَّهت رسالة تحذير قوية إلى الحزب بحرمانه من نصف التمويل الذي يحصل عليه من الخزانة العامة للدولة، ورحَّب أردوجان بقرار المحكمة، وأعلن أن حزبه سيُواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية، ومن بينها العلمانية[3].

---

(١) بشير عبد الفتاح: حزب العدالة التركي يتشبث بالبقاء، صحيفة الأهرام المصرية، ٨ أبريل ٢٠٠٨م، العدد (٤٤٣١٨).

(٢) السابق.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٣١ يوليو ٢٠٠٨م، العدد (١٠٨٣٨).



الشرق الأوسط

جريدة العرب الدولية

الأخبار: «الشرق الأوسط» محكمة تركية تصدر حكمها في قضية اغلاق حزب العدالة والتنمية اليوم «الشرق الأوسط» الرئ

الأرشيف | 28 | يونيو | 2011 | بحث متقدم

صفحة المدخل | الأولى | الأخبار | الاقتصاد | الـرأي | الملاحق | ملفات الشرق

تركيا: حزب العدالة أفلت من الحظر بغرامة مالية باهظة

حزب العدالة والتنمية ينجو من الحظر

لا شكَّ أن هذه التجربة رغم نجاح أردوجان وحزبه في اجتيازها، إلا أنها عكست أن الواقع التركي ما زال يحتوي على العديد من المخاطر التي تعترض طريق تمكين الدعوة الإسلامية في تركيا، ولكننا رغم ذلك متفائلون، وواثقون من النجاح والنصر في النهاية..

إننا لا نطمئن للجيش التركي ولا للعلمانيين، ولكننا نضمن ونطمئن تمامًا إلى أن الله ﷻ لا يُضيع أجر من أحسن عملاً، وإلى أن الإسلام قادمٌ قادم، وإلى أن البركات التي يُنزِلها الله ﷻ على الذين اختاروا منهجَ الإسلام أكثر وأعظم من أن تُحصى بورقة وقلم، أو تُحسب بالطرق المادية.

إنه يكفينا أن نتدبَّر في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وها قد بدأت تلوح بوادر النصر..

فلم يمضِ على أزمة رفع دعوى إغلاق الحزب بضعة شهور، إلاَّ وسجَّلت حكومة أردوجان نصرًا آخرَ مهمًّا على الساحة التركية الداخلية، وهذه المرَّة ليس مع العلمانيين، بل مع الجيش التركي نفسه، وبالقانون -أيضًا- كما عوَّدنا أردوجان..

ففي شهر أكتوبر ٢٠٠٨م تم القبض على منظمة تسمَّى «أرجنكون» وتحويلها إلى المحاكمة، وهذه المنظمة كانت بمثابة الحكومة الخفيَّة في تركيا؛ حيث ظلَّت تتربَّص بالحياة السياسية لأكثر من نصف قرن، وكانت السبب المباشر في العديد من الأحداث الكبيرة أو الغامضة، التي كانت تهزُّ البلاد وتصدم الرأي العام بين الحين والآخر؛ وذلك من خلال انقلابات عسكرية واغتيالات وتصفيات سياسية، مرورًا بزرع المتفجرات وإطلاق المظاهرات[١].

---

(١) فهمي هويدي: أخيرًا أرجنكون في القفص، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م، العدد (٤٤٥٢١).

وقد حرصت حكومة أردوجان على انتهاج الشفافية وإعلام الرأي العام أولاً بأول على تفاصيل القضية؛ ليعرف الجميع حقيقة ما كان يجري في تركيا خلال العقود الخمسة السابقة، فنشرت على موقع بالإنترنت أسماء كل المتهمين -حوالي ٨٤ متهمًا- وعلى رأسهم ثلاثة من جنرالات الجيش المتقاعدين، ورئيس جامعة إسطنبول السابق، وأحد كبار الصحفيين، إضافة إلى عدد من رجال الجيش والشرطة[(١)].

إذًا فقد تعدَّت حكومة أردوجان «الخط الأحمر» بالقبض على قيادات سابقة بالجيش التركي، ونعلم أن القبض على جنرال في الجيش التركي يُعَدُّ معجزة في ظلِّ دولة أتاتورك، ولكن في قضية مثل القبض على شبكة إجرامية تستخدم العنف والإرهاب لزعزعة استقرار البلاد وتضمُّ ضباطًا كبارًا من الجيش، كانت فرصة لا تُعَوَّض للنيل من القداسة التي يصبغ بها جنرالات الجيش أنفسهم؛ وقد سبَّبت هذه الفضيحة إحراجًا شديدًا لقيادات الجيش التركي، خاصة مع متابعة الرأي العام التركي الدقيقة لأحداث القضية، فلم يسعها إلاَّ أن تتبرَّأ من أي علاقة لها بهذا التنظيم المشبوه، وتأخذ موقف المساند لحكومة أردوجان؛ لتحافظ على ما تبقَّى من رصيدها لدى الشعب التركي كمؤسسة حامية للدولة، وراغبة في نهضتها وتقدُّمها.

ومن ناحية أخرى قامت دوائر العدل والقضاء التركية -بتوجيهٍ من أردوجان- بوضع مجموعة دوجان الإعلامية الضخمة، والواسعة النفوذ تحت التدقيق والمساءلة، التي انتهت بتوجيه اتهامات تهرُّبٍ من الضرائب للمجموعة، تصل إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار، وكان هذا الإجراء في آتون الأزمة المالية العالمية[(٢)]

(١) فهمي هويدي: أخيرًا أرجنكون في القفص، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م، العدد (٤٤٥٢١).

(٢) الأزمة المالية العالمية: بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨م، واعتُبرت الأسوأ من نوعها، وكانت بدايتها في الولايات المتحدة الأميركية، ثم امتدَّت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوربية والآسيوية، والدول الخليجية، والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأميركي.

التي طالت تركيا أيضًا.

أمّا مجموعة دوجان -التي تملك صحفًا يومية نافذة؛ مثل: حريت، ومليت، وراديكال، والعديد من الدوريات الأخرى، وعدَّة قنوات تلفازية، ووكالة أنباء، وتُعَدُّ القلعة الإعلامية للمعارضة العلمانية، وكانت خصمًا لدودًا لأردوجان وحكومته- فما زالت قضيتها موضع تحقيق أمام القضاء التركي، وأسعار أسهمها في انهيار مستمرٍّ[1].

استمرَّ أردوجان في طريقه الرامي إلى تجريد خصوم الإسلام من أسلحتهم واحدًا تلو الآخر بهدوء وروية، دون أن يستعجل صدامًا، وفي الوقت ذاته دون تضييعٍ لأي فرصة؛ فكان دائمًا يختار وقت معاركه ومكانها، يعرف متى يُهدِّئ الأمور، ومتى يُصَعِّدها إلى آخر مدى.

وجاء الموعد الذي حدَّده أردوجان لخوض معركة تعديل بعض موادِّ الدستور التركي؛ بما يُحَقِّق لحكومته المزيد من المكاسب، ويخصم من رصيد صلاحيات ما بقي من قلاع العلمانية، وكانت الضربة هذه المرَّة من نصيب السلطة القضائية والجيش..

طرح أردوجان على الشعب تعديل عدَّة موادَّ من الدستور التركي؛ أهمها:

- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من ١١ إلى ١٧، ويقوم البرلمان بتعيين ثلاثة منهم، وذلك مع إعطاء المحكمة صلاحية محاكمة رئيس هيئة أركان الجيش وكبار قادته.

- كذلك رفع عدد أعضاء مجلس القضاء الأعلى المكلَّف بتعيين وترقية القضاة

---

(١) أردوجان في أقوى أوضاعه.. سنوات ثمانٍ على حكم العدالة والتنمية، (دراسة)، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ نوفمبر ٢٠١١م.

والمدَّعين العامين من ٧ أعضاء إلى ٢٢ عضوًا، وإلغاء النصِّ الذي يُعطي المؤسسة القضائية حقَّ احتكار القرار بحلِّ الأحزاب السياسية.

- ثم تمكين العسكريين الذين يُسَرَّحون من الجيش -خاصة بتهمة الانتماء إلى التيار الإسلامي- من التقدُّم بطعون، إضافة إلى إنهاء الحصانة القضائية التي يتمتع بها زعماء انقلاب ١٩٨٠م[١].

وبالفعل نجح أردوجان في إقرار التعديلات الدستورية بعدما عرضها للاستفتاء الشعبي فنالت القبول بنسبة ٥٨٪؛ مما عدَّه بعض المراقبين نهاية الفصل الأخير من نظام أتاتورك[٢].

نجح أردوجان بالرغم من المخاوف -العلمانية- التي أحاطت بالاستفتاء على حزمة التعديلات الدستورية، فصمَّم عليها، وقاد بنفسه الحملة الشعبية لتمرير التعديلات في العشرات من التجمعات الجماهيرية؛ لذا فإن النجاح في الاستفتاء اعتُبِر نجاحًا لسياسة حكومته وله شخصيًّا.

كما كشف الاستفتاء عن اضطرابٍ كبير في صفوف حزبي المعارضة الرئيسيين؛ الحزب القومي وحزب الشعب الجمهوري؛ فبينما رأت قطاعات من قاعدة الحزبين الشعبية أن التعديلات الدستورية تدعم الديمقراطية والحريات والعدالة في البلاد، وقفت قيادتا الحزبين ضد التعديلات، وقد عمل هذا الاضطراب على إضعاف الحزبين، وعزَّز من شعبية العدالة والتنمية في الشارع التركي[٣].

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٣ سبتمبر ٢٠١٠م، العدد (١١٦١٢).

(٢) عبد الباري عطوان: أردوجان يُلغي الفصل الأخير من الأتاتوركية، صحيفة أخبار العالم التركية، ١٣ سبتمبر ٢٠١٠م.

(٣) أردوجان في أقوى أوضاعه.. سنوات ثمانٍ على حكم العدالة والتنمية، (دراسة)، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ نوفمبر ٢٠١١م.

إن الأوضاع التركية الداخلية في ظلِّ حكومة أردوجان الثانية كانت تزداد استقرارًا بشكل ملحوظ، ولعلَّ من أبرز هذه العلامات -بعيدًا عن صراع العقول مع العلمانيين- أن الحكومة التركية الإسلامية تجرَّأت على حلِّ مشكلة الأكراد المزمنة، وبدأت تمدُّ اليد للمصالحة، وبدأت تهتمُّ بمناطق أغلبيتهم؛ ليبدأ ضوء الاتفاق والوحدة يظهر للمرَّة الأولى، بعد فشل كل الحكومات السابقة في التوفيق بين مصالح الأتراك والأكراد، وها نحن قد رأينا في أكتوبر ٢٠٠٩م الجماهير التركية تستقبل ٣٤ من أنصار حزب العمال الكردستاني، القادمين من العراق بعد إنهاء تمرُّدهم، واستسلامهم للجيش التركي، ثم إطلاق سراحهم، في بادرة ستُوقف -إن شاء الله- نزيفًا طويلاً لدماء المسلمين من الأتراك والأكراد على حدٍّ سواء[1].

وذلك مع حرص حكومة أردوجان على أن تصبَّ كل جهودها لتهدئة الأوضاع مع الأكراد وسائر الأقليات؛ فنجد الرئيس التركي عبد الله جول يقوم بزيارة تاريخية إلى دار عبادة «علوي»، هي الأولى من نوعها لرئيس تركي، وهو ما لاقى تقديرًا من جانب العلويين[2]، ولعلَّ هذه الزيارة تعكس إدراك الحكومة التركية لحساسية الملف العلوي؛ خاصة مع التحسُّن الملحوظ في العلاقات التركية السورية، ونحن نعلم أن بشَّار الأسد وعائلته تنتمي للطائفة العلوية، إضافة إلى الحدود المشتركة بين تركيا والجار السوري؛ بما قد يُغري العلويين في تركيا بإمكانية حصولهم على الدعم السوري المباشر في حالة حدوث أزمات مع الحكومة.

كل هذه الجهود مع الأقليات كانت في اتجاه توحيد قوى المجتمع وزيادة تماسكه، ولكنها في الوقت نفسه متيقظة، وتتعامل بكل حزم تجاه أي بادرة انفصالية تُشَكِّل تهديدًا على الدولة وأمنها القومي، لا سيما قبول الحكومة التركية بشنِّ غارات

---

(١) راغب السرجاني: بين التاريخ والواقع، مقال بعنوان: «عودة تركيا»، ٤/ ١٥١.

(٢) صحيفة أخبار العالم التركية، ٨ نوفمبر ٢٠٠٩م.

عسكرية على مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق وعلى الحدود التركية في مايو ٢٠١٠م، على إثر تشجيع عناصرهم لأكراد تركيا على المطالبة بإخضاع مناطقهم للحكم الذاتي؛ وذلك على غرار الوضع في منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق «المحتل»[١].

ثالثًا: الانفتاح على العالم الخارجي:

تابعت حكومة أردوجان الثانية السير على النهج المنفتح نفسه على العالم، وإن كانت الخطوات في هذه الحكومة تُعَدُّ أوسع وأشدَّ تأثيرًا من الحكومة الأولى؛ وذلك يعود بدرجة كبيرة إلى الثقة التي استشعرها أردوجان بعدما وَطَّد قدميه في الداخل التركي، وأصبحت لديه قاعدة شعبية جارفة جعلته ينطلق إلى العالم رافعًا رأسه.

وقد أوكل أردوجان في حكومته الثانية مهمَّة وزارة الخارجية إلى أحد أفضل مستشاريه وهو «أحمد داود أوغلو»، هذا الاسم الذي لمع في عالمنا العربي والإسلامي في السنوات القليلة الماضية، نتيجة مجهوده الخرافي ليساهم في حفر المكانة المتميزة لتركيا على المستوى الدولي..

وأوغلو من مواليد محافظة «قونية» التركية في عام ١٩٥٩م، وتخرَّج في قسم العلوم السياسية بجامعة «البوسفور» في إسطنبول عام ١٩٨٤م، وحصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية عام ١٩٩٠م؛ حيث عمل أستاذًا في الجامعة الإسلامية في ماليزيا، ثم رئيسًا لقسم العلوم السياسية بها إلى عام ١٩٩٦م، ومنذ ذلك الحين وهو يحاضر في عدَّة جامعات تركية، ويُؤلِّف الكتب والأبحاث التي تتحدَّث عن كيفية تحقيق تركيا لمكانة دولية تليق بها[٢].

---

(١) هيئة الإذاعة البريطانية، bbc، ٢٠ مايو ٢٠١٠م: www.bbc.co.uk.

(٢) محمد سعد أبو العزم: أوغلو يضرب في العمق، صحيفة المصريون الإلكترونية، ١٠ نوفمبر ٢٠١٠م.

لم يتوقَّف إبداع أوغلو على المستوى النظري بل قدَّر له الله ﷻ أن يُطَبِّق رؤيته للعلاقات الصحية بين تركيا وجوارها، والعالم أجمع على أرض الواقع؛ وقد وضع أوغلو نظرية تحكم المنطلقات الصحيحة للسياسة الخارجية التركية، وأطلق عليها «نظرية العمق الاستراتيجي[1]»، وقام الدكتور محمد سعد أبو العزم[2] بتلخيصها في ستة مبادئ:

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن:

فالدولة ما لم تحرص على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها بلا شكٍّ ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما تُوَفِّر هذه النظم الأمن لشعوبها، وهذا مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك، وبينما كان العالم يتَّجه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر[3] إلى تقليص الحريات، فإن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسيعها مساحة الحريات -دون أن تغامر بأمنها- أمرٌ جدير بالملاحظة والتقدير.

وضرب مثلاً بما تعرَّضت له تركيا في عام ٢٠٠٧م؛ حيث واجهت مخاطر الإرهاب وتهديداته من خلال هجمات حزب العمال الكردستاني، ولكنها تمكَّنت من اجتياز هذا الاختبار بنجاح، فلم تشهد أي تقليص للحريات بفعل مكافحة الإرهاب، وهو ما يُؤَكِّد على أن الديمقراطية هي أفضل قوَّة ناعمة تمتلكها تركيا.

---

(١) أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات - قطر، ط١: ٢٠١٠م.

(٢) رئيس مركز القاهرة للدراسات التركية.

(٣) أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م: هي تفجير برجي مركز التجارة العالمي بأميركا، اتهمت أميركا تنظيم القاعدة بتنفيذه، في حين أشار عدد من كبار الكتاب والمحلِّلين الأميركيين إلى أنَّ أجهزة أمنية أميركية مدعومة بسياسيين كبار، وبالموساد هي التي قامت بالعملية، وإلصاقها بالمسلمين لأهداف معينة اتضحت للجميع بعد ذلك، معتمدين في تحليلهم ذلك على أدلة كثيرة قوية.

المبدأ الثاني: أسلوب دبلوماسي جديد:

فلفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية بين الأطراف الأخرى، دون أن تكون فاعلة، فبدت لدى الشرقي دولة غربية، ولدى الغربي دولة شرقية؛ ولذلك كان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي؛ «أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوربا داخل محافل أوربا ومنتدياتها، من خلال نظرتها الأوربية».

المبدأ الثالث: يقوم على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:

ويمكننا الحديث هنا عن تأثير تركيا في البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وهو الأمر الذي ظهرت نتائجه بوضوح في كل تلك المناطق، فقادت تركيا مجموعة الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، وكان لها دور مؤثِّر وحيوي في الأزمة بين روسيا وجورجيا، كما وطَّدت علاقاتها مع كل الدول العربية، ووقَّعت اتفاقيات تجارية، وفتحت الحدود مع الكثير منها، وأصبح يُنظر إلى تركيا على أنها اللاعب الإقليمي الأهم، والمنافس الأول لإيران في التأثير على منطقة الشرق الأوسط.

المبدأ الرابع: السياسة الخارجية متعددة الأبعاد:

يرتكز إلى حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة في إطار ارتباطها بحلف الناتو، كما يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وسياستها مع روسيا على ذات الوتيرة من التزامن؛ باعتبارها

علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادَّة أو بديلة عن بعضها البعض.

المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة:

فعند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد تطوُّرات مهمَّة وجادَّة، إذا ما قُورنت بأدائها الدبلوماسي قبل عام ٢٠٠٣م؛ فقد استضافت تركيا قمَّة الناتو، وقمَّة منظمة المؤتمر الإسلامي، وأصبحت عضوًا مراقبًا في منظمة الاتحاد الإفريقي، كما تُشارك في قمَّة الاتحاد الإفريقي- الأوربي، بالإضافة إلى توقيعها على اتفاقية خاصة مع جامعة الدول العربية؛ لتُصبح تركيا لدى الرأي العام العالمي دولة ذات دور في تأسيس الاستقرار، ليس من أجلها وحسب؛ بل من أجل الدول المحيطة بها أيضًا.

أما المبدأ السادس والأخير والخطير فهو مبدأ «تصفير المشكلات»:

بمعنى الوصول بالمشاكل مع دول الجوار إلى درجة الصفر، وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلاء لكل متابع؛ فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل أربعة أو خمسة أعوام، سنجد أن علاقاتها مع كافَّة الدول المجاورة باتت وطيدة[1].

ونحن نعتقد أنه من الصعب أن نفهم حجم الإنجاز الذي حدث في السياسة الخارجية التركية في عهد حكومتي العدالة والتنمية -حيث جهَّزت الحكومة الأولى الأرضية الصالحة التي ارتكزت عليها الحكومة الثانية- وكذلك لن نشعر بعبقرية مبادئ أوغلو ونظريته وفي مقدمتها مبدأ تصفير النزاعات، إلاَّ إذا تعرَّفنا على الوضع الصعب الذي كانت عليه العلاقات التركية مع العالم الخارجي..

---

(١) محمد سعد أبو العزم: وانكشفت الأسرار الستة لتركيا.. عن نظرية العمق الاستراتيجي، صحيفة المصريون الإلكترونية، ١ ديسمبر ٢٠١٠م.

نظرة من الماضي

كانت تركيا مركزًا لحكم الخلافة العثمانية حتى عام ١٩٢٢م، وذلك إلى أن تمَّ إنشاء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذي أراد السير ببلاده في طريق الغرب باعتباره مصدر النهضة والتقدُّم، وقرَّر التنكُّر لتعاليم الإسلام باعتبارها سبب التأخُّر الذي حاق بتركيا في أواخر عهد الخلافة العثمانية.. وقد سارت الحكومات التركية المتعاقبة على هذا النهج «الخاطئ» نفسه؛ بما تسبَّب في إحداث شرخ عميق في نفسية الشعب التركي، الذي يعتنق ٩٩٪ من أبنائه الديانة الإسلامية، والذي كانت دولته هي القلعة الحامية للإسلام على مدار قرون عديدة!

كذلك تسبَّبت الرؤية الأتاتوركية في العديد من الأضرار على مستوى السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها مع دول العالم؛ فمنذ عام ١٩٤٩م تحديدًا وعندما اختارت تركيا الانحياز الكامل إلى الغرب، غير مبالية بأثر ذلك على علاقاتها الإقليمية، فاعترفت بإسرائيل -دولة الكيان الصهيوني- ثمَّ قامت في مارس ١٩٥٠م بافتتاح أول سفارة لتركيا في تل أبيب؛ ضاربة عرض الحائط بمشاعر وتوجُّهات جيرانها من العرب والمسلمين[١]!

فإذا أضفنا إلى طامَّة إقرار اليهود الصهاينة على ما اغتصبوه من أراضٍ وممتلكات فلسطينية، إعلاء السياسة التركية للقومية التركية فوق أي قومية أخرى؛ مما نتج عنه ولادة أخطر المشكلات التركية الداخلية والخارجية، وهي المشكلة الكردية؛ فالأكراد يُشَكِّلون نحو ١٥٪ من عدد السكان، وهم في حالة ثورة شبه دائمة، وقد انتهجت الحكومات التركية المتعاقبة سياسات متشدِّدة لإجبارهم على الصمت، لكن دون جدوى، وذلك إلى جانب استفحال التوتر على مدى أربعين سنة ونيف بين الدولة التركية من جهة، والأرمن

---

(١) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام، ص٩٠.

وقبرص من جهة أخرى؛ فالأرمن يتَّهمون الأتراك بأنهم أوقعوا بهم مذابح كبرى منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، دفعت أكثريتهم إلى الهجرة باتجاهات مختلفة، وعندما فشل مشروعهم في تكوين دولة قومية، انصرفوا من مهاجرهم للنضال ضد تركيا.

أمَّا المشكلة التركية مع قبرص فتتمثل في أن ربع سكان قبرص من أصول تركية، وعندما توتَّرت العلاقات بين القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك مطلع السبعينيات، وذلك على خلفية انقلاب عسكري يوناني بجزيرة قبرص؛ تدخل الجيش التركي عام ١٩٧٥م واحتلَّ وحمى الجزء التركي من الجزيرة[١].

كذلك لم تكن العلاقات التركية مع جارتها السورية في حالة طبيعية منذ استقلال سورية عام ١٩٤٦م وصولاً إلى نهاية القرن الماضي، بل سادت حالة من العداء والتأزُّم مجمل هذه الفترة المديدة، وذلك على خلفية أسباب عديدة؛ أهمها ضمُّ تركيا لواء إسكندرونة عام ١٩٣٨م بمؤازرة الاحتلال الفرنسي، وخلال هذه الفترة دخل البلدان -في أكثر من مرَّة- حالة من النزاع، كادت تُفضي إلى حرب مدمِّرة بينهما، وكان يجسدها على الأرض تعزيز الوجود العسكري على الحدود، وزراعة المزيد من الألغام على الجانب التركي؛ بحيث لا يستطيع أي كائن عبورها.

وانتقل التأزُّم إلى مرحلة خطيرة من تنامي التعاون العسكري بين تركيا والكيان الصهيوني، حيث نظرت القيادة السياسية السورية إليه بوصفه يهدف إلى وضع سورية بين فكي كماشة، وأن الحلف العسكري والسياسي والأمني بين تركيا والصهاينة يُشَكِّل ضغطًا استراتيجيًّا عليها في مختلف المجالات، ثمَّ بلغ النزاع أوجه عام ١٩٨٨م بين البلدين حين هدَّد القادة الأتراك باجتياح الأراضي السورية بحجة وقف هجمات حزب العمال الكردستاني[٢].

---

(١) رضوان السيد: النهوض التركي ومواجهة المشكلات التاريخية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩م.

(٢) عمر كوش: العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون، الجزيرة نت، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩م: www.aljazeera.net.

تصحيح المسار وإعادة رسم التاريخ

ظلَّ هذا الوضع المؤسف للسياسة التركية إلى أن وصل إلى الحكم في تركيا حزب العدالة والتنمية، الذي قرَّر أن يتصالح مع نفسه ومع تاريخه ومع جيرانه.. مع العالم بكامله.

وقد استعرضنا كيف نجحت حكومة العدالة والتنمية الأولى في تحييد العامل الخارجي كي لا يقف في مواجهة التجربة الوليدة، ثم جاء أوغلو بنظريته العبقرية، والتي لاقت تقدير أردوجان وإعجابه، فأعطاه حقيبة وزارة الخارجية التركية في حكومته الثانية.



احمد داود أوغلو

ولنا هنا وقفة.. فأردوجان لا يُنَحِّي الكفاءات جانبًا ويكتم على أنفاسها؛ مخافة أن تُنافسه يومًا على السلطة، بل إنه قام على فوره بتصعيد أحمد داود أوغلو من كونه أحد مستشاريه إلى هذا المنصب الحساس؛ بعدما فطن إلى قدرته وكفاءته؛ فأردوجان -المتجرِّد- يعلم أن نجاحه من نجاح الآخرين، وأن الهدف هو النجاح في تحقيق النهضة؛ ومن ثَمَّ إعلاء القيم الإسلامية باعتبارها أساس تجربة العدالة والتنمية.

ليس المهم مَن الذي سيصل إلى الهدف ويُعيد للإسلام عزَّته، بل الأهم هو النجاح في الوصول إليه، وهو على يقين بأن أجره لن يضيع، فإذا لم يُعطِ الناسُ لأردوجان حقَّه في الدنيا، فإن الله ﷻ يعلم ويرى، وسيُكافئه بما يستحقُّ في الآخرة.

هكذا فتح أردوجان الطريق أمام الكفاءات..

بل وأكثر من ذلك، فإن أردوجان ورئيس الجمهورية عبد الله جول لا يخاطبان أوغلو هذا الأكاديمي المتديِّن إلا بلقب الأستاذ[1]..

ما أجمل تعاليم الإسلام عندما نراها تُطبَّق أمامنا على أرض الواقع!

قام أوغلو بتطبيق سياسته الخارجية التي تقوم على مبادئ نظريته، ولاقت نجاحًا كبيرًا؛ خاصة مبدأ «تصفير النزاعات»، حينما عمل على الوصول بالنزاعات الخارجية إلى درجة الصفر؛ بمعنى التغاضي عن الميراث الكبير من الكراهية مع بعض دول الجوار، والعمل على بدء صفحة جديدة تجعل من تركيا مكانًا آمنًا مقبولاً عند عامَّة الناس، وليس مكانًا مليئًا بالمشكلات والأزمات.

ولعلَّ من أهمِّ نتائج هذه السياسة أنها أذابت جبال الجليد التي تكوَّنت على مرِّ السنين بين تركيا وجيرانها..

فها هي تركيا تُعيد الدفء إلى علاقاتها مع سورية العربية؛ فبرز توجُّه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين السورية والتركية، يحذوه السعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقرارًا بين البلدين؛ فبدأ التوافق في الجانب الأمني، ثم انتقل إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، وجرى توقيع عدَّة اتفاقيات في جميع مجالات الاختلاف، نُفِّذ معظمها في أوانه.

---

(١) محمد سعد أبو العزم: أوغلو يضرب في العمق، صحيفة المصريون الإلكترونية، ١٠ نوفمبر ٢٠١٠م.

وأعلن هذا التوجُّه بداية عهد التقارب، الذي سيقلب حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء والتفاهم والتعاون، خاصة وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش فرضها على سورية، بل قام الساسة الأتراك بالقيام بدور الوسيط بين سورية ومختلف الحكومات الأوربية؛ الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة(١).

ثم نما الأمر إلى إلغاء التأشيرات بين البلدين؛ فأصبح يمكن للسوري أن يذهب إلى تركيا، والعكس كذلك لمدَّة تسعين يومًا دون احتياج إلى تأشيرة زيارة، وهذا تَقَدُّم مذهل في علاقات تركيا وسورية، وليست سورية فقط هي المعنيَّة بسياسة تصفير المنازعات، بل فعلت تركيا ذلك -أيضًا- مع دولة ذات تاريخٍ عدائي كبير لها، وهي دولة أرمينيا! فعقدت معها اتفاقًا تاريخيًّا؛ يقضي بفتح الحدود بين البلدين، وهو خطوة لم يكن يحلم بها أشدُّ المتفائلين على الساحة السياسية(٢).

كما تحسَّنت العلاقات (اليونانية- التركية) خلال العقد الماضي؛ ومال الأتراك إلى حلِّ المشكلة بقبرص -أيضًا- وإعادة توحيد الجزيرة في نظامٍ فيدرالي، واقترحت الأمم المتحدة حلاًّ للمشكلة وافق عليه الأتراك في بداية عهد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان.

وما تردَّد أردوجان في المبادرة في الملف الكردي أيضًا؛ فقد أعطى الأكراد حقوقًا ثقافية وتربوية، وفي البرلمان التركي الآن كتلة نواب أكراد صغيرة، ولا يلقى

---

(١) عمر كوش: العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون، الجزيرة نت، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩م: www.aljazeera.net.

(٢) د. راغب السرجاني: بين التاريخ والواقع، ٤/ ١٥٣، ١٥٤.

حراكهم غير العنيف اعتراضًا كما في السابق[١].

يعود الفضل في هذه السياسية البنَّاءة إلى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، الذي يُعَدُّ منظِّر حزب العدالة والتنمية التركي؛ بحسب ما جاء في التقرير الذي نشرته مؤسسة (سيتا) البحثية في أنقرة على موقعها الإلكتروني[٢] عن رؤية داود أوغلو للسياسة الخارجية التركية، وذلك عقب تعيينه وزيرًا للخارجية في مايو ٢٠٠٩م، قال التقرير: إن مهمة داود أوغلو ستكون التحوُّل من التصميم الفكري للسياسات إلى انخراط أكثر واقعية في السياسة الخارجية، إضافة إلى أن عهده سيُعَمِّق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية، وهناك ثمة إجماع على أن داود أوغلو هو الذي غيَّر بصورة كبيرة في خطاب سياسة تركيا الخارجية وممارستها؛ بحيث جعلها تَتَّسم بالحراك وتعدُّد الأبعاد، فقد وضع لها رؤيةً وأسلوبًا جديدين وإطارًا لتنفيذهما.

لقد نجحت رؤية داود أوغلو في الميدان، ونالت سياستُه مشروعيةً لدى المنتقدين المشكِّكين داخل تركيا وخارجها، وساعده ما يحظى به من تقدير في جوار تركيا ولدى اللاعبين الرئيسِينَ في النظام الدولي[٣].

ولا ننسى أن النجاح الذي حققته رؤيةُ أوغلو في السياسة الخارجية يستند في الأساس إلى التحوُّل الداخلي في تركيا، لا سيَّما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد؛ فقد سَمح الإصلاحُ الداخلي في تركيا وقدراتُها الاقتصادية

---

(١) رضوان السيد: النهوض التركي ومواجهة المشكلات التاريخية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩م.

(٢) يمكن الاطلاع على الورقة الأصلية، والمراجع التي اعتمدت عليها على الموقع الإلكتروني لمؤسسة «سيتا» للأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية: www.setav.org.

(٣) بولنت أراس: داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩م، www.aljazeera.net.

المتناميةُ للبلاد بالبروز كراعٍ للسلام في المناطق المجاورة.

كذلك لا نغفل أن أوغلو قام بصياغة سياسته الخارجية على أساس تصوُّرٍ جغرافيٍّ جديد؛ وَضَع حدًّا لما يُسميه «إبعاد» البلدان المجاورة لتركيا، ويكمنُ أحدُ المكونات الأساسية لرؤيته في جَعْل الصورِ السلبية والأفكار المسبقة -لا سيما تلك المتعلِّقة بالشرق الأوسط- شيئًا من الماضي، وسمحَ هذا التحوُّل لتركيا بتحرير سياستها الخارجية تمامًا من أغلال الاعتبارات الداخلية[١].

مَهَّدت نجاحات السياسة الخارجية في الحكومة الثانية لبروز تصوُّر جديد يضع مختلفَ الفرضيات عن البلدان الإقليمية في أذهان صانعي السياسة، فاتخذت شكلاً جديدًا لإعادةِ تحديد دور تركيا في المناطق المجاورة وفي السياسة الدولية؛ أي في «عمقها الاستراتيجي»؛ بحيث توسَّعت الحدود إلى ما وراء البلادِ في الخريطة المعرفية لأذهان صانعي السياسة، وزالت في الذهنية الجديدة الحدودُ الإقليميةُ أمام الانخراط التركي في البلدان المجاورة، واكتسبت العلاقة بين «الجوار والآخر» معنى جديدًا بعد التخلُّص من ضغوط تصوُّرات التهديد الداخلية في السياسة الإقليمية[٢].

وتخطَّت الطموحات التركية في التعايش دائرة دول الجوار إلى ما هو أبعد؛ فأصبحت تركيا تتعهَّد بالمساهمة في أمن واستقرار ورفاهة مجموعةٍ واسعة من الأقاليم البعيدة عن جوار تركيا المباشر، لا سيما إفريقيا، التي يقول عنها أوغلو: «إن البلد الذي يُقَلِّل من شأن إفريقيا لا يمكن أن يكون له موقع عالمي»[٣].

ثم في موضع آخر يُبشِّر قائلاً: «ستكون التزامات تركيا من تشيلي إلى إندونيسيا،

(1) Ahmet Davutoğlu, Stratejik Derinlik, (İstanbul: Küre, 2001), p. 49 and p. 409.
(2) H. V. Houtum, «The Geopolitics of Borders and Boundaries,» Geopolitics, 10(4), 2005, p. 674.
(3) «Ties with Africa Help Ties with EU,» Hürriyet Daily News, 28 February 2009.

ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوربي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءًا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية، وستجعل المبادراتُ تركيا فاعلاً عالميًّا ونحن نقترب من العام ٢٠٢٣م، الذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية»[1].

وبالفعل فقد برزت تركيا في عهد حكومة أردوجان الثانية باعتبارها عنصرًا مؤثِّرا في جغرافيةٍ تمتدُّ من إفريقيا إلى الشرق الأوسط وما وراءهما؛ فها هي ذي تركيا تستقبل زعماءَ العالم العربي والإسلامي وأوراسيا وإفريقيا إلى جانب سياسيين ومسئولين كبار من البلدان الغربية، كما تقومُ بتيسير الأوضاع لحلِّ النزاعات في أماكنَ عديدة من عالمنا المعاصر.

وبرز دور تركيا في حلِّ الخلافاتِ بين البلدان المتنازعة؛ من خلال تدابير بناء الثقة، وأداء دور الوسيط والمسهِّل لإيجاد الحلول للمشكلات الإقليمية المزمنة.

فلا يمكن لتركيا «الجديدة» أن تُديرَ ظهرَها لبعض المناطق أو تفاديها مثلما فَعلت في الماضي؛ فهي تملك هويات إقليمية متعدِّدَة؛ ومن ثَمَّ لها القدرة على اتِّباع سياسةٍ خارجية متكاملة؛ لإدراج قضايا متعدِّدةٍ في الإطار نفسه، وذلك من مسار السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع منح الأولوية للقضايا الحالَّة، دون أن تتجاهلَ انشغالاتِ السياسة الخارجية الأخرى.

على سبيل المثال فإن الخلافَ بشأن الاتحاد الأوربي وقبرص كان على الأجندة في النصف الأول من عام ٢٠٠٤م، وركَّزت السياسة الخارجية على العراق في النصف الثاني منه، بينما جاءت مأساة غزة على رأس الأجندة في أواخر ٢٠٠٨م[2].

---

(1) Davutoğlu, «Turkey's New Foreign Policy Vision,» p. 96.

(٢) بولنت أراس: داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا، ترجمة: الطاهر بوساحية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩م، www.aljazeera.net.

أخيرًا فمن الملاحظ أنه منذ تولِّي حزب العدالة والتنمية الحكم، والعلاقاتُ بين تركيا والعديد من دول العالم تشهد تحسُّنًا مطَّردًا؛ فمثلاً على محور جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز يعود تحسُّن العلاقات إلى أن حزب العدالة والتنمية غيَّر فلسفة تعامله مع روسيا؛ فعوضًا من النظر إليها على أنها «منافس»، أصبح يتعامل معها على أنها «شريك»؛ آخذًا بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافي وارتباط المصالح؛ فعلى سبيل المثال أصبحت روسيا تُمَثِّل بالنسبة لتركيا ثاني أكبر شريك تجاري، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام ٢٠٠٨م حوالي ٢٥ مليار دولار، وهذا الرقم مرشَّح للزيادة المستمرَّة.

ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى، تبذل الدبلوماسية التركية جهودًا كبيرة لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العُقَد التاريخية التي تَحُول دون ذلك، وتنتهج تركيا عدَّة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف؛ منها: تنشيط «منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز»، الذي تمَّ تدشينه في أعقاب الاشتباك المسلَّح الذي نشب عام ٢٠٠٨م بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتيا الجنوبية، فضلاً عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين[1].

هكذا وفي توافق عجيب بين مؤسسات الدولة التركية يمضي أردوجان في تحقيق أهداف خطَّته المرسومة خطواتها بعناية، فنراه في زيارته لأثينا في أكتوبر ٢٠١٠م يطرح على نظيره اليوناني السؤال التالي: لماذا لا نُعيد النظر في علاقات بلدينا؛ بحيث يتحوَّل التنافس بينهما من مباراة لكرة السلة إلى مباراة للكرة الطائرة؟!

كان أردوجان يتحدَّث عن تفكيك بعض العُقَد التي تحكم علاقات الجارين،

---

(١) محرم أكشي: تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م، www.aljazeera.net.

بحيث يكفَّان عن تدافع الأكتاف بينهما كما في كرة السلة، ويتجهان إلى إقامة منطقة عازلة بينهما، كما في الشبكة التي تفصل بين اللاعبين في لعبة الكرة الطائرة.

الاقتراح بمنتهى البساطة استهدف تخفيف التوتر العسكري المستمر بين البلدين، وتذويب بقايا الصراع القائم بينهما منذ سنوات وسنوات[١].

يبدو أن كلمة أوغلو بدأت تتحقَّق؛ فقد قال: «سأجعل كل تركي يشعر بالفخر.. حين يحمل جواز سفره ويجد كل دول العالم ترحب به، وتفتح له أبوابها بمنتهى العزة والاحترام، ومن دون الحاجة إلى تأشيرة»[٢].

وهذه الكلمات تُلَخِّص رؤية حكومة أردوجان للمكانة الدولية التي يجب أن تسعى إليها تركيا، ومدى تأثيرها على المواطن التركي، الذي صار يأخذ كل تصريحات الحكومة على محمل الجد..

إنها حقًّا تجربة نجاح جديرة بالدراسة والاستفادة في الكثير من دول عالمنا المعاصر..

رابعًا: العلاقة مع الكيان الصهيوني:

شهدت حكومة أردوجان الثانية تطوُّرات كبيرة في مسار العلاقة التركية مع دولة الكيان الصهيوني؛ حيث استمرَّت التعليقات التركية الإيجابية لنصرة القضية الفلسطينية، حتى وصل الأمر إلى ذروته في حرب غزة الأخيرة[٣]، فكانت رسائل الحكومة التركية

---

(١) فهمي هويدي: في ضرورة التطبيع مع التاريخ والجغرافيا، صحيفة الشروق المصرية، ٢ نوفمبر ٢٠١٠م.

(٢) د. محمد سعد أبو العزم: الحلم التركي بعد ١٣ سنة، صحيفة المصريون الإلكترونية، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠م.

(٣) هي عملية عسكرية إجرامية شنتها دولة الكيان الصهيوني على قطاع غزة في فلسطين من يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨م إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩م.

قوية وواضحة، فاتهمت الكيان الصهيوني صراحة بارتكاب جرائم وعربدة..

وقد نقلت وكالة الأناضول للأنباء عن أردوجان في اليوم التالي مباشرة لبدء الحرب الصهيونية على قطاع غزة قوله ردًّا على أسئلة الصحافيين: «أعتبر الوسيلة التي تستخدمها إسرائيل ضربة لمبادرات السلام في حين بذلنا الكثير من الجهد من أجل السلام، وأُصِرُّ على ضرورة وقف هذا النهج بأسرع وقت». وكذلك اعتبر أردوجان أن العملية الصهيونية تنمُّ عن «عدم احترام» إزاء تركيا بعد أن اضطلعت حكومته منذ أشهر بدور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية[١]!

كما سمحت الحكومة التركية للشعب التركي بإقامة الأنشطة التي تُساند الفلسطينيين، فتحوَّلت المدن التركية المختلفة إلى ساحات تشهد فعاليات بنَّاءة لخدمة القضية الفلسطينية، بما ثمنته حركة حماس وعزَّز من ثقتها بإخلاص الحكومة التركية، ورغبتها الحقيقية في مساندة القضية الفلسطينية، بما دعا حماس لأن تطلب تركيا كضامن بجانب الرقابة الدولية والأوربية، وذلك بعدما وافقت على عقد هدنة مع الكيان الصهيوني لمدَّة عام قابلة للتجديد، يتمُّ تقييمها في نهاية كل عام، وذلك بشرط سحب دولة الكيان لقواتها من قطاع غزة خلال أسبوع، وإعادة فتح المعابر الحدودية على الفور[٢].

ثمَّ تَصَاعَد الموقف أكثر، حين رأينا العملاق أردوجان يثور على الرئيس الصهيوني شيمون بيريز في منتدى دافوس ٢٩ يناير ٢٠٠٩م، ويُسْمِعه ما لم يتوقَّع سماعه أبدًا من زعيم مسلم، قبل قراره بترك المؤتمر..

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨م، العدد (١٠٩٨٨).

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ٢٥ يناير ٢٠٠٩م، العدد (١١٠١٦).

وكـان ذلـك خـلال جلسـة عُقـدت عـلى هـامش منتـدى دافـوس الاقتصـادي العالمي، وقد شارك فيها -إضافة إلى بيريز وأردوجان- كلٌّ من الأمين العـام للأمـم المتحـدة بـان كـي مـون، والأمـين العـام للجامعـة العربيـة عمـرو موسـى، وأدارهـا الصحافي الأميركي ديفيد إيجينتوس، وبناء على طلب بيريز تكلَّم الجميع قبلـه، وقـد انتقدوا دولة الكيان الصهيوني على حرب غزة وعلى المساس بالمدنيين، وكان أشدهم حدَّة أردوجان الذي قال: إن إسرائيل تقتل الأطفال الفلسطينيين دون ذنب. واتهـم إسرائيـل بـالتخطيط المسـبق للحـرب، وكشـف أنـه جلـس مـع رئـيس الحكومـة الصهيونية إيهود أولمرت لمدة ٧ ساعات متواصلة في أنقرة -قبل الحرب بأربعة أيام فقط- وأبلغه أن تركيا قادرة على تحقيق اتفاق تهدئة آخر مع حماس، وأنه بالإمكـان التقدُّم نحو صفقة تبادل أسرى؛ يتم خلالها تحرير الجنـدي الصـهيوني الأسـير لـدى حماس جلعاد شليط..

وقد ردَّ بيريز على الاتهامات بلهجة حادَّة، وطيلة ٢٥ دقيقة راح يُهاجم زمـلاءه عـلى المنصـة، وخصوصًـا أردوجـان، فـراح يقـرأ مـن ميثـاق حمـاس الفقـرات التـي تتحدَّث عن إبادة إسرائيل واستحالة السلام معها، وقال: إن حماس هـي التـي تقتـل الأطفال الإسرائيليين، وإنها تُرسـل الحـافلات الملغومـة إلى الشـوارع الإسرائيليـة في القـدس وغيرهـا! ومـع ذلـك فـإن إسرائيـل انسـحبت مـن قطـاع غـزة وأزالـت المسـتوطنات فيهـا عـن بكـرة أبيهـا، ودخلـت بسـبب ذلـك في صراعـات بلغـت حـدَّ التمزُّق الـداخلي، وكانـت النتيجـة أن حمـاس أطلقـت الصـواريخ لتـزرع الرعـب في نفوس المدنيين الإسرائيليين من النساء والأطفال، في منطقة يعيـش فيهـا ٨٠٠ ألـف إسرائيلي!

ثم راح بيريز يصيح: ما الذي أصابكم؟ هل جننتم؟ هـل كنـتَ تسـمح يـا سـيد أردوجان بأن يُطلَق ١٠٠ صاروخ في اليوم أو حتى ١٠ صـواريخ على إسطنبول؟

هنا راح الجمهور يُصَفِّق بحماس لبيريز، فطلب أردوجان حقَّ الكلام، فحاول مدير الندوة منعه بدعوى منح الجمهور حقَّ توجيه الأسئلة، ولكن أردوجان أصرَّ فأتاح له مدير الندوة أن يتكلم دقيقة واحدة، فتناول الساعة وهاجم الجمهور الذي يُصَفِّق لقتلة الأطفال وراح يردُّ على بيريز بصوت عال: «أنت لست صاحب حقٍّ، وحجتك ضعيفة؛ لذلك اخترت أن ترفع صوتك بشكل غير دبلوماسي، ولكن الحقيقة تبقى أن حماس أطلقت صواريخ بدائية تسقط بمعظمها في مناطق مفتوحة، وأنتم قصفتم بيوتًا وهدمتموها فوق رءوس أهلها من الأطفال والنساء، وإنه كان بالإمكان التوصل إلى تهدئة وسلام، وأنتم اخترتم طريق الحرب، إنكم يا سيادة الرئيس قتلة أطفال»[1].

وهنا طلب مدير الندوة أن يُوقف كلامه قائلاً: إن أردوجان تجاوز قوانين الندوة. فنهض الزعيم أردوجان وترك القاعة، وقال: إنه لن يعود إلى دافوس مرَّة أخرى.

الله أكبر..

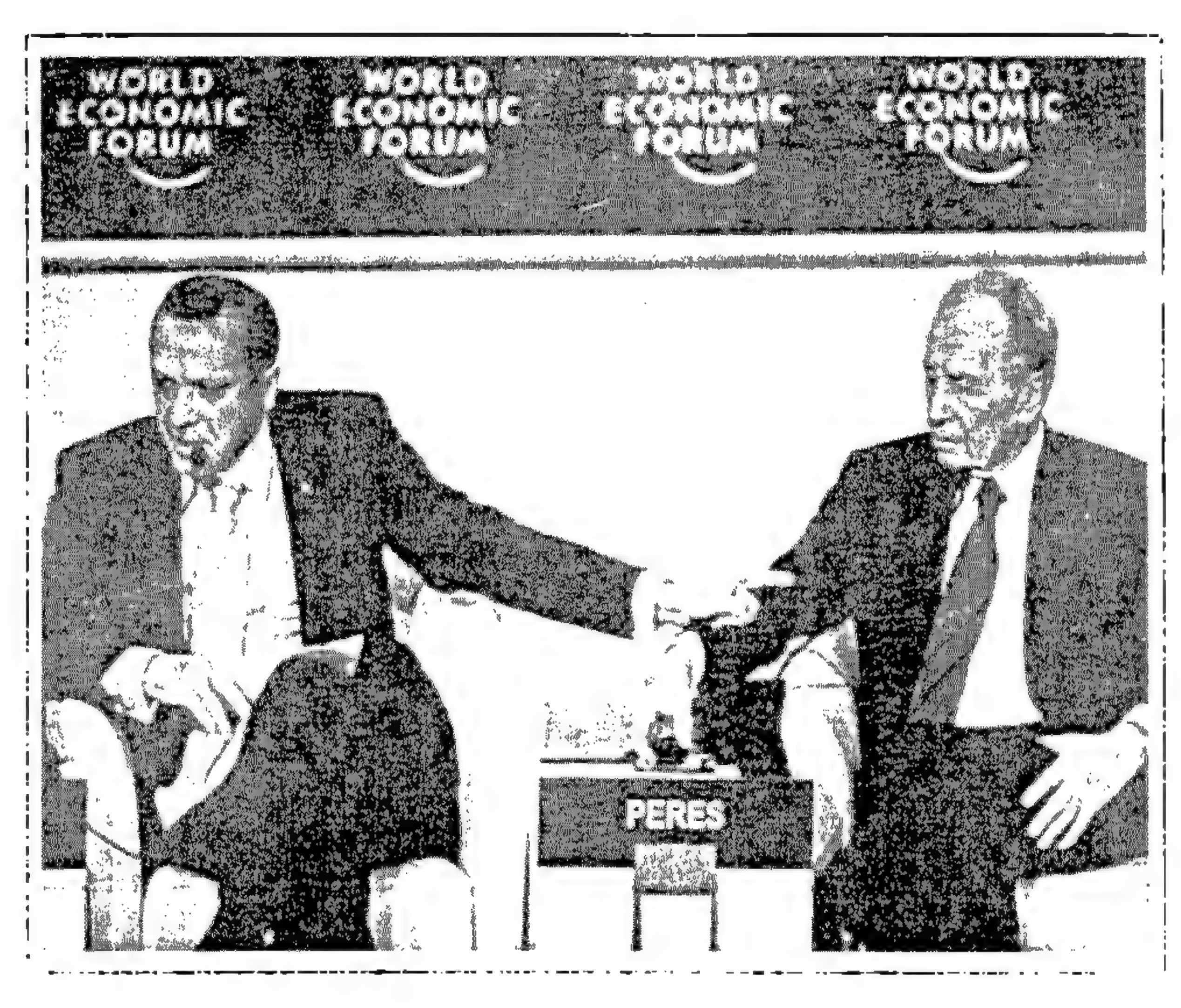
لعلَّها المرَّة الأولى التي يُراجع فيها زعيم عربي مسلم رئيسًا صهيونيًّا بهذه الحدَّة والشجاعة..

وبالطبع فقد لاقى تصرُّف أردوجان استحسان كافة الشعوب العربية والإسلامية، وكذلك قادة حماس الذين امتدحوا أردوجان على موقفه المشرف، ثم لدى وصوله إلى تركيا كان في استقباله الآلاف من الأتراك يستقبلونه استقبال الفاتحين، ويُلَوِّحون بصوره وبالعلمين الفلسطيني والتركي[2].

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٣١ يناير ٢٠٠٩م، العدد (١١٠٢٢).

(٢) صحيفة أخبار العالم التركية، ٣٠ يناير ٢٠٠٩م.



أردوجان يُغلظ القول للرئيس الصهيوني بيريز

كما رَحَّب الرئيس التركي عبد الله جول بمغادرة أردوجان للمنتدى، وقال: «إذا لم يتم احترام رئيس الوزراء التركي، فالأخير لن يتقبل هذا الأمر.. لقد قام بما هو ضروري»[1].

وأثنت «جبهة علماء الأزهر» في مصر على ردَّة فعل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان في بيان أصدرته؛ وصفت فيه أردوجان بأنه سليل العظام الفاتحين، في إشارة إلى ماضي أجداده العثمانيين، وخاطبته بالقول: «كنتَ بمواقفك المشرفة للإنسانية خيرَ خلفٍ لخير سلف، فجعلك الله لأُمَّتك كَالأَمَلِ المُرجَّى، وطلعة الفرج القريب، نَطَقَتْ مواقفك بالحقِّ بعد أن خرست ألسن الأدعياء والمتفيهقين...»[2].

واستمرَّت حكومة أردوجان في التصعيد حتى وصل الأمر في أكتوبر ٢٠٠٩م إلى أن تُلْغِيَ تركيا مناورات عسكرية كبيرة، كانت ستُجرى على أرضها بعنوان: «نسر الأناضول»، وبمشاركة دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) وفي مقدمتها أميركا؛ وذلك لاشتراك الطائرات الصهيونية في هذه المناورة، وقالت تركيا بوضوح: «لا نُريد مشاركة الطائرات التي قصفت الأطفال والأبرياء في غزة».

كل هذا دعا رون بن يشاي -وهو أحد أبرز المحللين العسكريين الصهاينة- أن يقول: «الحقيقة المرَّة أنه علينا أن نعترف أن تركيا -في الوقت الراهن على الأقل- تَوَقَّفت عن أن تكون شريكًا استراتيجيًّا أمنيًّا موثوقًا لإسرائيل، وهي حقيقة تمثِّل -أصلاً- ضررًا فعليًّا لأمن إسرائيل القومي»[3].

وصارت دولة الكيان في حالة ذهول من السياسة التركية تجاهها في ظلِّ حكم

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٣١ يناير ٢٠٠٩م، العدد (١١٠٢٢).

(٢) صحيفة أخبار العالم التركية، ١ فبراير ٢٠٠٩م.

(٣) راغب السرجاني: بين التاريخ والواقع، ٣/ ٤٠.

حزب العدالة والتنمية، ولا تُريد أن تُصَدِّق أن حكومة أنقرة منعتها من المشاركة في المناورات العسكرية على أراضيها، ورغم أن تعليمات رئيس وزرائها دعت إلى التهدئة ومنعت كبار المسئولين من التعليق حول الموضوع، إلا أن الصحافة الصهيونية لم تتوقَّف عن إثارته.

فقد نشرت النسخة العبرية لموقع صحيفة يديعوت أحرونوت مقالاً للبروفيسور درور زئيفي -رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة بن جوريون- قال فيه: إن قيام أنقرة بإلغاء المشاركة في المناورات واتفاقها التاريخي مع أرمينيا يُعَبِّران عن رغبة دفينة في التحوُّل إلى قوة إقليمية في المنطقة. وأشار إلى أن تركيا شرعت في إعادة استراتيجيتها الوطنية؛ مستثمرة علاقاتها المميزة مع العالم العربي، وعمقها في منطقة القوقاز التي تتحدث التركية. وقد كان الغضب العارم الذي عمَّ الشعب التركي بسبب العدوان الصهيوني على غزة ظرفًا مواتيًا لخفض مستوى العلاقات مع إسرائيل إلى أبعد حدٍّ؛ ومن ثَمَّ التقدُّم باتجاه إشهار قدوم «العثمانيين الجدد»[1].

لكن استمعْ إلى كلمات أردوجان السياسي المحنَّك عندما سُئل عن إمكانية قطع علاقات بلاده مع الكيان الصهيوني، قال:

نحن لا نتحدَّث عن احتمال قطع العلاقات القانونية والرسمية مع إسرائيل، لدينا علاقات مع إسرائيل واتفاقيات، لكن في المقابل فإن علينا أن نحترم إرادة الشارع والمواطنين، وفي هذا الإطار جاء إلغاؤنا للمناورات العسكرية الجوية مع إسرائيل بسبب حرب غزة، فأنا ممثِّل عن الشعب وعليَّ أن أستمع إلى ما يقوله، هذه المناورات مناورات تركية، وتركيا هي التي تُحَدِّد مَنْ يمكنه أن ينضمَّ ويُشارك فيها،

---

(١) فهمي هويدي: غضب تركيا وتسامح مصر! صحيفة الشروق المصرية، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩م.

ولا يمكن لأحد أن يفرض علينا شيئًا في هذا الخصوص، وفي السابق شاركت إسرائيل في هذه المناورات بناء على دعوة منَّا، ولكن الآن، وبسبب حرب غزة كان قرارنا ألا ندعوها[1].

الاعتداء الصهيوني على أسطول الحرية:

أسطول الحرية هو تجمُّع من ثماني سفن يقودُه ائتلافٌ مكوَّن من الحملة الأوربية وحركة غزة الحرة والإغاثة الإنسانية في تركيا، إضافة إلى حملتين يونانية وسويدية، ويُقِلُّ الأسطول ٦٥٠ متضامنًا من أكثر من أربعين دولة؛ من بينهم ٤٤ شخصية رسمية وبرلمانية وسياسية أوربية وعربية، ويحمل على متن سفنه نحو عشرة آلاف طنٍّ من المساعدات الإنسانية الموجَّهة إلى سكان غزة، منها ستة آلاف طنٍّ من الحديد، وألفا طنٍّ من الإسمنت، إضافة إلى مولدات كهربائية، وأجهزة طبية وأدوية، وكمية من المعونات الغذائية[2].

وفي حماقة ليست الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة أقدمت دولة الكيان الصهيوني في فجر الاثنين ٣١ مايو ٢٠١٠م -الذي سُمِّيَ «الفجر الدامي»- على عمل إجرامي بكل ما في الكلمة من معنى؛ حيث أطلق الصهاينة قواتهم المسلحة على الأسطول المدني!

وقد راح ضحية هذا الهجوم ١٩ قتيلاً، فضلاً عن مئات المعتقلين معظمهم من الأتراك؛ حيث وجَّه الصهاينة هجومهم الأول إلى السفينة التركية «مرمرة» التي كانت تقود الأسطول[3].

---

(١) جزء من حديث لرجب طيب أردوجان في برنامج «لقاء خاص»، فضائية الجزيرة، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، نص البرنامج منشور على الجزيرة نت.

(٢) الجزيرة نت، ٣١ مايو ٢٠١٠م.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١ يونيو ٢٠١٠م، العدد (١١٥٠٨).

فهبَّ أردوجـان عقـب وقـوع المجزرة مهاجمًا الصـهاينة؛ فحـذَّر دولـة الكيـان الصهيوني من معاداة تركيا؛ لأن عداوتها قوية مثل صداقتها، ثم قام بإلغاء ثلاث مناورات عسكرية مع الكيان الصهيوني، ومباراة كرة القدم لمنتخب بلاده للشباب مع الصهاينة، واستدعى السفير التركي من تل أبيب، ودعا المنظمات الدولية والإقليمية للاجتماع لبحث هذه الجريمة، إضافة إلى إصراره على مواصلة تقديم كل ما يستطيع من دعم للقضية الفلسطينية؛ حيث أخبر نظيرَه الفلسطيني إسماعيل هنية خلال اتصال هاتفي بعد وقوع المجزرة قائلاً: «سنظل ندعمكم مهما كان الثمن ولو بقينا وحدنا»[1].

أردوجان يقوم بهذه الأفعال رغم ما يعلمه جيدًا من قوَّة العلاقة التي تجمع بين الكيان الصهيوني وقادة المؤسسة العسكرية التركية؛ ولعلَّه لذلك لم يتخذ قرارًا بقطع العلاقات تمامًا مع دولة الكيان، رغم معرفته بأن مثل هذا الفعل سيلقى قبول وترحيب عامة الشعب التركي وسائر الشعوب العربية والإسلامية، ولكنه يُقَدِّر أن مثل هذا القرار -في ذلك الوقت- قد يدفع الجيش إلى الانقلاب على حكومته؛ لذا فضَّل أردوجان التدرُّج والاستمرار في سياسته الرامية إلى سحب البساط من تحت أقدام الصهاينة وأعوانهم في الداخل التركي، خاصة وأنه يرى نجاحًا يُقَرِّبه من مراميه يومًا بعد يوم.

وقد زادت مثلُ هذه التصرفات الجريئة من حجم الحب والتقدير للزعيم المسلم رجب طيب أردوجان في نفوس شعوب العالم بكامله، وبالطبع في مقدمتهم إخوانه المسلمون في العالم العربي والإسلامي، حتى إن إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية «المنتخبة» والقيادي في حركة حماس أطلق على حفيده الجديد الذي رُزق به في ١ أغسطس ٢٠١٠م اسم «أردوجان»؛ وفاءً لرئيس الوزراء التركي على

---

(١) راغب السرجاني: مجزرة أسطول الحرية.. رؤية جديدة، موقع قصة الإسلام، ٣ يونيو ٢٠١٠م.

مواقفه ومواقف الشعب التركي الأصيلة تجاه فلسطين عامة، وقطاع غزة على وجه الخصوص[١].

ومع ذلك فعندما شبَّت عدَّة حرائق ضخمة في منطقة جبل الكرمل قرب مدينة حيفا بالأراضي الفلسطينية المحتلَّة، والتهمت أكثر من أربعين شخصًا، استثمر أردوجان هذا الحادث بإرسال قاذفتين للمياه للمشاركة في إطفاء الحرائق، في لفتة إنسانية بهرت العالم[٢]، وفي مبادرة -إعلامية- هدف منها تسكين حالة الاحتقان لدى أكابر العلمانيين وقادة الجيش في الداخل التركي، الذين يرقبون شدَّة الحكومة التركية في تعاملها مع الصهاينة -أصحاب الوّد القديم- خاصة بعدما تمَّ إقرار تركيا لوثيقة الأمن القومي الجديدة، والتي صنَّفت دولة الكيان الصهيوني بأنها تهديد رئيسي لأمن تركيا، وهذا أمر ليس ببسيط؛ وإنما بمثابة انقلاب في مفاهيم الأمن والعلاقات التركية الاستراتيجية[٣].

* * *

(١) فلسطين أون لاين، ٢ أغسطس ٢٠١٠م: www.felesteen.ps.

(٢) إلياس حرفوش: أردوجان الإطفائي، صحيفة الحياة اللندنية، ٧ ديسمبر ٢٠١٠م.

(٣) خورشيد دلي: تركيا وإسرائيل.. ترسيخ القطيعة، الجزيرة نت، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١م.

أردوجان.. والثورات العربية

حذَّر الكثيرون من إمكانية حدوث اضطرابات في عالمنا؛ العرب تحت وطأة التدهور الذي أصاب الغالبية العظمى من دولهم، إضافة إلى شيوع حالة من الانسداد السياسي ضربت كافَّة الدول العربية؛ فلم يعدُ هناك أثر لتداول السلطة بالطرق السلمية عن طريق الانتخابات مثل سائر دول العالم المتقدم؛ بل تدهورت الأوضاع حتى وصلت إلى حضيض توريث السلطة من الحاكم إلى ابنه أو أحد أفراد عائلته، دونما مراعاة لتطلُّعات الشعوب ورغباتهم..

تَلَخَّص المشهد السياسي في أغلب دول العالم العربي في سلطة غاشمة حاكمة؛ إمَّا ورثت الحكم، أو في طريقها إلى توريثه، ويلتفُّ حولها طبقة من المنتفعين، الذين باعوا دينهم وضمائرهم مقابل اقتسام ثروات الشعوب العربية، وذلك في حماية أجهزة عديدة أُنشئت خُصُوصًا لردع وقمع هذه الشعوب، وتكميم أي صوت يُنادي بالحرية والكرامة..

وفي آخِر المشهد نجد ملايين من البشر يلهثون وراء الفتات ليلاً ونهارًا، دون أي أمل في المستقبل، ويعيشون حياة ملأها الفقر واليأس والإحباط؛ فلا تعليم، ولا صحة، ولا مرافق أساسية..

لكنْ حقيقةً رغم تعدُّد التحذيرات من إمكانية حدوث اضطرابات، فلم يكن أحد يتوقَّع أن يصل الأمر إلى ثورات كالبراكين تتمكَّن من الإطاحة بهذه الأنظمة المتجبِّرَة..

وعندما حدثت المفاجأة وثار المارد العربي، لم يُخَيِّب أردوجان الآمال التي تعلَّقت به، واختار من اللحظة الأولى الانحياز إلى الشعب العربي المسلم وخياراته، وكان موقفه المؤيِّد والمناصر لمطالبهم المشروعة واضحًا وصريحًا من اللحظة الأولى لتفجُّر الثورات العربية، التي بدأت شرارتها من تونس الشقيقة ثم مصر، ثم لتنطلق بعد ذلك لتُصبح عاصفة من الثورات، التي أشكُّ في نجاة أحد الحكام الطغاة بعالمنا العربي من آثارها..

وسوف نحاول فيما يلي أن نرصد هذا الدعم التركي بقيادة الزعيم أردوجان للثورات العربية..

الثورة التونسية:

كانت البداية..

وكانت محطَّ إعجاب وتقدير الزعيم التركي..

ففي حوار لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان مع صحيفة «الشروق التونسية» نُشر في ٨ مايو ٢٠١١م، وبسؤاله عن الثورة التونسية، والاحتجاجات الشعبية التي تشهدها عدَّة دول عربية، قال: «منذ البداية دافعتُ تركيا عن فكرة أن هذه الأحداث التي عَرَفَتْهَا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أثبتت استحالة تأجيل مطالب وتطلعات شعوب منطقتنا، فهذه الحركات الشعبية دحضت الأحكام المسبقة، والأفكار المغلوطة التي تزعم أنه لا يمكن إرساء الديمقراطية في منطقتنا. إن المرحلة الحالية ستمثِّل تحوُّلاً تاريخيًّا كبيرًا»..

وأضاف: «أنا أعتقد أن للوضع في الشرق الأوسط بُعْدًا توحيديًّا أثبت لنا أن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ليست حكرًا على أي مجموعة، ونُشير في هذا الباب إلى ضرورة التوصُّل إلى توافق بين مكوِّنات الشعب؛ من أجل إرساء قاعدةٍ ديمقراطيةٍ شاملة ومؤسساتية استنادًا إلى الأحداث التي بدأت من الشارع. لا بدَّ

من تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بالتوازي مع ذلك؛ من أجل الاستجابة لتطلعات الشعوب دون تأخير».

وقال: «لا شَكَّ أن الأحداث التي شهدتها تونس قد مثَّلت مصدر إلهام للحركات الشعبية الأخرى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ لقد فتح الشعب التونسي أبواب التغيير والتحوُّل في الشرق الأوسط، وتقديرنا للتونسيين عميق.. ونحاول أن نُقَدِّم دعمنا لتونس ومساندتنا لها في مجالات عدَّة، لا سيما التشريع والتطبيق؛ وذلك عبر الاتصالات بين البرلمانيين، ومن ناحية أخرى نحن نُولي أهمية كبيرة لتطوير علاقاتنا الاقتصادية مع تونس خصوصًا لرفع مستوى التعاون في مجال السياحة».

ثم أضاف: «وأعتقد أن نجاح الفترة الانتقالية في تونس سيُمَثِّل مؤشرًا مهمًّا لتحقيق الديمقراطية التعددية، وتركيا جاهزة لتقديم مساندتها لتونس؛ حتى تنتهي فترة الانتقال الديمقراطي بسرعة، وذلك في إطار الاحترام والنظام»[1].

ولم يتوقَّف الأمر لدى أردوجان وحكومته عند الدعم المعنوي -على أهميته- بل سبق وبادر بإرسال وزير الخارجية التركي «أحمد داود أوغلو» في زيارة رسمية إلى تونس الثورة في فبراير[2] - أي بعد نجاح الثورة بشهر واحد..

إضافة إلى ما ذكره «أقين ألجان» سفير تركيا في تونس من أن اللجنة التركية التي وفدت إلى تونس بعد الثورة بمشاركة ٢٠ ممثلاً للوكالات السياحية التركية -وذلك بعد أسبوعين من نجاح الثورة- قد اتخذت قرارًا بتدعيم قطاع السياحة التونسي[3]..

(١) موقع الصحافة التونسية، ٨ مايو ٢٠١١م: www.tunipresse.com.

(٢) أخبار الفضائية التركية، ٢١ فبراير ٢٠١١م.

(٣) صحيفة تركيا اليوم الإلكترونية، ٣١ مايو ٢٠١١م: http://turkeytoday.net.

الثورة المصرية:

أمًّا بالنسبة للموقف التركي من الثورة المصرية فقد كان مبنيًّا على استراتيجية ثابتة وواضحة، لا تضارب فيها ولا تباين، ولقد اتخذت تركيا بقيادة أردوجان موقفًا موحَّدًا وثابتًا أثناء جميع مراحل الثورة في مصر، ألا وهو الانحياز إلى الشعب المصري ومطالبه العادلة..

ففي بداية الثورة دعا أردوجان -في خطاب ألقاه في ٢ فبراير ٢٠١١م- إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب، والعمل على توفير المناخ الديمقراطي، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير[١].

ومع ارتفاع سقف مطالب الثورة إلى المطالبة بالتنحي، خرج رجب طيب أردوجان بنصيحة مباشرة إلى الرئيس المخلوع مبارك؛ وذلك في كلمة ألقاها بالبرلمان التركي، وأذاعها التلفزيون، قال فيها:

«سيد حسني مبارك.. أريد أن أقدِّم توصية خالصة للغاية.. تحذيرًا صريحًا للغاية.. كلنا سنموت وسنُسأل عما تركناه وراءنا»..

وأضاف: «نحن كمسلمين سنُوضع في حفرة حجمها لا يزيد على مترين مكعبين».

كما قال: «إن على مبارك أن يستمع لمطالب الشعب المصري التي «تمس الصميم»، وإذا كانت هناك مشكلة فالحلُّ في صناديق الاقتراع». مضيفًا أن «الانتخابات المعروفة نتائجها مسبقًا لا تسمى انتخابات»[٢].

وكانت هذه التصريحات في اليوم الذي شهدت فيه الثورة المصرية أحداث

(١) حازم منتصر: تركيا وثورة مصر، صحيفة الأهرام، ١ أبريل ٢٠١١م.
(٢) أخبار الجزيرة نت، ٣ فبراير ٢٠١١م.

المعركة الشهيرة التي شاركت فيها الجمال والخيول وجيوش المنحرفين والخارجين على القانون بتحريض من أركان نظام مبارك!

كذلك فقد حرص أردوجان في خطابه على التحذير من التدخل الأجنبي في الشئون المصرية والتونسية والليبية، مستخدمًا مقولة محمد فريد: «إن مصر للمصريين، وتونس للتونسيين، وليبيا لليبيين». موضِّحًا أنه لا يُريد التدخل في شئون مصر، ويرفض أن تتدخَّل أي دولة أخرى في شئونها، ومؤكدًا مرَّة أخرى على الصداقة والأخوة بين البلدين[1].

ثم في اتصال هاتفي أجراه أردوجان مع الرئيس الأميركي أوباما أكَّد أنه ينبغي على مصر أن تُجري انتخابات نيابية في أسرع وقت؛ لتقوم بعدها بإجراء تعديل دستوري يوسع من نطاق الحريات العامة والحزبية، ويرسِّخ لقيم الديمقراطية وممارسة الحريات السياسية..

كما طلب أردوجان من أوباما خلال الاتصال ألا تسمح الولايات المتحدة لدولة الكيان الصهيوني بالتدخُّل في الشئون المصرية، وحذَّر من العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن أي انتقال للسلطة في مصر لا يُلَبِّي طلبات الجماهير والشعب المصري[2]..

وبعد أن نجحت الثورة المصرية، وأجبرت الرئيس مبارك على التنحِّي، قال أردوجان في خطاب ألقاه في سقاريا يوم ١٢ فبراير ٢٠١١م، وهو اليوم التالي مباشرة لتنحِّي الرئيس حسني مبارك:

«يجب إجراء انتخابات حرَّة وعادلة في مصر على الفور؛ للحيلولة دون حدوث

---

(١) حازم منتصر: تركيا وثورة مصر، صحيفة الأهرام، ١ أبريل ٢٠١١م.

(٢) صحيفة أخبار العالم التركية، ٨ فبراير ٢٠١١م.

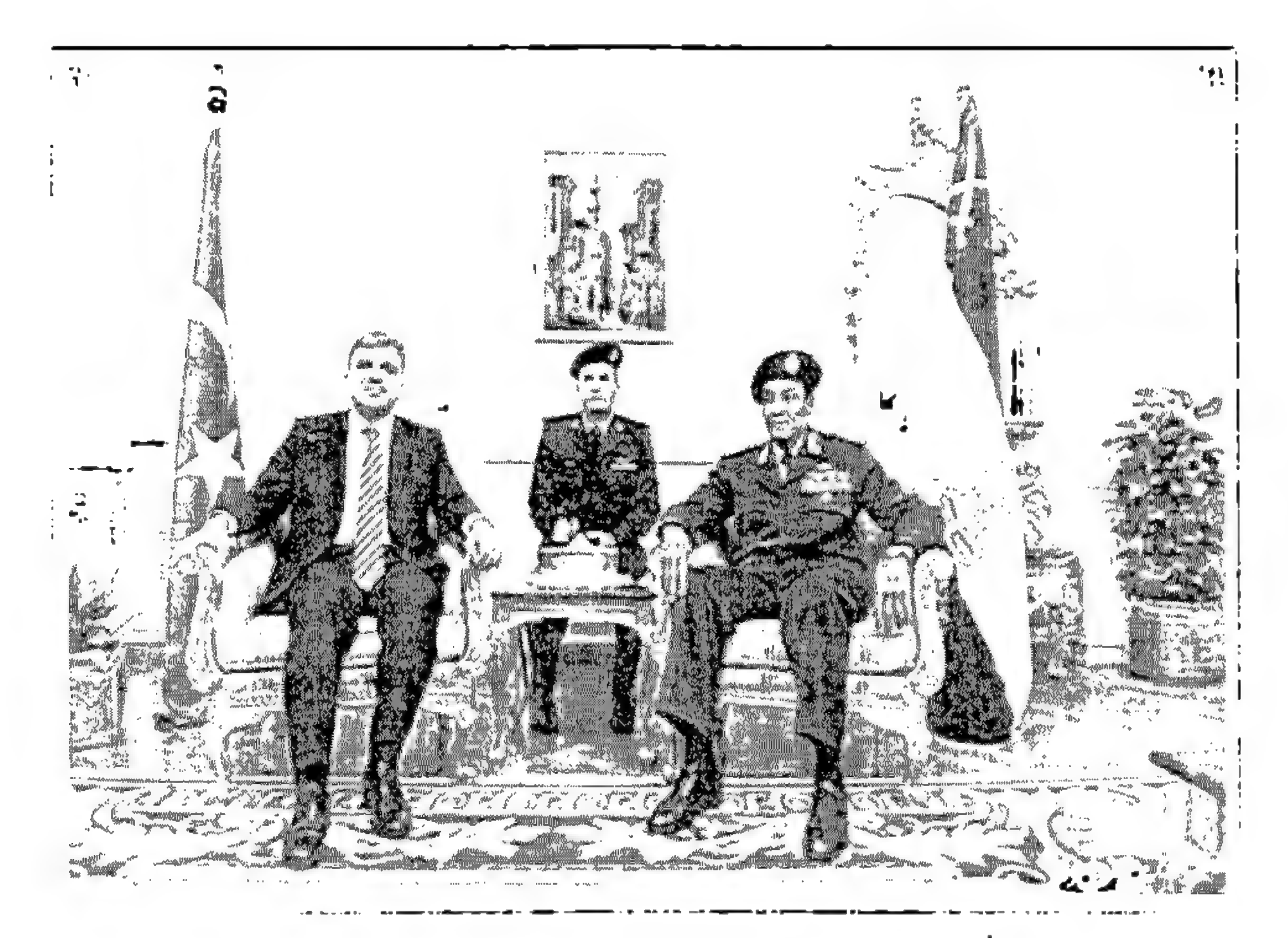
أزمـة واضـطرابات ناتجـة عـن التحريضـات الخارجيـة، وتأسـيس الديمقراطيـة الدستورية، كما دعونا مصر إلى حلِّ أزمتها الاقتصادية، وإلى عقد اجتماع دولي يضـع فيه كلٌّ منًّا إسهاماته لمساعدة مصر على تخطِّي هذه الأزمة، وإذا كانت المشكلة في الطعام والعلاج واللباس يمكننا أن نُشرك الهلال الأحمر التركي، ونكلفه بتوفير تلك الاحتياجات، فإننا لم ننظر إلى مطالب الشعب المصري باستعلاء، ولم نقل كما قال بعضهم: «إنهم لا يستحقون الديمقراطية». أو: «إنهم ليسوا جاهزين لها». فقد ثار هذا الشعب وطالب بالديمقراطية باعتبارها حقَّه الطبيعي، فلاذ بالصمت مَنْ كانوا بالأمس يقولون: إن الديمقراطية أمر كثير على الشعب المصري. فهؤلاء عندما تُوَافِق الديمقراطية مصالحهم يقولون: «إن الديمقراطية حقٌّ من حقوق الإنسـان». وعندما تُعارِض مصالحهم يصمتون، ويتغاضون عنها، فآلام وهموم المصريين والتونسيين هي آلامنا وهمومنا؛ ولذا نظرنا إلى الأحداث الكائنة في المنطقة، وطالبنا الاستماع إلى صوت الشعب؛ فقد خرجنا وتحدَّثنا بدافع الأخوة، وإننا كشعب أقرَّ بسيادة القانون قدَّمنا بعض النصائح الأخوية إلى مصر، ولم ننظر إلى الأحداث في مصر من منظور المصالح الشخصية؛ فقد راعينا لهم حقَّ الجوار، فإننا نعيش مع الشعب المصري أفراحه وأتراحه، وإننا سنتخذ الخطوات اللازمة من أجل مصر، وإن مصر ستخرج من هذه الفترة أقوى وأعظم، فيوجد بيننا وبينهم علاقة أخوة، وإننا سنستمر في دعم الاستقرار والأمن الداخلي في مصر، وأنا من هنا أُرسل سلامي وسلام شعبي من نهر سقاريا إلى نهر النيل، وإلى القاهرة»[1].

الله أكبر.. ونحن من هنا من مصر نُرسل لك السلام والتحية أيها الزعيم المسلم..

ولم تكتفِ تركيا بهذه التصريحات؛ ولكن همَّت باتخاذ خطوات فعلية لتوضيح

(١) حازم منتصر: تركيا وثورة مصر، صحيفة الأهرام، ١ أبريل ٢٠١١م.

موقفها من مصر؛ فقد قام رئيس جمهورية تركيا عبد الله جول بزيارة لمصر يوم ٤ مارس، وهو أول رئيس جمهورية يزور مصر بعد الثورة، وأكَّد خلال زيارته على أهمية تخطِّي مصر للأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، واستعادة دورها الإقليمي، كما أكَّد -أيضًا- حرص بلاده على تقديم الدعم القوي لمصر خلال المرحلة الانتقالية، وزيادة آفاق التعاون معها في ظلِّ الصداقة المتميزة التي تجمع الشعبين الشقيقين[1]..



عبد الله جول في زيارته لمصر بعد نجاح الثورة

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٤ مارس ٢٠١١م، العدد (١١٧٨٤).

كما حرص الرئيس التركي خلال زيارته على استقبال وفد من جماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم مرشد الجماعة الدكتور محمد بديع، وكان اللقاء في مقرِّ السفير التركي في القاهرة؛ بما يدلُّ على أن الرئيس التركي وحكومة أردوجان تفقه جيدًا القوى الحقيقية والمحركة للشعب المصري[١].

ثم قام أردوجان شخصيًّا في أوائل يونيو ٢٠١١م باستقبال وفد من شباب ثورة ٢٥ يناير على هامش مؤتمر جماهيري حاشد في إسطنبول[٢]؛ حيث سَلَّم له وفد شباب الثورة درعًا تقديرًا للدور التركي في دعم الثورة المصرية..

ونصح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان وفد الشباب بأنْ يصنعوا تجربتهم الخاصة؛ نظرًا لأنَّ لكل دولة خصوصياتها، التي تنفرد وتتميز بها عن الدول الأخرى، وحثَّهم على التحلِّي بخلق رسول الله ﷺ، وأكَّد لهم أنَّ السياسي الناجح لا بُدَّ أن يتحلَّى بالخلق القويم، وبالأمانة والنزاهة، وأن يكون موضع ثقة الناس؛ مشيرًا إلى أنَّ الرسول ﷺ عندما دخل المدينة المنورة كسب قلوب غير المسلمين من اليهود وغيرهم، ولم يتحقق له ذلك عن طريق استخدام السلاح، أو لأنَّه يحمل صفة نبي؛ إنما لكونه محمد الإنسان الذي يتصف بالأمانة[٣].

ثورة ليبيا:

لم يكن موقف أردوجان من الثورة الليبية مختلفًا عن موقفه من ثورتي تونس ومصر؛ فالمبادئ لدى أردوجان واحدة؛ لذا فقد سارع بمطالبة القذافي بالتنحِّي عن السلطة، واعتبرها خطوة لا مفرَّ منها لوقف معاناة ليبيا ولوقف إراقة الدماء؛ حيث كشف أنه أجرى في الأول من شهر مارس اتصالاً بالعقيدِ الليبي معمر القذافي، نقلَ

---

(١) صحيفة الوفد المصرية، ٣ مارس ٢٠١١م.

(٢) صحيفة الشروق المصرية، ٤ يونيو ٢٠١١م.

(٣) موقع الإسلام اليوم الإلكتروني، ٦ يونيو ٢٠١١م: www.islamtoday.net.

فيه وجهة النظر التركية بضرورة حقن دماء الأبرياء من الشعب الليبي وتلبيةِ مطالبِه[١]..

ثم في أوائل مايو قال بكل وضوح، ومعلنًا فشل المبادرة التي تَقَدَّمت بها بلاده لحلِّ الأزمة في ليبيا: «حاولنا مع القذافي البحث عن مخرج للأزمة لكنه تجاهل مطالبنا». مضيفًا: «إن ليبيا ليست مِلْكًا لأحدٍ أو عشيرة، وعلى الشعب الليبي إيجاد حلٍّ للأزمة، ونحن نأمل أن يترك الزعيم الليبي ليبيا، ويتخلَّى عن السلطة فورًا لأجله ولأجل مستقبل بلده، ومن أجل وقف إراقة المزيد من الدماء والدموع، ولوقف الدمار». ولكنه في الوقت نفسه انتقد دخول الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) كطرف في تلك الأزمة[٢]..

وقد أثار موقف أردوجان المعارض للتدخُّل الدولي -سواء بعمليات عسكرية في الداخل الليبي، أو قيام الغرب بتسليح الثوَّار- العديد من التساؤلات عن حقيقة موقفه من الثورة الليبية، والحقيقة أنني مقدِّر لموقف أردوجان من ثورة ليبيا؛ فهو في أزمة شديدة، وكلُّ قراراته لها حسابات دقيقة، ونحن عندما نُقَيِّم قرارات الأفراد والحكومات فإننا نأخذ في الاعتبار تاريخهم، وتاريخُ أردوجان وحكومة العدالة والتنمية جيد وناصع، وأنا أُفَسِّر موقفهم بأنهم يخشون من تقديم الناتو الأسلحة للثوار؛ لعلمهم اليقيني أن الغرب لا يُقَدِّم العون مجانًا، بل لا بُدَّ من مقابل، وهذا المقابل سيكون خَصمًا من استقلال ليبيا؛ فربما تقع ليبيا تحت الاحتلال الأوربي العسكري أو السياسي أو الاقتصادي لمدَّة قرن من الزمان؛ بسبب تقديم هذا العون العسكري؛ لذا رفض أردوجان مدَّ الثوار بالسلاح لا دعمًا للقذافي؛ ولكن حرصًا على استقلال ليبيا.

(١) أخبار الفضائية التركية، ٢٠ مارس ٢٠١١م: www.trtarabic.tv.

(٢) أخبار الجزيرة نت، ٣ مايو ٢٠١١م.

وفي الوقت ذاته فتركيا عضو بحلف الناتو، وتسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوربي؛ لذا فهي لا تستطيع أن تُواجه الناتو بخوفها وحرصها على استقلال وحرية بلد إسلامي؛ ومِنْ ثَمَّ فإنها تكتفي بطلبها عدم تسليح الثوار في ليبيا(١).

ولعلَّ من أبلغ الأدلة أن هذا الموقف التركي من الثورة الليبية كان يعود إلى خوفها على الشعب الليبي ومصالحه في المدى البعيد؛ أن تركيا لم تُفَوِّت فرصة للعمل مع المجتمع الدولي في سبيل محاصرة نظام القذافي وإضعافه؛ فنجد الرئيس التركي عبد الله جول في أوائل يوليو ٢٠١١م يُوَقِّع على قرار يقضي بتجميد كافَّة أرصدة القذافي وعائلته في البنوك في تركيا، إضافة إلى منع تصدير السلاح التركي أو ما يتعلَّق به إلى نظام القذافي بأي وسيلة كانت، فضلاً عن عقوبات أخرى جديدة في مجال النقل التجاري والبحري... وكان ذلك في إطار القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الأمم المتحدة، والتي تقضي بفرض عقوبات مالية حاسمة على العقيد القذافي وعائلته(٢).

الثورة السورية:

قبل أن نسترسل في الدور الذي قام به أردوجان للثورة السورية، يجب أن نعلم بأنه كان هناك تاريخ طويل من العداوة بين سورية وتركيا، وهذه العداوة صنعها الاستعمار، وأجَّج نارها العلمانيون منذ كمال أتاتورك؛ فلما جاءت حكومة العدالة والتنمية الإسلامية، ووضعت سياسة (تصفير المشكلات) مع كل الأطراف الخارجية؛ قامت بالتالي بتصفية مشاكلها مع سورية، وقامت بفتح الحدود، وتحسَّنت الأوضاع كثيرًا؛ لذا فهي من ناحية لا تُريد التسبُّب في انتكاسة للعلاقات مع سورية، ومن ناحية أخرى ربما هي ترى أنها يجب أن تكون محايدة؛ لكي يمكنها أن

---

(١) د. راغب السرجاني: أسلاك شائكة، ص٤٩، ٥٠.

(٢) صحيفة أخبار العالم التركية، ٣ يوليو ٢٠١١م.

تكون حكمًا بين أطراف الصراع السوري في حالة جلوسهم للمفاوضات، ومن ناحية ثالثة فإن الحكومة التركية تعاني من مشكلة داخلية تتعلّق بالعلويين في تركيا وهم عدَّة ملايين، وكانوا يمثِّلون مشكلة مذهبية كبيرة للأنظمة السابقة، ولهم مطالب كثيرة؛ فقامت حكومة العدالة والتنمية باتخاذ قرارات لتصفية المشكلة؛ منها: تدريس المذهب العلوي للطلبة العلويين في المدارس، واستقطاب بعض الشخصيات الكبيرة منهم في نسيج الحكومة، وإفساح المجال أمامهم لإقامة معابد للطائفة، كل ذلك سيصير مهدَّدًا إذا قام حزب العدالة والتنمية باتخاذ إجراءات ضد النظام السوري العلوي، وستجدَّد المشكلات الداخلية في تركيا بين الحكومة والشعب من ناحية والطائفة العلوية من ناحية أخرى[1].

ولذا فقد وجَّه أردوجان النصيحة أكثر من مرَّة إلى الرئيس السوري بشار الأسد بالاستجابة إلى مطالب شعبه بالإصلاح..

وقال كذلك في مقابلة مع الصحافيين: «تركيا مهتمَّة بما يحصل في سورية، ولا يمكننا أن نبقى صامتين حيال ما يجري، نحن نشاطر حدودًا بطول ٨٠٠كم مع تلك البلاد، ولدينا علاقات قرابة مع السوريين»[2].

ثم مع تطوُّر الأحداث واستمرار القمع من قِبَل النظام السوري تجاه شعبه حذَّر أردوجان من تكرار مذبحة حماة التي وقعت عام ١٩٨٢م، وأسفرت عن آلاف القتلى من الإسلاميين على يد قوات الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، مؤكِّدًا على أن المجازر التي تُرتكب في سورية الآن ضد المتظاهرين ستُجْبِر المجتمع الدولي على اتخاذ موقف من سورية، مؤكدًا على أن بلاده ستخذ

---

(١) د. راغب السرجاني: أسلاك شائكة، ص٥٠، ٥١.

(٢) محمود المنير: أردوجان والثورات العربية.. والخيارات الحاسمة، ١٩ يونيو ٢٠١١م، موقع دلتا اليوم: www.deltaelyoum.com.

الموقف نفسه في هذه الحالة[١]..

ولم يكتفِ أردوجان بالتحذير فحسب؛ بل قدَّم الاقتراحات لوقف إراقة دماء الشعب السوري؛ حيث قال: «أردنا من المسئولين السوريين أن يُقَدِّموا مشروعًا يتمكَّنون من خلاله من كسب ثقة الشعب؛ بل أرسلنا لهم اقتراحات مبنية على دراسات جادَّة، لكن من الخطأ أن يقوم نظام ما بإطلاق الرصاص على شعبه؛ إذ لا توجد مجموعات مسلحة في مواجهته، ولو كان الأمر كذلك لكان من حقِّ قوى الأمن أن تُدافع عن نفسها، لكن الذي يُواجهها هو شعب غير مسلح»[٢].

وقد وجَّه الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، برئاسة الدكتور يوسف القرضاوي[٣]، الدعوة لتركيا كدولة جارة لسورية، ولها علاقات جيدة مع النظام القائم إلى مزيد الضغط عليه؛ حتى يُوقف مسلسل القتل، داعيًا أردوجان شخصيًّا بصفته رئيسًا للوزراء إلى مضاعفة جهوده، والعمل على ألاَّ تتحوَّل سورية إلى ليبيا جديدة -فيما يتعلَّق بالتدخُّل الدولي- الذي ما زلنا نرفضه جميعًا، ونطمح إلى تدخُّل عربي وإسلامي يُجَنِّب سورية وشعبها كلَّ ما من شأنه أن يجعلها ساحة للقوى الدولية المعادية للأُمَّة، عندها ستكون الصورة أعقد..

في الوقت نفسه أعلن الاتحاد استغرابه من الصمت الكامل لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عما حدث ويحدث في سورية[٤]..

---

(١) أخبار الجزيرة نت، ٣ مايو ٢٠١١م.

(٢) محمود المنير: أردوجان والثورات العربية.. والخيارات الحاسمة، ١٩ يونيو ٢٠١١م، موقع دلتا اليوم: www.deltaelyoum.com.

(٣) هو: يوسف عبد الله القرضاوي، ولد في المحلة الكبرى بمصر عام ١٩٢٦م، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، حصل على دبلوم معهد الدراسات العربية العالية في اللغة والأدب، وحصل على الدكتوراه من كلية أصول الدين، له مؤلفات كثيرة، منها: (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية)، (دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي).

(٤) صحيفة أخبار العالم التركية، ٧ يونيو ٢٠١١م.

فما كان من أردوجان وحكومته إلاَّ الاستجابة الفورية؛ حيث استقبلت تركيا أكثر من ٣٠٠ شخصية سورية معارضة للنظام السوري؛ لتضع خططًا وبرامج تُحَرِّكُها باتجاه التغيير في سورية، فحسموا موقفهم بمطلب رحيل الرئيس الأسد، وأشادت قيادات المعارضة السورية التي شاركت في اللقاء بموقف تركيا، التي فتحت الأبواب أمام المؤتمرين، وبحكومة رجب طيب أردوجان التي باتت لاعبًا وشريكًا أساسيًّا فيما يجري بسورية[١]..

وأخيرًا فقد فتحت تركيا حدودها أمام اللاجئين السوريين الفارِّين من جحيم نظام بشار الأسد، وقال أردوجان في يونيو ٢٠١١م: إنَّ تركيا «لن تُغلق الباب» في وجه اللاجئين الفارِّين من الاضطرابات في سورية[٢].

ثورة اليمن:

موقف أردوجان وحكومته المبدئي من الثورات العربية ليس موضع تساؤل ولا اختلاف، وعبَّر عنه المسئولون الأتراك مرارًا؛ مؤيدين مطالب الشعوب العربية، ومطالب ثورات الشباب العربي الذي ينشد الحرية والديمقراطية، في تونس أو مصر أو ليبيا أو اليمن أو سورية أو غيرها من الثورات القائمة أو تلك الآتية، لكن المواقف الحكومية التركية قد تختلف تجاه دولة وأخرى؛ وذلك بحكم قراءتها لوضع الثورة وإمكاناتها في هذه الدولة أو تلك..

وبالنسبة للثورة اليمنية فقد وجَّه أردوجان نداءً للرئيس اليمني علي عبد الله صالح يُطالبه بالتنحِّي عن الحكم فورًا، وعندما رفض صالح وبشكل مفاجئ التوقيع على المبادرة التي اقترحها مجلس دول التعاون الخليجي لإنهاء الأزمة، طالب

---

(١) سمير صالحة: الورطة السورية والعلاقات التركية الإيرانية، صحيفة أخبار العالم التركية، ٩ يونيو ٢٠١١م.

(٢) أخبار الجزيرة نت، ٨ يونيو ٢٠١١م.

أردوجان علي عبد الله صالح بتلبية ما ورد في المبادرة التي اقترحها مجلس التعاون فورًا"[١].

كما أبدت وزارة الخارجية التركية مخاوف كبيرة من تحوُّل هذه الأحداث إلى أزمة سياسية كبيرة في المنطقة، وعبَّرت في الوقت نفسه عن خيبة الأمل التي لحقت بها بعد رفض الرئيس اليمني التوقيع على المبادرة الخليجية، وكان مما جاء في بيان الوزارة ما يلي: «إن الأزمة السياسية التي يُواجهها اليمن تؤثِّر على جميع الأوضاع في اليمن؛ فتؤثِّر على الأوضاع الاقتصادية التي تُعتبر في وضعها الحالي غير قادرة على تسديد حاجات الشعب اليمني بشكل سيِّئ، كما تُؤَثِّر على الأوضاع المعيشية والأمنية للشعب اليمني بشكل كبير، ولقد شعرنا بالأسى الشديد حين علمنا أن مبادرة دول التعاون الخليجي -والتي تفهم خطر هذه الأزمة على اليمن ودول الجوار- قد قُوبلت بالرفض من قِبَل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح برفضه التوقيع على المبادرة، وفي حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن في اليمن دون الوصول إلى حلٍّ سريع فإن الأمر سيزداد سوءًا»[٢].

ثم طوَّرت موقفها سريعًا مطالِبَة بضرورة استقالة صالح، وتنحِّيه عن الحكم بأقصى سرعة ممكنة[٣].

إن جهود أردوجان وحكومته في دعم الثورات العربية واضحة وجلية، وتحظى بتقدير كافَّة الشعوب العربية والإسلامية، إضافة إلى الإشادة التي نالها أردوجان من الهيئات الإسلامية الرسمية، لا سيما الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وكذلك مؤسسة الأزهر في مصر؛ حيث أشاد الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب -شيخ

(١) محمود المنير: أردوجان والثورات العربية.. والخيارات الحاسمة.

(٢) إذاعة صوت تركيا، ٢٥ مايو ٢٠١١م: www.trt.net.tr.

(٣) صحيفة الشروق المصرية، ٢٦ مايو ٢٠١١م.

الجامع الأزهر- بجهود رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان في دعم ثورات الشعوب العربية والإسلامية في سورية وليبيا واليمن ومصر وتونس ضد الاستبداد، وسعيه إلى توحيد صفوف الأُمَّة، وإزالة أسباب الفتن والتوتُّر بينها. وذلك خلال لقائه كلاً من توران سفر مبعوث رئيس الوزراء التركي، ود. حسين بتصالي السفير التركي بالقاهرة بمقرِّ المشيخة في ٩ يونيو ٢٠١١م[1].

* * *

(١) إخوان أون لاين، ٩ يونيو ٢٠١١م: www.ikhwanonline.com.

الانتخابات البرلمانية الأخيرة
يونيو ٢٠١١م

كانت تركيا بكاملها -وفي القلب منها أردوجان وحزبه- تترقَّب شهر يونيو من عام ٢٠١١م، الشهر الذي سيشهد إجراء انتخابات برلمانية؛ أقلُّ ما يمكن وصفها به أنها انتخابات مصيرية؛ حيث سيختار الشعب فيها أحد طريقين: إمَّا أن يُكمل المسيرة مع أردوجان الذي تتضح معالم إسلاميته يومًا بعد يوم، أو يختار الشعبُ التركي أن يُوقف أردوجان عند هذا الحدِّ، وخاصة بعدما نال الشعب ما كان يطمح فيه من تقدُّم اقتصادي ورغد ملحوظ في مستوى العيش، فضلاً عن المكانة الدولية والثقل السياسي، فلِمَ لا يكتفي بهذا القدر، ويُعيد السلطة إلى أحد الأحزاب العلمانية؟ التي بالتأكيد قد وعت الدرس، وستحاول أن تُقَلِّل من فسادها، وتقتفي أثر حزب العدالة والتنمية في إصلاح شئون الدولة، مع احتفاظها بالمبادئ الأتاتوركية «المقدسة»..

لقد كانت بالفعل هذه الانتخابات نقطة فارقة لأردوجان ولحزب العدالة والتنمية التركي ولتركيا، بل وتتعدَّاهم إلى مستقبل الإسلام في العالم كله..

المشهد التركي قبيل انتخابات ٢٠١١م

استعدَّت تركيا لخوض الانتخابات التشريعية في ١٢ يونيو ٢٠١١م، التي يتنافس فيها ١٥ حزبًا سياسيًّا على نيل ثقة قرابة ٥٣ مليونًا من الناخبين الأتراك، الذين سيختارون ٥٥٠ نائبًا لمجلس الأُمَّة التركي، من مجموع ٧٤٩٢ مرشحًا حزبيًّا

و٢٠٣ مرشحين مستقلِّين[(١)]..

وقد انطلقت الحملات الانتخابية في تركيا، وطرحت جميع الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية وعودها للناخب التركي وسط أجواء ديمقراطية، وفي أجواء هادئة لم يُعَكِّرها إلا حادث الهجوم المسلح الذي تعرَّض له موكب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان في ٣ مايو ٢٠١١م بمحافظة قسطمونو -تبعد عن العاصمة أنقرة ٢٥٠كم- وقُتل في الهجوم أحدُ أفرادِ الحراسة وأُصيب آخر، وقال أردوجان تعقيبًا على الحادث: «لقد بدأنا السيرَ في هذا الطريق الوعر حاملين أكفاننا على أكفِّنا، ولن يستطيع أولئك القتلةُ أن يرهبونا». وأكَّد أردوجان على أنَّ مَنْ نَفَّذ الهجومَ هم مجموعةٌ من الذين لا يؤمنون بالديمقراطية، وأضاف: «لقد تيقَّن أولئك الإرهابيون أنهم لن يُفلحوا في الأخذِ بزمام الأمور في هذا البلد بطريقةٍ ديمقراطية؛ لذلك فإنهم يحاولون استخدامَ كلِّ الطرقِ الأخرى»[(٢)].

وبالطبع لم تكن هذه هي المحاولة الأولى لاغتيال الزعيم أردوجان، الذي لا يكاد يستطيع أن يحصي عدد المحاولات الآثمة لاغتياله، ولكنه لم يلتفت إلى هذه المحاولات أبدًا، ومضى في طريقه بعزيمة وإصرار دون تردُّد..

ففي عام ٢٠٠٧م على سبيل المثال تمكَّنت الشرطة التركية من إحباط عملية تفجير ضخمة كانت تستهدف نسف مقرِّ رئاسة الوزراء أثناء عقد أردوجان لاجتماعٍ بداخله؛ وذلك بعدما تلقَّت الشرطة معلومات استخباراتية عن عملية إرهابية ستُجْرَى أثناء شهر سبتمبر ٢٠٠٧م في أنقرة، فأعلنت حالة التأهُّب الأمني والتفتيش في كل أنحاء العاصمة التركية؛ ومن ثَمَّ وجدوا شاحنة تحمل ٣٠٠ كيلوجرام من مادة (تي. إن. تي) شديدة الانفجار، كانت تقف على بُعْد كيلومتر

---

(١) محمد العادل: المشهد التركي على أبواب انتخابات ٢٠١١، الجزيرة نت، ٢١ مايو ٢٠١١م.

(٢) الفضائية التركية، ٥ مايو: www.trtarabic.tv.

واحد من مقرّ رئاسة الوزراء، وهو ما دفع قوات الأمن إلى نقل رئيس الوزراء من مقرِّه إلى مكان آمن لينجو أردوجان من هذه المحاولة[١]..

كذلك فقد كشفت مصادر في العاصمة التركية أنقرة في يونيو ٢٠١٠م أن قوات الأمن تمكّنت من إحباط «مؤامرة» تستهدف اغتيال رئيس الوزراء رجب طيب أردوجان، باستخدام عروسة أطفال «دمية» مفخخة، خلال جولة كان من المقرَّر أن يقوم بها في عدد من المحافظات التركية..

وقالت وسائل الإعلام التركية: إن الخطة كانت تقوم على دس الدمى المفخخة بالمتفجرات وسط الدمى التي يقوم أردوجان بتوزيعها على الأطفال، وتفجيرها أثناء إمساكه بها، وأضافت صحيفتا «طرف» و«أكشام» التركيتين أن أجهزة الأمن التركية تمكّنت من إحباط ثمان محاولات سابقة لاغتيال أردوجان، وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية؛ إحداها كانت ستُنَفَّذ بطريقة مشابهة لهذه المحاولة؛ حيث كانت تتضمَّن تفجير سيارة أطفال أثناء مرور موكب أردوجان إلى منزله في حي «أسكودار» بمدينة إسطنبول[٢].

نعود إلى المشهد قُبيل الانتخابات البرلمانية والذي تميَّز بحركة حثيثة من مختلف الأحزاب التركية، تَعْرِض فيها برامجها الانتخابية ووعودها للناخبين الأتراك، وقد اختلفت أطروحات الأحزاب التركية هذه المرَّة عن سابقاتها؛ حيث تجنَّبت الأحزاب التركية -ولأول مرَّة- الخوض في المسائل الأيديولوجية، وركَّزت على عرض مشروعات سياسية وتنموية محدَّدة، مرفقة بما تتوقَّعه من نتائج تنعكس بشكل مباشر على مستقبل الحياة السياسية في تركيا، والوضع الاقتصادي

---

(١) رسالة أنقرة، صحيفة الأهرام المصرية، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧م، العدد (٤٤١٠٩).

(٢) وكالة Cnn العربية، ٢ يونيو ٢٠١٠م.

والاجتماعي للمواطن التركي[1].

ألم نقل: إنهم تعلَّمُوا الدرس من أردوجان!

أمَّا حزب العدالة والتنمية الحاكم فقد كان واضحًا إلى أقصى درجة؛ حيث صرَّح بأنه في حال تجديد الأتراك لثقتهم فيه لدوْرة ثالثة فسوف يقوم بإعداد وصياغة دستور جديد!

دستور جديد يحُلُّ محلَّ الدستور الذي وُضع بعد انقلاب عام ١٩٨٠م العسكري؛ ليُشَكِّل أرضية صلبة لما وعد به من إصلاحات سياسية، تأتي على رأسها مسألة الحلِّ السياسي والسلمي للقضية الكردية؛ حيث يعتبر أردوجان أن الدستور الحالي -الذي سطَّره الجنرالات الأتراك في آخر انقلاب عسكري قاموا به- هو العائق الكبير أمام مشروعاته الإصلاحية لتعزيز الديمقراطية. ومن هذه الإصلاحات حقوق المواطنين الأتراك ذوي الأصول الكردية، وغيرها من القضايا العالقة ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة؛ كقضية الحجاب، والتعليم الديني، وحق تعلُّم اللغة الأم (مثل: الكردية والعربية وغيرها..)[2].

كذلك تعهَّد أردوجان بجعل تركيا واحدةً من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام ٢٠٢٣م، وجعل هذا الأمل هو شعار حملته الانتخابية..

---

(١) محمد العادل: المشهد التركي على أبواب انتخابات ٢٠١١م، الجزيرة نت، ٢١ مايو ٢٠١١م.

(٢) السابق.



"الهدف جاهز: تركيا ٢٠٢٣"
شعار الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية

وقد أعلن الزعيم رجب طيب أردوجان في زيارته الانتخابية إلى أنقرة في مايو ٢٠١١م عن المشاريع التنموية العملاقة، التي تنوي الحكومة التركية القيام بها بقيادة حزب العدالة والتنمية؛ لتطوير وتنمية أنقرة وتحويلها إلى مدينة عالمية، تحتوي على العديد من المواقع المميزة، التي تحمل أرقامًا قياسية عالمية، وشملت هذه المشاريع الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياحي والقضائي والصحي..

فيما يُتيح للعاصمة التركية الفرصة إلى التحوُّل إلى مدينة عالمية عملاقة، فضلاً عن الوعد بتشييد دارٍ ضخمة للعدالة والقضاء، وعدد كبير من المستشفيات

بتصميم إبداعي تتشابه فيه أبنيتها؛ لكلٍّ تخصُّص طبي منها بناؤه الخاص على حدة، إضافة إلى قيامه بافتتاح عدد من خطوط القطارات السريعة، وإطلاق قمر صناعي تركي، وافتتاحه لمحطة فضائية لإطلاق وتتبُّع الأقمار الصناعية التركية..

وكان هذا الإعلان في أنقرة بعد أيام قليلة من زيارة أردوجان لمدينة إسطنبول، وإعلانه عن العديد من المشاريع العملاقة التي يُخطِّط لإقامتها في المدينة، وذلك في إطار مخطط شامل سيتكلل في نهاية الخطَّة بتحقيق النهوض الشامل لتركيا ٢٠٢٣م[1].

كما لم يخلُ المشهد السياسي التركي قُبيل الانتخابات من مدٍّ وجزرٍ بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وبقية أحزاب المعارضة الرئيسية؛ وأبرزها حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، وحزب السلام الديمقراطي (الكردي)؛ فقد تعالت أصوات أحزاب المعارضة لا سيما حزب الشعب الجمهوري باتهام حكومة حزب العدالة والتنمية، ورئيسها رجب طيب أردوجان والمحيطين به بالفساد الإداري والمالي، واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية؛ حيث يُرَدِّد زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو زعمه بأن «أردوجان وأنصاره يزداد ثراؤهم يومًا بعد آخر، في الوقت نفسه الذي ينتشر الفقر فيه، وترتفع حدَّته بين أوساط الشعب التركي»!

واستشهد كدليل على ذلك ببروز ما يصفه بـ«البرجوازية الإسلامية» في تركيا، وظهور مجموعات اقتصادية جديدة في ساحة الأعمال التركية مقرَّبة من أردوجان؛ الأمر الذي يعتبره كليجدار أوغلو مؤشرًا واضحًا على «تفاقم ظاهرة الفساد المالي والتلاعب بالمال العام»[2]!

---

(١) صحيفة أخبار العالم التركية، ٢٦ مايو ٢٠١١م.

(٢) محمد العادل: المشهد التركي على أبواب انتخابات ٢٠١١م.

أمَّا حزب الحركة القومية فركَّز على اتهام حزب أردوجان بزعزعة ما يعتبره «هيبة الدولة»؛ تعليقًا على ما قامت به حكومة أردوجان من الزجِّ بقادةٍ عسكريين في السجون بتهم يعتبرها زعيم الحركة القومية دولت بهجلي باطلةً، وتعكس رغبة أردوجان في «الانتقام من المؤسسة العسكرية»؛ الأمر الذي يعتبره بهجلي خطرًا كبيرًا على السلم الاجتماعي في البلاد!

ويبقى حزب السعادة «الإسلامي» في أزمته؛ خاصة بعدما توفي الزعيم الإسلامي الكبير نجم الدين أربكان في ٢٧ فبراير ٢٠١١م بعد صراع طويل مع المرض، وعن عمر ناهز ٨٥ عامًا، وقد نعاه أردوجان قائلاً: «كان أربكان عالمًا كرَّس حياته للمعرفة، وستتذكره بالعرفان»[١].

كما حرص أردوجان على تشييعه -بعدما قطع زيارة رسمية لألمانيا- بصحبة رفيقه عبد الله جول مع مئات الآلاف من الأتراك، وقد أغلقت معظم شوارع مدينة إسطنبول الرئيسية؛ بسبب ازدحامها الشديد بالمشاركين في الجنازة، وذكرت بعض وسائل الإعلام أن عددهم فاق المليونين[٢].

وقد تأثَّر حزب السعادة الإسلامي كثيرًا بوفاة أربكان؛ لكونه لم ينجح في إفراز قيادة جامعة يلتفُّ حولها محبُّو الزعيم نجم الدين أربكان..

لكن يبقى ما أجمع عليه العديد من المحللين الأتراك على أن الشحن الإعلامي والسجال الاتهامي بين الأحزاب المتنافسة على هذه الانتخابات، كان أقلَّ حدَّة من أي مرَّة سابقة؛ استنادًا إلى ما أسماه كثيرون حالة القناعة شبه المؤكدة بأن أردوجان سيفوز بالانتخابات[٣]!

---

(١) أخبار الجزيرة نت، ٢٨ فبراير ٢٠١١م.

(٢) أخبار الجزيرة نت، ١ مارس ٢٠١١م.

(٣) بليغ فتحي: انتخابات تركيا.. أردوجان يتجه نحو «ثلاثية تاريخية»، ١٢ يونيو ٢٠١١م، إسلام أون لاين.

وكذلك على صعيد استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات؛ حيث أشارت نتائج آخر استطلاع في الداخل التركي إلى أن العدالة والتنمية سيفوز بـ ٤٦,٥٪ من الأصوات، وسيأتي في المركز التالي حزب الشعب الجمهوري بـ ٢٦,٨٪، وحزب الحركة القومية بـ ١٠,٨٪، أما حزب السلام الديمقراطي (ذو النزعة الكردية) فسوف يحصل على ٦,٧٪ فقط، ما يعني توقُّع خروجه من البرلمان لعدم تحقيقه نسبة ١٠٪[١].

حزب العدالة والتنمية يفوز بالأغلبية الثالثة

جاء يوم ١٢ يونيو ٢٠١١م ليُحَقِّق حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا بقيادة أردوجان فوزًا سهلاً في الانتخابات التشريعية؛ ليفوز بولاية ثالثة بحصوله على قرابة ٥٠,٥٦٪ من أصوات الناخبين الأتراك، وذلك في اقتراع بلغت نسبة الإقبال عليه معدل ٨٦,٧٪!

وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان معقِّبًا على هذا الانتصار: «نحن منتشون للفوز بصوت من بين كل صوتين... اليوم هو يوم نصر لتركيا وللحرية والديمقراطية»[٢].

وقد شهدت هذه الانتخابات العديد من الظواهر والتيسيرات الجديدة بهدف تيسير عملية الاقتراع على المواطنين؛ فللمرَّة الأولى يتمُّ السماح للأكراد باستخدام اللغة الكردية في الحملات الانتخابية، كما تمَّ تخفيض أعمار المرشحين إلى ٢٥ عامًا بدلاً من ٣٠ عامًا، إضافة إلى استخدام الصناديق الشفافة بدلاً من

---

(١) إبراهيم البيومي غانم: انتخابات حاسمة في تركيا.. لماذا؟ صحيفة أخبار العالم التركية، ١٢ يونيو ٢٠١١م.

(٢) أردوجان في كلمة النصر: تركيا هي الفائزة في الانتخابات، وكالة cnn العربية، ١٣ يونيو ٢٠١١م: http://arabic.cnn.com.

الصناديق الخشبية في التصويت(١).

كما سُمح للناخبين بالتصويت باستخدام البطاقة المدنية، أو جواز السفر، أو حتى رخصة قيادة السيارة، أو شهادة تسجيل الزواج..

وقد صوَّت رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان في مركز مدرسة برهانية الابتدائية بمنطقة أسكودار بالجزء الآسيوي من إسطنبول، واستُقبل أردوجان برفقة زوجته بالترحيب من أهالي المنطقة، التي تُعتبر تقليديًّا من الدوائر الانتخابية المؤيِّدة لحزب العدالة والتنمية، بسبب طبيعة سكانها المحافظين(٢).

ثم تحدَّث أردوجان إلى الصحافيين قائلاً: «إن هذا اليوم يوم جميل لتركيا؛ حيث يُعَبِّر الشعب عن إرادته من خلال صناديق الاقتراع». واصفًا الحملة الانتخابية التي خاضها بـ«المتعبة والممتعة في آنٍ واحد». وأضاف أن تركيا «تشهد اليوم على إرادة الشعب في اختيار الحكومة المقبلة». مشيرًا إلى أنه «على الجميع احترام هذه الرغبة»(٣).

وقد أظهرت النتائج الأولية أن أربعة أحزاب ستدخل البرلمان الجديد، هي: حزب العدالة والتنمية بـ٥٦ , ٥٠٪؛ مما سيُؤَهِّله لنيل ٣٢٧ مقعدًا، وحزب الشعب الجمهوري بـ٦ , ٢٥٪ (١٣٥ مقعدًا)، وحزب الحركة القومية بـ٣ , ١٣٪ (٥٧ مقعدًا)، بينما سينتظر المرشحون الأكراد «المستقلون» نظريًّا انعقاد أول جلسة للبرلمان للإعلان عن انتمائهم إلى حزب «السلام الديمقراطي»(٤).

---

(١) بليغ فتحي: انتخابات تركيا.. أردوجان يتجه نحو «ثلاثية تاريخية»، ١٢ يونيو ٢٠١١م، إسلام أون لاين.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٣ يونيو ٢٠١١م، العدد (١١٨٨٥).

(٣) أردوجان في كلمة النصر: تركيا هي الفائزة في الانتخابات، وكالة cnn العربية، ١٣ يونيو ٢٠١١م.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٣ يونيو ٢٠١١م، العدد (١١٨٨٥).

كما تعهَّد أردوجان بأن تعمل حكومته لصالح جميع الأتراك من كافَّة الأطياف السياسية والعرقية والطائفية؛ فقال مخاطبًا الأتراك جميعًا: «سواء أدليتم بأصواتكم لحزب العدالة والتنمية أم لا... فإن الفائز الحقيقي في انتخابات ٢٠١١ هي تركيا»[١].



أردوجان يحيي جمهوره بعد الفوز الساحق

(١) أردوجان في كلمة النصر: تركيا هي الفائزة في الانتخابات، وكالة cnn العربية، ١٣ يونيو ٢٠١١م.

ويقول الدكتور محمد سعد أبو العزم رئيس مركز القاهرة للدراسات التركية عن الحملة الانتخابية: «تجربة مثيرة عشتها على مدار أسبوع كامل في إسطنبول، مع فريق عمل المركز؛ بهدف متابعة مجريات الانتخابات التركية، والتعرُّف على الأحزاب السياسية من الداخل، الجميل هذه المرَّة أننا تمكَّنَّا من حضور المشهد الانتخابي التركي بكلِّ تفاصيله؛ بدءًا من مرحلة الدعاية الانتخابية، مرورًا بيوم الانتخاب، وانتهاءً بساعات الفرز وإعلان النتائج، ولكن الأجمل من ذلك هو وجودنا ليومين كاملين مع قيادات حزب العدالة والتنمية في إسطنبول؛ حيث عايشنا التجربة كلها معهم، وتعرَّفنا على أدقِّ تفاصيل عمل الحزب؛ بل وعشنا لحظة إعلان النتائج مع مسئول العلاقات الخارجية بالحزب في إسطنبول، حيث كانت الفرحة الكبرى بعد إعلان النتائج.

العديد من المجلدات يمكن أن نكتبها، ونتحدَّث فيها عن الدروس المستفادة من التجربة التي عايشناها لحظة بلحظة، ولكن اليوم ستكون البداية مع بعض المشاهدات العامة من الانتخابات؛ المشهد الأول الذي يستوقف الداخل إلى إسطنبول هو السخونة غير المسبوقة التي عاشتها تركيا في هذه الانتخابات، والتي شهدت حروبًا إعلامية وسياسية، واتهامات متبادلة بين قادة الأحزاب، بل ووصلت في بعض الأحيان إلى استخدام ألفاظ بذيئة بين المرشحين، كان أشهرها هو تهجُّم (كمال كليجدار أوغلو) -زعيم حزب «الشعب الجمهوري»- على والدة «أردوجان» وزوجته، في حين جاء ردُّ الأخير هادئًا، ولكنه موجع أيضًا قائلاً: «مَنْ يُريد أن يرى الكذب يمشي على قدمين، فلينظر إلى كليجدار أوغلو». اللافت للنظر -أيضًا- أن أغلب الصحف والفضائيات كانت تدعم أحزاب المعارضة -ولا سيما حزب الشعب الجمهوري- في مواجهة حزب العدالة والتنمية، وبدا واضحًا أن هناك رسائل موجَّهة تبثُّها وسائل الإعلام للتقليل من إنجازات حزب العدالة

والتنمية، والتركيز على السلبيات، ولكن المؤكد أن الإعلام كان في وادٍ، والشارع في وادٍ آخر، فكلُّ مَنْ تحدَّثْتُ معهم من الناخبين الأتراك كانوا يشعرون بالامتنان لإنجازات الحكومة، ويتطلعون إلى مستقبل أفضل في ظلِّ قيادة حزب العدالة والتنمية... وبينما كانت وسائل الإعلام تقود هذه الحملة، كان حزب العدالة والتنمية يعمل مع المجتمع والشارع بهدوء، ويكفي أن تعرف بأنه خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من الحملة الانتخابية، تمكَّن شباب العدالة والتنمية من طرق باب كل شقة في تركيا؛ للنقاش مع المواطنين، والتعريف بإنجازات الحزب وخططه للمستقبل، في إسطنبول وحدها بلغ عدد المتطوعين من شباب الحزب -الذين قادوا حملة طرق أبواب المنازل والمؤسسات- أكثر من ٣٠٠ ألف شاب، مُقَسَّمين على مجموعات مكوَّنة من تسعة أفراد»[١].

فإذا أضفنا إلى هذه المشاهدات ما يكاد يُجمع عليه المحللون والمراقبون السياسيون من أن الانتصار التاريخي لحزب العدالة والتنمية يرجع لأربعة أسباب أو عوامل رئيسية؛ **أولاً**: ما حققه الحزب من إنجازات اقتصادية هائلة أشبه ما تكون بالمعجزة. **ثانيًا**: الاستقرار السياسي، والإصلاحات الديمقراطية والدستورية التي قام بها خلال فترة حكمه. **ثالثًا**: السياسة الخارجية الناجحة، والدور الإقليمي والدولي الفاعل، الذي قامت به حكومة حزب العدالة والتنمية خلال الدورتين التشريعيتين الماضيتين. **رابعًا**: الشخصية الكاريزمية لزعيم الحزب رجب طيب أردوجان[٢].

يمكننا أن نُلَخِّص الآن أسباب الحسم المتعددة في هذه الانتخابات؛ وذلك أن

---

(١) محمد سعد أبو العزم: على الهواء من إسطنبول، مقال منشور على الموقع الرسمي لمركز القاهرة للدراسات التركية: http://kahireturk.org.

(٢) فاتن نصار: العدالة والتنمية التركي.. أربعة أسباب وراء الفوز، ١٥ يونيو ٢٠١١م، مركز القاهرة للدراسات التركية.

الأتراك اختاروا المستقبل، ويرغبون في الاطمئنان على بلدهم لعشرين عامًا قادمة، ويرون أن ذلك يتطلَّب الحسم في عدد من القضايا الكبرى؛ لعلَّ أهمها:

- دستور جديد يُعيد لها هويتها الإسلامية المسلوبة منذ عقود على أيدي طغاة العلمانية الأتاتوركية.
- حلٌّ دائم وعادل للمشاكل العالقة -مثل: الحجاب، وحقوق الأكراد- على أسس ديمقراطية وعادلة.
- الاستمرار في ما بدأه أردوجان من رحلة النهضة الشاملة لتركيا الجديدة.

إذًا فقد استطاع أردوجان أن يَعْبُر بحزبه إلى برِّ الأمان في مرحلة حرجة للغاية بعدما فاز في هذه الجولة، ونراه الآن يتأهَّب للجولة القادمة التي قد تكون الأخيرة؛ حيث نتوقَّع أن يتلقَّى فيها معسكر أتاتورك الضربة القاضية!

ترى هل سيستطيع أردوجان أن يفعلها؟!

***



أردوجان في عيون العالم

نجح أردوجان على مدار السنوات العشر السابقة في إثارة إعجاب شعوب العالم بكامله على اختلاف أعراقهم وأديانهم وتوجهاتهم الفكرية، بل ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية..

فها نحن الآن نرى عاصفة الإعجاب والانبهار بشخصيته الكاريزمية تجتاح عالمنا العربي والإسلامي، إضافة إلى ما ناله من تقدير واحترام على مستوى دول العالم الغربي؛ سواء على صعيد الحكومات والقادة أو الصحف ووسائل الإعلام، أو على مستوى رجل الشارع..

وسوف نعرض لبعض ملامح هذا التقدير والإعجاب من خلال العناصر الثلاثة التالية:

أولاً: على مستوى الحكومات والهيئات والقادة.

ثانيًا: لدى وسائل الإعلام.

ثالثًا: على مستوى الشعوب.

أولاً: أردوجان في عيون الحكومات والهيئات والقادة

حظيت شخصية الزعيم التركي رجب طيب أردوجان باحترام وتقدير غالبية الحكومات والهيئات والساسة في العالم، ولا نقصد العالم العربي والإسلامي فقط؛ بل العالم الغربي كذلك..

ففي عام ٢٠٠٦م حصل أردوجان على «وسام التتار» من رئيس الوزراء

الـروسي فلاديمـير بـوتين، وفي فبرايـر ٢٠٠٧م حـاز جـائزة «رعايـة الحـوار بـين الثقافات» من الرئيس التتري متيمير شايميف[١]..

ثم في مارس من العام نفسه حصل على جائزة «الحوار والسلام لعام ٢٠٠٧م» من المنتدى الروماني، وفي أبريل تسلَّم جائزة «هيرميس كريستال» من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ثم في يوليو ٢٠٠٧م حاز كذلك على جائزة «أجريكولا» من منظمة الأغذية والزراعة العالمية[٢].

وفي أكتوبر ٢٠٠٩م حصل أردوجان على وسام «الشرف الرفيع» من دولة باكستان، كما حاز في مارس ٢٠١٠م على جائزة «الحريري» من جمعية رفيق الحريري اللبنانية[٣].

ثم في مايو من العام نفسه حصل على نوط الجدارة من دولة جورجيا، وفي نوفمبر تسلَّم «الميدالية الذهبية لاستقلال كوسوفا»، أعلى وسام في دولة كوسوفا[٤]..

كذلك فقد منحته المملكة العربية السعودية جائزة «الملك فيصل» العالمية لخدمة الإسلام لعام ٢٠١٠م، وهي الجائزة التي نالها العديد من كبار العلماء والمفكِّرين في عالمنا العربي والإسلامي نذكر منهم العلامة الباكستاني «أبو الأعلى المودودي»، والعالم الهندي «أبو الحسن الندوي»، والشيخ السعودي الجليل «عبد العزيز بن باز»، والمفكِّر الفرنسي «رجاء جارودي»، والعالم المصري الشيخ «محمد الغزالي»، والرئيس البوسني المجاهد «علي عزت بيجوفيتش»، والرئيس السوداني «عبد

---

(١) صحيفة تركيا اليوم، ١٠ يناير ٢٠١١م.
(٢) الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة، مركز الأنباء، ١١ يوليو ٢٠٠٧م: www.fao.org.
(٣) صحيفة الحياة اللندنية، ٣ مارس ٢٠١٠م.
(٤) صحيفة تركيا اليوم، ١١ يناير ٢٠١١م.

الرحمن سوار الذهب»[١]..

وقد قال عبد الله العثيمين -أمين عام جامعة الملك فيصل العالمية-: إن أردوجان حصل على هذه الجائزة «الدفاعه عن قضية الأُمَّة الإسلامية، وخصوصًا القضية الفلسطينية والحقوق العادلة للشعب الفلسطيني». وأضاف: «على الصعيد العالمي كان أردوجان أحد المؤسسين المسلمين للدعوة إلى علاقات بين الحضارات، ومدافعًا شرسًا عن الحوار البنَّاء والروح الانفتاحية، ومبادئ التعاون والتفهم الدولية»[٢]..



أردوجان يتسلم جائزة الملك فيصل

(١) الموقع الرسمي لجائزة الملك فيصل على شبكة الإنترنت، الرابط:
www.menofia.edu.eg/announcements/faisal/files/PDF_Files/Arabic/KFIP-Winners-per-Years.pdf.

(٢) أخبار العربية نت، ٩ مارس ٢٠١٠م.

وذلك إلى جانب فوز أردوجان بجائزة شخصية عام ٢٠١٠م الإسلامية، التي تمنحها دولة الكويت العربية[1]، وقد جاء في كلمة الأمين العام للجائزة بأن مجلس الإدارة اختار أردوجان من منطلق التقدير لجهوده في خدمة العمل الإنساني ومواقفه المشرفة إسلاميًّا وعالميًّا؛ حيث قال: «إن جائزة الشخصية الإسلامية المتميزة تمنحها إدارة الجائزة للشخصية الإسلامية التي يكون لها وجود ثابت في الدفاع والذود عن القضايا الإسلامية العالمية، فهناك مَنْ يحمل هَمَّ الإسلام من خلال منصبه المؤثِّر ويساهم في نصرة هذا الدين». وأضاف: «إن اختيار أردوجان جاء بناءً على استشارة بعض المحكِّمين المعتمدين في الجائزة، الذين رأوا فيه قوةً وثباتًا في الدفاع عن العديد من القضايا الإسلامية المفصلية، التي كانت تحتاج إلى موقف ثابت من قِبَلِ الدول الإسلامية»[2].



أردوجان يتسلم جائزة
الشخصية الإسلامية من الكويت

(١) صحيفة الرأي الكويتية، ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م، العدد (١١٤٩٥).
(٢) صحيفة تركيا اليوم، ١١ يناير ٢٠١١م.

ثـانيًا: أردوجـان في عيون وسائل الإعلام

أمَّا على الصعيد الإعلامي فما زال أردوجان منذ تولِّيه يُعَدُّ من نجوم الإعلام، ولا نقول في عالمنا العربي والإسلامي فقط؛ بل على مستوى وسائل الإعلام العالمية أيضًا؛ فقد اختِير رئيس الوزراء التركي -رجب طيب أردوجان- ليكونَ رجلَ عام ٢٠١٠م بغالبية ساحقة؛ وذلك في نتيجة تصويت أجراه موقع وكالة «سي إن إن» الإخبارية الأميركية، وقالت الشبكة في تعقيبها على نتيجة الاستبيان: إن اختيار أردوجان يعكس المزاج العام للشارع العربي، الذي يشهد صعود نجم أردوجان والدبلوماسية التركية عمومًا، لا سيما منذ أحداث الهجوم على «أسطول الحرية». وأضافت: «لقد دشَّن أردوجان حقبةً جديدةً في السياسة التركية، فبعد عقود من «شبه التجاهل» التركي للمنطقة العربية، وبعد سعيٍ متواصلٍ من أنقرة للانضمام إلى النادي الأوربي، عادت تركيا لتنظر نحو الشرق، وتزايد الدور التركي بشكل تدريجي في العراق وأفغانستان، كما لعب أردوجان دورًا كبيرًا في فكِّ عزلة سورية التي بدأت مع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل -رفيق الحريري[1]- على أنَّ صعود نجم أردوجان على المستوى الشعبي العربي بدأ في ٢٠٠٩م، بعد المشادة الكلامية بينه وبين الرئيس الصهيوني -شيمون بيريز- في مؤتمر دافوس، لتعود الأصوات التي تتغنى بـ«الفارس العثماني العائد» إلى أحضان قضايا المنطقة»[2].

---

(١) حدثت جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥م ووجَّه الغرب اتهامه لسورية.

(٢) موقع الإسلام اليوم، ٢ يناير ٢٠١١م: www.islamtoday.net.

TIME Specials

Main TIME 100 Person of the Year Best Blogs Best Websites Worst Cars TI
All-TIME 100



The 2010 TIME 100

In our annual TIME 100 issue we name the people who most affect our world

Select a Section Story All Best and Worst Lists

Leaders





View All

Recep Tayyip Erdogan

By PELIN TURGUT [illegible] 2010



Turkey's Prime Minister is a survivor. A devout Muslim and tough-talking former soccer player, Recep Tayyip Erdogan, 56, rose to prominence in 1994 as mayor of Istanbul — a city on whose streets he once sold buns to make ends meet. He was stripped of office and imprisoned when he fell afoul of Turkey's secularist courts but re-emerged even more popular than before. Erdogan saw three political parties banned for Islamism — although mainly Muslim, modern Turkey is strictly secular — and took note, founding his Justice and Development Party on a pro-West, probusiness platform in 2001. First elected Prime Minister in 2003, he won re-election four years later and has used his second term to seek a sometimes controversial global role as spokesman for

مجلة "تايم" الأميركية تختار أردوجان
للمرة الثانية بين أكثر ١٠٠ شخصية نفوذًا في العالم

ولم تكن شبكة «السي إن إن» الوحيدة التي لفت انتباهها الزيادة المضطردة في شعبية الزعيم أردوجان؛ فقد حصل أردوجان في ديسمبر ٢٠٠٤م -أي بعد عام تقريبًا من تولِّيه الحكومة التركية- على جائزة «أوربي العام» من مجلة صوت أوربا، كما اختارته مجلة «تايم» الأميركية في عام ٢٠١٠م -للمرة الثانية- من بين أكثر ١٠٠ شخصية نفوذًا في العالم[١].

ثالثًا: في عيون الشعوب

لقد نجح أردوجان أول ما نجح في كسب قلوب البسطاء من الناس الذين لمسوا فيه الصدق والإخلاص فأحبوه من فورهم، وجهروا بحبهم له دونما أن تُعَطِّلهم الحسابات السياسية أو الخلافات الحزبية.. وهذه مزية في الشعوب فهي إذا أحبت أظهرت حبها على الفور، وكذلك إذا أبغضت وكرهت، وقد فطن أردوجان لهذه الحقيقة؛ فكان أول مَنِ اهتم بهم هم البسطاء والفقراء والعامة، الذين عادة ما يجدون من السياسيين الإهمال والتقصير.

لكن أردوجان الزعيم المسلم الفاهم لدينه فطن إلى أن خير الناس هم أنفعهم للناس، وكلما زاد أردوجان في عطائه للناس بادلوه بعطائه حبًّا وتقديرًا وإجلالاً؛ بدأ الأمر مع الشعب التركي ثمَّ تخطاه إلى محبة غامرة لأردوجان سبقته إلى كافة شعوب العالم..

---

(١) صحيفة تركيا اليوم، ١٠ يناير ٢٠١١م.



أردوجان مع الشعب

ولنترك الدكتور معتز بالله عبد الفتاح[١] يقصُّ علينا موقفًا مرَّ به مع أحد أصدقائه -الذي يعمل في أحد مراكز استطلاع الرأي الأميركية- والذي أخبره: إن آخر استطلاع رأي أجروه في المنطقة العربية -أُجري في أبريل ٢٠١٠م في خمس دول- أوضح أن الشخصية الأكثر احترامًا بين العرب هو رجب طيب أردوجان[٢].

---

(١) معتز بالله عبد الفتاح: أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وميشجان، ويُدير حاليًا وحدة دراسات الإسلام والشرق الأوسط في جامعة ميشجان المركزية في الولايات المتحدة.

(٢) معتز بالله عبد الفتاح: تركيا والعرب بين أردوجان والامتهان، صحيفة الشروق المصرية، ٥ يونيو ٢٠١٠م.



أردوجان يُقَبِّل يد سيدة عجوز

ويُكمل الدكتور معتز: «إن أردوجان وأمثاله نادرون حقًّا في تاريخ الأمم والشعوب، ولهم وصف في الدراسات الأكاديمية بعنوان: «القيادات التحويلية» (transformational leadership)، ورغمًا عن رداءة الترجمة، لكنها تحمل أهم خصائص هذه النوعية من القيادات؛ وهي أنها قيادة مُلهِمة (بكسر الهاء)، وليست بالضرورة مُلهَمة (بفتح الهاء) بخصائص ربانية تجعل الآخرين ينظرون إليهم باعتبار أصحابها فوق بقية البشر، فالأهم هو قدرتها على أن تُلهِم الآخرين، وأن تكون مستعدة لأن تُضحي بمكاسبها الشخصية من أجل تحقيق رؤيتها، التي تحمل الخير للمجتمع الذي تظهر فيه والإنسانية جمعاء إن استطاعت».

ثم يختم بأن الشعوب كما السوائل تأخذ شكل الإناء الذي تُوضع فيه، هذا الإناء يكون المؤسسات والقوانين، والأهداف التي تضعها القيادة لها، وهذه الصورة الرمزية تُوَضِّح لنا لماذا تستجيب الشعوب للقيادات التي تكون نقاط تحوُّل في تاريخها، وهو ما لمسناه في شخصٍ مثل رجب طيب أردوجان. أعلم أن الكتابة عن رجل لم يزل في موقع السلطة فيه الكثير من المغامرة، فستكون له قطعًا مواقف سيتحفَّظ عليها منا كثيرون؛ لعيبٍ فيه أوفينا أو فيها، فاستواء النقص على مجمل البشر من بديهيات الحياة؛ ولهذا أقول: اللهم ارزقنا أردوجان عربيًّا يُنَبِّه الناس ويرفع الالتباس، ويُفكِّر بحزم ويعمل بعزم[1] .. .

---

(١) معتز بالله عبد الفتاح: تركيا والعرب بين أردوجان والامتهان، صحيفة الشروق المصرية، ٥ يونيو ٢٠١٠م.



عاطفة أردوجان مع الشعب صادقة

لقد فقه أردوجان كيف يمكنه امتلاك القلوب بالتواضع وتغليب مصلحة المجتمع على المصالح الحزبية الضيقة؛ وها هو رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان الفائز للمرة الثالثة بالانتخابات البرلمانية يقول في مؤتمر شعبي حاشد أمام مئات الآلاف من أنصاره: «إنَّ واحدًا من بين كل اثنين من الأتراك أعطى صوته لحزب العدالة ومع ذلك سنعانق كل المعارضين».

ويُضيف: «أقول كأحد أبناء هذه الأمة: إن تركيا ستكون نموذجًا للديمقراطية في العالم، ولقد فتحنا صدورنا للجميع وأحببناهم، فلسنا أسيادًا لهذه الأُمَّة وإنما خدمًا لها»[1].

---

(١) شبكة سنّي نيوز الإلكترونية، ١٣ يونيو ٢٠١١م: www.sunni-news.net.

ثم يُهدي نصره إلى الشعوب الإسلامية والأراضي المحتلة، فيقول: «بقدر ما انتصرت إسطنبول انتصرت سراييفو، وبقدر ما انتصرت أزمير انتصرت بيروت، وبقدر ما انتصرت أنقرة انتصرت دمشق، وبقدر ما انتصرت ديار بكر انتصرت رام الله ونابلس وجنين والضفة الغربية والقدس وغزة، وبقدر ما انتصرت تركيا انتصر الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وأوربا»[1].

* * *

(١) موقع المسلم، ١٣ يونيو ٢٠١١م: http://almoslim.net.



تركيا.. رؤية للمستقبل

استطاعت تركيا الحديثة بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تحفر لنفسها مكانًا ومكانة معتبرة على الساحة العالمية..

وأردوجان ما زال نجمه في صعود دائم ومستمر..

فإذا أضفنا لذلك ما حبا الله به تركيا من إمكانات هائلة، وموقع جغرافي متميز، وتاريخ مشرِّف، وجذور عميقة جدًّا فإننا نتوقَّع لتركيا دورًا ملموسًا ومؤثرًا في حياة البشرية بكاملها، ليس على المدى البعيد بل في السنوات القليلة القادمة!!

فما معالم هذا التأثير التركي؟ وما نطاق اتساعه؟!

هذا ما سنحاول استقراءه في السطور القادمة..

أولاً: أتوقع.. تقاربًا تركيًا عربيًا، وخاصة مع مصر وسورية

وهذا التقارب قد يستغربه الكثيرون؛ لأن انفصال تركيا عن العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية كان من أهم أسبابه نشوء النزعة القومية التركية والعربية، والتصارع بينهما.. فالتاريخ غير جيد.

لكن إذا عمَّقنا النظرة وجدنا أن الإسلام هو العامل الرئيس الذي يجمع المسلمين، ولمَّا كانت الصحوة الإسلامية في تركيا والبلاد العربية قد بدأت تقريبًا في وقت متزامن فإن كلا الطرفين صارت عنده دوافع الوحدة..

كما أن كلا الطرفين ذاق من مرارة الفرقة والتشرذم؛ حيث عاشت الدول

الإسلامية -التركية منها والعربية- في ذيل قائمة العالم على مدار القرن العشرين بكامله..

وفي وجود شخصية مثل أردوجان لها كاريزما واضحة، وله مواقف إسلامية بارزة وجدنا تعاطفًا عربيًّا واضحًا معه من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وقد يكون هذا أحد أهم أسباب التقارب النفسي بين العرب والأتراك..

وقد لمستُ مثل هذا التقارب في زياراتي المتكررة لأوربا حيث بدأت الجاليات المسلمة التركية والعربية في التقارب، وهذا لم يكن موجودًا منذ فترة الأربعينيات من القرن الماضي وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين..

كما أتوقع تقاربًا تركيًّا بشكل أكبر مع مصر تحديدًا..

فلماذا مصر؟

ذلك لاحتلال كلٍّ من البلدين زاوية غاية في الأهمية من المنطقة العربية والإسلامية، وسيؤدي تقاربهما إلى قوة مشتركة هائلة..

وسيساعد على هذا التقارب ما نلمسه من رقة قلب يتمتع بها الشعب المصري، وقد رأيناها في تأثُّر المصريين الشديد بمواقف أردوجان، لا سيَّما موقفه في منتدى دافوس..

كذلك السمت المتشابه إلى حدٍّ كبير للصحوة الإسلامية في البلدين؛ ولعلَّ ذلك يرجع إلى بروز حركة الإخوان المسلمين على الساحة المصرية كأكبر قوة إسلامية مؤثِّرة في سير الأحداث بمصر، وبالنظر إلى الساحة التركية سنجد أن حركة أربكان التي خرج منها الزعيم التركي أردوجان ما هي إلا امتداد لجماعة الإخوان المسلمين؛ سواء على الناحية الفكرية أو التنظيمية..

إضافة إلى التاريخ المشترك الطويل بين مصر وتركيا؛ فلم تكن مصر ولاية عادية ضمن ولايات الخلافة العثمانية؛ بل كانت أهم الولايات قريبًا..

كما أن لهذا التقارب التركي المصري شواهد كثيرة تؤكده؛ وقد أشرنا إلى الزيارة التي بادر بها الرئيس التركي عبد الله جول لمصر عقب انتصار الثورة المصرية في خلع الرئيس المصري حسني مبارك، وكانت هذه الزيارة لفتة قوية الدلالة على مدى قرب حكومة أردوجان من نبض ومشاعر الشارع المصري.

ثم كانت الاستضافة التركية الكريمة لمجموعة كبيرة من الشباب المصري الثائر؛ وذلك بهدف إسداء النصيحة وتقديم خبرات التجربة التركية هدية للشباب المصري، ودليل تقدير وإعزاز..

وقد سبق الاهتمام التركي بمصر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بأعوام عديدة؛ فقامت بتشجيع الأتراك على الاستثمار وإقامة المشروعات التجارية في مصر، وفي يناير ٢٠١٠م أُلغيت تأشيرات دخول الأفراد بينها وبين مصر في دفعة جديدة لجهود التقارب بين البلدين[1]..

ولا يجب أن نغفل مشاعر المودَّة والألفة التي تحظى بها تركيا لدى أبناء التيار الإسلامي في مصر -خاصة في جماعة الإخوان المسلمين- ومطالبتهم بتطبيق التجربة التركية في مصر، ومن ناحية تركيا فهي لم تدخر جهدًا في سبيل تدعيم هذه المشاعر الإيجابية والعمل على تنميتها، لا سيما وأن تركيا رحبت بوجود مقرٍّ لاتحاد المنظمات الطلابية الإسلامية على أرضها، وهو أحد تنظيمات الإخوان المسلمين الرئيسية في العالم..

لكن يجب أن نعلم أن هناك بعض الأمور التي ستعوق هذا التقارب؛ منها:

---

(١) صحيفة أخبار العالم التركية، ١٩ يناير ٢٠١٠م.

- اختلاف اللغة الذي يؤدي إلى نقص المعلومات، وهو ما يمكن التغلب عليه بجهود تركية في الأساس؛ حيث ينبغي عليهم ترجمة ثقافاتهم ونظمهم إلى اللغة العربية؛ حتى يتم التداخل الطبيعي بين الشعبين..
- وجود بعض التيارات الإسلامية التي لم تدرس تجربة أردوجان بالتفصيل فأخذت عنه انطباعًا سلبيًّا؛ حيث وصل الأمر إلى اتهامه بالعلمانية والخروج عن الإسلام في بعض التحليلات! وهذا سيعطل مسيرة التقارب لا شكَّ.

أمَّا على الجانب السوري فإني أتوقع تقاربًا تركيًّا بشكل مقارب للتقارب التركي المصري؛ ومن أكثر الأمور التي تدفع باتجاه هذا التقارب التاريخ المشترك؛ حيث كانت سورية واحدة من أهم ولايات الخلافة العثمانية، نضيف إلى ذلك الطبيعة المتقاربة للغاية بين الشعبين، لدرجة وجود عائلات بالكامل لها جذور سورية تركية مشتركة، ويظهر ذلك بوضوح في التناسق الشديد في العادات والتقاليد والأزياء، بل في أنواع الأطعمة والأشربة بين البلدين، كما يُساعد على هذا التقارب الحدود الطويلة المشتركة بين تركيا وسورية والتي يبلغ طولها ٨٢٢ كم[1].

وذلك إلى جانب الرغبة السورية الحثيثة في العودة إلى الإسلام والالتزام بتعاليمه بعد عقود طويلة من محاولات إقصاء الإسلام عن حياة الشعب السوري، وذلك في ظلِّ حكم نظام حافظ الأسد النصيري، والذي امتدَّ بعدما ورثه ابنه بشار الأسد، وهو إلى زوال قريب -بإذن الله- على يد ثوار سورية الشرفاء..

كما سيعضد من هذا التقارب الضعف الشديد الذي يعاني منه الاقتصاد السوري، والذي سيدفع الحكومة والنظام السوري إلى التنسيق مع الجار التركي

(1) UN Demographic Yearbook, accessed April 16, 2007.

لتحقيق نهضة اقتصادية، وسيشجعه على ذلك الإجراءات التقريبية التي شرعت تركيا في اتخاذها منذ تولت حكومة أردوجان الحكم، وتحدَّثنا عن بعض معالمها في هذا الكتاب[1]..

ثانيًا: أتوقع.. دورًا تجميعيًا للعالم الإسلامي على يد الأتراك..

وذلك لاعتبارات كثيرة؛ منها:

- البعد التاريخي؛ فأقرب تاريخ تجميعي للمسلمين كان على يد الأتراك ممثلاً في صورة الخلافة العثمانية، وهي ما نشعر جميعًا بقربنا منها، فالمسألة لا تزيد عن مائة عام من الزمان، وذلك على خلاف الاتحادات الإسلامية الماضية التي سبقتها.
- البعد الواقعي؛ فتجربة الحُكم الإسلامي سبقت غيرها في تركيا، وهي تمتلك الآن من النضج ما يُؤَهِّلها للقيادة..
- النموذج التركي صار ملهِمًا للجميع، ولا شكَّ أن معظم المخلصين -إن لم يكن كلهم- من أبناء الوطن العربي والإسلامي سيُيَمِّمُون وجههم شطر إسطنبول للبحث عن مساعدة لإنجاح تجاربهم في بلادهم، وهذا سيعطي تركيا دورًا مهيمنًا ومرشدًا في المرحلة المقبلة..

أمَّا صورة هذا التجمُّع فليس بالضرورة أن يكون بالشكل التقليدي للخلافة، ولكنه قد يكون في صورة مؤسسات اقتصادية جماعية كبرى، وإذا تطوَّر الأمر ونما فقد يكون له شكل سياسي واضح ومؤثر، ويمكن مراجعة النموذج الذي كان أربكان يسعى إلى تطبيقه كبديل للأمم المتحدة؛ حين دعا إلى منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية، وإلى منظمة التعاون الدفاعي للدول الإسلامية، وإلى السوق

(١) الجزء الخاص بسياسة تصفير النزاعات.

المشتركة للدول الإسلامية، وإلى وِحْدة نقدية إسلامية مشتركة، وإلى منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية[1]...

ولعلَّ الله ﷻ يريد لتركيا ما هو أعظم من ذلك فتُعيد شكل الخلافة الحقيقي من جديد، وليس ذلك على الله بعزيز.

ثالثًا: أتوقع.. محاولة العديد من الدول العربية تقليد النموذج التركي خاصة بعد الثورات التي تفجَّرت في المنطقة

والسؤال: هل هذا الأمر إيجابي أم سلبي؟!

الإجابة أنه إيجابي في بعض الحالات وسلبي في حالات أخرى؛ حيث تبدأ بعض الدول محاولة تقليدها للنموذج التركي وهي تقف في موضع أسوأ بكثير من الوضع الذي بدأ فيه أردوجان تجربته، مثل الوضع في دولة تونس الشقيقة، فهذا أمر إيجابي، وكذلك يكون الوضع إيجابيًّا إذا توافقت الظروف بين الدولة التي تريد محاكاة النموذج التركي وبين الوضع في بداية حكم العدالة والتنمية لتركيا، مثل الحالة الجزائرية؛ فهي دولة علمانية، وتُحكم بالعسكر، ولها جذور إسلامية تتشابه إلى حدٍّ كبير مع الحالة التركية قبيل تسلُّم أردوجان للحكم..

لكن إذا أرادت دولة أخرى أن تحاكي النموذج التركي بحذافيره وهي غافلة أنها تقف في موضع أفضل من الوضع الذي بدأ فيه أردوجان بمراحل؛ فهذا ولا شك أمر سلبي..

وأقصد هنا الحالة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ فالوضع في مصر مختلف تمامًا عن الوضع التركي المظلم إبَّان تولِّي أردوجان للحكم، ويمكننا ملاحظة هذا

---

(١) محمد نور الدين: أربكان في الواقع التركي والإسلامي، صحيفة الموقف الفلسطينية الإلكترونية، ٥ مارس ٢٠١١م.

الاختلاف والتباين الواضح من خلال النقاط التالية:

النقطة الأولى: الجيش التركي علماني صريح يصل إلى حدِّ التطرُّف، وذلك على خلاف الحال في الجيش المصري، ونذكر هنا ما كشفته إحدى الوثائق السرية التي تم العثور عليها في قيادة الأسطول التركي بمدينة «غولجوك» عن أمر أصدره الأدميرال «أوزدن أورناك» قائد القوات البحرية باعتقال ستة عشر ضابطًا بحريًّا بسبب ميولهم الدينية، وكانت هذه الوثيقة جزءًا من خطة تُسَمَّى «المطرقة»، التي خطط لها بعض العسكريين للإطاحة بحكومة العدالة والتنمية، حيث كانت وحدات خاصة بالقيادة البحرية تجرى عمليات تحرٍّ دقيقة عن قيادات وضباط القيادة البحرية للتثبت من توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية؛ ومن ثَمَّ تمكنت من «الكشف» عن ستة عشر ضابطًا ثبت على بعضهم الاستماع إلى القرآن الكريم من المذياع، والبعض الآخر تم التحقق من صيامه «عدة» أيام في شهر رمضان الكريم[1]!!

بينما نجد العاطفة الإسلامية في الجيش المصري غاية في الوضوح، والأمثلة الدالة على ذلك في تاريخنا المعاصر أكثر من أن تحصى، ولعلنا جميعًا نذكر الهتاف المدوِّي لجيشنا المصري «الله أكبر.. الله أكبر» وهو يقتحم خط بارليف الصهيوني في حرب العاشر من رمضان لعام ١٣٩٣هـ من الهجرة النبوية الشريفة، والتي يقول عنها فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي:

«تُعَدُّ هذه الحرب من أهم ما حدث في شهر رمضان المبارك، ما فاجأنا وفاجأ العالم كله من حدث اهتزَّت له القلوب طربًا، وابتسمت له الثغور فرحًا، ولهجت به الألسنة ثناءً، وسجدت الجباه من أجله لله شكرًا..

هذه الحرب التي أحيت الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، بل الأمة

(١) موقع تركيا اليوم، ٢٢ يناير ٢٠١١م: http://turkeytoday.net.

الإسلامية من المحيط إلى المحيط، والتي أحب دائمًا أن أسميها معركة العاشر من رمضان، وليس السادس من أكتوبر؛ لأن شهر رمضان ونفحاته وبركاته وإمداداته التي هبت نسماتها على الجنود المصريين الصائمين والمصلين كان له أثره في تحقيق النصر، وإمداد المقاتلين بشحنة إيمانية دفعتهم إلى البذل والفداء.

ويتحدث عن الجندي المصري قائلاً:

إن الجندي المصري يُقاد من داخله، لا من خارجه، ولا يقود الناس في بلادنا شيء مثل الإيمان، ولا يُحرِّكهم محرِّك مثل الإيمان.

وهذا ما لم تفهمه القيادة المصرية في حرب ١٩٦٧م مع العدو الصهيوني، فقد عزفوا على منظومة القومية، ومنظومة الاشتراكية، ومنظومة الثورية، فلم تُحرِّك ساكنًا، أو تُنبِّه غافلاً في الجندي المصري، ولكنك إذا حرَّكته بـ«لا إله إلا الله والله أكبر».. إذا رفعتَ أمامه المصحف، إذا قلتَ: يا ريح الجنة هبي. إذا ذكَّرْتَه بالله ورسوله، وذكَّرْتَه بالأبطال العظام: خالد وأبي عبيدة وسعد وطارق وصلاح الدين وقطز وعبد القادر الجزائري، وعمر المختار -فقد خاطبت جوانيته، ودخلت في أعماقه، وأوقدت جذوته، وحرَّكت حوافزه، وبعثت عزيمته، وهنا لا يقف أمامه شيء، إنه يصنع البطولات، ويتخطَّى المستحيلات؛ لأنه باسم الله يتحرَّك، وباسم الله يمضي، وعلى الله يتوكل: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]»[١].

النقطة الثانية: هي العلاقات الوطيدة والمتجذِّرة بين الجيش التركي والعدو الصهيوني، والتي سبق وتعرَّضْنا لبعض سماتها بين دفتي هذا الكتاب، ونُضيف

---

(١) يوسف القرضاوي: حرب العاشر من رمضان، (مقال)، ٣١ أغسطس ٢٠٠٩م، موقع الشيخ القرضاوي على الإنترنت: www.qaradawi.net.

عليها هنا تصريح ذكره (يو آف بيران) وهو من كبار المسئولين بوزارة الخارجية الصهيونية في ٢٥ فبراير ٢٠٠٣م -ليعكس الوضع المزري الذي ورثه حزب العدالة والتنمية والموضع الذي بدأ منه أردوجان تجربته الإصلاحية:

«إن مستوى حوارنا مع الأتراك في عمقه وحميميته يُذَكِّرنا بحوارنا مع الولايات المتحدة الأميركية؛ فدرجة الثقة والرؤية المشتركة للتحديات في المنطقة والساحة الدولية تحوز على أعلى درجات يمكن رصدها في منظومة العلاقات الإسرائيلية مع أصدقائها»[1].

بينما في مصر فالوضع على العكس تمامًا؛ ولعلَّ ما جاء في إحدى الوثائق الدبلوماسية الأميركية السرية التي سربها موقع «ويكيليكس» الإلكتروني في ٩ فبراير ٢٠١٠م أن الولايات المتحدة منزعجة من استمرار الجيش المصري اعتبار إسرائيل العدو الأساسي رغم توقيع اتفاقية سلام منذ أكثر من ثلاثة عقود[2]!!

النقطة الثالثة: أن الدعوة الإسلامية في مصر أكثر نضجًا من نظيرتها التركية؛ ولعلَّ هذا يتضح من تأثير النزعة الصوفية الواضح في مسار التجربة التركية؛ فالناظر إلى طبيعة التدين في المجتمعات التركية يمكنه بسهولة أن يرى آثار التصوف الواضحة فيه؛ حيث دأب الأتراك منذ حديث عهدهم بالدين على حماية التصوف، الذي كان بمثابة الحصن المنيع الذي يحتمي به الدين والبلاد معًا من شتى الهجمات وسائر المخاطر، وفي مقدمتها الهجمة العلمانية الشرسة[3].

---

(١) جلعاد كوهين: أهمية تركيا الاستراتيجية هائلة لإسرائيل والغرب، هاآرتس، ٢٥ فبراير ٢٠٠٣م، نقلاً عن مختارات إسرائيلية، رقم (٩٩)، عدد مارس ٢٠٠٣م.

(٢) شبكة محيط، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م.

(٣) محمد بانوك - عضو اللجنة التنفيذية لحزب السعادة-: حماية الدين ومواجهة العلمانية، الجزيرة نت، ٣ نوفمبر ٢٠٠٦م: www.aljazeera.net.

ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن يُنكر الطبيعة الانعزالية لمعظم الطرق الصوفية؛ ومن ثَمَّ فقيام حكم إسلامي مع وجود سيطرة صوفية على الرموز الإسلامية أمر صعب.

بينما في مصر نجد العديد من الحركات الإسلامية المتجذرة في المجتمع المصري؛ لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، والجمعية الشرعية، وجماعة أنصار السنة المحمدية، والدعوة السلفية، وجماعة التبليغ والدعوة، والجماعة الإسلامية، ومؤسسة الأزهر.. وغيرها من الجماعات والمؤسسات التي أدَّت على مدار عشرات السنين دورًا رائدًا في تطوير إدراك المصريين لمسألة الحكم في الإسلام، خاصة وأن بعض هذه الجماعات والحركات كان له توجه سياسي بارز؛ كجماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية.

النقطة الرابعة: الاختلاف بين طبيعة الشعب المصري والتركي؛ فالشعب المصري يتميز بالعديد من الصفات؛ مثل: السماحة، ولين الجانب، والكرم، وقبل ذلك وبعده فهناك صفة متجذّرة في أعماق الشخصية المصرية -حتى من قبل الإسلام- وهي صفة الجندية، والتي أكَّد عليها الرسول الكريم ﷺ في حديثه الشريف عن أمِّ سلمة: «أنَّ رسول الله ﷺ أوصى عند وفاته فقال: «اللهَ اللهَ فِي قِبْطِ مِصْرَ فَإِنَّكُمْ سَتَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ، وَيَكُونُونَ لَكُمْ عُدَّةً، وَأَعْوَانًا فِي سَبِيلِ اللهِ»[1].

ولا شكَّ أن هذه الصفة يكون لها عظيم الأثر إذا قيض الله لهذا الشعب قائدًا مجاهدًا مثل قطز أو صلاح الدين، ولكنها في الوقت نفسه صفة قد تؤدي إلى تهاون الحاكم وتراخيه في تحقيق العدل؛ مثلما رأينا في حالة الرئيس مبارك، الذي ركن إلى رغبة الشعب المصري في الأمان والاستقرار فتمادى في ظلمه وفساده..

(١) الطبراني: المعجم الكبير، ٢٣/ ٢٦٥، وقال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ١٠/ ٦٣، وصححه الألباني، انظر: السلسلة الصحيحة (٣١١٣).

بينما في الشعب التركي نجد طبيعة وثَّابة، حماسها لا يتوقف، ولديها دائمًا الرغبة في التطوير المستمر، وقد استثمر العثمانيون هذه الصفات في تكوين إمبراطوريتهم العظيمة.

لكن لا شك -أيضًا- من وجود جانب سلبي لهذه الصفات، وهو شدة الطِّبَاع وصعوبة الانقياد، التي تحتاج إلى مهارات خاصة يجب أن تتوفر في قيادات الدولة حتى تستطيع تطويع مثل هذا الشعب وتوجيه طاقاته في الاتجاه الصحيح..

ومن ثَمَّ ففرصة رموز الحركة الإسلامية في مصر أكبر من مثيلاتها في تركيا؛ حيث إن قيادة الشعب المصري أسلس من قيادة الشعب التركي..

النقطة الخامسة: التقديس الذي يكنّه الشعب التركي لأتاتورك!!

فحتى هذه اللحظة، وكل عام، عند تمام الساعة التاسعة وخمس دقائق من صبيحة العاشر من نوفمبر تتوقف الحياة في مدينة إسطنبول، وتنطلق صفارات الإنذار مزمجرة متوعدة، فيتجمد الناس في الشوارع بأماكنهم، وكذلك السيارات والحافلات والشاحنات، وتتوقف -أيضًا- الدروس في المدارس، والأعمال في المصانع والمكاتب لمدة دقيقتين، ذلك يحدث حتى الآن منذ سبعين سنة؛ حدادًا على وفاة مصطفى كمال أتاتورك!!

وذلك إضافة إلى صوره المنتشرة في كل مكان بتركيا، ومطبوعة على كل الأوراق النقدية التركية، وقد صدر قانون في سنة ١٩٥١م يحظر على أي مواطن طمس معالم صور أتاتورك ويضعه تحت طائلة المساءلة القانونية، والسجن من سنة إلى ثلاث سنوات، وقد تعرَّض أحد الأساتذة في عام ٢٠٠٨م إلى عقوبة الحبس المؤجل لمدَّة ١٥ شهرًا عندما قدَّم اقتراحًا خلال مناقشات أكاديمية، قال فيه: إن

الجمهورية التركية الأولى لم تكن نظامًا تقدميًّا كما تُصَوِّره المؤلفات الرسمية[1]!!

لكننا والحمد لله في مصر لم يعد لدينا أصنامًا نقدسها بهذه الصورة الفجَّة..

أمَّا النقطة السادسة والأخيرة: فهي أن التغيير في تركيا أتى متدرِّجًا وليس بثورة!

وهي حقيقة واضحة لا ينبغي لنا بأي حال أن نتغافل عنها؛ فالنموذج التركي اختار نهج التدرج عبر صناديق الاقتراع، ولم يحِد عن هذه الطريقة رغم الارتداد العلماني على خيارات الشعب التركي وتوجهاته الإسلامية، والانقلاب عليها المرة تلو الأخرى.

لكن في الحالة المصرية فنحن أمام ثورة معجزة شهد الجميع بتفرُّدها، وبتأييد ربَّانيٍّ واضح؛ مما يجعلنا نقول: لقد قفزت بنا الثورة المصرية خطوات واسعة إلى الأمام، ووفَّرت علينا سنوات طوال من العمل المتدرج الذي سرنا في طريقه لأكثر من ثمانين عامًا.

لكل ما سبق نقول: إن فرصة مصر في تطبيق نموذج إسلامي أرقى وأعلى وأنضج من النموذج التركي فرصة كبيرة، واكتفاء الحركة الإسلامية في مصر بالنموذج التركي يُعَدُّ قصورًا لا ينبغي لهم أن يجعلوه طموحهم، والله أعلم.

---

(١) تركيا.. حرب بين «الماضي والماضي» بوشم أتاتورك «الأبدي»، صحيفة النهار الكويتية، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٠م، العدد (١١٠٥).



ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م المصرية

رابعًا: أتوقع طفرة اقتصادية ملموسة لتركيا تكون خارج الحسابات المنطقية لعلماء الاقتصاد..

فأنا أعلم أن معظم علماء الاقتصاد يتوقَّعون مستقبلاً طيبًا للاقتصاد التركي بِنَاءً على الخطوات التي تتخذها حكومة العدالة والتنمية، وبناءً كذلك على مراقبة التطور الذي حدث في خلال السنوات الثمانية الماضية، ولكن ما أعنيه في هذه النقطة أن الطفرة الاقتصادية التركية التي أتوقعها ستكون خارج كل حسابات الاقتصاديين! وذلك في توقعي للأسباب الآتية:

أ- الثورات المفاجئة التي رأيناها في بلاد العالم العربي ستؤدي إلى حدوث مشاكل اقتصادية كبرى في هذه البلاد، وذلك على الأقل في السنوات الأولى للثورة، وفي هذه الحالة ستحتاج هذه الدول إلى مَنْ يمدُّ لها يد العون، وأعتقد أن فرصة الشركات التركية ستكون كبيرة في هذا المجال؛ حيث البضاعة الجيدة، والسعر الأرخص من السعر الأوربي والأميركي والياباني، والتصنيع الأفضل من التصنيع الصيني، فستكون تركيا

مرشَّحة بذلك لغزو عدَّة أسواق جديدة بشكل مكثف وكبير؛ مما سيؤدي إلى طفرة أكبر بكثير من المتوقع في الظروف العادية.

ب- لا شكَّ أن دول الخليج تتخوَّف بشكل كبير من التوسع الإيراني في المنطقة؛ وخاصة بعد رؤية الجميع للتأييد الإيراني الكامل للنظام السوري النصيري في حربه ضد شعبه من السوريين السُّنَّة، وكذلك بعد رؤية مواقف حزب الله الشيعي من الثورة السورية، وهذا كله يضع دول الخليج في خطر شديد؛ لأن إمكانياتها العسكرية والسياسية والعددية ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بإمكانيات إيران..

وقد وضح لنا في التاريخ القريب مساعدة دول الخليج لنظام صدام حسين الرئيس العراقي السابق ضد النظام الإيراني الشيعي؛ ليُمَثِّل العراق حاجز صدٍّ أمام الهجمة الشيعية..

أما الآن وبعد مقتل صدام حسين وانهيار العراق فالملاذ الطبيعي في المنطقة سيكون في تركيا، ويمكن كذلك أن يكون في مصر، غير أن تركيا أقرب إلى ساحة الصراع من مصر؛ ولذلك فهي مرشحة بقوة لأخذ هذا الدور، بما سيفتح لها المجال لعلاقات قوية جدًّا مع نظم الخليج كلها، وهي نظم اقتصادية كبرى كما هو معروف، وبما يمكن أن يؤدي إلى طفرة اقتصادية تركية غير مسبوقة.

ت- مع النمو الواضح للروح الإسلامية في البلاد العربية، خاصة بعد الثورات المتتالية أتوقع أن تقل حماسة الناس للشراء من المصادر الأجنبية أيًّا كان نوعها، ومحاولة الاعتماد على الذات الإسلامية؛ وذلك من منطلق ديني ووطني؛ ومن ثَمَّ فسيكون التوجُّه إلى تركيا المسلمة أكبر بكثير من التوجه إلى الصين الشيوعية، أو أوربا الصليبية، وهذا سيصبُّ -

ولا شك- في طفرة اقتصادية تركية خيالية بإذن الله ﷻ.

خامسًا: أتوقع استمرار تدهور العلاقات التركية الصهيونية

بل قد يصل الأمر إلى قطع العلاقات نهائيًّا بين البلدين، أو يتطور الأمر إلى ما هو أكثر من ذلك! والشواهد على هذا التوقع كثيرة..

أ- العلاقات التركية مع الصهاينة في انهيار ملموس ومستمر منذ تولِّي أردوجان للحكم، وإذا استمر هذا التدهور وبالمعدل نفسه سيصل الأمر في النهاية إلى قطع العلاقات.

ب- ما نراه من نموٍّ مضطرد للروح الإسلامية في تركيا.

ت- تقارب تركيا المتزايد مع العالم الإسلامي سيقابله حتمًا تراجع للعلاقات مع الكيان الصهيوني.

ث- ما نرصده من ضعف مستمر للسيطرة العسكرية على مجريات الأمور السياسية في تركيا سيؤدي إلى سهولة اتخاذ قرار بقطع العلاقات مع الصهاينة.

ج- الصلف والتهوُّر الصهيوني المستمرُّ قد يقود إلى أمر ما يكون هو السبب المباشر في قطع العلاقات، والتهور الصهيوني بضرب أسطول الحرية وسفينة مرمرة التركية ليس منا ببعيد.

ح- في حال قيام حكومات إسلامية -أو يغلب عليها الطابع الإسلامي- في مصر وسورية الأمر الذي سيدفع إلى احتقان أو صدام مع الكيان الصهيوني، وأتوقع بشدة أن تتجه تركيا وبقوة إلى الجانب المسلم.

سادسًا: أتوقع.. افتراقًا في الطريق بين تركيا وإيران قد يتطور إلى صدام..

وذلك لعدَّة أسباب؛ من أبرزها:

أ- مجال التنافس واحد تقريبًا، والقوتان متناميتان، ولكل منهما طموح في المنطقة نفسها، وأي نجاح لأحد القوتين سيُخصم من رصيد الأخرى.

ب- خطورة الوضع في العراق بعد الاحتلال الأميركي؛ حيث تزايدت مساحات النفوذ الشيعية بشكل كبير وبدفع إيراني واضح، وبالتأكيد فإن وقوع العراق في براثن السيطرة الإيرانية لن يُترك بسهولة من تركيا.

ت- التأييد الإيراني السافر للنظام النصيري في سورية سيؤدي إلى مخاوف تركية حقيقية، ولن تقبل تركيا بالتأكيد بوجود شيعي مكثّف في جنوبها.

ث- مع ازدياد وتيرة الصراع بين السُّنَّة والشيعة سينظر العالم الإسلامي السُّنِّيُّ إلى أردوجان كمخلِّص، وستكون فرصة نادرة لأردوجان وفريقه التركي لتولي الزعامة الإسلامية.

ج- عند بدء الافتراق سيُستدعى حتمًا تاريخ الدولة العثمانية مع الدولة الصفوية الشيعية، والحروب التي دارت بينهما، وهذا سيدفع إلى زيادة الافتراق، وإلى التهاب الحماسة.

سابعًا: أتوقع.. إخفاقًا في دخول تركيا للاتحاد الأوربي!

هناك جهود حثيثة من تركيا لدخول الاتحاد الأوربي؛ وذلك لتحقيق طفرة اقتصادية كبيرة تدعم الاقتصاد التركي، وتنقله إلى مصاف الاقتصادات العالمية الأولى، لكنّي أتوقع فشلاً في دخول الاتحاد الأوربي لأسباب كثيرة؛ لعل أبرزها:

أ- أوربا النصرانية لن تقبل بدخول دولة إسلامية ذات كثافة سكانية عالية

مثل تركيا؛ فنسبة السكان المسلمين في تركيا تبلغ ٩٩,٨٪، ويبلغ تعدادها ٧٨,٨ مليون نسمة (عام ٢٠١١م)[١]، فتركيا بهذا التعداد الضخم وفي حالة قبولها ستحتلُّ المرتبة الثانية بين دول الاتحاد الأوربي بعد ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها ٨٢ مليون نسمة، وستشكل نسبة ١٣,٦٪ من إجمالي تعداد سكان الاتحاد البالغ ٥٨١,٣ مليون نسمة (عام ٢٠١١م)[٢].

ب- نمو الروح الإسلامية المتزايد في تركيا يخيف أوربا ولا شكَّ.

ت- ظهور نزعة صراع واضحة من الأوربيين ضد الإسلام؛ وذلك منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وهي في نمو واضح، وظهرت في العديد من المواقف؛ منها على سبيل المثال:

مواقف فرنسا من الحجاب، ومواقف سويسرا من الآذان، وفي أزمة الرسوم الدنماركية، وغير ذلك الكثير.

ث- من المؤكد أن أوربا لا تنسى صراعها مع الخلافة العثمانية، وهو صراع لم يمر عليه مائة عام بعد، وكان صراعًا رهيبًا استمر عدة قرون.

ج- اضطراب العلاقات التركية الصهيونية سيدفع أوربا إلى إرضاء الطرف الصهيوني الحليف على حساب الطرف التركي.

ح- هناك تصريحات أوربية واضحة ترفض دخول تركيا الاتحاد الأوربي؛ ومن أهمها ما كشفته إحدى الوثائق الأميركية المسربة إلى موقع ويكيليكس الإلكتروني بتاريخ ١٨ مايو عام ٢٠٠٧م أوضحت أن الرئيس الفرنسي ساركوزي أعلن صراحة أنه مهما كانت أسباب إبقاء تركيا خارج إطار

---

(1) Fact Book.2011

(٢) الموقع الرسمي للاتحاد الأوربي على شبكة الإنترنت: http://europa.eu.

الاتحاد الأوربي فإنه يعارض إدخال أكثر من ٧٠ مليون مسلم إلى الاتحاد[1]!!

ثامنًا: أتوقع.. صدامًا قريبًا مع الغرب!

التاريخ يُثبت أن القوى العالمية لا ترضى بنشوء قوة عالمية أخرى منافسة، بينما تجلس هي في كرسي المتفرّج! لذا فأنا أتوقع أن النموَّ التركي الملحوظ -وخاصة إذا ظهرت بوادر «تجميع» للعالم الإسلامي في كيان واحد يُشبه الخلافة، أو تكوين خلافة حقيقية- سيدفع الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأميركية وإنجلترا إلى صدام مع تركيا..

أمَّا العلَّة المعلنة للصدام فيسيرة؛ فقد تكون احتقانات على الحدود التركية اليونانية تدفع أوربا ومن ورائها أميركا للدفاع عن دولة اليونان الأوربية، وقد تكون علة الصدام هي صدام حقيقي بين قبرص التركية وقبرص اليونانية، أو تكون العلَّة مخاوف لدى الكيان الصهيوني، وقد تكون علَّة هزلية؛ مثل الدفاع عن حقوق الأكراد أو العلويين!

والذي يستغرب إمكانية حدوث صدام عسكري بين الغرب وتركيا عليه أن يراجع قصة العراق في العشرين سنة الأخيرة، وكيف انتقلت من قوة عسكرية عالمية إلى بلاد بدائية تقبع في ذيل دول العالم المتقدم!

تاسعًا: أتوقع أن تبحث تركيا عن علاقات قوية تعادل فشلها في العلاقات مع الغرب..

وذلك لإحداث توازن منطقي، وسيكون أمامها خياران فيما أتوقع؛ وهما روسيا والصين، ومع ذلك أتوقع أن تركيا ستختار تقوية العلاقات مع روسيا، ولن

---

(١) صحيفة أخبار العالم التركية، ٥ ديسمبر ٢٠١٠م.

تفعل ذلك مع الصين لأسباب مهمة وواضحة؛ فالتقارب التركي الروسي سيكون لعدة أمور؛ منها:

أن روسيا تُعيد البحث عن مكان لها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي تعلم أن مشروعها سيجد مقاومة من أميركا، وكذلك سيجد مقاومة من الصين التي لا تُريد لها منافسًا في المنطقة، وستجد روسيا في تركيا بديلاً منطقيًّا وقويًّا يؤدي إلى شيء من التوازن في العلاقة مع الغرب.

كما أن تركيا لم يعد عندها مشكلة في التقارب مع روسيا بعد تحرر الجمهوريات الإسلامية من الاحتلال السوفيتي؛ حيث إن هذه الجمهوريات تنتمي إلى الأعراق التركية، وبقاؤها تحت الاحتلال السوفيتي كان يمثل عائقًا مهمًّا في العلاقات التركية الروسية، وقد زال هذا العائق الآن..

أمَّا العلاقة مع الصين فهي مضطربة؛ وذلك لأن الصين تحتل إقليم تركستان الشرقية، وهذا الإقليم فوق أنه مسلم فهو -أيضًا- ينتمي إلى الأعراق التركية، ويمثل أهمية كبيرة لدولة تركيا؛ ومن ثَمَّ فتركيا لن تقبل بهذا الانتهاك الصيني الصارخ.

عاشرًا: أتوقع انتشارًا إسلاميًّا ونموًّا للدين الإسلامي في أميركا اللاتينية وإفريقيا ومن المحتمل في آسيا..

وذلك نتيجة للجهد التركي المتوقع في نشر الدعوة الإسلامية خلال الفترة القادمة في هذه المناطق الخصبة والبكر، كما أنها لا تحمل عداءً تاريخيًّا للإسلام مثل دول أوربا..

وقد لمستُ بنفسي جهدًا تركيًّا واضحًا في الدعوة الإسلامية في البرازيل ساهم بقوة في

نشـر الإسـلام فيهـا، ولا ننسى أن الإسـلام دخـل إندونيسـيا وسـواحل إفريقيـا بجهـود دعويـة مدعومة من حكومات اليمن الإسلامية، ولعلنا نرى في المستقبل القريب قيام دولة إسلامية في البرازيل بمثل هذه الجهود..

كـان هـذا هـو عاشـر توقعـاتي لمسـتقبل تركيا.. فتلك عشرة كاملة!

* * *

الخاتمة

عادة ما أختم الكتاب بتوصيات شاملة بعد البحث الطويل، وبعد الدراسة المتأنية، بحيث يستطيع القارئ أن يحيط بأطراف الكتاب، ويهضم محتواه الكبير، وقد فضَّلْتُ في هذه المرَّة أن أختم الكتاب برسالة إلى الزعيم الكبير أردوجان أشرح له فيها ما أريده منه كزعيم يُنتظر منه أن يُغيِّر حركة التاريخ، وأن يضع الأمة الإسلامية في مكانتها اللائقة، وقد وجدتُ أنه من المناسب هنا أن أُعيد نشر «رسالتي إلى أردوجان»، والتي أرسلتُها له عبر موقعي على الإنترنت قصة الإسلام www.islamstory.com، وذلك في يوم ١٧ يونيو ٢٠١٠م..

وهذا هو نص الرسالة..

رسالتي إلى أردوجان

رئيس وزراء تركيا، أستاذي الجليل، وأستاذ جيلنا كله الأخ الحبيب أردوجان..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أشاهد مع أُمَّتنا الكريمة، ومع العالم أجمع كذلك، جهودكم المباركة لإعزاز الإسلام، والدفاع عن مقدساته وحرماته؛ فهنيئًا لكم اجتماع الصالحين من أبناء أُمَّة الإسلام على حُبِّكم وتأييدكم، وأسأل الله ﷻ أن يُثبِّتكم، وأن يرزقكم نور البصيرة، وحُسن العمل، وروعة الخواتيم.

أستاذي الجليل.. رأيتُ أن من واجبي وأنا أرى مسيرتكم الرائعة، أن أسهم بما أستطيع لتدعيم موقفكم، وأن أُدلي بدلوي بعدَّة وصايا قد يجعل الله ﷻ فيها خيرًا

لك وللأُمّة، وقد تكون سببًا في نجاتي يوم القيامة؛ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاَّ من أتى الله بقلب سليم، وأسأل الله ﷻ أن تلقى هذه الوصايا منه القبول، وأن تجد طريقها إلى قلبك وعقلك.

الوصية الأولى:

قد ولاَّك الله ﷻ أمرًا عظيمًا، وشأنًا جليلاً، فأنت إمام من أئمة المسلمين، يتولَّى بشكل مباشر قيادة دولة عظيمة فيها خلق كثير، فيا لسعادتك إن كان عملُك خالصًا لله! فأول السبعة الذين يُظِلُّهم الله بظلِّه يوم لا ظلَّ إلاَّ ظله إمام عادل[1]، وأحسبك -واللهُ حسيبك- هذا الإمام، فلا تخطوَنَّ خطوة إلا وأنت تحتسبها لله، ولا تقدمَنَّ على أمر إلا وأنت ترجو المثوبة من الله، ولتعلم أن النية تتقلَّب كثيرًا، فعليك دومًا بتجديدها، ولا يغرَّنَّك الآثار الجليلة لأعمالك؛ فإن الله ﷻ يُحبط عمل الشهيد والعالم والجواد إن كان لغيره سبحانه[2]، فهو أغنى الشركاء عن الشرك، ولا تركن إلى الدنيا فإنها زائلة، ولا يلهينَّك مال ولا كرسي عن طاعة ربك، واعلم أنك موقوف بين يدي العزيز الجبار، وأن الله سيسألك عن الذرة والقطمير، فأعِدَّ لكلِّ سؤال جوابًا، ولتدرك أن البشر يُسألون عن أنفسهم وأزواجهم وأولادهم، أمَّا أنت فسيسألك ربنا ﷻ عن شعب كامل، بل قد يسألك عن أُمَّة الإسلام التي تعلَّقَتْ

---

(١) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ: الإِمَامُ الْعَادِلُ...». البخاري: كتاب الصلاة، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد (٦٢٩)، وكتاب الرقاق، باب البكاء من خشية الله (٦١١٤)، وكتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين (١٣٥٧)، وكتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب فضل من ترك الفواحش (٦٤٢١). ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (١٠٣١).

(٢) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ. فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ...». مسلم: كتاب الإمارة، باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، (١٩٠٥).

قلوبها بك، فالحذر الحذر من نسيان هذا اليوم الطويل! والعمل العمل لكي تظهر أمام الله ﷻ في أبهى صورة وأنقى سريرة!

ثم انتبه -أخي أردوجان- إلى أنَّ كلَّ ما وصلتَ إليه هو محض فضل من الله ﷻ، وكل ما نجحتَ فيه من قرارات وأفعال هو توفيقٌ من الحكيم الخبير سبحانه، فلا يدخلنَّك عُجْب أبدًا، ولا تقولنَّ إنما أُوتيته على علم عندي، وأظهِرْ دومًا الافتقار إلى الله، وانسب إليه كل أعمالك؛ فهو الناصر، وهو المعزُّ، وهو المعطي، وهو المتصرِّف في كونه كله، ولتكن حيث أمرك الله أن تكون، ولتحذر أن يراك الله حيث لا يجب أن يراك، واجتهد في تطبيق شريعة ربك؛ ففيها النجاة في الدنيا والآخرة، ولا يدفعنَّك إرضاء الناس إلى إغضاب ربك، ولتعلم أن ارتفاع قَدْرك مرهون باتباعك لكتاب الله ﷻ وسُنَّة رسوله الكريم ﷺ، فإيَّاك إيَّاك أن تهجرهما! وليكن نصب عينيك أن العزَّة لله ولرسوله وللمؤمنين.

الوصية الثانية:

شعبك هو زادك -بعد الله ﷻ- في هذه المسيرة المباركة؛ فالضعف الذي نراه في غالب الحكام العرب نتج عن انفصالهم عن شعوبهم وهجرهم لمصالحهم، فلا تُهمل حاجة شعبك وراحتهم أبدًا، ولا تخالفنَّ إرادة شعبك الذي اختارك لقيادته إلاَّ إذا أمرك بحرام، فإنْ فعل فلا تُطعه ولو ضاع مُلكك، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا تحتجبنَّ عن شعبك أبدًا، وليكن لك تواصل دائم مع الفقير والأرملة واليتيم، ولا تقبلنَّ بظلم في دائرة حكمك، واتقِ دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب، ولا تولِّيَنَّ أحدًا ولاية إلاَّ إذا كان يستحقُّها، وراقبْ ولاة أمرك وتابعهم، ولا تسمحنَّ لهم بفساد أو تجاوز؛ فإنك تحمل وزر ذلك كله. ولا تُقَرِّبَنَّ المنافقين منك فإنهم لا يزيدونك إلاَّ ضعفًا وخبالاً ولو كانوا يمدحونك أو

يعظمونك، ولتحرص على تفوُّق بلدك في كل المجالات؛ فالإسلام دين شامل ينتظم كل أمور الحياة، فلا ينبغي لنا أن نرى صورة من صور الضعف في أي قطاع من قطاعات دولتك، فليكن جيشك قويًّا، واقتصادك عملاقًا، وجامعاتك متفوِّقة، ومستشفياتك متقدِّمة، وشوارعك نظيفة، وإعلامك واعيًّا، ومدارسك أخلاقية.

ولا تنصرفَنَّ إلى قضية على حساب قضية أخرى، بل كن متوازنًا في كل أمورك، ولا تتركنَّ ملف الأكراد دون حلول واضحة ناجعة، ولتعلم أنهم في النهاية مسلمون أتراك، لهم حقوق كما أن عليهم واجبات، وإنك إن تقرَّبت منهم، وأجزلت لهم العطاء بصدق وضعوك فوق رءوسهم، فهم أحفاد صلاح الدين الأيوبي، ولا تجعلَنَّ العلمانيين في بلدك عدوًّا لك، بل اعلم أنهم يحتاجون إلى نصحك، ويفتقرون إلى دعوتك، وقد منَّ الله عليك بها فقدوه، ولو علموا الحقَّ فلعلَّهم يتَّبعونه، وبدلاً من أن يكونوا حجر عثرة في طريقك؛ لعلَّهم يُصبحون من حملة راية الإسلام في ربوع الدنيا، فلا تعتقدنَّ أن كلماتك لهم ستذهب سدى، بل أخلص النية في دعوتهم، وسيفتح لك الله قلوبهم.

الوصية الثالثة:

في ظلِّ علوِّ العالم الغربي وخاصة أميركا، وتفوُّقهم الاقتصادي والعسكري، تلهث معظم دول العالم للالتحاق بركبهم، والاعتماد عليهم، فلا تكونَنَّ من هؤلاء! بل لا بُدَّ أن يكون لك تميزك الخاص، واستقلالك المتفرد، ولا يعني ذلك عدم إقامة علاقات معهم، ولكن لا تكن هذه العلاقات علاقة تابع بمتبوع، إنما علاقة الند بالند، والنظير بالنظير، وأنتم لستم قليلين، إنما أنتم بالله ﷻ كثير، بل أكثر منهم وأعز إن شاء الله، ولا مانع من السعي لدخول الاتحاد الأوربي لتحقيق طفرات اقتصادية وسياسية وحقوقية وغير ذلك، ولكن لا بُدَّ أن تنظر بعين الخبير إلى الثمن

المدفوع، فلو كان من دِينِكَ أو حريتك أو استقلالية بلادك فلا تقبل أبدًا، وإن خفتم عالة فسوف يُغنيكم الله من فضله..

ولا تنسَ أن أميركا والاتحاد الأوربي وغيرهم من أهل الدنيا لا يبحثون إلاَّ عن مصالحهم، ويوم كانت مصالحهم في إسقاط الخلافة العثمانية العظيمة سعوا إلى ذلك بكل طاقاتهم، واشتركت إنجلترا وفرنسا وأميركا وروسيا في تفكيك هذا الكيان الكبير، واجتهدوا لمسخه ومحوه من الوجود، ولكن أبى الله ﷻ إلاَّ أن يُخرجك أنت وإخوانك الشرفاء إلى الدنيا مرَّة ثانية؛ لتُعلنوا بفخر أن الإسلام لا يموت أبدًا، وإن نسي بعض الأتراك هذا التاريخ فالغرب لم ينسه قطُّ، ويظهر ذلك في أقوالهم وأفعالهم، فضع عينيك في رأسك، والتفت إلى ما يُحاك لك، ولا تضع بيضك كلَّه في سلة أميركا أو الاتحاد الأوربي، بل وسِّع علاقاتك، وعمِّق جذورك، وابحث عن البدائل العالمية المفيدة، وقبل ذلك وأهم اعتمد على قوَّتك الداخلية في تركيا، وعلى قوَّة إخوانك المسلمين في الأقطار الإسلامية المختلفة.

ودعني أهمس في أذنك وأقول لك: إن خبرتي بتاريخ الأمم تُشير إلى أن نجم أميركا في أفول، وأنها لا تسير إلى قوَّة بل إلى ضعف، وأن الزمن زمن تغيير، وسيشهد المستقبل القريب اختلافًا كبيرًا في موازين القوى العالمية، فلا بُدَّ أن يكون لك مكان على ظهر هذا الكوكب، وخاصة أنت، فأنت لست مسلمًا فحسب، ولكنك صاحب ميراث عظيم؛ فأنت حفيد قوم كانوا يحكمون نصف العالم، وسيُعيد الله ﷻ بإذنه الحكم من جديد؛ ﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

الوصية الرابعة:

لا بُدَّ للقائد المسلم من الاهتمام بقضايا أُمَّته الإسلامية؛ حتى وإن لم تكن تحت سيطرته المباشرة، فهو لا يهدأ له بال لرؤية انتهاكات حقوق المسلمين في أي مكان، فلا تتركنَّ قضية من قضايا المسلمين إلا ويكون لك دور فيها، وفي مقدمة هذه القضايا قضية فلسطين، فهي قضية فارقة، فمَنْ جاهد في سبيلها أعزَّه الله ﷻ، ومَنْ أهملها أو خانها أذلَّه الله ﷻ، وفلسطين هي شرف المسلمين، ونحن قوم قد نعيش بلا طعام أو شراب، ولكننا لا نعيش بلا شرف، فلا يغمضَنَّ لك جفن وهذه الأرض المباركة محتلَّة، إنما عليك بالعمل الدءوب؛ حتى تُعيد الأمور إلى نصابها، ولتراجع جيدًا قصة جدك العظيم السلطان عبد الحميد الثاني ؒ، الذي ضحَّى بملكه لكي لا يشارك في جريمة بيع فلسطين، فسِرْ على الدرب نفسه مهما كانت الأثمان، ولتُعْلِ شأن الجهاد في بلدك، ولتُحَفِّز الشعب على تقبُّل تبعات مقاومة المشروع الصهيوني؛ وذلك مع علمي الكامل بتاريخ العلاقات التركية الصهيونية، ومع تفهُّمي لخطواتك المتدرِّجة، ومع إدراكي لوجود قوى تركية كبيرة تعارض مسارك، لكن -في النهاية- لن تعفيك الأُمَّة من دورك في هذه القضية المصيرية، فلا تخذلنَّ الشعوب المسلمة، ولا تقبلنَّ برعونة صهيونية، أو تصلُّب يهودي، واعلم أن فلسطين إحدى أكبر بواباتك إلى الجنة، كما أنها إحدى أكبر بواباتك لقلوب المسلمين.

ولا تنسَ في خضمِّ سخونة الأحداث في فلسطين أن هناك قضايا أخرى تحتاج إلى جهدك وفكرك، وفي مقدمتها العراق الشقيقة المجاورة لك، وكذلك أفغانستان وكشمير، وكذلك المسلمون في التركستان الشرقية، وقَدَرُك أن تُوجد في زمان كثرت فيه آلام المسلمين؛ لكن تذكَّر أنه على قدر الجهد يكون الأجر بإذن الله تعالى، وعلى قدر الإخلاص يكون التوفيق من الله ﷻ.

الوصية الخامسة:

لا تُغفلنَّ النظر الدائم في الشئون العربية، وليكن من أخصِّ خاصَّتك مَنْ يتفرَّغ لهذا الشأن؛ فمكانتك في قلوب العرب كبيرة، وقيمتك محفوظة، وأنا أعلم أن هناك ميراثًا قديمًا من الكراهية بين العرب والأتراك زرعته ظروف مختلفة، ولكن آن الأوان للتخلُّص من هذا الميراث البغيض، ولتُفرِّق في نظرتك بين الشعوب العربية وحكامها؛ فالشعوب العربية عاطفية، وتحب الإسلام بفطرتها، ويتحرَّك هواها مع مَنْ رفع الراية الإسلامية ودافع عنها، وتنتفض للشهامة والرجولة والمروءة، وتسعد بالخطباء الشجعان، وتسير وراء القواد الربانيين، فإذا وَجَدَتْ هذه الصفات في قائدٍ رفعَتْه إلى السماء ولو لم يكن عربيًّا، ولقد سرنا قبل ذلك خلف نور الدين[1] وصلاح الدين[2] وقطز[3] والظاهر بيبرس[4]، وجميعهم ليسوا من العرب، والله ﷻ لا ينظر إلى الصور والأجسام، وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال، فكلنا معك ما دمت مع الله ﷻ، وكلنا نحبك ما دمت تحب كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ.

---

(١) هو: أبو القاسم نور الدين محمود بن زنكي (عماد الدين) ابن آق سنقر (٥١١-٥٦٩هـ=١١١٨-١١٧٤م)، الملقب بالملك العادل، وُلِدَ في حلب، مَلَكَ الشام وديار الجزيرة ومصر، وهو أعدل ملوك زمانه وأجلهم وأفضلهم. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٢٠/ ٥٣١ - ٥٣٨.

(٢) هو: صلاح الدين أبو المظفر يوسف بن أيوب الأيوبي، كان أبوه وأهله من قرية دُوين (في شرقي أذربيجان) وهم بطن من الروادية، من قبيلة الهذانية، من الأكراد، وُلد في تكريت (٥٣٢هـ=١١٣٨م)، أصبح سلطانًا على مصر وسوريا عام (١١٧٤م)، هزم الصليبين في عدة معارك أشهرها حطين سنة ١١٨٧م.

(٣) هو: سيف الدين محمود بن ممدود قطز بن عبد الله المعزي، ابن أخت السلطان جلال الدين خوارزم شاه، كان من مماليك الملك عز الدين أيبك، وأصبح سلطانًا على مصر (٦٥٧هـ=١٢٥٩م)، هزم المغول في عين جالوت (٦٥٨هـ=١٢٦٠م).

(٤) هو: السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري (٦٢٥ -٦٧٦ هـ = ١٢٢٨-١٢٧٧م)، مولده بأرض القبجاق، وأسر فبيع، فاشتراه الأمير علاء الدين أيدكين البندقدار، ثم صار إلى أن بلغ (أتابك) العساكر بمصر، في أيام الملك (المظفر) قطز، وقاتل معه المغول، ثم تولى سلطنة مصر والشام (سنة ٦٥٨هـ).

أمَّا الحكام العرب فغالبهم يبحث عن مصالحهم الخاصة، وقد يكرهونك كثيرًا، ويبغضـونك طـويلاً، فإنـه كلـما عـلا نجمـك خسروا، وكلـما ذاع صيتك حزنـوا؛ فشعوبهم المقهورة تقارنهم بك، وأين الثرى من الثريا؟! فلا يحبطنَّك تعليـق من أحدهم، ولا يزعجنَّك مقال في إعلام بعضهم، إنما هي فقاعات لا تلبث أن تـزول؛ ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، فلا ترفعَنَّ عينك عن الأُمَّة العربية؛ فهي عمقك الاستراتيجي، وسندك في مواقفك القادمة، ولتحرص على مواقف فاعلة في ميادين السياسة والاقتصاد والعلوم والإعلام، ولتُعْطِ اهتمامًا خاصًّا لدولة السودان؛ فشعبها الأصيل في حوجٍ لك، وقيادتها ليست بعيدة عن توجُّهك، ووحدتكما نفع للفريقين، وحماية للمسلمين، ونكاية للصهاينة، وخير كثير -إن شاء الله- ولتهتم باللغة العربية، ولتعمل على نشرها في بلدك وفي الدنيا؛ فهي ليست مجرَّد لغة قوم من الأقوام، إنما هي لغة القرآن، فمَنْ وعاها أدرك الكثير، ومَنْ أتقنها فَهِم المعاني، وفتح الله ﷻ له من أبواب المعرفة ما لا يُدركه غيره.

الوصية السادسة:

لي وصية لك أحسب أن الكثيرين قد يقولون: إنه لا داعي لها. أو على الأقل قد يقترحون تأجيل الحديث عنها، ولكن -أستاذي الجليل- مَنْ أدراني أنني أعيش حتى أقولها لك، وهي وصيتي المتعلِّقة بالشأن الإيراني الشيعي..

بداية -سيدي الكريم- أنا أعلم أنك أقدر مني على أمور السياسة، وأفهم مني على توازنات القوى في المنطقة وفي العالم، لكنني أردتُ أن أنقل لك خبرتي بالتاريخ، ودرايتي بالعلوم الشرعية؛ ولهذا فإنني أقول لك بصدق: لا ينصر هذا الدين -أستاذي العظيم- إلاَّ من أحاطه من جميع جوانبه، ولا يُعِزُّ هذه الأُمَّة إلاَّ مَنْ

صلحت عقيدته، وصدقت نواياه. ولا يستقيم لمن بدَّل في الدين أو حرَّف، أو لِمَنْ لعن أوَّل هذه الأُمَّة أن ينتفض بحميَّة لحراسة العقيدة، أو ميراث المسلمين.

أخي الحبيب؛ إن التاريخ يشهد في كل مرحلة أن الذي يطعن الأُمَّة في ظهرها لا يقدر أن يمدَّ اليد لمساعدتها، وعليك أن تُراجع تاريخ أجدادك العثمانيين الأشاوس العظماء مع دولة الصفويين الشيعية الإيرانية، وتراجع كذلك ردَّ فعل أجدادك عندما انهمرت القوات الشيعية الصفوية على العراق فدمَّروا بغداد، وأراقوا دماء أهل العراق السُّنَّة بالألوف، ولا يخفى عليك أنَّ هذا يحدث الآن في العراق، والقتلى السُّنَّة بالملايين وليسوا بالألوف.

أنا لا أدفعك -أستاذي الجليل- إلى صدام، وأتمنى أن يحفظ الله ﷻ بلدك وكل بلاد المسلمين، ولكني أريدك أن تتعامل بمنهج عمر بن الخطاب ﷺ الذي قال فيه: «لستُ بخِبٍّ[1]، ولا الخِبُّ يخدعُني»[2]. فنحن لا نمكر ولا نخون العهود، ولكننا لا نُخدَع كذلك، ولا يسخر من عقولنا أحد.

أحببت أن أُوصيك كذلك بالنظر إلى المنطقة كلها لا إلى تركيا فقط، ولتعلم أن كل علاقة ستتنازل أنت عنها في المنطقة ستكون من نصيب إيران في المرحلة القادمة؛ فالعالم العربي في حالة من الضعف الشديد لن تُمكِّنه من الصمود أمام المدِّ الشيعي بقوَّة، وليس لهذا الأمر إلاَّ أنت، فالحذرَ الحذرَ! ولتعلم -يا أيها الزعيم المسلم- أنك الآن أمل أهل السُّنَّة في العالم أجمع، وأن ظهورك في علاقة صداقة قوية مع زعماء الشيعة قد تهزُّ صورتك عند الجموع الغفيرة من المسلمين السُّنَّة، فتكون خسارتك أكبر من مكاسبك، ونحن لا نُريد لمثلكم ذلك.

---

(١) الخِبُّ: الخدَّاع المُفْسِد. ابن منظور: لسان العرب، مادة (خبب) ١/ ٣٤١.

(٢) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ١/ ٤٣، ٢/ ١٠٥، وابن قيم الجوزية: الروح، ص٢٤٤.

الوصية السابعة:

فلتحرص أيها القائد المحنك على توريث كل إمكانياتك وخبراتك إلى مَنْ بعدك، ولا أعني هنا أن تُوَرِّث الحكم لأولادك كما اعتاد الضعفاء العرب أن يفعلوا الآن؛ ولكن أعني أن تهتم بتربية مَنْ يحمل الأمانة بعدك، فلا تُفْجَع الأُمَّة بذهابك دون بديل، فماذا لو جاء الأجل؟ وماذا لو انتهت فترة حكمك؟ وماذا لو حدث عارض -لا قدَّر الله- يُؤذيك أو يضرُّك؟ أنا أعلم أن الأقدار بيد الله ﷻ، وأعلم أن كثيرًا من العظماء ذهبوا ولم يذهب الإسلام والحمد لله، لكني رجل قرأتُ التاريخ، وعلمتُ أن السنن جارية لا تبديل لها ولا تغيير، وقد رأيتُ الأُمَّة الإسلامية تثبت بعد وفاة العملاق عماد الدين زنكي؛ لأنه ربَّى عملاقًا آخر هو نور الدين محمود، ورأيتُ الأُمَّة تثبت -أيضًا- بعد موت القائد الفذِّ نور الدين محمود؛ لأنه ربَّى الفاتح العظيم صلاح الدين الأيوبي. لكني -للأسف الشديد- رأيتُ الأُمَّة تنهار وتتفكَّك بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي؛ لأنه كان منشغلاً بالأمور العظيمة كتوحيد الأُمَّة وجهاد الصليبيين، فغفل عن توريث خبرته وحكمته وإيمانياته وطرق إدارته وقيادته لغيره، ولا نُريد ذلك لأُمَّتنا بعدك يا أردوجان.

أنا أعلم أنك تحرص على لقاءات الشورى مع أقرانك الأمناء، وخاصة الرئيس القدير عبد الله جول، ووزير الخارجية المحنك أحمد أوغلو، لكن هذا لا يكفي، بل يجب تربية جيل كامل من الشباب على منهجك ورؤيتك واستراتيجيتك نفسها، وليكن ضمن هذا الجيل بعض الكوادر الخاصة المهيَّئة لإدارة الدولة بكاملها، أو إدارة بعض القطاعات فيها، ولتحرص على عقيدة هؤلاء ودينهم كما تحرص على مهاراتهم وحرفيتهم؛ فنحن لا نُريد أمانة على حساب قوَّة، ولا قوَّة على حساب أمانة، إنما يجب أن تعلم أن ﴿خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].

الوصية الثامنة:

أستاذي الجليل أردوجان، لا بُدَّ أن ترفع سقف طموحاتك؛ فنحن لا نُريد منك دولة تركية قوية فقط، إنها نُريد لك ما هو أكبر من ذلك وأعظم، فلماذا لا يكون لك دور في إصلاح الخلافات والنزاعات بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها؛ حتى في الأماكن التي لا تطمح إلى نفوذ أو علاقات فيها؟ إنها تفعل ذلك لله ﷻ، فما أعظم الأجر لمن يُصلح بين رجلين! فما بالك بمَنْ يُصلح بين شعبين! إن لك ولتركيا ثقلاً لا يُنكر، وهذا الثقل نعمة من الله تستحقُّ الشكر، وشكرها يكون بصرفها في موضعها، فليكن لك اهتمام بإرساء السلام بين الشعوب الإسلامية المختلفة.. وليكن لك دور في الإصلاح بين الجزائر والمغرب، وليكن لك دور في الصحراء المغربية، وليكن لك دور في توحيد الفصائل الفلسطينية، وليكن لك دور في فضِّ النزاع بين ليبيا وتشاد، وليكن لك دور في حلِّ مشكلة الحوثيين في اليمن، وكذلك لتوحيد شعب السودان..

ثم لترتفع بسقف طموحاتك أكثر وأكثر وتسعى إلى توحيد الأُمَّة الإسلامية، وما المانع أن تعود الخلافة من جديد في زمانك أو بعد زمانك بقليل؟ إنها ستعود حتمًا كما وعدنا الرسول العظيم ﷺ، ولكن لا بُدَّ أن يكون لمثلك دور في عودتها، وليس بالضرورة أن تكون أنت على رأسها، فأنت رجل متجرِّد لله ﷻ -بإذن الله- فليكن على رأسها الأصلح في وقت قيامها، ولكن لا بُدَّ من بداية، ولا بُدَّ من خطوات، ولا بُدَّ من منهج، وأحسب أنك أقدر الأُمَّة الآن على تدبير هذا الأمر وتنسيقه.. وأنا أعلم أن العالم لن يتركك، وأنَّ أعداءك من غير المسلمين -بل ومن المسلمين- سيكثرون ويشتدون، لكننا نعلم أن الدعوات الصادقة يحاربها الأحمر والأسود من الناس، ولكننا نعلم كذلك أن النصر مع الصبر، وأن العاقبة للمتقين.

ولترفع سقف طموحاتك أكثر وأكثر وأكثر، ولتبدأ بنشر دعوة الإسلام في ربوع الدنيا، ولا ندعوك إلى سيف أو نزال، إنما بالتي هي أحسن، فلتفعل كما فعل سيد الأولين والآخرين ﷺ عندما أرسل رسائل إلى ملوك وأباطرة وقياصرة وأكاسرة العالم يدعوهم فيها إلى الإسلام، وكانت المدينة المنورة حينئذٍ أضعف من تركيا الحالية من ناحية السلاح والعتاد عشرات المرات، لكن قوَّة الإيمان حرَّكت هذه الدولة الصغيرة لهداية العالمين.. وأنت الآن في مكانة مرموقة، ولك كلمة مسموعة، وقد رفع الله ﷻ ذكرك في الشرق والغرب، فلا بُدَّ أنك مسئول يوم القيامة عن ذلك، فلا تكسل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا تجزع من كثرة الأعداء، ولا تُحبط من ردود أفعال سلبية، أو استنكارٍ من بعض المساكين الذين لا يعرفون الله ﷻ، وقد وصل أجدادك بالإسلام إلى أسوار فيينا، ووصلوا إلى البوسنة وكوسوفو، فلتصل أنت كذلك إلى غير ذلك من ربوع الدنيا.

وأنصحك أن تبدأ بأمريكا الجنوبية؛ فهي أرض بكر، وتاريخها مع الدول الاستعمارية الأوربية يُؤَهِّلها إلى الوقوف معك لا ضدك، وهم يُحِبُّون المسلمين بشكل عامٍّ، وليس لهم تاريخ من العداء معهم، وبعضهم له مواقف أصيلة في نصرة قضايا المستضعفين في العالم، ومنها بعض المواقف ضد الكيان الصهيوني، وعندهم شورى حقيقية في معظم أقطارهم، وحتى الآن لم تصل إليها الدعوة الإسلامية كما ينبغي لبُعد المسافات، وقلَّة الإمكانيات، وصعوبة اللغة، وهذا كله في يدك بإذن الله ﷻ؛ فلتُرسل الدعاة تلو الدعاة، ولتُنشِئ المراكز تلو المراكز، ولتبعث بنفسك رسائل دعوة إلى الإسلام لعظمائهم وكبرائهم، ولتبدأ بشافيز رئيس فنزويلا؛ ففيه خير كثير -إن شاء الله- وأحسب أنه لو علم الإسلام لاعتنقه، فهو يقوم بكثير من فروضه وأوامره غير أنه لا يُوَجِّه ذلك إلى الله ﷻ، فلتكن عونًا له على الإيمان، ومَنْ أدراك لعلَّه إذا أسلم أن يُسلم شعب فنزويلا بإسلامه، بل ولعلَّ الإسلام يدخل إلى كل

أميركا الجنوبية، ويُصبح هذا كله في ميزان حسناتك، وليس هذا على الله بعزيز! وقد تحوَّل شمال إفريقيا وغرب آسيا إلى الإسلام في سنوات معدودات، ثم انتشر بعد ذلك في كل مكان، وكذلك تحوَّل شرق أوربا زمان أجدادك العثمانيين الأبطال إلى الإسلام، ثم انتشر إلى ربوع أوربا.

إن نشر الإسلام هو أجلُّ مهام الرسول ﷺ، ومن بعده الصحابة الكرام ﷺ، ومن بعدهم المجاهدين الأبرار من أبناء هذه الأُمَّة، وأحسبك منهم إن شاء الله، والله حسيبك.

الوصية التاسعة:

اعلم -أيها القائد المسلم- أن كل ما سبق لا تقدر عليه بغير مدد من الله ﷻ؛ فالكون كونه، والملك ملكه، ولا رادَّ لقضائه، ولا ملجأ ولا منجى منه إلاَّ إليه، فلا تملُّ من طرق بابه، ولا تكلّ من طلب رحمته وتوفيقه، وليكن لك خلوة مع الله في الثلث الأخير من الليل؛ فهي خير زادٍ لك في حياتك ومماتك، ولا تقولَنَّ لا وقت عندي لقيام الليل وأنا منشغل بهموم دولة؛ فقيام الليل دأب الصالحين، وزاد المجاهدين، وسعادة المحبين، ونجاة يوم الدين، وهي فرصة لتُراجع كتاب ربك بعيدًا عن ضجيج الحياة، وبعيدًا -أيضًا- عن زيف السلطان، فلعلَّ الله ﷻ أن يفتح لك فتوح العارفين، فتفهم ما لا يفهمه غيرك، وتُدرك ما يعجز عن إدراكه القادة والمحللون، وكيف لا وأنت ستكون من أهل الله؟! فأهل القرآن هم أهل الله ﷻ وخاصته، ولو أدركتَ متعة قيام الليل -سيدي أردوجان- ما قدرتَ على تركها، ولعلمتَ أنها خير من متاع الدنيا وزينتها، ولْيَلْهَج لسانك دومًا بذكر الله ﷻ؛ فهذا سيحفظك من كل سوء إن شاء الله تعالى، وقد كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك دومًا، وكذلك الصالحون معه ومن بعده، مع شدَّة انشغالهم وكثرة أعبائهم، وكان هذا هو

سرَّ توفيقهم، وسبب نجاحهم.

الوصية العاشرة:

المرء -أستاذي الجليل- قليل بنفسه، كثير بإخوانه، فلتُحِطْ نفسك ببطانة الخير، وليكن العلماء من أخصِّ خواصِّك، خاصةً العلماء الربانيين الذين لا يطلبون مالاً، ولا يرغبون في سلطة، إنما يهدفون إلى نفع الأُمَّة الإسلامية، والذين يحرصون على آخرتك أكثر من حرصهم على دنياك، ولئن تصحب أناسًا يُخَوِّفونك حتى تبلغ مأمنًا، خير لك من أن تصحب أناسًا يُؤَمِّنونك حتى تبلغ مخافة، والعلماء الصالحون كُثُر والحمد لله، ولا تكتفِ بعلماء تركيا، ولكن انظر إلى علماء المسلمين جميعًا، فتواصل معهم، واطلب نصحهم، واسمع لهم، وتقبَّل منهم، واحرص على دعائهم؛ فإن لهم في الليل سهامًا لا تخطئ، والواحد منهم قد يشفع في أُمَّة يوم القيامة، وهم على كل حال ورثة الأنبياء، وقادة الأُمَّة، وهداية العالمين، فلا تفوتَنَّك صحبتهم، فهي أغلى من أموال الدنيا جميعًا.

كانت هذه هي وصيتي العاشرة لك -أستاذي الجليل- فتلك عشرة كاملة..

ولعلَّ آخر ما أختم به رسالتي لك هو أن أُعرب لك عن كامل فخري بك، وعظيم سعادتي بجهدك، وكم تمنيت أن ألقاك لأقبِّل رأسك، وأشدَّ على يدك، ولأقول لك: جزاك الله عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء!! فقد بيَّضت وجوهنا، ورفعت رأسنا، وشرحت صدورنا، وأسأل الله ﷻ أن يجعل نيتك صادقة وعملك صالحًا، وخاتمتك سعيدة، وآخرتك في صحبة سيد المرسلين محمد ﷺ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

ملحق
برنامج حزب العدالة والتنمية التركي[1]
«مترجم»

أولاً: مقدمة

ثانيًا: الحقوق الأساسية والمبادئ السياسية

٢-١: الحقوق الأساسية والحريات

٢-٢: المبادئ السياسية

٢-٣: البنية السياسية

٢-٤: القانون والعدل

٢-٥: الديمقراطية والمجتمع المدني

٢-٦: الشرق والجنوب الشرقي

ثالثًا: الاقتصاد

٣-١: مفهوم الحزب للاقتصاد

٣-٢: المالية العامة

٣-٢-١: الميزانية

٣-٢-٢: حصيلة الضرائب

(١) الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي:
.http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

المقدمة

التنمية والديمقراطية

البرنامج

أولاً- مقدمة

ترغب تركيا في هذه الظروف الحرجة في التغيير بشدَّة؛ وتؤثِّر المشاكل السياسية والاقتصادية ومشاكل الحياة الاجتماعية بشكل كبير على الحياة اليومية ومستقبل المواطنين في تركيا، وتتوق تركيا إلى بنية سياسية فعالة تمتلك الرؤية الواضحة للتغلُّب على هذه المشكلات؛ وذلك من أجل توفير الأمن والسلام والرفاهية للمواطنين حتى ينعموا بمستقبل آمن.

وفي زمن فُرِّغَت فيه المفاهيم من مضمونها، وضاعت الأخلاق وفقدت الكلمات معانيها، تحتاج تركيا بشدَّة إلى فهم جديد فعَّال، وتحرُّك ببصيرة؛ حتى يرى الواقع والمستقبل بوضوح، وكفاح قويم، وفريق عمل تركي ذي رؤية واقعية ووعي بالواقع، وبرامج واقعية، ومشروعات تفتح آفاقًا جديدة.

يمكن تحقيق ما سبق عن طريق «إرادة سياسية» جديدة وفعالة للبدء في التنمية الاقتصادية؛ وتصحيح التوزيع الخاطئ للدخل، والتخلص من الفقر واستياء المواطن؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى السلام الاجتماعي ودعمه؛ وبالتالي بثّ الثقة بين المؤسسات والمواطنين.

إن مكانة وأوجه التشابه والاختلاف لتركيا، أو باختصار ثرواتها الفريدة، تُؤَهِّلها للريادة المحلية والإقليمية والعالمية؛ في مجالات الإبداع والتنمية والسياسة والرفاهية.

لتحقيق ما سبق، لا بُدَّ لتركيا من كادر ذي إرادة سياسية وتصميم.

ليس من المستحيل حلُّ مشكلات تركيا؛ وذلك للأسباب التالية:

- تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وفي باطنها.
- تركيا لديها طاقم بشري فعال.
- تركيا لديها موروث ثقافي وتاريخي غني جدًّا.
- أمتنا لديها سياسات أصيلة الجذور وتقاليد قوية في علم السياسة.
- تركيا لديها إمكانات عالية بالنسبة للمشاريع مع قدرة عالية على المنافسة الدولية.
- تركيا لديها موقع استراتيجي جغرافي يُمَكِّنُها من ممارسة دور فعال في المنطقة.
- تركيا مركز سياحي جذاب؛ بما لها من جمال طبيعة فريد وبنية تاريخية.
- يمثِّل التضامن الاجتماعي -الذي هو سمة الشخصية التركية العامة والدينية- مصادر قوة فعالة.
- حققت تركيا نجاحات كبيرة في مواقف كثيرة صعبة على مرِّ التاريخ.

لهذه الأسباب ليست تركيا عاجزة، ولا بد من استغلال هذه الطاقة في العمل البناء، والذي هو السبب في تواجد الحزب على المسرح السياسي، لدينا العزم على حشد جميع الطاقات في تركيا لجعل الشعب سعيدًا، ولاستعادة مجد بلادنا، وما يؤهلنا لذلك هو حقيقة أن الحزب هو حزب الشعب؛ يتعايش معه من آلاف السنين في حبٍّ وصداقة وأخوة، يتقاسم معه نفس المصير والسعادة والحزن والأمجاد.

يتميز فريق العمل لدينا بالأمانة والنشاط والمبادئ والنظرة السياسية؛ حتى يتمكن من فتح آفاق للمجتمع التركي، بتخليص أبناء الشعب من معاناته التي قاساها لسنوات طوال، كما يتميز بالقدرة على صنع القرار في السياسات لإزالة كل العقبات في وجه التنمية؛ وذلك للدخول بتركيا في مرحلة التنوير التي تستحقها.

يهدف الحزب إلى طرح حلول جذرية مبتكرة عصرية وملتزمة بالتقاليد التركية لحلِّ مشاكل البلاد، كما يهدف الحزب إلى جعل الخدمات العامة محور اهتماماته وصنع أنشطة سياسية في برنامج القيم الديمقراطية المعاصرة أكثر من أن يكون أيديولوجيًّا.

بسبب هذه الميزة للحزب، فإنه يقبل دون تفرقة جميع طوائف الشعب دون النظر إلى النوع أو العرق أو الأصل أو المعتقدات أو الآراء.

وانطلاقًا من هذا المفهوم التعددي، فإن أحد الأهداف الرئيسية للحزب هو أن نطور وعي المواطن وجعله يفخر بانتمائه لتركيا.

إن أحد مبادئ الحزب يتمثل في المثل: «إذا لم يكن الجميع حرًّا، فليس أحد حرًّا».

يعتبر الحزب أن أحد وظائفه الرئيسية أن يدعم الديمقراطية من خلال جعل الفرد مصب اهتمام سياساته، وتوفير وحماية الحريات وحقوق الإنسان الرئيسية.

يحترم الحزب وحدة وتضامن تركيا، ودولة القانون الاجتماعية الديمقراطية العلمانية، والطابع المدني والديمقراطية، وحرية العقيدة والمساواة في الفرص.

يحارب الحزب بشدَّة أوجه القصور التي تدمر المجتمعات والحكومات؛ مثل: التدهور، والفساد، والمخالفات، والتربح، والمحسوبية، وانعدام المساواة أمام القانون، وعدم المساواة في الفرص، والعنصرية، والتحزب، والاستبداد.

الشعب ليس عاجزًا فالحلُّ بيده كما قال أتاتورك: «إنقاذ الشعب يكمن في قوة عزمه وتصميمه».

للتعارف مع الشعب سيقوم الحزب بإعادة بناء الثقة التي اختفت من المجتمع.

يأخذ الحزب على عاتقه تعهدًا بأن كل مواطن سيطمئن على مستقبله، ويلقى معاملة في منتهى الاحترام في المجتمع.

يتميز الحزب بدراية في أمور السياسة؛ وهذا الذي يسهل علينا بغيتنا؛ حيث يجعل احتضان الشعب بديلاً عن دفعه بعيدًا، وتوحيده بديلاً عن تفريقه، وحماية الضعيف صاحب الحق من القوي الظالم.

من اجل تحقيق ما سبق، فإن الحزب يتقدَّم ببرنامج سياسي لـ:

- بث التفاهم المبني على الحقوق والحريات -المعترف بها عالميًّا- للجميع.
- التخلص من المشاكل الخطيرة التي تواجه تركيا.
- شحذ الموارد البشرية والمادية المعطلّة منذ سنوات طويلة؛ لجعل تركيا تنتج باستمرار؛ فتتقدم بهذا الإنتاج.
- التخلص من فجوة توزيع الدخل؛ مما يعود برفع مستوى الرفاهية للشعب.
- إدخال المواطنين والمنظمات غير الحكومية في الإدارة العامة، وخلق جوٍّ من التآزر في المجتمع.
- سيادة مفهوم الشفافية التامة والمسئولية في كل قطاعات الحياة العامة.
- توفير حلول معاصرة ومنطقية وواقعية وسهلة التطبيق في الجوانب الاقتصادية، والسياسة الخارجية، والثقافة والفنون، والتعليم والصحة، والزراعة وتربية الحيوان.

يجزم الحزب أن هذا البرنامج سيحلُّ مشاكل تركيا، ويدفعها إلى طريق التقدم.

يتوقع الحزب أن يكون هذا البرنامج الذي نطرحه لتقييم الشعب أن يكون بمثابة بداية جديدة لتركيا.

بعون الله سيكون كل شيء معنا جيدًا

مجلس الأعضاء المؤسسين

الحقوق الأساسية والمبادئ السياسية

برنامج التنمية والديمقراطية

ثانيًا: الحقوق الأساسية والمبادئ السياسية

٢-١: الحقوق الأساسية والحريات

نالت الإنسانية حقوقها الأساسية وحريتها بكفاح امتدَّ عبر قرون، ويُعَبِّر مستوى الحريات في أي مجتمع عن مدى تحضره وتمدنه، وهكذا نأمل أن نرى تركيا كجزء من العالم المتمدن والمتحضر؛ حيث تصان فيها الحقوق والحريات كحق أصيل!

لذلك، يجب أن تكون هناك خطوات جادة في هذا المضمار، ليس لأن المنظمات الدولية تطالبنا بذلك؛ ولكن لأن مواطنينا يستحقون ذلك.

يثق الحزب في الوعي والحس الشعبي وحسن اختياره؛ لأنه لا يمكن لأي كيان أن يحقق الحرية أو الأمن لمجتمع دون إرادة شعبية حرة تسانده.

الحريات هي أساس الديمقراطية.

القمع الفردي أو المؤسسي غير مقبول.

إن أكثر شيء يزرع الثقة في المجتمع أن يشعر المواطنون أن حرياتهم وحقوقهم مصانة ومحترمة، تلك الثقة التي تعد أساس القوة، والتي بدورها تضع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية قيد التنفيذ، علاوة على أن احترام الحقوق والحريات هو الضمانة الوحيدة للسلام الاجتماعي، والاستقرار من أجل التوصل إلى نظام سياسي ديمقراطي يقبله الشعب.

ينظر الحزب باحترام لأفكار وإسهامات أتاتورك كضرورة لدفع تركيا نحو المدنية الحديثة، ويعدها عنصرًا للسلام الاجتماعي.

فيما يتعلق بالحريات العامة والحقوق، يقوم الحزب بتحقيق الأهداف التالية:

- الالتزام بالمعايير المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، المنضمة إليها تركيا، خصوصًا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وميثاق باريس، ووثيقة هلسنكي الختامية، ووضعها حيز التنفيذ.

- الأخذ بعين الاعتبار آراء ومقترحات مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان؛ كما يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين الحكومة وتلك المؤسسات، مع التأكيد على ضرورة مشاركة تلك المؤسسات في فضح الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وفي وضع توصيات للحلول، وفي الثقافة الخاصة بحقوق الإنسان، وفي الرقابة على الأجهزة المختصة بتنفيذ القانون.

- يجب أن تكون حرية الفكر والتعبير وفق المعايير الدولية، ودعم حرية الفكر والاختلاف كأصل أصيل.

- نحن ننظر إلى الدين -كأحد أهم مكونات الإنسانية- وللعلمانية كشيء ضروري للديمقراطية، مع التأكيد على حرية الدين والاعتقاد، ونرفض أيضًا تشويه العلمانية بجعلها في عداء مع الدين.

- العلمانية هي عبارة عن مبدأ يسمح للجميع بصرف النظر عن دينهم أو اعتقادهم بـــ:

* ممارسة معتقداتهم بحرية.

* التعبير عن قناعاتهم الدينية بالطريقة التي بها يودون ممارسة الحياة.

في الوقت نفسه، فإن العلمانية تعطي أولئك الذين لا يدينون بدين أساسًا الحق في تنظيم أمور حياتهم بما يتفق مع هذا الاتجاه.

انطلاقًا من وجهة النظر هذه، فإن العلمانية تنتهج مبدأ الحرية والسلام الاجتماعي.

- يرفض الحزب استغلال القيم الدينية والعنصرية في تحقيق أغراض سياسية.
- يعتبر الحزب أن التصرفات والممارسات التي تُضَيِّق على المتدينين لالتزامهم الديني، وتُفَرِّق بينهم أمرًا ضد الديمقراطية، وانتهاكًا لحقوق الإنسان والحريات، وفي الوقت نفسه نرفض استخدام الدين من أجل أغراض سياسية أو اقتصادية، أو أي أغراض أخرى، أو الضغط على الذين ينتهجون الدين في تفكيرهم وأسلوب حياتهم.
- من مبادئ الحزب الرئيسية أن يكون من حق كل مواطن استقاء أفكاره من أي مصدر، والتعبير عنها بكل حرية؛ ومن شرائط الديمقراطية المعاصرة وجود صحافة حرة، كما يجب إعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالتعامل مع وسائل الإعلام؛ ورفع القيود والعقوبات -بدءًا بالدستور نفسه- التي تعيق حرية وسائل الإعلام، والتي بدورها تعيق الاستفادة من ثمار الديمقراطية الاجتماعية، ويجب وضع سياج محكم لحماية حرية الإعلام المرئي والمكتوب ومنع الاحتكار.
- لجعل حقوق الإنسان والحريات منهجَ وأسلوبَ حياةٍ وبالتالي القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، فلا بد من تنظيم برامج تعليمية بدءًا بالمدارس الابتدائية وانتهاءً بالمؤسسات العامة.

- يجب التحقيق التام لمسألة حق الأفراد في الحصول على حقوقهم، وحقهم في الخضوع للمحاكمات العادلة، كما يجب تيسير الطرق اللازمة للأفراد للحصول على حقوقهم.

- يجب أن تطبق المعايير العالمية لحقوق المرأة والطفل والعمل في تركيا.

- لا تقبل الدولة الديمقراطية أن يتم فيها ممارسات مثل التعذيب، والموت بسبب الحبس، وتضليل الشعب، وجرائم القتل التي يكون مرتكبوها مجهولي الهوية، ويجب إحلال دولة القانون، والتأكيد على مبدأ الشفافية، ويجب أن ينظر بعين الاعتبار لشكاوى المواطنين الخاصة بهذه الأمور مع وجود عقوبات رادعة، وعدم ترك الجناة ليفلتوا من العقاب.

- يجب اتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة لتتبع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان على وجه الأولوية والسرعة بلا رسوم، وبجعل الطريق مفتوحًا أمام المواطنين للتقاضي دون وسيط.

- يجب أن تكون هناك مؤسسات ومنشآت مدنية للنظر في شكاوى المواطنين.

- يأمل حزب العدالة أن تكون هناك إجراءات وترتيبات لاستفادة جميع المواطنين من الخدمات العامة دون تمييز؛ وفي هذا الصدد يجب القضاء على انعدام الثقة المتزايد بين الدولة والمواطنين، ويجب أن يُعاد تأسيس نظامٍ للحكم يُعيد تلك الثقة المفقودة.

٢-٢: المبادئ السياسية

يعتبر الحزب السياسة عملاً لخدمة المجتمع في وقت أصبحت السياسة فيه عملاً مشوبًا، ويتم التضييق فيه على العمل السياسي، كما يطمح الحزب في وجود سياسيين وسياسات محترمة تبعث على الثقة، والتنظيمات السياسية في بلدنا يجب أن

تكون قائمة على دعامتين أساسيتين؛ هما: الأمانة والتضامن، بحيث يكون تمويلها المالي السياسي خاضعًا للمساءلة والشفافية.

الأحزاب السياسية هي منظمات مدنية من مهامها رفع مطالب المجتمع الاقتصادية والثقافية للدولة، وتحاول الوصول إلى سدة الحكم لدفع سياسة الدولة نحو تلبية تلك المطالب، يجب أن يكون المسعى الرئيسي للأحزاب هو وضع مطالب الشعب في قمة أولويات السلطات التنفيذية والتشريعية.

السياسة هي عبارة عن إرادة مجتمعية «إرادة المجتمع» لبناء الحاضر وفق قواعد وأسس سليمة، والتخطيط لمستقبلها بدقة.

نرى إعادة النظر تمامًا في مسألة التوافق السياسي في تركيا.

وفقًا لمفهومنا عن السياسة، لا بد أن تكون الإرادة الشعبية أساس عمل، ولا يمكن التهاون مع أي محاولة لتجاهل وطمس تلك الإرادة.

يجب استعادة الثقة والاحترام المفقودين في السياسة والسياسيين؛ ومن أجل ذلك الغرض يجب ما يلي:

- تعديل قانون الأحزاب السياسية بما يتلاءم مع الممارسات السياسية وفق متطلبات العصر.
- يجب أن يحاط قانون تنظيم الأحزاب وعضويتها وتسمية المرشحين والجوانب المالية لها بالشفافية.
- يجب إخضاع ميزانيات الأحزاب ونفقات الدعاية الانتخابية لمبدأ الشفافة والرقابة.
- يجب أن تمارَس الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها بصورة أكبر عن طريق

تحقيق حقوق المنافسة الديمقراطية والقانونية بين أفرادها واحترام رأى الأقلية.

- يجب إعادة النظر في الفقرات الخاصة بإدانة الحزب السياسي وإغلاق الأحزاب السياسية في إطار نطاق قرارات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ومبادئ لجنة فينيسيا.

- يجب تعديل قانون الانتخاب.

حرية انتخاب واختيار المواطنين أو أعضاء الأحزاب يجب أن نعمل على تحقيقها من خلال التالي:

- يجب النزول بسن الترشيح القانوني إلى ٢٥ عامًا.

- العمل بنظام الانتخابات التميزي والمحلي المحدود.

-أن تكون هناك انتخابات تحضيرية بمشاركة جميع الأعضاء؛ كأساس لاختيار مرشحي الحزب.

- يجب أن تُتَّخذ الترتيبات التشريعية لمنع تسلل الفساد إلى العمل السياسي.

-يجب ألا يكون العمل السياسي وسيلة للتربح والفساد.

- يجب أن يلتزم كل السياسيين بتقديم إقرارات للذمة المالية بانتظام، وتُعْلَنُ للرأي العام بكل شفافية.

- يجب إزالة جميع العقبات الدستورية التي تَحُول دون محاكمة الوزراء والنواب، وذلك من حصانة وامتيازات تَحُول دون محاكمة المسئولين، وتقتصر الحصانة على التصويت وكلمات النواب خلال العمل البرلماني فقط.

- يجب التعامل بحزم مع كل محاولات التضييق على العمل السياسي، والتي قد تقلل من مصداقيته.

٢-٣: البنية السياسية

سيقوم الحزب بعمل مفهوم جديد للسياسات في تركيا؛ وذلك أولاً في نظامها الخاص؛ ومن ثَمَّ إعطاء القدوة للأحزاب الأخرى.

إن أحد الأهداف المهمة للحزب هو دعم الديمقراطية المشتركة؛ وذلك من خلال زيادة مشاركة الشعب أثناء الانتخابات.

إن أحد أهدافنا البارزة هو تقديم وتحسين فعالية المذكرة الدبلوماسية الاستعلامية؛ وذلك للسماح للشعب أن يشارك في عملية صنع القرار في الإدارات المركزية والمحلية.

إن الديمقراطية والشفافية للهياكل الداخلية للأحزاب -التي تمثل أساس القانون- هي الضرورات الفاعلة للوظيفة الصحيحة للقانون.

من أجل الوصول لديمقراطية أحزاب داخلية وشفافة، فإن حزب العدالة والتنمية يرى أن:

- الاستفتاء للانتخابات يمثِّل أوجب واجباتنا؛ وذلك من خلال مشاركة جميع أعضاء الحزب لاختيار المرشحين لكراسي النواب.
- من أجل سياسات تقوم على المبادئ، لا بد أن تكون فترة رئيس مجلس الحزب والبرلمانيين كما هو منصوص عليه في القوانين الخاصة بنا.
- نقوم بالإعلان عن جميع نفقات الحزب للشعب في خلال العام، وفي نهايته نُقَدِّم تفصيلاً بتلك النفقات.

- نقوم بتحديد نسبة معينة من ميزانية الحزب للبحث والتنمية وفروعه الأخرى في القرى.

- الانتخاب الديمقراطي داخل الحزب لا بد أن يتم في جوٍّ من التنافس الحرّ.

- نتأكد من قدرة أعضاء الحزب على التعبير الحرّ عن آرائهم في إطار القوانين وبرنامج الحزب.

- بالنسبة لجماعات الحزب، يتم الاستعانة بقرارات المجموعة الملزمة في الحالات الاستثنائية المشار إليها في القوانين.

- سنقوم بتفعيل السياسات الفاعلة.

- تكون المقدرة والجدارة أساس كل المهام، خاصة الوزراء، حينما يتولى الحزب الحكومة.

٢-٤: القانون والعدل

ترعى الدولة سيادة القانون كضمان لحرية وحقوق مواطنيها؛ لذا لا يمكن القول بتنحي حكم ديمقراطي في مجتمع لا يرعى سيادة القانون، ولا حيث لا يسود حكم القانون.

في دولة ديمقراطية تحت ظلِّ القانون تتواجد الديمقراطية من خلال القانون، واحترام المبادئ العالمية للقانون، والإتاحة الدائمة لإجراءات المطالبة بالدين، والمساواة أمام القانون، وحماية حقوق الفرد والحريات، وضمان التزام الدولة بالقانون، وتعتبر هذه القيم أساسية، والتي يمكن تحقيقها من خلال الدستور والقوانين والنظام القضائي المستقل.

يتعهد الحزب بترسيخ مفهوم الإدارة المبنية على حكم القانون.

فضلاً عن أن تصبح تركيا دولة قانون، فإنها اليوم دولة دساتير؛ لا بد أن يحل مصطلح «دولة القانون» محلَّ «قانون الدولة». إذا لم تكن الدساتير مبنية على القانون، والقانون نفسه مرتكزًا على أسس من العدل وحقوق الإنسان العالمية، فإن تركيا لن تنعم بوصف «دولة القانون»؛ وبالتالي لن تحظى باحترام في المحافل الدولية.

لا نستطيع أن نتخيل نظامًا قانونيًّا دون قضاء، تعدُّ المنظمات القضائية -والتي من شأنها تفسير النصوص- مهمة بنفس درجة أهمية نصوص الدستور والقوانين ذاتها.

يتعهد الحزب بضمان توفير أقصى ثقة في نظام العدل، والذي بدوره يضمن النظام الاجتماعي.

إن ذلك النظام الذي يتمتع بشفافية وعدم فساد لا يمكن وجوده إلا من خلال إعمال النظام القضائي؛ يضع الحزب في أُولى اعتباراته حلَّ المشكلات المعضلة التي يُواجها النظام القضائي، سواء الخاصة بالحياة اليومية للأشخاص أو المتعلقة بالعلاقات الدولية.

في إطار مراعاة الملاحظات والمبادئ المذكورة أعلاه، فإن الحزب يتعهد بالسياسات التالية:

* يجهز الحزب مشروعَ قانونٍ دستوريٍّ كاملٍ يسمح بالحريات، ويُوَفِّي كامل احتياجات المجتمع، ويلتزم بمبدأ دولة القانون ومعايير الدول الديمقراطية؛ بهدف عمل عقد اجتماعي جديد بين المجتمع والدولة، لا يكون هذا المشروع ممارسة للهندسة الدستورية؛ ولكن يكون مُسْتَنَدًا يحوي إرادة الشعب ومطالبه من الدولة على أساس ديمقراطي.

* ستحوي المسودَّة المختصرة للاقتراح المقدَّم من الحزب بخصوص الدستور النصوص التالية:

- بالنسبة للفصل المتعلِّق بالحقوق الأساسية والحريات لا بد أن يتسق مع المعايير العالمية.

- المحافظة على السمات الرئيسية للبلاد، ولا يضم إلا النصوص الرئيسية الخاصة بإدارة الدولة.

- التوضيح التام للعلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل مختصر ومفهوم.

- مبدأ فصل القوى لا بد أن يكون دقيقًا، لا بد من التأكُّد من الشيكات والأرصدة عن طريق السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

- يتعين القيام بعمل الترتيبات الضرورية لتقديمها للبرلمانات؛ حتى تكون سارية وحرَّة ومؤدية للغرض المرجو منها، بالنسبة للأنشطة الأمنية والتشريعية.

- لفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية بشكل واضح، لا بد من التحري من تغييرات النظام لإتاحة الفرصة لتعيين كل الوزراء؛ فيما عدا رئيس الوزراء؛ حيث يتم تعيينه من خارج البرلمان، ويخضع للبحث العام، ولا بد من اتخاذ الترتيبات القانونية الضرورية بناء على القرار الذي سيتخذه الشعب.

- يتعهد الحزب بتقديم إرادة الجمع على إرادة الفرد، ليس داخل الحزب فقط، ولكن في البرلمان والمجتمع كله، وستكون القوانين لسان المجتمع وليس الأغلبية فقط في البرلمان؛ لهذا السبب فإن الحزب سيقوم بعمل مسودة لمشاريع القوانين عن طريق اقتراحات من منظمات غير حكومية.

- بعد تفعيل الدستور الجديد، يتم مراجعة كل القوانين الحالية، ويتم رفض أو تعديل تلك المخالِفَة للنظام الدستوري، يتمُّ فحص وإلغاء كل القوانين الفرعية واللوائح والنصوص المخالفة لأحكام القوانين والمبادئ الدستورية.

- التأكيد على سريان مبدأ إلزامية الدستور والقوانين لكل فرد من الشعب.

- القضاء على ظاهرة عدم الانصياع للقوانين في جميع المناطق؛ فلا بد من تطبيق القوانين والقواعد التي وُضعت من أجلها، ولا بد من أن تكون مطابِقَةً للمقاييس العالمية.

- لا بد من تفعيل استقلال القضاة والقضاء غير المتحيز، كما لا بد من دعم سلامة القضاة.

- لا بد من إجراء إصلاحات في مجال التعليم القانوني لرفع جودة المتخصصين في القانون؛ كالمحامين والقضاة، وبالنسبة للمدعي العام لا بد أن يتم تدريبه بشكل احترافي إقليميًّا ودوليًّا في المجالات التي تُنَمِّي الخبرة في تخصصاتهم.

- لا بد للقضاة أن يتخصصوا في تخصصات معينة؛ كالجرائم المنظمة، والمنافسات غير النزيهة، ومعاملات العملات الأجنبية، والتأمين، وغسيل الأموال، والجرائم المتعلقة بأسواق رأس المال.

- يتعين تزويد المحاكم بأحدث التقنيات التكنولوجية وتخفيض عبء العمل عنهم، وظهور المنشآت الخاصة بالمحاكم بمظهر عصري؛ انطلاقًا من المقولة: «العدل الذي يأتي متأخِّرًا هو في حدِّ ذاته ظلم». يتعين على الحزب تنفيذ كل الترتيبات المطلوبة لدفع عجلة العملية القضائية.

- بالنسبة لمسألة إتاحة قرارات المحكمة للعامة ليطَّلعوا عليها بشكل تامٍّ، يتم القيام بالبنية التحتية التكنولوجية اللازمة للسماح للشعب بالاطلاع خاصة على كل قرارات المحكمة العليا.
- لا بد من إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة باختيار أعضاء المحكمة العليا؛ واضعين في الاعتبار استقلال المحاكم والمعايير الاحترافية، والأعضاء الذين يتولون مسألة التعيين، والتجارب الديمقراطية لتركيا بالنسبة للدول الديمقراطية.
- يتعين إنشاء جهة قضائية تنفيذية دون المساس بالتوافق والتسلسل الهرمي في نطاق القوى التنفيذية للقانون.
- لا بد من سنِّ نظام لحماية المتضررين من الجرائم؛ نظرًا لما تُحدِثه تلك الجرائم من أذًى في حسِّ الشعب، فلا يتم العمل فيها بالعفو العام.
- يتعين مراجعة القوانين المتعلقة بالإجراءات القانونية؛ وذلك من أجل التعجيل بتفعيل القضاء، ولا بد من إجراء التعديلات اللازمة.
- يتعين تحديث القوانين الجنائية لإعادة المجرمين للمجتمع.
- يتعين زيادة مخصصات الميزانية بشكل كبير من أجل تحقيق الخدمات القضائية بسرعة وبمستوى الجودة المطلوب، والتي تُعَدُّ من أهم الوظائف الرئيسية للدولة.

٢-٥: الديمقراطية والمجتمع المدني

في مجتمع ديمقراطي يجعل الحزبُ للشعب سلطةَ وضع القوانين؛ ومن ثَمَّ فإن الديمقراطية ما هي إلا شكل من أشكال الحكومة؛ حيث يُصادق الشعب على

القوانين. في النظام الديمقراطي يكون القرار النهائي والسلطة التنفيذية بيد الأعضاء والمؤسسات التي تم انتخابها. يتم اتخاذ القرارات الرئيسية التي تختص بالحياة اليومية للمواطنين عن طريق مَنْ تم انتخابهم أيضًا، تُعَدُّ سيادة الديمقراطية بهذا الشكل فيما يخص المواطنين خاصية تُمَيِّز الأنظمة الديمقراطية عن غيرها.

الديمقراطية تمثِّل مبدأ مبنيًّا على التسامح، لا يُسمح في الأنظمة الديمقراطية لأي مواطن أن يستفيد من حقوق أو حريات أو امتيازات ليست له. يعيش المواطنون بحرية في ظلِّ الديمقراطية، محاطين بسياج حماية القانون الذي لا يُفَرِّق بين أحد منهم.

إن أحدَ ما يُمَيِّز النظام الديمقراطي الحقيقي عن غيره هو التنافس على الامتيازات المختلفة، بمعنى أن أولئك الذين يعتلون منصبًا ما كنتيجة لترشيح الغالبية لهم، يقوم أولئك بخدمة المجتمع بأسره أو الإدارات المحلية من خلال هذا المنصب. ومع ذلك فإن اعتلاء منصب ما لا يعني بالقطع أن تكون كلمة الغالبية هي العليا. إن أهم ما يميز الديمقراطية المعاصرة هو أن الغالبية لا تصيغ الحقوق الأساسية والحريات محلَّ النقاش مهما كانت الظروف؛ بمعنى أنهم لا بد أن يحترموا حقوق وحريات الأقليات. يُعْتَدُّ بآراء الأقلية وحقهم في الاعتراض بشكل يمثل عنصرًا مهمًّا في التعددية، التي هي من خصائص الديمقراطية.

إن حق المشاركة للمواطنين في القرار العام لَيَعْكِس حقيقة أن النظام الديمقراطي ليس نظامًا أحادي الوجهة؛ ولكنه طريق ذو اتجاهين؛ أحدهما يمثِّل الجهة الحاكمة، والآخر يمثل الشعب؛ ومن ثَمَّ فإن حقَّ المشاركة لا يعني فقط القدرة على التصويت في الانتخابات، ولكن قدرة الشعب على صنع وإتمام والتحكم في عملية تنفيذ القرارات العامة. إن منظور الحزب للديمقراطية يتمثَّل في أنه يرى أن تركيا ستمثل الديمقراطية في كل جوانب هذه الخصائص. يتعهد الحزب

بإنجاز السياسات التي تعتبر مهمة في الديمقراطية المعاصرة؛ ولكن -في المقام الأول- تعتبر بمثابة الحالات الرئيسية لاحترام حرية الاختيار بالنسبة للشعب.

لا بد من بسط نطاق الحركة وعمل الأطراف السياسية التي تؤدي الوظيفة الرئيسية في مشاركة المواطنين في السياسات، والتي تُعَدُّ عناصر مهمة في الديمقراطية.

يتعين على الحزب نقل مفهوم الحكم بصورته المبنية على الحوار إلى كل المنضمين إليه في البلاد؛ وذلك لتلبية احتياجات الإدارات المحلية والتشكيلات المدنية المحلية والمواطنين.

وانطلاقًا من المبادئ المتعلقة بمعايير ديمقراطية «كوبنهاجن» -التي تُشَكِّل الحدَّ الأدنى من المعايير، التي تُلزم أعضاء الاتحاد الأوربي بها- فإنه يتعين الانتهاء من التعديلات التي يجب إجراؤها في نظامنا القضائي الوطني في أقرب وقت ممكن.

قد يكون من الأسهل على المواطنين للمشاركة في الإدارة ولفحص الإدارة أن يُتاح لهم الحصول على المعلومات والوثائق، وبالتالي لا بد من اتخاذ الترتيبات للسماح للمواطنين في الاستخدام الفعال لحقهم في الحصول على المعلومات.

الإدارات المحلية هي الأساس للديمقراطية التشاركية المفوضة، ويتعين إجراء كل الترتيبات الدستورية والقانونية المطلوبة، وإنشاء وحدات وظيفية إدارية جديدة؛ بهدف تعزيز الإدارات المحلية، والتي تعتبر بمثابة جهة الاتصال في الحياة اليومية بين المواطنين والإدارة.

إنشَاء آليات بهدف تقييم الرأي والشكاوى والاقتراحات؛ لإيجاد حلول لمشاكل المواطنين فيما يتعلق بقراهم ومحافظاتهم، والمؤسسات التي يستفيدون منها أو يعملون فيها، واتخاذ إجراء بشأن هذه الاقتراحات.

يجب الحصول على آراء من المنظمات غير الحكومية من أجل تعديل الترتيبات القانونية ذات الصلة، ووضع إطار قانوني لرفع منظمات المجتمع المدني إلى مستوى الدول الديمقراطية المعاصرة.

* يجب على الحكومات المركزية والمحلية إنشاء مجالس مشتركة، ولجان ومكاتب لإدارة الأزمات، وجميع أنواع الخطط، وتضع في اعتباراتها وجهات نظر المنظمات غير الحكومية، والجمعيات المهنية والنقابات، وممثلي القطاع الخاص.

* لا بد من إعادة تعريف النظام الأساسي لموظفي الخدمة المدنية، وإعادة النظر في حقهم لإنشاء منظمة في نقابات العمال.

بالنسبة لمسألة خفض سنِّ الانتخاب إلى ٢٥ سنة، فإن هذا من شأنه حمل الشباب على المشاركة في العملية الديمقراطية؛ مما سيكون له بالغ الأثر في أنفسهم في تحمل المسئولية والنهوض بالبلاد.

يتعين إجراء الترتيبات القانونية اللازمة من أجل استخدامٍ أكثر فعالية للحق في تنظيم الاجتماعات والمظاهرات، والتي تُعَدُّ واحدة من السمات الأساسية للديمقراطية.

٢-٦: الشرق والجنوب الشرقي

جنوب شرق البلاد -أو الأكراد على حدِّ تسمية البعض أو مشكلة الإرهاب- هو للأسف حقيقة واقعة في تركيا.

بالنسبة للقضايا السلبية الناجمة عن هذه المشكلة في حياتنا الاجتماعية، سينتهج الحزب سياسة تحقيق السعادة والرفاهية وحقوق وحريات سكان المنطقة، على نحو لا يضرُّ بسياسة يمكن استبقاؤها؛ تلك السياسة التي لا تقرُّ بواقع منع الإرهاب الذي يستهدف المنطقة ووحدة تركيا. فضلاً عن هيكل موحَّد للدولة، وسياسة

تقدر المجتمع، وتهدف لحلٍّ جذري للمشاكل.

ينظر الحزب إلى التنوُّع الثقافي في تركيا على أنه ثراء.

ما دامت اللغة التركية هي اللغة الرسمية ولغة التعليم، فإن الحزب يرى أن الأنشطة الثقافية في لغات أخرى غير التركية -بما في ذلك الإذاعة- أدوات من شأنها أن تُعَزِّز وتدعم وحدة وسلامة بلادنا لا أن تضعفها.

القضاء على المشاكل الناجمة عن البطالة في المنطقة في إطار مشروع الديمقراطية العامة، فضلاً عن الترتيبات الخاصة التي تستهدف المنطقة.

على الرغم من الإرهاب الذي استمرَّ لسنوات طويلة؛ حيث رعته أطراف خارجية إلى حدٍّ كبير، فإن تركيا لا تزال في وحدة وتضامن، ولم تتحوَّل هذه المشكلة إلى صراع عرقي في بلدنا؛ مما يبرهن على إمكانية حلِّ هذه المسألة باعتبارها شأنًا داخليًّا.

الحزب يهدف إلى وضع حدٍّ لبعض الممارسات التي تم اللجوء إليها في الأصل كردِّ فعل على الإرهاب، ولكنها تتجاوز هدفها الأصلي وتزعج سكان المنطقة. ويهدف -أيضًا- إلى إلغاء حالات الطوارئ تمامًا، والتي دامت لسنوات عديدة.

يؤمن الحزب بضرورة اتخاذ موقف رادع من الدولة تجاه المجرمين، واتخاذ موقف وقائي للأبرياء ومعاملتهم بمودَّة.

بعد فترة الإرهاب لم تتخذ الدولة أي إجراءات في شرق وجنوب شرق البلاد في منطقة الأناضول للقضاء على أوجه التفاوت في التنمية بين البلاد، أو حتى التقليل منها.

سيقوم الحزب بعملية إصلاح من خلال البدء في مشاريع اقتصادية جادة لزيادة

فرص العمل التي تستهدف المنطقة، والوسائل اللازمة لتخفيف معاناة المواطنين الذين تضرَّروا من الإرهاب.

انعدام الخدمات العامة ومشاكل البطالة والفقر والظلم نتيجة طبيعية للإرهاب حيث حلَّ. الإرهاب والقمع يغذِّي كلٌّ منهما الآخر. إن الذي يتجاهل كون الإرهاب نتيجةً للقمع فلن تُثمر حلوله إلاَّ عن مزيد من الظلم؛ وهذا بالتالي لا يزيد الإرهاب إلاَّ توغلاً؛ ولذلك فإن وضع وسيلة للحدِّ من الإرهاب تتطلب خطة من الدولة تحترم فيها الحقوق والحريات الأساسية، وطريقة التفكير التي تتبنى مبدأ أن التنمية الاقتصادية والأمن جزءًا لا يتجزأ من الكل.

من أجل جعل المنطقة جذابة للأنشطة التجارية والاقتصادية، يجب تغيير النظرة إليها، التي تبدو فيها وكأنها طريق مسدود؛ وذلك من خلال خلق بيئة تجارية حيوية مع البلدان المجاورة، بما في ذلك التجارة مع البلاد المتاخمة؛ لذا يتعين على الحزب أن يتخذ جميع الاحتياطات لتعزيز التجارة في المنطقة.

نظرًا لأن الحلول التي تستند إلى تصور وجود الدولة البيروقراطية والفاشية تعتمد فقط على مفهوم الأمن، فإنها تعمل على تفاقم المشاكل على المدى الطويل. من ناحية أخرى النظر إلى الدولة من ناحية ديمقراطية يقود إلى وحدتها وسلامتها على المدى البعيد، بالرغم من استحسان البعض للدولة البيروقراطية والفاشية؛ فلا بد من خطوة ضرورية لحلِّ المشكلة، وهو أن ندرك أنه لا سبيل لحلها تمامًا بسياسات التنمية الاقتصادية فقط، ولا بد قبل كل شيء من سيادة الحلول التي تعترف بالتنوع الثقافي في إطار قانون الدولة الديمقراطية.

ليس بالضرورة أن يؤثر التنوع الثقافي في تعاملنا مع سكان المنطقة في القواسم المشتركة بيننا. على العكس من ذلك، فإن كون المرء مواطنًا تركيًّا ليمثل وحدة المجتمع التركي.

الاقتصاد
برنامج التنمية والديمقراطية

ثالثًا: الاقتصاد

٣-١: مفهوم الحزب للاقتصاد

إن المهمة الاقتصادية للحزب تتمثل في زيادة رفاهية وسعادة الشعب التركي.

تتمتع تركيا بإمكانيات كبيرة للتنمية الاقتصادية؛ بما لها من شعب معطاء، وموارد طبيعية غنية، وشعب يتمتع بروح المبادرة، والجمال الطبيعي والتاريخي، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

يتعهد الحزب بتنفيذ استراتيجية نمو اقتصادي متواصل ومدعوم؛ وذلك من أجل تعبئة هذه الإمكانيات الفذة في بلدنا.

إن تحقيق هذه الاستراتيجية من شأنه الحدُّ من الفقر والبطالة، وسيتم توزيع الدخل بشكل عادل، وهكذا بمرور الوقت ستدخل تركيا مصافَّ الدول المتقدمة، وسيرتفع معدل معيشة المواطنين؛ مما من شأنه أن يرفع من مكانة تركيا عالميًّا.

وانسياقًا مع هذه الاستراتيجية، صاغ الحزب مبادئه وأهدافه وسياساته وبلور تصورًا للحكومة التي تنفذ هذه الاستراتيجية بنجاح.

يتبنى الحزب المبادئ الأساسية التالية:

- ينظر إلى المواطنين على أنهم موارد الدولة، وهم القطاع المستهدف من التنمية الاقتصادية.

- يساند اقتصاد السوق، الذي يعمل في نطاق مؤسساته وقواعدها.

- يعتقد الحزب أنه لا بد من تنحية الدولة بعيدًا عن كل صور الأنشطة الاقتصادية.

- ينظر الحزب إلى الدولة في هذه المسيرة على أنها الطرف المنظّم والموجّه؛ ومن ثَمّ فإنه من الضروري توفير معلومات ووثائق ذات شفافية.

- يرى الحزب أن الخصخصة وسيلة مهمة في تكوين بنية اقتصادية ثابتة الجذور.

- يرى الحزب أن التحولات الهيكلية التي أحدثتها العولمة لا بد من تنفيذها بأقل تكلفة، ويعتقد أن أفضل طريقة للقيام بذلك هو زيادة القوة التنافسية الدولية؛ وهكذا فإنه يرى أن زيادة القوة التنافسية تزيد القوة الاستراتيجية بالنسبة لمستقبلنا السياسي والاقتصادي.

- يرى الحزب أن رأس المال الأجنبي يؤدي دورًا مهمًا في نقل الدراية والخبرة الدولية؛ مما يسهم في تنمية الاقتصاد التركي.

- يرى الحزب أن الجودة والإنتاجية والتأثير وسعادة المواطنين معايير رئيسية في الخدمات العامة.

- يرى الحزب أن تحقيق القيم الأخلاقية -المتمثلة في مزيج من المعايير الدولية مع قيمنا الثقافية- في كل مجالات الأنشطة الاقتصادية شرطًا مسبقًا لنموٍّ مستمرٍّ يمكن دعمه.

- يرى الحزب وجوب الحفاظ على العلاقات مع الاتحاد الأوربي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الدولية الأخرى في إطار

متطلبات اقتصادنا ومصالحنا الوطنية.

من هذا المنطلق يهدف الحزب إلى ما يلي:

- زيادة إنتاج السلع والخدمات.
- الحد من البطالة والقضاء على ارتفاع مستوى المعيشة والعدل في توزيع الدخل.
- القضاء على التربح الجائر والمنافسة غير المشروعة، والعقوبات غير الفعالة، تلك التي تحُول دون الاستقرار في الاقتصاد، وعدم السماح بالاحتكار.
- تقديم تغيير في المفاهيم السياسية والبيروقراطية؛ وذلك للمساعدة في نهوض المشاريع الخاصة من خلال إتاحة الحرية لأنشطة تنظيم المشاريع.
- تحقيق التطورات في مجال التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

من اجل الوصول إلى هذه الأهداف، فإن الحزب سيتبع السياسات التالية:

- الاستفادة من الموارد الوطنية لخلق اقتصاد إنتاجي معتمدًا على التكنولوجيا، والإنتاجية والمهارات التقنية.
- يرى الحزب أنه يمكن التوصُّل إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال النمو، والذي يمكن تحقيقه عن طريق الاستثمارات؛ ولذلك يجب تشجيع الاستثمارات لزيادة فرص العمل.
- مساندة القطاع المالي لتأهيله؛ لدعم الإنتاج وتطوير تقنيات مالية جديدة.
- اتخاذ ترتيبات للحدِّ من أوجه الخلل الإقليمية، والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية في جميع المناطق بتركيا على نحو فعال ومثمر.

- تنفيذ الإصلاح الضريبي.

- سيتم البدء في تنفيذ الإصلاح كضرورة لتحسين الإجراءات المتعلقة بالإنفاق في الأموال العامة.

- ضمان نظام قضائي محدد تمامًا متسق مع المعايير العالمية، وآلية قضائية فعالة ذات مصداقية، وحقوق ملكية مصانة، وهيكل مشترك ذي مصداقية وقدرة على الوصول إلى الأسواق والموارد بحرية.

- التأكد من أن جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الاقتصادي -خصوصًا غرف التجارة والصناعة- ستشترك في تفعيل وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

- يرى الحزب أنه يمكن تطوير استراتيجية للنمو الاقتصادي المستمر والمدعوم من خلال حكومة للاقتصاد تتسم بالفعالية والثقة.

من أجل هذا، فإن الحزب سـ:

- سيعمل مع إدارة اقتصادية فعالة وجديرة بالثقة، وعلى درجة عالية من قيم أخلاقية قومية.

- يتبنى الحزب اقتصادًا واقعيًّا إصلاحيًّا طويل المدى وفعالاً، وليس اقتصادًا شعبيًّا قصير المدى.

- يرى الحزب أحقية إطلاع المجتمع بشأن المؤشرات الكلية الأساسية بشكل صحيح، وفي الوقت المحدد، كما يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة -القانونية والإدارية- بهذا الصدد.

- وجوب القضاء على تهلهل الحالة الإدارية للاقتصاد، كما يجب إعادة تعريف

كلاً من عدد المؤسسات المعنية، وهياكلها الداخلية، والقواعد التي تنظم التعاون والتنسيق بينها، والتقنيات الإدارية والمبادئ التي تنظم القواعد التي تحكم كلاً من السياسة والإنتاج والتطبيق والتحكم.

٣-٢: التمويل العام

٣-٢-١: الميزانية

يُلقي تخصيص وإنفاق الضرائب -التي يدفعها الشعب- وغيرها من العائدات بمسئولية كبيرة على عاتق الحكومات، وللشعب الحق في مساءلة الحكومة عن أوجه إنفاق الضرائب التي دفعوها، وعلى ضوء هذا يجب تجهيز الموازنات.

يتعهد الحزب بما يلي:

- اتخاذ التوازن والاستقرار الاقتصادي كأساس في إعداد الموازنة.
- وضع آليات لإحلال الشفافية والمساءلة بشأن الميزانية.
- يقتضي مصطلح «حقوق الموازنة» زيادة فعالية البرلمان في إعداد ومراجعة موازنة الحكومة. يجب مناقشة الأبعاد الرئيسية للموازنة في لجنة التخطيط والموازنة، كما تُجرى مناقشة ميزانيات الإدارات المختلفة في اللجان المتخصصة ذات الصلة.
- ضرورة إعداد التنظيمات القانونية، والسماح للمجلس الأعلى للحسابات العامة بمراجعة تطبيقات الميزانية بالنيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى بالمعنى الحقيقي، وبالنسبة لنواب الجمعية الوطنية الكبرى، يُراعى طرح القضايا على المجلس الأعلى للحسابات العامة فيما يتعلق بالإنفاق العام. تتقدم الهيئة العليا للتدقيق بنتائج مراجعة الحسابات إلى البرلمان التابعة له

بدلاً من الجهاز التنفيذي، شريطة أن يتمَّ هذا تحت مظلَّة المجلس الأعلى للحسابات العامة.

- تكون الأولوية لتحقيق الإصلاح السريع للإجراءات التي تحكم الإنفاق العام؛ فإن هذا الإصلاح يستهدف تحسين أداء الخدمات العامة؛ مما يعني الاستقرار والشفافية والتأثير والإنتاجية.
- يندرج تحت الموازنة أسهم بنود الإنفاق الاجتماعي؛ مثل التعليم والصحة على وجه الخصوص، التي يجب مراعاتها، ورفع جودة هذه الخدمات إلى المعايير الدولية.
- يجب ربط «الأداء ومراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، ورأس المال المتجدد، والمؤسسات والجمعيات والمرافق الاجتماعية، والحسابات الخاصة التي أُنشئت في إطار هياكل المؤسسات العامة والمؤسسات» بمبادئ جديدة.

٣-٢-٢: حصيلة الضرائب

«الضرائب» تعني أن الشعب يتقاسم مع الدولة جزءًا من القيمة التي يتم إنتاجها؛ انطلاقًا من هذا فإن الضرائب تُؤَثِّر على القرارات المتعلقة بالإنفاق والاستثمار. ترجع أهمية سياسات الضرائب المتوازنة مع النمو المستمر والمدعوم إلى بنية وملامح الضرائب المؤثِّرة على اتجاه وهيئة قرارات الإنفاق والاستثمار.

يتعهد الحزب بما يلي:

- تبسيط اللوائح الخاصة بالضرائب، والحدّ من عدد الأنواع الضريبية، وخفض معدلات الضرائب، وتحقيق العدالة الضريبية.
- استخدام الضرائب على نحو أكثر فاعلية كوسيلة لتحقيق الأهداف

الاجتماعية والاقتصادية، وليس لأغراض مالية فقط.

٣-٢-٣: الديون العامة

استمرار العجز العام في الموازنة أعلى من المستويات المقبولة يُسَبِّب مشاكل، والتي بدورها تُؤَثِّر على الاقتصاد ككل؛ نتيجة لهذا يُصبح الشعب أكبر مستهلك في أسواق المال، وتصبح صناديق القطاع الخاص المستخدمة غير كافية، وترتفع تكاليف الائتمان، ويتباطأ أداء الاقتصاد.

للحدّ والسيطرة على متطلبات الاقتراض من جانب الشعب، يقوم الحزب بما يلي:

- حشد مصادر جديدة للدخل، وتوفير انضباط في الإنفاق، وزيادة الكفاءة والإنتاجية في الخدمات العامة.
- رصد الانسجام بين تكاليف الاقتراض الحقيقي ومعدل النمو.
- الاستدانة المباشرة طويلة الأجل لاستثمارات لديها القدرة على السداد.
- اقتراض قصير الأجل بغرض تنظيم الرصيد النقدي بدلاً من أغراض التمويل.
- إجراء الإدارة الفعالة للديون من خلال وضع التكاليف الحقيقية للديون المحلية والأجنبية في الاعتبار.
- إجراء التنسيق الفعال بين الخزانة والبنك المركزي ووزارة المالية والإدارات الأخرى العاملة في المجال الاقتصادي. ينبغي أن يكون التدفق النقدي من جميع المؤسسات العامة بغرض تحديد متطلبات الاقتراض.

٣-٣: الخصخصة

- تُعَدُّ الخصخصة أمرًا مهمًا لتشكيل هيكل اقتصادي أكثر عقلانية، وهي

وسيلة لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد، والخروج بالدولة من الأنشطة التي قد تُؤَثِّر على التنافس فيها.

يتعهد الحزب بما يلي:

- اتخاذ الترتيبات القانونية والإدارية للسماح لخصخصة سريعة؛ لتحقيق منافع للمجتمع.
- تنفيذ عملية خصخصة سريعة وشفافة.
- إخضاع عمليات الخصخصة لمراجعة حسابات المجلس الأعلى للحسابات العامة.
- بالنسبة لأسهم المؤسسات محلّ الخصخصة، يتعين طرحها في المقام الأول للعاملين في تلك المؤسسات وسكان المنطقة، والجمعيات المهنية المعنية، كما يجب تداول أسهمها في البورصات.
- الوصول إلى الثقة المطلوبة، وتشجيع مواطنينا الذين يعيشون في الخارج للمشاركة في عمليات الخصخصة.
- لا بد من وضع الأولويات الاستراتيجية القومية في الاعتبار عند خصخصة القطاعات الحيوية.

٢-٤: الإنتاج وسياسات الاستثمار

- تُعَدُّ القدرة الإنتاجية على المنافسة الدولية وتنفيذ السياسات الاقتصادية الناجحة أمرًا مهمًّا جدًّا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي إلا من خلال الزيادة في الإنتاج؛ وهذا هو سبب كون زيادة الإنتاج والعمالة والصادرات مكونًا رئيسيًّا عليه تنبني السياسات

الاقتصادية. توفر الدولة البنية التحتية اللازمة لعملية الإنتاج وتشجيعه.

- تتطلب شركات المقاولات الخاصة -التي تُعَدُّ القوة الدافعة للإنتاج والاستثمار- بيئة اقتصادية معينة للاستثمار؛ حيث تكون القوانين واضحة وذات مصداقية وشفافية، وحيث يستتبع خرق العقود عقوبات صارمة، وحيث يمكن تقييم جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك التضخم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، وحيث تتوافر إمكانية عمل الحسابات الاقتصادية، إن ذلك الجو من المصداقية ليحشد قوة المشاريع الموجودة بالفعل في المجتمع. كما من شأنه أن يزيد من دخول رأس المال الأجنبي إلى بلدنا؛ وبالتالي تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج.

يتعهد الحزب بما يلي:

- بدء عملية إنتاج جادة وتعبئة حقيقية للاستثمار في تركيا.

- من أجل الاستخدام الفعال للموارد، سيدعم الحزب إنشاء أحواض اقتصادية أو مراكز جذب في مجالات الزراعة والصناعة، واضعًا في اعتباره مسألة المواد الخام والطاقة واليد العاملة والنقل وإمكانيات السوق.

- إعطاء الأولوية للحوافز المعرضة للنقصان وتكلفة المدخلات وزيادة الجودة والإنتاجية والعمالة.

- تدبير الخدمات الخارجية والتعاقد عليها، وتوفير الكمية الكافية من تدفق العملات الأجنبية والقدرة العمالية؛ هذا من شأنه تعديل الأحكام التي تُعرقل العمالة في الخارج، وتوسيع إمكانيات الائتمان، وبدء تطبيق التأمين ضد المخاطر.

- أولوية التشجيع تكون لصناعة الدفاع الوطني.

- دعم أنشطة البحث والتطوير.
- تشجيع الشركات التركية للتصنيع وفقًا لمعايير الجودة العالمية؛ وذلك من أجل زيادة الإنتاجية والجودة في الإنتاج.
- التوسع في عمليات تنفيذ نماذج البناء والتشغيل؛ بغية تحقيق استثمارات كبيرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.
- التعاون المشترك بين الجهات الصناعية والجامعات بخصوص الميادين.
- خفض تكاليف العمالة من أجل زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية من جانب القطاع الخاص.
- تشجيع الإنتاج والانتفاع من القطاعين العام والخاص باستخدام آليات الاقتصاد الحديثة؛ مثل: الإنترنت، وأجهزة الكمبيوتر، وتكنولوجيا المعلومات.
- تشجيع براءات الاختراع الأصلي، والنماذج الصناعية التي تلعب دورًا مهمًّا في زيادة القوة التنافسية للمنتجات.

٢-٥: الملكية الصناعية

- إن أحد العناصر الرئيسية لنجاح الاقتصاد المتطور يرجع إلى حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، ودعم الاستثمارات في المجال الصناعي.
- إدراكًا لمدى أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل أحدث التطورات التكنولوجية إلى بلادنا، ومنع هجرة العلماء، وزيادة الصادرات، وأهمية التصنيع على أساس الخصائص الصناعية للمنافسة العالمية، فإنه يتعين على

الحزب تعديل جميع اللوائح التي تعيق عملية الاكتشافات والاختراعات الجديدة، وأيضًا يقوم بحماية براءات الاختراع وحقوق الترخيص انطلاقًا من استيعابه للمعايير الدولية؛ ومن ثَمَّ فسوف يتم تشجيع الاختراعات الجديدة.

٣-٦: التجارة الخارجية

- تمثِّل زيادة حجم الصادرات واحدة من أهم الأدوات السياسية للاستراتيجية التنموية المستمرة، والمدعومة في بلادنا. تعتمد زيادة الصادرات في المقام الأول على زيادة القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد.

يتعهد الحزب بما يلي:

- إزالة العقبات المالية والإدارية والبيروقراطية التي تعوق الصادرات، وحشد طاقات التصدير.
- انطلاقًا من إمكانية التصدير إلى البلدان المجاورة بسهولة، فإن الحزب يتعهد باتخاذ جميع أنواع التدابير الرامية إلى زيادة الصادرات إلى البلدان المجاورة.
- زيادة أسهم بنك التصدير والاستيراد، وتشجيع الاستفادة من قدرات القطاع المصرفي لتمويل الصادرات والتصنيع المتعلق بالصادرات.
- كما هو معلوم فإن البعثات التركية في الخارج تُكَثِّف أنشطتها لزيادة الصادرات.
- التعاون بشكل وثيق من أجل تطوير وتطبيق سياسات التصدير مع الجمعيات المهنية العاملة في هذا المجال.
- تقديم حوافز للشركات لزيادة شعار «صنع في تركيا»؛ الأمر الذي يحسن من

صورتها في الخارج.

- دعم البحث والتطوير، وكذا دعم الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تستهدف الصادرات والمنتجات عالية الجودة؛ لخفض تكاليف التصنيع.

- تقديم حوافز لتصنيع السلع ذات القدرة التنافسية على التصدير، وذات الجودة العالية؛ مثل: المواد المتطورة، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، وأنظمة الدفاع والفضاء، وصناعة السيارات.. وغيرها.

- تبني تجارة إقليمية كوسيلة رئيسية للتآزر، ولتنمية اقتصادية متواصلة ومدعومة.

٣-٧: الخدمات المالية

- يؤدي قطاع الخدمات المالية دورًا مهمًّا في نظام الهيكل الاقتصادي والعلاقات؛ لما له من روابط قوية في الماضي وفي المستقبل. نظرًا لدور قطاع الخدمات المالية المهم في توفير المال والقوة الشرائية وانتقالها في الاقتصاد، فكان من الضروري أن تعمل المؤسسات المالية بكفاءة وإنتاجية أكثر.

- يتم إعداد البيئة اللازمة لموازنات التضخم الحقيقية والنسبية، وأسعار الفائدة والصرف الأجنبي، والمتغيرات النقدية الأخرى؛ لتكون كالمؤشرات التي تعكس تكلفة الفرص.

بهذه الطريقة تزداد القدرة التنافسية والنشاط الخاص بالوحدات الاقتصادية؛ وبالتالي سيزيد كل من الدينامية والاتجاهات التنافسية؛ مما يزيد من عمليات صنع القرار وإنجاز الوحدات الاقتصادية.

لهذا الغرض:

- سيصبح من الممكن ارتفاع معدلات الادخار، وإمكانية الاستفادة من المدخرات في الاقتصاد وفي أنواع الوساطة المالية، والشروع في الصفقات المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطويرها. سيتم التأكيد على تعدد القطاع عن طريق المؤسسات والأدوات المالية، وزيادة عمق الأسواق.

- إعادة دعم التنسيق بين المؤسسات فيما يخص تنظيم والتحكم في القطاع، وسوف يتم دعم هذه المؤسسات؛ بحيث يكون لديها القدرة على إجراء عمليات تدقيق الحسابات بشكل فعال.

- اتخاذ تدابير لزيادة قوة القطاع التنافسية الدولية.

- تشجيع أنظمة التأمين الخاصة؛ وذلك بغرض حماية الوسائل والموارد الاقتصادية التي تمتلكها بلادنا، وتوفير الأموال التي يحتاجها الاقتصاد. لا بد من تطوير والتوسع في الخدمات التأمينية الخاصة بتأمين إنتاج البضائع والخدمات في بلادنا؛ وهذا من أجل تطوير شرعية المسئولية القانونية، ورفع جودة الإنتاج والخدمات.

- يتحتم تنظيم أنظمة تأمين الودائع الادخارية وفقًا لمعايير الاتحاد الأوربي.

- سوف يتم نشر البيانات المالية للمؤسسات المالية على نطاق واسع؛ وذلك حتى يتم إعدادها بطريقة شفافة وواقعية.

- تقوم شركات التصنيف الائتماني بتقييم المؤسسات المالية.

- بالنسبة لأسواق رأس المال -التي تضطلع بدور نشط في نشر رءوس الأموال

لقطاع عريض من الناس بالنسبة لتمويل الاستثمارات بشروط مناسبة- فإن لها دورًا بارزًا في الوصول للهدف المرجو؛ والمتمثل في نموٍّ اقتصاديٍّ مستمرٍّ ومدعوم من أجل تحسين القوة التنافسية الدولية.

في هذا الإطار:

- يتم تشجيع اتحاد المستثمرين للدخول إلى السوق؛ بهدف جعل أسواق رأس المال أكثر قوة وفعالية.
- تحسين هيكل وأداء أسواق رأس المال.
- النهوض بالأوراق المالية وبورصة إسطنبول إلى العالمية.
- تحسين وتطوير أشكال التمويل؛ مثل الشراكة في استثمار العقارات، ومخاطر الشراكة في استثمار رءوس الأموال.
- تطبيق العقوبات اللازمة لمنع كل أنواع المعاملات القائمة على المعلومات السرية في أسواق رأس المال.
- يجب حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق رأس المال.
- دعم أسواق العقود الآجلة؛ وذلك لزيادة قدرة صنع التقديرات في الأسواق، والحد من آثار التقلبات في أسواق المال على الاقتصاد.

٣-٨: التجار والحرفيون والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم

- إن العمود الفقري للبنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يرتكز على التجار والحرفيين، والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتبرعات لخلق فرص العمل والإنتاج والقيمة المضافة.
- إن أحد الأهداف الرئيسية للحزب هو دعم التجار والحرفيين والمشاريع

الصغيرة ومتوسطة الحجم؛ وذلك من خلال وسائل ذات فعالية؛ بهدف إعادة بناء الطبقة الوسطى في بلدنا.

في هذا الإطار:

- وضع خطة لإزالة العقبات البيروقراطية، وخطة لدعم تمويل المشاريع والحوافز الضريبية.
- حماية التجار والحرفيين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير المشروعة ضد الشركات الكبيرة.
- دعم الشركات التجارية الأجنبية العاملة في قطاع معين؛ حتى تتمكن الشركات العاملة في مجالات مماثلة من تصدير سلعها الأكثر كفاءة وإنتاجية.
- مساهمة الحرفيين والتجار في عملية صنع القرار في الإدارات المحلية بخصوص الأمور المتعلقة بمجالات أنشطتهم.
- يجب زيادة دعم الدولة والإدارات المحلية لإنشاء وتوسيع مراكز التدريب، التي توفر فترات تدريب للحرفيين والتجار.

٢-٩: الزراعة وتربية الحيوان والغابات

إن هدفنا الأساسي هو زيادة الإنتاجية والإنتاج في القطاع الزراعي؛ لضمان استقرار عائدات المنتجين؛ من أجل الاستخدام الرشيد للحوافز الموجَّهة لهذا القطاع.

من أجل تحقيق هذا الهدف:

- وضع معيار لتحويل وحدات الإنتاج في القطاع الزراعي إلى مشاريع اقتصادية.

- الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الإنتاج وخفض تكاليف المدخلات، وتشجيع ذلك في المناطق الريفية.
- إقامة مخازن السلع في المناطق التي يتركز فيها الإنتاج الزراعي، ويجب دفعها في مسار يُحَقِّق معاملات عقود آجلة للسلع.
- تطوير سياسات تكفل نقلاً آمنًا للعمالة الزائدة في مجال الزراعة إلى قطاعات أخرى.
- دعم شركات التصدير لتوريد المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية.
- حماية الفلاحين ضد خسائر الكوارث الطبيعية؛ وذلك من خلال تطوير التأمين الزراعي.
- تشجيع الإيكولوجية الزراعية، وكذا إنتاج بذور ذات جودة عالية.

تربية الحيوانات:

- زيادة سلالة الحيوانات ذات الإنتاجية العالية والمواشي بوجه عام.
- أخذًا في الاعتبار الموقع الجغرافي للبلاد، لا بد من تشجيع إنتاج المنتجات الغذائية البحرية والنهرية.
- أخذًا في الاعتبار الهيكل الاقتصادي للبلاد، لا بد من تشجيع مصانع الأعلاف الحيوانية المتزايدة.
- إعادة تشكيل وتحويل مزادات الثروة الحيوانية؛ حتى تكون قادرة على تنفيذ الصفقات المستقبلية.
- نظرًا لامتياز المنطقتين الشرقية وجنوب شرق الأناضول بقدرة عالية على تربية الحيوانات، فستعود الحيوية إلى ذلك القطاع من جديد.

الغابات:

- سيتم إعداد وإقرار خطة رئيـسية للغابات تستهدف على الأقل الـ٥٠ عامًا القادمة، وذلك على غرار سياسة الغابات الوطنية، وفقًا للظروف المحلية والعالمية المتغيرة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية للناس للعيش في مناطق الغابات، أو بالأحرى حماية الغابات.
- منح القرويين حقوق استخدام الغابات، وحماية المسئوليات وخاصة في محاصيل الغابات إلا الأشجار، بشرط احتفاظ تركيا بحقوق الملكية؛ وذلك من أجل الحفاظ على الغابات.
- صيانة الغابات المنعزلة، وينبغي على القطاع الخاص دعم وتطوير الأشجار ذات الفواكه والبذور والزهور المفيدة إيكولوجيًّا.

٢-١٠: الطاقة

ينظر الحزب إلى سياسة الطاقة على أنها عبارة عن ضمان أهلية واستمرارية إمدادات الطاقة عن طريق حماية مصالح البلاد الوطنية، وخلق سوق للطاقة على أساس المنافسة وحماية البيئة وصحة الإنسان، التي نضعها في مقدمة اهتماماتنا.

انطلاقًا من هذه السياسة:

- يتعين خصخصة المرافق الحالية غير المفعلة، وذلك في أقرب وقت لإعادة تجديدها.
- يتعين توسيع نطاق استثمارات جديدة ذات نماذج بنائية تشغيلية.

- يتعين البدء في مشاريع علمية وفنية جادة في مجال الطاقة الهيدروجينية، والتي هي طاقة المستقبل، وسيتم إجراء الدراسات اللازمة للانتقال إلى مرحلة التنفيذ مع البلاد المتقدمة.

- يتعين أن تكون الإجراءات الخاصة بالخصخصة وإجراءات إصدار الترخيص شفافة تمامًا ومحلاً للمناقشة.

- يتعين دعم المشاريع الخاصة بالحدِّ من خسائر الطاقة والنفايات، كما يجب توسيع نطاق الوعي لتوفير الطاقة في جميع أنحاء البلاد.

- بالنسبة لمصادر الطاقة؛ مثل: الشمس، والرياح، والحرارة الجوفية، والكتلة الحيوية، فإنه يتعين على القطاع الخاص إنشاء محطات الطاقة الكهرومائية، ومحطات توليد الطاقة الحرارية باستخدام الفحم المحلي، بتجهيزات تكنولوجية حديثة ذات إنتاجية عالية غير ضارة بالبيئة.

- يتعين تشجيع التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي.

- كبدائل لمحطات توليد الكهرباء حيث يتم استخدام الغاز الطبيعي الأجنبي، أو حيث يلزم عمل استثمارات بديلة، يتعين إنشاء محطات الطاقة النووية بما يتوافق مع معايير السلامة المطلوبة وحماية البيئة؛ لذا يتعين توفير الطاقة الرخيصة التي يتطلبها الاقتصاد.

- الحذر من الاعتماد على مصدر واحد فقط للطاقة.

- يُدرك الحزب أن بلادنا تُعَدُّ كجسر للبترول الأجنبي والغاز الطبيعي للانفتاح على الأسواق العالمية. يتعين الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي؛ لتتحوَّل البلاد إلى محطة توزيع على نحو فعال؛ لتكون بلدنا هي محطة التوزيع الأخيرة.

٢-١١: التعدين

- إن ثراء مواردنا الجوفية ليمنح بلدنا ميزة نسبية؛ سيقوم الحزب على نحو السرعة بإجراء برنامج تعدين ذي كفاءة لدعم مصالحنا الوطنية؛ حتى تسهم هذه الموارد في الاقتصاد الوطني.
- يجب أن يكون هدفنا توفير مدخلات الصناعة المحلية مع منتجات عالية القيمة المضافة، وزيادة الكمية، وتنوع صادراتنا.

انطلاقًا من هذا:

- يجب أن تبدأ فترة مكثفة من النشاط من خلال الاستفادة من القوى العاملة والخبرات في بلادنا من خلال مراقبة القضايا البيئية في كل مرحلة.
- يجب دعم القطاع الخاص، وتشجيع رأس المال الأجنبي، وإزالة العقبات من أمام عمليات التصنيع السريعة الفعالة.
- يجب إجراء استكشاف وتشغيل وإنتاج وتصدير المعادن الاستراتيجية عن طريق الأساليب العلمية والتكنولوجية.
- مع مراعاة خصائص المعادن الاستراتيجية، يجب التعامل مع المناجم إما باستخدام وسائل مختلفة أو خصخصتها.

٢-١٢: وسائل النقل والاتصالات

يرى الحزب أن وسائل النقل والاتصالات من أهم الأشياء في البنية التحتية في الاقتصاد القومي لبلادنا؛ ومن ثَمَّ فإن أولى واجبات الحزب أن يقوم بإنشاء بنية تحتية من وسائل النقل والاتصالات، ودعم التكامل مع مجالات النقل، وتوفير خدمات سريعة واقتصادية، وتوفير أفضل دعم للنمو دون تخريب للبيئة.

من أجل الارتفاع بمستوى نظام النقل والاتصالات في بلدنا للوصول به للمعايير المعاصرة، فإن الحزب سوف يقوم بالتالي:

- وضع خطة رئيسية للمواصلات برية وبحرية وجوية، وكذا السكك الحديدية؛ لتحقيق التوازن الأمثل بين نظم النقل.
- وضع أولوية خاصة لتطوير السكك الحديدية في إطار من المفاهيم المعاصرة في إدارة الأعمال، جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص.
- تحويل الطرق العامة للدولة إلى طرق سريعة متفرعة، كما سيتم زيادة كفاءة عمليات التفتيش والتدريب والخدمات الهندسية من أجل تحسين مستوى تأمين الطرق.
- إجراء تجديدات في الأسطول البحري وعمليات الموانى لإدارتها بشكل مستقل، وخصخصة خدمات الميناء.
- زيادة القوة التنافسية الدولية لأسطولنا التجاري.
- دعم قطاع بناء السفن؛ لتلبية متطلبات أصحاب السفن المحلية والأجنبية.
- التعاون مع الغرف المهنية والمنظمات غير الحكومية لحماية البيئة البحرية.
- رفع مستوى وقدرات مطارنا وتشجيع إنشاء شركات طيران خاصة.
- التشجيع على إنشاء وتوسيع الاتصالات الإذاعية والتلفزيونية وشبكات المعلومات، وتوفير خدمات عالية الجودة تتميز بالكفاءة والفعالية والمصداقية؛ وذلك في نطاق بيئة تنافسية ملائمة؛ مما يتيح للمستخدم اختيار الاحتمالات البديلة.

٢-١٢: السياحة

تتمتع تركيا بإمكانيات سياحية كبيرة لما لها من ثراء تاريخي ثقافي كبير، وتنوع

في المنتجعات الطبيعية الرائعة، والشعب الودود.

يرى الحزب ضرورة وجود ضمير وطني للاستفادة من هذه الإمكانيات لتركيا لخدمة السياحة، إن زيادة عائدات السياحة في تركيا وتنوُّع المناطق السياحية يعتمد على تتبع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم، والدعم الكافي للسياحة في تركيا.

في إطار هذه المبادئ العامة:

- يجب تحسين البنية التحتية المؤسسية والقانونية لقطاع السياحة.
- يتعين إعداد خطة سياحة رئيسية، وزيادة تنوع المنتجات في مجال السياحة، وتحديد الأولويات، وضمان المساهمة المحلية، ووضع وتقييم المخزون السياحي في بلدنا، وإعداد مشاريع للترويج المحلي من خلال التعاون مع المنظمات المهنية.
- سيظهر جيل ثالث جميل من السياحة في إطار تحسين التوزيع الموسمي والجغرافي للسياحة، وتهيئة مناطق سياحية مع الأخذ في الاعتبار النظرة المتغيرة للمستهلك بشأن الأسواق الخارجية، وسياساته لتطوير الشتاء، والجبال، والوديان، والأنهار، والتيار الحراري، والصحة، واليخوت، والاجتماعات.
- توفير الدعم اللازم لشركات تنظيم المعارض ووكالات السفر؛ من أجل نشر المؤتمرات والسياحة البناءة.
- دعم تنمية السياحة الداخلية والخارجية وفقًا لخصائص المناطق المختلفة، التي تمتلك إمكانات غنية من حيث التراث الثقافي والتاريخي.

٣-١٤: حماية المستهلك

أهـدافنا الأساسـية في مجـال حمايـة المسـتهلك هـي: خلـق تـوازن عـادل بـين المستهلكين والمنتجين والموردين، ومنع الضرر أو الخسائر التي لحقت بالمستهلك، والحفاظ على التواصل الصحي بين المستهلكين والموردين.

على ضوء هذه الأهداف، فإنه يتعين التالي:

- إعادة النظر في قانون حماية المستهلك في إطار حقوق المستهلك العالمية.
- إعداد محاكم المستهلكين، وتسهيل إجراءات الحصول على حقوقهم.
- إعداد القواعد القانونية لحلِّ العقبات التي تواجه المستهلكين في عقودهم والهيكل المؤسسي؛ لتسهيل استخدام الوسائل القانونية عمليًا وماليًا.
- التأمين على المنتج والتأمين على المسئولية المهنية يكون أمرًا إلزاميًا بشأن السلع والخدمات؛ وذلك من أجل حماية حقوق المستهلك.

* * *

الإدارة العامة
برنامج التنمية والديمقراطية

رابعًا: الإدارة العامة

٤-١: رؤية الحزب للإدارة العامة

- الإدارة العامة هي أعلى أشكال التنظيم المنصوص عليها في الدستور والقوانين، وامتلاك الحق والسلطة لجعل الحكومة في خدمة المجتمع. يتعين على الإدارة العامة المعاصرة تقديم الخدمات للناس والمجتمع كأولوية أصيلة عند استخدام هذه الحقوق والسلطات.

- من أولى أهداف الحزب الأساسية هي تلك الأمور التي تسعى إليها الحكومة الديمقراطية، والتي توفر خدمات عالية الجودة من خلال الحفاظ على العدالة الاجتماعية والتنمية والإدارة العامة للوصول إلى القدرة على تطوير نفسها باستمرار.

- يهدف الحزب إلى وضع مسألة فهم الإدارة العامة في محور الديمقراطية والتمركز والحضارة.

ويرى الحزب أن الحكومة المعاصرة يجب ان تتصف بالتالي:

- يتعين سيادة مفهوم «الدولة الدستورية» في الدولة؛ حيث حقوق الجميع وحريات المواطنين مكفولة، وحتى تكون هذه الحريات مصونة، يتعين على الدولة استخدام السلطات والصلاحيات في إطار الدستور.

- إتمام عملية الانتقال السريع بمفهوم الحكومة؛ حيث يتمُّ نقل المهام والوظائف إلى الحكومات المحلية من منطلق السلطة، وحيث يمكن إنجاز العديد من الوظائف الحكومية عن طريق الإدارات المحلية مع الاحتفاظ بالسلطات لمراقبة الإدارة.

-انطلاقًا من تصور الحزب للدولة الاجتماعية، فإن الدولة ملزمة بالتأمين الاجتماعي؛ ومن ثَمَّ فعلى الدولة تنفيذ البرامج المتعلقة بالضمان الاجتماعي بكفاءة، وكذا المساعدات والخدمات الاجتماعية.

-يجب على الدولة أن تنسحب من كافة المجالات الخدمية، وتبقى فقط في مجالات الأمن الخارجية، والعدل، والتعليم الأساسي، والخدمات الصحية، والبنية التحتية، والتي تُعَدُّ وظائفها الأساسية بصفتها الهيئة المنفذة، كما لا بد أن تستمر في مباشرة تنظيم ومراقبة باقي مسئولياتها.

-يجب على جميع المواطنين تبني مبدأ الإدارة الديمقراطية؛ حيث ينتخب الناس ممثليها بإرادة مستقلة، فيسهم هؤلاء الممثلون في الإدارة؛ لذا فالسيادة للشعب، وهو الأمر الذي يجب على جميع المواطنين وخاصة العامة إدراكه.

-الشفافية والمساءلة والقدرة على التنبؤ في الإدارة العامة هي أمور لا بد من توافرها في كل منطقة ومرحلة في الحكومة.

٤-٢: حكومة مركزية

خدمة الشعب هي أساس مهمة الإدارة العامة، إنه من الأهمية بمكان أن يتم إعادة هيكلة الحكومة المركزية من أجل تقديم خدمة أفضل لمواطنينا، ومن أجل زيادة الإنتاجية وجودة الخدمات.

انطلاقًا من تصورنا للحكومة والحاجة إلى إجراء إعادة هيكلة في

الإدارة العامة، يتعهد الحزب بتحقيق السياسات التالية:

- إعادة هيكلة جميع الإدارات العامة والمؤسسات من خلال مفهوم الإدارة التي تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين، ويجب تحويلها إلى مؤسسات تتوافق ومعايير الجودة العالمية.

- اتخاذ الترتيبات اللازمة حتى تأخذ الحكومة المركزية في اعتبارها مبادئ الانفتاح والإنتاجية والكفاءة في المعاملات والأعمال، وحتى تراعي الادخار في نفقاتها، ولا تضر بالبيئة.

- بالنسبة للخدمات التي تقوم عليها الحكومة المركزية في بلادنا حاليًا، يجب أن يتم نقلها إلى المؤسسات العامة المحلية، والوكالات والإدارات المحلية، وللقطاع الخاص إذا أمكن ذلك، وتناط إدارات الهيئات العامة والمؤسسات بمسئولية تنفيذ المهام الرئيسية للدولة؛ وذلك عن طريق هيكل يتيح لها العمل بشكل سريع وأكثر إنتاجًا.

- كف رئيس الوزراء عن تصوير وزارته على أنها وزارة الخدمات العملاقة. ينبغي إعادة تنظيم مجالات اختصاص الوزارات وخفض عدد الوزارات.

- إعادة تشكيل المنظمات المركزية والريفية في الوزارات وخصائص مجالات الخدمات دون تباطؤ وفقًا لمتطلبات العصر الذي نعيشه؛ وذلك مع الأخذ في الاعتبار مقاييس كالإنتاجية والجودة وتوفير الخدمات؛ مما سيؤدي بدوره إلى صيانة للأموال العامة.

- يتعين إعادة ترتيب السلطات المنوطة بمراجعة الحسابات في الحكومة المركزية عبر الحكومات المحلية؛ وذلك وفقًا لسياسات الإدارة المحلية.

- في غير الحالات الضرورية، يجب إلغاء الإدارات الإقليمية للمؤسسات

العامة، ويجب تطبيق معايير عادلة ومنصفة لإنشاء مناطق جديدة.

- إعادة النظر في مبادئ «نطاق السلطة» و«الفصل بين المهام»، كما يتعين منح السلطة لهيئات إقليمية لاتخاذ قرارات بشأن مسائل معينة.

- إعادة النظر بشكل ديمقراطي في المبادئ التي ستخضع لها الوكالات المستقلة والمؤسسات، وكذا طريقة انتخاب أعضاء هذه الكيانات، ومكان تأسيسها، وعلاقاتها مع الحكومة المركزية.

- إعادة تعريف مفهوم «مهمة استثنائية» في القوانين المتعلقة بشئون الموظفين في الإدارة المركزية، وتغيير كبار المسئولين بتغيير الحكومات في إطار القانون، ومنع استبدال المسئولين غير المشار إليهم.

- الحد من الالتزام بالرسميات البيروقراطية، وعلى الدولة الكف عن عدم المرونة، والقضاء على الضعف الهيكلي في الحكومة المركزية؛ مثل المحسوبية والحزبية.

- على جميع هيئات الدولة الاستفادة من الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجب أن تنعكس التطورات التكنولوجية الجديدة بسرعة على وظيفة الإدارة العامة.

- سَنّ قانون جديد بشأن الإجراءات الإدارية لطرح الترتيب القانوني العام بهدف تحديد وسائل صنع القرار وتنفيذه.

٤-٣: الإدارة المحلية

- هذا هو عصر العولمة والتمركز وزيادة نفوذ الإدارات المحلية داخل الدولة.

- الديمقراطية ليست إلا انتخاب، وهي ذاتها خاضعة للانتخاب، وفي الوقت

نفسه فإنه ينظر إليها على أنها نظام من المشاركة والتعاون؛ وهذا يعني أن المشاركة والتعاون ضروريان في الحكومات المحلية.

- تكمن المشكلة الفعلية في الإدارات المحلية في افتقارها للديمقراطية الفعالة، هذا هو الحال في العديد من مجالات الحياة العامة في تركيا. ما يجب القيام به هو نقل المبادئ وممارسات الديمقراطية التعددية -والتي انتشرت في وقتنا الحاضر- إلى الإدارات المحلية بما يتفق مع المفاهيم المعاصرة للاقتصاد والإدارة العامة.

في هذا الإطار، يتعهد الحزب بما يلي:

- منح الإدارات المحلية السلطة لتطوير أنواع من الإدارة وفقًا للمتطلبات المحلية.

- التثبت من أن الإدارات المحلية تملك القوة المالية من حيث المستوى والتنوع لتغطية تكاليف الإنفاق المطلوب من أجل الوفاء بواجباتها.

- إتاحة الفرصة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في عمليات صنع القرار في الإدارات المحلية، وفي بعض أنشطتها.

- اعتماد مبدأ التشاور مع الإدارات المحلية قبل سن القوانين المتعلقة بتلك الإدارات.

- إتاحة الفرصة لإدراج حقوق الإدارات المحلية في نظامنا الدستوري وفقًا للميثاق الأوربي بشأن الحكم الذاتي في الإدارات المحلية. يجب اتخاذ كل الترتيبات اللازمة بما في ذلك حق الإدارات المحلية في تطبيق أحكام المحكمة.

- التفتيش ومراقبة الإدارة المحلية لا بد أن يكون متناسبًا مع أهمية المصالح التي ينبغي حمايتها.

- اعتماد معايير موضوعية لإنشاء البلديات الكبرى. إعادة ترتيب توزيع سلطة المهام بين أكبر بلديات منطقة العاصمة والبلديات في العواصم بطريقة تُجَنِّبنا حدوث انقطاع في الخدمات.

- إنشاء حكومة محلية تهدف إلى تحديد حدود البلديات بوصفها حدودًا للوحدات الإدارية.

٤-٤: إدارة شئون الموظفين العامة

- إن مسئولية موظفي القطاع العام تتمثل في أداء الخدمات العامة بطريقة تُرضي المواطنين، ولا يُسمح بأي تصرف من قِبَلِ موظفي الخدمة المدنية يحمل في طياته ازدراءً بالمواطن. ويتعين على جهاز الخدمات العامة الالتزامُ بحسن السلوك بما يُشعر المواطن أنه كعميل هو سبب وجوده في هذه الوظيفة.

- من ناحية أخرى، يجب أن تدفع الدولة لموظفي الخدمة المدنية الأجور وتمنحهم المساعدة الاجتماعية بما يتناسب مع المهمة التي يُؤَدُّونها، يجب مكافأة الموظفين الناجحين ماديًا ومعنويًا، ويجب على الدولة في الوقت نفسه تقديم التدريب الدائم لموظفيها للتوائم مع الظروف المتغيرة.

في هذا الإطار، يتعهد الحزب بما يلي:

- إنشاء الكوادر القياسية وفقًا لمتطلبات الخدمة وشغلها فقط وفقًا لمعايير موضوعية.

- اتخاذ التخصص والجدارة أساسًا في الوظائف الحكومية.

- إجراء الإجراءات القانونية التي تُتيح لكبار المسئولين تنفيذ مهام التخطيط وصنع القرار والرقابة والتفتيش والتدقيق والاستشارات لاستخدامها في حالة «موظفي الحكومة غير الأكفاء».

- اتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة من أجل القضاء على التميز بين العمال وموظفي الخدمة المدنية في نطاق الشعب؛ الأمر الذي أدى إلى مشاكل عدة في الوقت الراهن.

- القيام بتحليلات إنتاجية في الوكالات والمؤسسات العامة، والقضاء على الشكليات غير الضرورية، وإلغاء الوكالات والوحدات التي لا تمارس وظائف واعتماد نموذج المنظمة الأفقية.

- تحديد رواتب موظفي القطاع العام وفقًا للأعمال المبذولة وكفاءتهم، ودفع نفس الأجور للوظائف الواحدة أو المتشابهة، وتطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي. إلغاء امتيازات الرواتب المؤسسية بين الهيئات المتماثلة. دفع أجور ملائمة لموظفي القطاع العام على حسب الإنتاج. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على القوانين المتعلقة بشئون الموظفين في القطاع العام؛ وذلك تمشيًا مع الأهداف المذكورة أعلاه.

- إزالة العراقيل فيما يخصُّ النقابات التجارية والحقوق السياسية، ومنع التدخل غير المبرر من قبل الساسة في شئون موظفي القطاع العام.

٤-٥: الأمن

الأمن هو أهم وظائف الدولة. موقع تركيا الجغرافي موقف يجعل مسألة الأمن أكثر أهمية بالنسبة لبلدنا، بل هو شرط لتحقيق مصالحنا الوطنية للحدِّ من الاعتماد

على الدول الأجنبية في مجال المعدات الأمنية الداخلية والخارجية؛ ولذلك فإن تطوير صناعة الدفاع الوطني أمرًا أساسيًّا يجب وضعه في الاعتبار على المدى الطويل.

في الوقت الحاضر، يصاغ مفهوم سياسات أمن البلاد وفقًا لمفهوم فعال وجذري؛ حيث يمكن الحصول على الفائدة القصوى بأقل تكلفة مع وضع الحقائق الاقتصادية للبلد في الاعتبار.

يشمل أمن تركيا على المدى البعيد التنمية الاقتصادية بها في الجملة، ويتعين على الحزب أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند تقييم موارد البلاد.

من المسلَّم به في العالم المتحضر أن توفير الأمن يقتضي توفير نظام ديمقراطي.

سياسات الأمن الخاصة بالحزب سيتم تحقيقها من خلال الطريقتين الأساسيتين التاليتين:

- حوار مستمرّ واتفاق بين الأجهزة الأمنية، وآليات صنع القرار السياسي بصدد التعامل مع مسألة الأمن في الداخل والخارج.
- إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي، المنوط بتبادل وجهات النظر بين القوات المسلحة والقوى السياسية في مجالات الأمن والدفاع، وفقًا لمعايير الاتحاد الأوربي، مع الاستفادة من تجارب البلدان الديمقراطية.

٤-٦: مكافحة الفساد

في السنوات الأخيرة دخلت بلادنا مرحلة فساد شديدة؛ بسبب إساءة استخدام السلطة السياسية، حيث كان حجم الفساد في الإدارة العامة في ازدياد سنويًّا. مكافحة جميع أنواع الفساد هي أولى أولويات الحزب، وخاصة الفساد الناجم عن سوء استخدام السلطة العامة.

لهذا الغرض سيتبع الحزب السياسات التالية:

- يتم إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد ووضعه موضع التنفيذ فورًا. تبني الشفافية في الإدارة العامة وتنقيح لوائح التسعير في إطار هذا البرنامج.

-سيتم تأسيس مكتب لتوفير التنسيق بين جميع الوكالات والمؤسسات في مجال الوقاية والتحقيق وتحديد وملاحقة الفساد، وسيتولَّى هذا المكتب تنسيق السياسات والتدابير لمكافحة الفساد، وسيقوم المكتب بالتتبع الدائم لاستراتيجية مكافحة الفساد.

- السماح للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مكافحة الفساد للمشاركة في عمليات التفتيش عن الفساد. سوف تستفيد الدولة بشكل مباشر وسريع من تلك الدراسات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

- يتم اعتماد معايير خاصة لتعيين الموظفين في الإدارة العامة؛ حيث ترتفع نسبة احتمالية وقوع الفساد، في حين لا يمكن التحكم فيهم إلا من خلال إجراءات خاصة.

- زيادة السلطات المختصة بمكاتب رئيس النيابة العامة لمكافحة الفساد في الإدارة العامة.

- إنشاء مكاتب خاصة لمراقبة الفساد في جميع الوكالات والمؤسسات. هذا إلى جانب الرقابة الداخلية. يجب الاستفادة من المؤسسات المستقلة الخاصة بمراجعة الحسابات الخارجية. عندما تقرر هذه الهيئات وجود فساد، فلا بد من إحالة المسألة فورًا إلى النيابة العامة المختصة.

- تقوم وزارة المالية بإنشاء نظام للتحقق من صحة التصريحات التي أدلى بها موظفو القطاع العام بخصوص الممتلكات.

- سن قانون خاص يتمتع بأساس قانوني لتنظيم الحقوق المنصوص عليها في الدستور الحالي للمجلس الأعلى للحسابات العامة؛ لتنفيذ عمليات مراجعة الحسابات نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى.

- تنفيذ مسألة مشاركة تركيا في مجموعة الدول المناهضة للفساد، التي تم إنشاؤها في إطار مجلس أوربا. لم تُوَقِّع تركيا بعدُ على اثنين من الاتفاقيات التي أعدها مجلس أوربا؛ وهما اتفاقية: «قانون العقوبات لمكافحة الفساد»، و«القانون المدني بشأن الفساد»، واللتان سيتم التوقيع عليهما في أقرب وقت.

***

السياسات الاجتماعية
برنامج التنمية والديمقراطية

خامسًا: السياسات الاجتماعية

٥-١: تصور الحزب للسياسة الاجتماعية

- استنادًا إلى كون الحكومة أداة لخدمة الجمهور، فإن الحزب سيقوم بسياسات اجتماعية لضمان الرفاهية والسعادة لجميع مواطنينا، وليس فئة واحدة فقط.

- في هذا الصدد، سيتم إنشاء برامج خاصة للفقراء والمواطنين كبار السن، الذين يحتاجون إلى الرعاية، والأطفال المحتاجين، والعاطلين عن العمل، والمواطنين الذين يُواجهون صعوبات؛ حتى لا يشعروا بخذلان البلاد لهم. إنه لأمر لا مفرَّ منه أن يتم طرح مفهوم «الدولة الاجتماعية» التي تهتم بالعاطلين عن العمل والفقراء والمساكين والمرضى والمعاقين، وتجعلهم يحيون حياة آدمية.

- يتعين على الحزب التأكُّد من تعاون الحكومة المركزية مع الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ لضمان زيادة الإنتاج وسرعة العمل وقدرات الموارد في نطاق الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة.

- لا يجوز لأي أحد ممارسة التمييز ضد أي شخص بسبب إعاقته البدنية أو العقلية. لتسهيل حياة المعاقين سيحرص الحزب على التعاون مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتبني تدابير هيكلية في جميع المجالات العامة

مثل المناطق الحضرية، والأعمال التجارية والمدارس. زيادة الاهتمام بالتعليم الخاص والقدرات التدريبية التي تستهدف المعاقين وإتاحة الائتمان لهم، وكذا الإعفاء الضريبي لإقامة الأعمال التجارية. يجب إجراء لجان مشتركة وتفويضات بين المعاقين والمنظمات غير الحكومية الممثلة لهم من جانب، والإدارة المركزية من جانب آخر. اتخاذ الترتيبات لتسهيل تصنيع واستيراد المعدات اللازمة للمعاقين.

- تشجيع المشاريع لتأهيل وإصلاح أطفال الشوارع والمتسولين والمشردين وللحيلولة دون ارتفاع أعدادهم.

- تضطلع الوكالات العامة والمؤسسات بمسئولياتها للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة لتحقيق استفادة الأجيال القادمة منها، ومنع الاحتكار، والقضاء على التفاوت العددي بين المناطق، وحماية الفقراء، وإنتاج السلع والخدمات التي لا توفرها الأسواق وفقًا لمعايير عادلة بشأن جميع التدابير المتخذة في المجال العام.

- مراعاة الانضباط المالي عند قيام المؤسسات العامة بالإنفاق في أغراض خاصة، ومع ذلك لن يُسمح لهذا الإنفاق أن يعطل مسيرة الاقتصاد، أو يتسبب في هز الثقة، أو عدم الاستقرار كنتيجة لتطبيقات التضخم أو الشعوبية.

- من أجل انتفاع كافة المواطنين بتأمين الضمان الاجتماعي والمساعدات والخدمات الاجتماعية، فلا بد من ضمِّها جميعًا في وزارة واحدة.

- لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لهذه القوى للعمل على معايير وقواعد عامة؛ لإنشاء البيانات الإحصائية الأساسية، وإتاحة التوازن الخاص بشئون

التأمين والاستفادة منه؛ لتحقيق المزيد من الإنتاج.

٥-٢: التعليم

وفقًا لبرنامج الحزب، فإن التعليم هو أهم عنصر في التنمية في كل منطقة، وإنها لمجتمعات خاسرة تلك التي لا تستفيد من رأس المال الاجتماعي بطريقة فعالة؛ لأنه بذلك تقل فرصهم في المنافسة؛ ولذلك يرى الحزب أن الأولوية الأولى يجب أن تكون لتخصيص الموارد للتعليم. إنْ وُجد ضعف في مجال التعليم فلن يُعَوَّضه تفوُّق في أي مجال آخر، وعلاوة على ذلك كلما زاد التفوق في مجال التعليم زاد التفوق في باقي المجالات. ومن منطلق تناول قضية التعليم من هذه الزاوية فإن الحزب يضع في أولى أولوياته القضاء على الضعف في المجال التعليمي.

تمر تركيا بحالة من الفوضى في مجال التعليم؛ فجودة التعليم هي أدنى بكثير مما يجب أن تكون عليه، والمساواة في الفرص في التعليم تتقلص بمرور الأيام، وقد دخل النظام التعليمي في ميدان الصراعات الأيديولوجية، ولا يحظى التعليم بأي بحث أو خطط توظيف، ومعظم المؤسسات التعليمية لا تزال بعيدة عن فهم الواقع، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، وهذه المؤسسات هي السبب في بطالة الخريجين.

ومن ثم، فإن الحزب سيبدأ حركة إصلاح جذرية في مجال التعليم من حيث التالي:

- ينبغي نشر تعليم «المرحلة قبل الأساسية» بالتعاون مع القطاعين العام والخاص؛ حيث يعتريه تقصير شديد في البلاد.
- يتعين تنقيح منهج التعليم الأساسي وفقًا لمتطلبات واحتياجات ومهارات الطلاب في عصرنا، وينبغي نقل متطلبات الخدمات التعليمية الأساسية من

خلال تطبيقات تجريبية إلى الإدارات المحلية لفروع المحافظات والإدارة المركزية، ويتعين أن تكون وزارة التربية والتعليم الوطنية في موضع السيطرة والتنظيم وفرض المعايير.

- يجب دعم التعليم في المناطق الفقيرة من خلال البرامج الخاصة التي أنشأتها الدولة.

- يجب إعادة تنظيم التعليم الإلزامي، الذي هو حاليًا ثماني سنوات؛ وذلك لإتاحة الخيارات والتوجيه على مراحل، وينبغي رفعه إلى أحد عشر عامًا؛ وذلك في غضون فترة زمنية معقولة من خلال الإسراع بدراسات البنية التحتية.

- تؤدي الظروف الحالية إلى نتائج غير عادلة، والتي أصبحت موضعًا للنقد، فهي تقلل من حث الطلاب، فيتعين القضاء على هذه الظروف، ومنح فرص متساوية لجميع خريجي المدارس الثانوية وما يعادلها في امتحانات القبول في الجامعة.

- يجب على الحكومة توفير التعليم الابتدائي مجانًا، وزيادة الجودة التعليمية في المدارس الحكومية، وتنمية قدراتها التكنولوجية، ويجب تبني مفهوم تعليمي لنشر عادات المشاركة، وتطوير عمليات صنع القرار والتحليل، وتعزيز حرية الرأي والإنتاجية، وتقديم قيم التعددية، وزيادة الوعي بالمواطنة وتدريس أحدث التطورات والتقنيات.

في مسيرة التحول هذه، ينبغي الاستفادة من تجارب الدول الديمقراطية والمتقدمة، ويجب إعادة النظر في تلك المدارس التي تقوم بتدريب المعلمين مع وضع النقاط المذكورة آنفًا في الاعتبار، كما ينبغي تحسين النظام الحالي من خلال إجراء

التدريب داخليًا واعتماد أحدث التقنيات.

- يجب توفير «دورات مختارة» بدءًا من السنة الخامسة من التعليم الابتدائي، كما يجب على الطلاب توجيه أنفسهم نحو المدارس العامة أو المدارس التجارية، بما يتوافق مع ميولهم وقدراتهم.

- يجب على الحكومة توفير الحوافز لجذب استثمارات القطاع الخاص في مجال التعليم، ويمكن بواسطة هذه الطريقة التوسع في المؤسسات التعليمية، والمدارس الحالية يمكن أن تعمل بقدرة ١٠٠٪، وعلى الدولة شراء الخدمات حتى يتسنى للعائلات الفقيرة إرسال أطفالها إلى المدارس الخاصة حيث يكون المعيار هو النجاح. لا بد من خلق جوٍّ من الطلب؛ حيث يكون ذلك حافزًا للقطاع الخاص لتخصيص الموارد للاستثمار في مجال التعليم.

وسيتم التركيز بشكل خاص على المدارس التي تهدف إلى مهن معينة، وينبغي إعادة هيكلة التعليم قبل الجامعي للتعليم المهني؛ حتى لا يكون مجرد منح شهادات الدبلومات فقط. يجب على أعضاء غرف التجارة والصناعة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية تحديد المجالات التي تتطلب العمالة المؤهلة، وينبغي أن يقوموا بتطوير برامج مهنية تدريبية حديثة تفي بمتطلبات السوق. بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون حضور البرامج المدرسية ذات المدى الطويل، يجب إنشاء مؤسسات لتوفير التدريب المهني ذي المدى القصير لهم؛ لتوفير وظيفة تتعلق بمجال التعليم، وينبغي تقديم برامج في التدريب المهني لتطوير المجالات التنموية ذات الأولوية.

- يتعين على الطلاب الاستفادة من الخدمات التعليمية وفقًا لخبراتهم ومهاراتهم.

- يتمتع الطلاب غير القادرين ماديًا بتعليم عالي الجودة.

- يتمتع طلاب الجامعات الحكومية بالقروض؛ حيث يمكنهم دفع الرسوم الدراسية والعيش في حياة كريمة، ويتعين تحديد المبادئ والأسس اللازمة لتقديم المساعدة للطلاب الفقراء.

- ينبغي إعادة هيكلة معاهد التعليم العالي التي أُنشئت لتلبية حاجات موظفي الطبقة المتوسطة؛ لتوفير تدريب جيد لهم.

- منح فرصة للجامعات للشروع في مشاريع مشتركة مع الدوائر المحلية والإدارات ورجال الأعمال، واتخاذ الترتيبات للحكومات المحلية والقطاع الخاص لتطوير علاقاتها مع الجامعات.

- ستقوم الحكومة المركزية بدعم برامج البحث والتطوير التكنولوجي في الجامعات في المناطق محط احتياجات الدولة، وتوفير الأموال اللازمة للجامعات في بعض المواد. هكذا، يجب أن تظل جامعاتنا في تعاون مع الصناعة حتى تتحول إلى مؤسسات تبحث عن الاستخدامات العملية، فلا بد من منعهم من إعاقة المجتمع والحياة.

- بدا التعليم العالي في تركيا متقدمًا بشكل كبير كمًّا لا كيفًا.

لا بد من إجراء إصلاح جذري في التعليم العالي؛ فعلى المجلس الأعلى للتعليم العالي أن يقوم بإجراء تنسيق بين الجامعات، كما يتعين على الجامعات أن تتحول إلى مؤسسات تتمتع بالاستقلال الإداري والأكاديمي، ودون إكراه أو ضغط أو إجراء أي أعمال تخالف الديمقراطية ضد الطلاب، حيث يتوفر جوٌّ من المعرفة العلمية، وحيث تكون الأنشطة البحثية والتعليمية هي الأساس.

يجب إجراء تحسينات معمارية للمنشآت المدرسية والمعدات والقدرات التعليمية، وينبغي تصميم الهيكل المعماري لمباني المدارس بطريقة تواكب روح

العمليـة التعليميـة لا جـدرانها، ويـتم الـتخلي عـن النمـوذج الموحـد للمبـاني العامـة الدراسية إلى نماذج بنائية مطلقة التصميمات.

- يجب دعم وتعزيز مؤسسات «أولياء الأمور-المعلمين» المدرسية، وأنظمة المستشارين من خلال المشاريع التي أعدها علماء الاجتماع.
- نظرًا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها اللغات الأجنبية في الحوار بين الأفراد والمجتمعات والهيئات الدولية، سيتم إثراء تعليم اللغات الأجنبية من خلال الوسائل والمعدات الحديثة. على الرغم من تشجيع الحزب لتعلم اللغات الأجنبية، فإنه يشجع استخدام التركية كلغة للمعرفة.
- يحظى المواطنون الذين يعيشون في الخارج وأطفالهم بتعليم مناسب يلبي احتياجاتهم.
- من منطلق العلمانية، يتم توفير جميع التسهيلات للمواطنين لتعلم دينهم، هذا بالإضافة إلى الدروس الدينية والعرقية، وبناء على رغبات أولياء الأمور تكون دروس الدين اختيارية.
- يؤدي تطوير التكنولوجيا إلى تهيئة الأفراد لتلقي التعليم من الإنترنت، وتقوم الجامعات بتشجيع هذه الأنواع من التطبيقات، كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة للسماح للطلاب بالاستفادة من التعليم في الإنترنت.
- يجب دعم المؤسسات الجامعية، ويجب استعادة مبادئ المساعدة المالية المقدمة لهذه المؤسسات من الميزانية الوطنية.

يجب التركيز بشكل خاص على تعليم الطلاب المعاقين، وأنشطة الجمعيات والمؤسسات، ويجب دعم هيئات المعونة الاجتماعية، التي تعمل لهذا الغرض بشكل خاص.

٥-٢: الثقافة والفنون

تسير تركيا دومًا تجاه عالم الماديات مبتعدة بذلك عن عالم الروحانيات، إن المواطن التركي أصبح مسيرًا إلى عالم دون لون، دون شِعْر؛ حيث أصبحت القضايا الجمالية غير مهمة، وهذا هو السبب في التزايد المستمر لأهمية الثقافة والسياسات الثقافية.

- تعكس ثقافة فترة ما الفهم والذوق والجمال الخاص بها، وتُجدِّد الثقافاتُ نفسها بأن تكتسب ثراءها من قوتها المحركة الداخلية، وكذا من التبادلات الثقافية؛ ومن هنا فإنه من الصعب للثقافات التي تفتقر إلى تقاليد وغير القادرة على الإفصاح عن هويتها بطريقة فريدة، أن تتنافس مع الثقافات الأجنبية، وعلى ذلك فإن المجهودات التي ستقوم بها البلاد في مجالات الثقافة والفنون سترفع من مكانة تركيا عالميًّا.
- تمتلك تركيا زخمًا ثقافيًّا كبيرًا نتيجة آلاف السنين عبر التاريخ.

يتعهد الحزب بالقيام بما يلي:

- بذل أقصى جهد لحماية وتنمية القيم القومية، ونحن نقبل التفاعل الثقافي كأداة إثراء؛ لأنه قيل: «لا يوجد لغة أو موسيقى أو فن معماري مجردًا دون ثقافة في العالم».
- يهدف الحزب إلى رفع التفاعل بين القيم العالمية والثقافة الوطنية إلى أقصى درجة؛ وذلك مع الحفاظ على جذورنا الثقافية الوطنية؛ معتقدًا أن هذا هو السبيل لخلق مناخ ثقافي معاصر حقيقي، وهذا هو أساس سياسة الحزب بصدد الثقافة للخروج بالثقافة والفنون من هوة الصراع وللاستفادة من ميزات كليهما.

- يرى الحزب قصورًا في البنية والنهج في مجالات اللغة والأدب والفولكلور، والموسيقى، والفنون التشكيلية، والأنثروبولوجيا الوصفية، والسينما، والدراما، وغيرها، والتي تُعَدُّ بمثابة آليات نقل الثقافة.

- يجب على الخبراء في جميع هذه المجالات وفي المنظمات غير الحكومية طرح آرائهم من أجل وضع سياسات جديدة مناسبة.

- ينبغي التركيز بشكل خاص على تطوير الفنون التشكيلية، والنهوض بالفنون التركية الإسلامية، ويجب أن تقوم الإدارات المحلية بدور رئيسي في مجال الفن، وينبغي إتاحة جميع الترتيبات القانونية بشأن هذا الموضوع وبسرعة.

- يتبنى الحزب على رأس أولوياته مكافحة التدهور الثقافي والابتذال والعنف وغياب الكتب من حياتنا.

- يتعين دعم جميع المشاريع التي تهدف إلى تعزيز وتطوير الثراء الثقافي والفني، وكذا يتعين دعم التوسع في إنشاء مراكز ثقافة متعددة الأغراض ومسارح ثقافية.

٥-٤: الصحة العامة

- يؤمن الحزب بأن الخدمات الصحية العامة تُعتبر واحدة من العناصر الأساسية لمفهوم الدولة الاجتماعية.

- إنشاء ضمان اجتماعي شامل لجميع المواطنين.

- تلتزم الدولة بالخدمات الصحية الأساسية للجميع من خلال التعاون مع القطاع الخاص إذا لزم الأمر، ويعد توافر نظام للصحة العامة ذي جودة عالية وفعال أمرًا بالغ الأهمية للمجتمع الفاضل.

لتحقيق هذه الأهداف سيعمل الحزب على الآتي:

- تشجيع التوسع في الخدمات الطبية الوقائية، كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة بشأن صحة المواطنين والبيئة.

- إجراء دراسات تعليمية وتوعوية؛ وذلك لتفادي الإصابات التي قد تحدث بسبب حوادث المرور والعمل، وأعمال الإهمال، والتي تؤدي إلى الإعاقة.

- السماح للهيئات التطوعية والقطاع الخاص تحت إشراف خدمات الوقاية والعلاج للتبرع في مجال الخدمات الصحية العامة.

- تحظى صحة الأم والطفل بأهمية خاصة في تركيا؛ حيث إن معدل وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة.

- التأكيد على أنشطة خلق الوعي المعلوماتي لتحقيق تنظيم الأسرة.

- اعتماد نظام «طبيب الأسرة».

- يتعين على وزارة الصحة القيام بتحديد أنواع العيادات، وكذا قواعد الحالات الطبية والأطباء، وعلى الدولة تقديم قروض رخيصة لإنشاء هذه العيادات، وبالتالي يجب توفير الخدمات الصحية الأولية للجمهور بطريقة آمنة وجودة عالية، وسوف يتم تحسين طريقة إحالة المرضى إلى المستشفيات؛ مما يحدُّ من الزحام غير الضروري في المستشفيات المتخصصة.

- يتعين على وزارة الصحة التخطيط والتحكم في نظام الرعاية الصحية.

- يجب أن يقتصر دور الوزارة على التنظيم والتنسيق والقيادة، والتفتيش والمراقبة، ووضع السياسات، وهكذا سيتم السيطرة على خدمات الرعاية الصحية من مركز واحد؛ مما من شأنه الحدُّ من المخالفات وكثرة الرؤساء.

- يتعين إعادة النظر بشكل أكثر واقعية إلى إعادة تعريف سياسات الرعاية الصحية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛ تمشيًا مع متطلبات الإدارة الوطنية وتوفيرًا لنفقات التطبيقات.

- بتنفيذ نظام الرعاية الصحية الجديد من قِبَلِ وزارة الصحة، فإن جميع الإدارات المحلية سيتم دمجها معها، وينبغي أن يكون التخطيط بسرعة بعد توضيح متطلباتهم، وبالنظر إلى الأوضاع الصحية للمناطق الواقعة في نطاق الإدارات المحلية وضمن مسئولياتها فإنها تلتزم -أيضًا- بتحديد سياسات الرعاية الصحية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

- تلتزم وزارة الصحة بتنفيذ التنسيق بين هذه الدراسات.

- إنشاء وحدات خدمات الطوارئ في العواصم، وإن إحدى المشاكل الخطيرة في مجال الرعاية الصحية في العواصم في هذه الآونة هي ضرورة توفير متطلبات الخدمة في حالات الطوارئ؛ مما يجعل المواطنين لا يعودون إلى المستشفيات بسبب عدم وجود وحدات الخدمة في حالات الطوارئ.

- يتعين إنشاء مستشفيات متخصصة نظرًا لتطبيقاتها العملية وخدماتها الاقتصادية؛ وبالتالي سيتم توفير خدمات صحية أقل تكلفة وأكثر تخصصًا.

- نظرًا لارتفاع نسبة الإصابات الجماعية، والكوارث الطبيعية، والأضرار الناجمة عنها في تركيا عن باقي دول العالم، يتعين اتخاذ الترتيبات اللازمة في الجهات المعنية ومؤسسات التدريب.

- اتخاذ التدابير اللازمة للارتفاع بمستوى الثقافة الصحية، ومعايرة تخطيط التعليم وفقًا للمعايير العالمية.

- يتعين أن تكون المؤسسات والقطاع الخاص على مقدرة لفتح باب المدارس

لتعليم الممرضات، وكليات التمريض ومدارس الرعاية الصحية الفنية، وعلى الدولة توفير الحوافز والدعم للمؤسسات التي تُقَدِّم هذه الخدمات التعليمية.

- إعادة النظر في حقوق العاملين في مجال الرعاية الصحية وفقًا للمعايير الدولية، وكذا سياسة الأجور والرواتب في القطاع الصحي.

- اتخاذ الترتيبات القانونية لحماية حقوق المرضى، ويجب إعادة النظر إلى قانون حقوق المريض وفقًا للمعايير العالمية، كما يتعين اشتراك المواطنين في مسألة رصد الوحدات الصحية.

- تنفيذ قواعد المنافسة المقررة في الخدمات الصحية واللوائح القانونية المنوطة بها، ويتعين أن تكون المنافسة في الجودة؛ والبدء في دراسات معايير الجودة «آيزو» في قطاع الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد.

- إجراء التحوُّل إلى جهاز كمبيوتر محوري في نظام التحكم الرئيسي الوحيد في قطاع الرعاية الصحية؛ لذا فسوف تنخفض التكلفة بينما سيرتفع الإنتاج والجودة في قطاع الرعاية الصحية، ومن خلال إعطاء رقم رعاية صحية لكل مواطن سيتم رصد جميع المشاكل الصحية بسرعة وبشكل أكثر دقة في جميع الوحدات، وكذلك يتعين على كل مواطن أن يكون له ملف في المركز الصحي حيث يتم تسجيله، بغض النظر إن كان يتلقى علاجًا أم لا، بحيث يحتوي هذا الملف على جميع المعلومات.

- وقد تم بناء العديد من مباني المستشفيات في المناطق السكنية الصغيرة دون وجود أطباء، أو موظفي الرعاية الصحية، أو المعدات الطبية، وبدلاً من الاستمرار في هذه الاستثمارات من أجل سياسات سكانية تزداد يومًا بعد

يوم، فإن بناء مستشفيات ذات تجهيز أفضل في المراكز سيكون حلاً جذريًا وموفرًا بشكل أكثر باستخدامها كوحدات طبية مركزية، ومن أهداف الحزب توفير أسطول من سيارات الإسعاف؛ بما في ذلك طائرات مروحية (هليكوبتر) لنقل المرضى بين المراكز المذكورة أعلاه والمناطق السكنية الصغيرة.

- سيتم إنشاء صناديق خاصة لدعم البحوث العلمية في المجال الطبي.
- مراقبة الأخبار في مجال الرعاية الصحية من خلال وسائل الإعلام، ودعم البث الخاص بالرعاية الصحية.
- اتخاذ إجراءات لحمل العاملين في مجال الرعاية الصحية بالخارج على العودة إلى تركيا؛ لخدمة بلدهم كما هو الحال في كل مجال، وسيتم النظر في إمكانية جعل هجرة (العقول والخبرات) عكسية في مجال الرعاية الصحية.
- تعزيز غرف للطبيب البشري وطبيب الأسنان، ودعم إنشاء مرافق جديدة للمنظمات غير الحكومية للعمل في مجال الرعاية الصحية.
- دعم الصناعات الدوائية والمعدات الطبية، وتعديل حوافز الاستثمارات في مجال الرعاية الصحية.
- اتخاذ الإجراءات لعمل الطب الشرعي بصورة مستقلة وفقًا للمعايير العلمية، وينبغي الحصول على جميع الابتكارات التكنولوجية في هذا المجال في تركيا.
- سيتم تشغيل المستشفيات الخاصة بالحزب بقدرتها الكاملة في جميع أنحاء البلاد.

- تبني تأمين عام فعال للرعاية الصحية العامة يمتد ليشمل جميع مواطنينا.

٥-٥: الضمان الاجتماعي

- يرى الحزب أن الضمان الاجتماعي لا بد أن يكون حقًا دستوريًا، وأن الدولة ملتزمة بضمان استفادة كل مواطن من هذا الحق الدستوري، وانطلاقًا من هذا وفي النطاق الذي يُقِرُّه الدستور، لا بد من إقرار سياسة ضمان اجتماعي تليق بالدولة الاجتماعية، ولا بد أن يُغطي هذا الضمان الاجتماعي كل شرائح المجتمع، ويصبح لكل مواطن رقم ضمان اجتماعي.
- تُقَدَّم الخدمات في نطاق الضمان الاجتماعي بطريقة تتواءم وكرامة الإنسان، ويسمح لأولئك الذين يدفعون أقساط التأمين ويحصلون على خدمات بتقديم آرائهم في التعليق على هذه الخدمات.
- حيث إن نظام الضمان الاجتماعي يمثل أهم الأدوات الفعالة لتطبيقات السياسات الاجتماعية، فإن الحزب سيُولي الضمان الاجتماعي أولوية أكبر في إطار سلسلة ثلاثية تتكون من التأمين الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية، وإخضاع الضمان الاجتماعي لتقييم جدي علمي طبقًا للقواعد والمعايير.
- أصبحت خدمات الضمان الاجتماعي فعالة ومبعثرة في نطاق أنظمة الوزارات المختلفة لميزانيتها الكبيرة، فلا بد من ضمِّ وحدات الضمان الاجتماعي معًا في وزارة واحدة، ولا بد من عمل ميزانية ضمان اجتماعي موحدة؛ تشمل التأمين الاجتماعي، والخدمات والمساعدات الاجتماعية، والقطاعات الفرعية، ويتعين اتخاذ الترتيبات اللازمة لهذه الميزانية؛ لتقوم على أسس قوية من حيث القواعد والمعايير.

- اتخاذ تدابير لإدخال تحسينات في بنية الشئون التأمينية والوضع المالي لصندوق التقاعد وهيئة الضمان الاجتماعي؛ وذلك بصفتها أنظمة دفع هائلة، والتي تفيد قطاعًا كبيرًا من المواطنين، كما ينبغي ضمان تماثل القواعد والمعايير.

- فمن أجل تعزيز الهيكل المالي لهيئة الضمان الاجتماعي خاصة، سيتم منع تشغيل العمال دون إجراء تأمين اجتماعي لهم؛ ولذلك فإنه ستندرج تحت مظلة التأمين الاجتماعي أعداد كبيرة من العمال الذين يعملون دون تأمين اجتماعي، وسوف يتم التأمين على زوجاتهم وأطفالهم أيضًا.

- زيادة شركات التأمين على الحياة، وشركات القطاع الخاص، وإعطاؤهم حوافز.

- العمل على زيادة ورفع مستوى جودة برامج الخدمات الاجتماعية للشباب والأطفال والمسنين.

- توسيع نطاق التأهيل المهني والطبي للمعاقين، ونهج الحزب في هذا الموضوع يتمثل في توفير الخدمات والكفاءات بدلاً من الحماية.

- توفير وسائل الراحة والأولويات والخيارات؛ لتوفير الرعاية والعلاج للمحتاجين من ذوي الاحتياجات الخاصة مدى الحياة.

- في مجال رعاية الأطفال والمسنين، ظهرت مشاكل كالأسرة النووية مع زيادة أوجه الصناعة والتحضر وزيادة القوى العاملة. للقضاء على هذه المشاكل سينصبُّ اهتمامنا على التوسع في بناء المنازل، ومراكز ومستشفيات رعاية الأطفال.

- تقديم حوافز للرعاية لعائلات المسنين الفقراء، إذا ما بلغوا سنًّا معينة.

- إعادة النظر في المساعدات الاجتماعية للمسنين والفقراء وفقًا للحالة المادية في الوقت الراهن، وتعزيز اللوائح التي تضمن وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها من المحتاجين، وزيادة المبالغ المدفوعة في ذلك.

- تتبع مشاكل مواطنينا العاملين في الخارج عن كثب، والنظر في عقود الضمان الاجتماعي في البلدان التي يعملون فيها؛ وذلك من أجل تحسين ظروف العمل والضمان الاجتماعي.

٥-٦: العمل

- يمثل الحوار الاجتماعي أولى اهتماماتنا، وحلّ المشاكل من خلال الاتفاقات المتبادلة في إطار بنية ثلاثية تتكون من العامل وصاحب العمل والحكومة من أجل تحقيق الأمن للعمال، وللحفاظ على أنشطة العمل بطريقة قوية متوازنة.

- من أجل تعزيز وتحقيق الاستقرار في بيئة العمل، يجب مراجعة القوانين المتعلقة بالعمل لضمان المشاركة الديمقراطية وفقًا للمعايير المعاصرة، واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير علاقات قوية بين الأطراف.

- يجب بذل الجهود لتعزيز التوافق بين الحكومة والعمال وأرباب العمل، وكذا توافق العلاقات في المنطقة الصناعية، وذلك في إطار الاتفاقيات والمبادئ الخاصة بمنظمة العمل الدولية.

- التوسع في هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعمه ليكون أكثر فاعلية.

- الانتهاء وبسرعة من الترتيبات القانونية لخفض تكلفة العمل وتشجيع التوظيف.

- جعل المعدلات الحالية لأقساط التأمينات الاجتماعية -والتي تشجع توظيف العمال غير المسجلين- معقولة.

- إعادة النظر في مستوى الحد الأدنى للأجور وفقًا لتكلفة المعيشة، والتقليل التدريجي للضرائب المقتطعة من الحدِّ الأدنى للأجور.

- إتاحة حرية التنظيم، وتشجيع الانتظام في النقابات، ويجب إجراء تغييرات ضرورية في تعديل القوانين الخاصة بموظفي القطاع العام؛ وذلك للاستفادة من الحقوق النقابية والمفاوضات الجماعية والإضرابات عن العمل.

- تجنب التمييز على أساس الجنس في محيط العمل، وتفعيل مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، والكفاءة في مجال العمل.

- سدُّ الثغرات في القوانين المتعلقة باستغلال الأطفال في العمل، وتطبيق معايير منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، والقضاء على إساءة استخدام الأطفال في العمل.

- تفعيل الأمن الوظيفي دون إيذاء العمال والموظفين، وتطوير تطبيق التأمين ضد البطالة.

٥-٧-٤: المرأة

- ليس لأن النساء يشكلن نصف عدد سكاننا، بل ينبغي النظر إليهن كمواطنات في المقام الأول من أجل أجيال واعية؛ ولذلك يراعي الحزب جميع أنواع المشاكل الخاصة بالنساء، والتي أهملت لسنوات.

لهذا السبب:

- يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع النساء على المشاركة في الحياة العامة.

- تشجيع المرأة على الانخراط كأعضاء في الحزب، والقيام بدور نشط في السياسة.

- تقديم الدعم للجمعيات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالمرأة، وسيجري التشاور مع المنظمة المتفاعلة مع مشاكل المرأة حينما يتم اتخاذ الترتيبات القانونية بهذا الصدد.

- تمثل مسألة منع العنف والاستغلال الجنسي والاقتصادي للمرأة أولى أولويات سياسات الحزب.

- في المناطق التي تُقْدِم فيها المرأة على الانتحار، أو حيث تُقْتَل دفاعًا عن الشرف، يجب اتخاذ إجراءات تثقيفية وقائية للنساء وأسرهن.

- تشجيع الإدارات المحلية للعمل لتبني مشاكل المرأة، ويجب دعم المشاريع التثقيفية التي تستهدف الفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية؛ بحيث تكون مناسِبَة لظروف المنطقة التي يعشن فيها، ويجب دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

- تنفيذ سياسات لزيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس، فيتعين إزالة العقبات الخاصة بتعليم الفتيات، وتنفيذ مشاريع تهدف إلى توعية الأسرة خاصة في المناطق الريفية.

- تفعيل مبادئ اتفاقية منع كل أشكال التميز ضد المرأة.

- بذل الجهد لضم ربات البيوت في الضمان الاجتماعي، يجب الحفاظ على الاحترام للعمالة المنزلية، وإنشاء مجالات عمل جديدة للمرأة.

- عمل برامج لحماية النساء المحتاجات للدعم المالي أو اللاتي يتعرَّضْنَ للعنف.

- يجب القضاء على النصوص التمييزية ضد المرأة في لوائحنا.

- إجراء تحسينات في مجال الضمان الاجتماعي الخاص وظروف عملهن؛ وذلك مع الأخذ في الاعتبار بيئة العمل ومسئولياتهن نحو أطفالهن وبيوتهن.

٥-٨: الأسرة والخدمات الاجتماعية

- تشكل الأسرة الأساس في بناء المجتمع، وهي عبارة عن مؤسسة مهمة تؤدي دورًا في تشكيل التضامن الاجتماعي، والأسرة هي الطريق إلى السعادة الاجتماعية والتضامن والمودة والسلام والاحترام، ومن الواضح أننا مدينون إلى حدٍّ كبير لبنيتنا الأسرية القوية، التي ما زالت صامدة على الرغم من كل المشاكل الاقتصادية، ولجعل الأسرة تحتل أولوية في السياسات الأسرية المتمركزة فإن الحزب يقوم بما يلي:

- وضع ترتيبات لدعم أفراد الأسرة من أجل الحفاظ على أمن الأسرة وصحة الأطفال النفسية التي قد تحدث بسبب ضغوط العمل.

- تشجيع مشاريع «الأسر الحاضنة» و«العودة إلى الأسرة» لإضفاء شعور الدفء الأسري على الأطفال المحتاجين للحماية.

- تشجيع الأجيال الشابة على جلب والديهم المسنين للسكنى معهم.

- زيادة أعداد المساكن لأطفال الشوارع والاهتمام بتعليمهم وتأهيلهم، والمرافق العلاجية الخاصة بهم حتى يعودوا إلى أحضان أسرهم والمجتمع، كما يقوم الحزب بالدخول في تعاون مع المنظمات التطوعية والإدارات المحلية لوضع سياسات تمنع الأطفال من البقاء في الشوارع.

- منع استغلال الأطفال من قِبَل أسرهم والمجتمع، وعدم السماح بإجبارهم

على العمل في الشوارع.

- اتخاذ تدابير لمنع العنف داخل الأسرة، واتخاذ الإجراءات القانونية لحماية النساء والأطفال الذين يعانون من هذا العنف، وفتح مراكز للرعاية.

- فحص العقبات التي تواجه الإدارات المحلية والعامة بشأن المعاقين، واتخاذ التدابير اللازمة لدمج المعاقين مع المجتمع ودخولهم في القوى العاملة، ويجب -أيضًا- تشجيع المشاريع السكنية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير الإنجازات الحالية في مجال رعاية المعاقين المحتاجين.

- ونظرًا لخطورة الإدمان والمخدرات على بلادنا، فإن مكافحة المخدرات يجب أن تبدأ من مرحلة التعليم الأساسي، ويجب القضاء على الإدمان بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وسيتم وضع برامج اجتماعية لرفع وعي المواطنين.

- التفعيل الأكثر للخدمات الاجتماعية، وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية الحاجة إلى موظفين مدربين.

- السماح للأسر من الطبقة المتوسطة بامتلاك منازل عن طريق الاعتمادات الخاصة بالإسكان على المدى الطويل، ويجب -أيضًا- أن يتم التعاون مع الإدارات المحلية لتقديم قروض الزواج للشباب.

- إعادة تشكيل المؤسسات العامة التي تُقَدِّم الخدمات في مجال المرأة والأسرة.

٥-٩: الشباب والرياضة

- الشباب هو مصدر النشاط والقدرة على التغيير، وهو -أيضًا- ثروة البلاد؛ حيث يمثل فرصة هائلة لتركيا، ومع ذلك فإن الشباب لم يتلقوا تعليمًا جيدًا،

ولا فرصة عمل، وتحطمت طاقاتهم، ولم يُمنحوا الحق في التعبير، ولم تُعيرهم البلد الثقة. في الواقع -من وقت لآخر- كان يُنظر إلى الشباب على أنه مصدر تهديد؛ لهذا السبب يرى الحزب ضرورة أن يبثّ المجتمع الثقة في هؤلاء الشباب، وهذا الأمر يحتل أولى اهتماماتنا.

- يهدف الحزب إلى رفع كفاءة الشباب المتسلح بالمعرفة، والقادر على التفكير بشكل مستقل، والذي لديه القدرة على اتخاذ القرار بنفسه والقدرة على الاستطلاع ودراية بواقع مجتمعهم والاتجاهات الفكرية العالمية؛ ذلك الشباب الذي سيكون قادرًا على التعامل مع صعوبات المعيشة.

انطلاقًا نحو تحقيق هذا الهدف، يتبع الحزب السياسات التالية:

- ضمان مشاركة شبابنا في أمور الحكم في البلاد في كل مجال، ومن هنا كان ضروريًا دعم المدارس السياسية ومؤسسات الشباب.
- على الرغم من ضمان جودة التعليم، يجب زيادة مراكز الشباب للسماح لهم بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، ويجب أن يجرى التعاون في هذا المجال مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والإدارات المحلية.
- التركيز على التنمية وحل مشاكل الشباب في المناطق الريفية والضواحي.
- اتخاذ التدابير اللازمة ضد البث الإذاعي حول الكحوليات والمخدرات والعنف والمواد الإباحية، والتي تؤثّر سلبًا على الجوانب الروحية والبدنية والعقلية لشبابنا.
- فتح المكتبات وفق معايير البلاد المتقدمة؛ لتعزيز عادة القراءة لدى الشباب، ويجب تشجيعهم على المشاركة في الأنشطة العلمية والفنية والثقافية.

- يجب تشجيع مشاركة الشباب في المسابقات والأنشطة الدولية في كل مجال، ومنح الفائزين تدريبًا خاصًا وفرص عمل.

- تحديد الشباب ذوي القدرات العالية؛ وذلك عن طريق المؤسسات المختصة، على أن يتم تدريبهم في مجالات اهتماماتهم ومهاراتهم.

- إنشاء مراكز شباب مجهزة بالموظفين المؤهلين حتى لا يتم تغريب مواطنينا الذين يعيشون خارج البلاد عن ثقافتهم.

- وضع الظروف المتغيرة في العالم وتركيا في الحسبان، والتوسع في سياسات جديدة للرياضة، وترك معظم الخدمات الرياضية للإدارات المحلية.

- اتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة للسماح للإدارات المحلية بتخصيص المزيد من الموارد للنوادي الرياضية للهواة والمحترفين.

- دعم مستمر لأبطال الرياضة والأندية لتحقيق تفوق على المستوى العالمي، وتخويل المرخص منهم لاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

- تنفيذ المشاريع التي تسمح للمعاقين بالمشاركة في الألعاب الرياضية والأنشطة الاجتماعية.

- تقديم الحوافز للمؤسسات التدريبية والتعليمية الخاصة بتدريب الرياضيين.

- عمل حملات لتشجيع المواطنين على ممارسة الرياضة باستمرار؛ حيث يكون الشباب هو المستهدف من هذه الحملات، وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للمواهب من الشباب الراغبين في الانخراط في الرياضة.

- بسبب تبني وسائل الإعلام، تنصب الأنشطة الرياضية على أنواع محدَّدة منها فقط؛ ويبدو أن الجمهور قد تم تغييبه عمدًا عن مجالات الرياضات الأخرى،

لذلك يجب التغلب على هذه الحلقة المفرغة من خلال زيادة تفاعل الجمهور بالمجالات الرياضية الأخرى.

٥-١٠: التحضر والإسكان

- تقاس مكانة الحكومة لبلد ما داخليًّا وخارجيًّا في كثير من الأحيان بجودة المدن التي تقوم ببنائها؛ لهذا السبب فإن مسألة التحضر والإسكان لها معنى أبعد من محتواها التقني.

- تمثل الهجرة الداخلية العقبة الرئيسية التي تواجه مسألة التحضر والإسكان في الوصول إلى المعايير المعاصرة، وتعدُّ قضية الهجرة محورًا أساسيًّا في العديد من المشاكل في بلادنا؛ ذلك أنها العنصر الرئيسي لحلِّ أي مشكلة.

- لا تتم عملية إجراء الإصلاحات الجذرية في الإدارات المحلية إلا بحل مشاكل البنية التحتية في البلاد، ولا يسمح بالتحضر الذي يخرق خطط الدولة.

- سوف يؤدي تحسين التخطيط المدني في المناطق الفقيرة في المدن إلى التخفيف من حدَّة المشكلة، بدلاً من زيادة الكثافة السكانية؛ وذلك بتنقيح قوانين البناء في المناطق المدنية، وينبغي التعجيل بالتخطيط في المناطق المتاخمة للحدود البلدية.

- ينبغي القضاء على التحضر الخاطئ، ويجب إقامة المدن السكنية على مسافات من بعضها وتوفير السكن الرخيص للذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.

- سوف يتم بناء المدن في مواقع صالحة للمعيشة وصحية وجذابة بيئيًّا ببرامج طويلة الأجل، وبناء على تقاليد تركيا، فسوف نولي من جديد اهتمامنا لمفهوم «حديقة المدينة».

- استصـدار القـوانين اللازمـة لمنـع تشـييد المبـاني التـي تُـدَمِّر البنيـة الطبيعيـة والتاريخية للمدينة، ويتعين إعادة النظر في اللـوائح الخاصـة بـالموقع التاريخيـة من أجل تراث المدينة.
- تفعيل التعاون مع المنظمات غير الحكومية مـن أجـل حـلِّ المشـاكل في المنـاطق المدنية، كما يجب تشجيع إنشاء منظمات خاصة بكل منطقة.
- تفعيل مفهوم «حقوق سكان المدن والجرائم المرتكبة ضد المدن»؛ لحماية القيم المدنية، ويُعَدُّ تفعيل الوعي الاجتماعي ضرورة لحماية التراث التاريخي والقيم الثقافية، وحق العيش في بيئة صحية ومتوازنة، وحشد الجمهور في المشـاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمدينة، وإضافة فصل مستقل إلى قانون العقوبات التركي بعنوان «الجرائم ضد المدن».
- لا بد من منع تشييد المباني الخاصة بالهيئات العامة والمستشفيات والجامعـات والمدارس العامة في المدن إلا بموافقتها لشروط وقواعد معينة.
- إتاحة الميادين داخل المدينة لأغراض الراحة وممارسة التمرينـات، والتظـاهر وعرض وجهات النظر. دعم معارض ومهرجانات المدينة.
- دعم مشاريع النقل تحت الأرض لحلِّ مشاكل النقل في المدن الكبرى، إضـافة إلى التوسـع في النقـل البحـري ونظـم السـكك الحديديـة، والتوسـع في الإجراءات المتعلقة برفع مستوى الحياة في المدن بدءًا بالمناطق ذات الأولوية.

٥-١١: البيئة

- يهتم الحزب بالقضايا البيئية من جهة أهميتها في خلق بيئـة صـحية ومـن جهـة خفض تكاليف الإنفاق للبلد.

- تسببت الهجرة إلى المدن من المناطق الريفية ومظاهر الصناعة في زيادة مشاكل البيئة. في هذه الأيام تؤثر أوجه الإنفاق على البيئة بشدَّة على الرفاهية في كل بلد صناعي، إذا كان الحزب يهدف إلى تحقيق التنمية الدائمة المدعومة، فإنه أيضًا يهدف إلى ترشيد تكاليف هذه التنمية إلى الحدِّ الأدنى.

في إطار هذا الغرض يتعين اتباع السياسات التالية:

- لا تكون تركيا مقبرة للنفايات الضارة ذاتيًا أو خارجيًا، وعدم قبول أي عملية تنمية أو إنتاج من شأنها تلويث البيئة.
- الحدُّ من معدل التلوث إلى أدناه؛ وذلك من خلال التحكم في النفايات الصناعية، والتي لها آثار دائمة على النظم الإيكولوجية، وضمان تنقية هذه النفايات.
- ونظرًا لحدوث المشاكل البيئية في الغالب على المستوى المحلي، تتضح الأهمية الكبرى للإدارات المحلية في وضع وأداء السياسات البيئية؛ لهذا السبب يعتقد الحزب أنه ينبغي تنفيذ الخطط البيئية محليًا بدلاً من اللجوء إلى السلطة المركزية، وتنفيذ هذه الخطط بمشاركة الشعب، ولتحقيق هذا يتعين تطوير إدارة محلية قائمة على نظام الإدارة البيئية.
- النظر في جميع الشكاوى المقدَّمَة من المواطنين الخاصة بالبيئة، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في القضايا البيئية، كما يجب تحفيز المواطنين على المبادرة للمشاركة في حلِّ المشاكل البيئية.
- النظر في مطالب ودراسات المنظمات الدولية المتعلقة بالبيئة.
- يرى الحزب أن حماية البيئة لا بد أن تكون بدافع المعرفة والحب والمسئولية، ونرى أنه لا معنى لمناقشة الوعي البيئي بعد فوات الأوان؛ ومن هنا كانت

أولى أولويات الحزب وضع برنامج تثقيفي لتزويد المواطنين بالوعي البيئي بدءًا من سنٍّ مبكرة.

- يتعين وضع معايير لاستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات والهرمونات في المناطق الزراعية، كما يجب إنشاء آلية للرقابة على أساس هذه المعايير، ويجب منع استخدام الهرمونات في تربية الماشية من الأبقار وقطعان الغنم.
- الاستفادة من الفهم التقليدي البيئي في حل القضايا البيئية.

٥-١٢: العلم والتكنولوجيا

- يرى الحزب أن العلم والتكنولوجيا يمثلان أهمية استراتيجية في مجال التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية؛ لهذا السبب نرى ضرورة وضع علمائنا للسياسات التكنولوجية والعلمية للبلاد، ويتم ذلك على نطاق واسع داخل البلاد وخارجها، ويقتنع الحزب بأن القدرة العلمية والتكنولوجية للبلاد ستزيد من خلال تنفيذ سياسات علمية وتكنولوجية مختارة بشكل صحيح.
- لا بد من استعمال أسس العلم والتكنولوجيا كآليات للاستفادة منهما في منافع اقتصادية واجتماعية.

السياسات الرئيسية التي يجب اتباعها في مجال العلم والتكنولوجيا هي كما يلي:

- تنفيذ مشروع المبادرة في مجال العلوم والتكنولوجيا بطريقة توفر قيمة مضافة عالية من المنتجات الجديدة والخدمات والنظم للاقتصاد التركي والصناعة.
- ينبغي النظر إلى العلوم الأساسية والتطبيقية بطريقة متوازنة ودعمها على أساس المشاريع.

- البدء الفوري في إقامة «نظام الابتكار الوطني».
- دعم الجهود المبذولة لزيادة القدرة العلمية والتكنولوجية لتركيا من أجل ابتكارات جديدة لأصحاب المصانع « المصنعين» واتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك.
- دعم أنشطة البحث والتطوير في تركيا ودعم جميع الهيئات البحثية وفقًا لمعايير الخبرة الإنتاجية، لا سيما القطاع الخاص والجامعات.
- زيادة الحصة المخصصة للبحث والتطوير من الميزانية العامة سنويًّا بمعدلات تفوق نسبيًّا الاتحاد الأوربي.
- توفير الدعم اللازم للعلماء التركيين للمشاركة في مشاريع بحثية مشتركة دولية.
- الانتهاء من البنية التحتية لشبكة المعلومات الوطنية بالنظر إلى تركيا ككل في النظام الدولي؛ وذلك لدخول تركيا بقوة إلى عصر المعلومات، ولا سيما من جانب الشركات الصناعية.
- تحقيق التعاون الصناعي للجامعات.
- زيادة «المتنزهات التكنولوجية» كمًّا وكيفًا، بالاستفادة من خبرة الجامعات والمؤسسات البحثية وروح المبادرة للقطاع الخاص.
- تشجيع مخاطر رأس المال في الشراكات الاستثمارية؛ لتسهيل عملية التحوُّل من الابتكارات التكنولوجية إلى الإنتاج.
- التركيز على معالجة البيانات، والهندسة البيولوجية والجينية، وتكنولوجيا المواد المتقدمة، وتكنولوجيا الطاقة والغذاء، وأنظمة الإنتاج المرنة،

والتكنولوجيا الصحية.

- اتخاذ تدابير للحدِّ من هجرة (العقول والخبرات) وتشجيع العلماء المحليين والأجانب للقدوم إلى تركيا بشكل دوري أو دائم.

- دعم الباحثين في مجال الاجتماع الذين يركزون على ثراء تركيا التاريخي والثقافي، الذين يبحثون في الأمور الاجتماعية الخاصة بتركيا والمهتمين بزيادة عمقها الاجتماعي والسياسي، وبدراسة السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لها في إطار العلوم والبحوث التكنولوجية.

٥-١٢: وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية

- تُعَدُّ وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة الحرَّة والمستقلة والمتعددة الاتجاهات واحدة من ميزات النظام الديمقراطي، ومن الأمور الهامة للمحافظة على حرية تلقي المعلومات والأخبار الصحيحة، ويتعين اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان هذا.

- منع السياسات الإعلامية وجهات التمويل من تقييد حرية الجمهور في تلقي الأخبار الصحيحة، ومنع استغلال وسائل الإعلام للمواطنين، ولا بد من تنقيح القوانين ذات الصلة لمنع الاحتكار، ولبث الثقة في الإعلام المرئي والمكتوب.

- تشجيع وسائل الإعلام لجعل القضايا التي تمس احتياجات المجتمع في أولويات سياسة النشر لديها.

- حماية القيم الثقافية، والمستهلكين والأسر والأطفال والشباب، والالتزام بالقوانين العامة الأخلاقية، وتجنب المنشورات التي تنتهك حقوق الأفراد والجماعات في المجتمع، والتعاون مع الجمعيات المهنية والمنظمات غير

الحكومية لوضع معايير جديدة فيما يتعلق بمسئوليات وسائل الإعلام الاجتماعية.

- اتخاذ جميع أنواع التدابير التقنية والقانونية المتعلقة بخصوصية الاتصالات الخاصة.

- يُعَدُّ التحكم في الذات أحد أساليب السيطرة الفعالة في وسائل الإعلام. يتعين تشجيع المعارضة الاجتماعية للتحكم في المنشورات التي تضر بالمجتمع مع مراقبة الجمعيات المهنية والمؤسسات التطوعية النزيهة.

- يُؤَثِّر الضمان الوظيفي والتأمين الاجتماعي للموظفين العاملين في مجال الإعلام بشكل غير مباشر على الحرية؛ لذلك يتعين توفير مناخ عمل لهم بما يتوافق مع المعايير الدولية.

- يتعين وضع تعريف لـ«الرقابة» ولمفاهيم أخرى مماثلة عن طريق مبادرة أهلية قطعًا لبوادر الشكِّ، ويتعين اتخاذ القرارات دون تحيز سياسي.

- دعم وسائل الإعلام المحلية.

- تنتهج الهيئات المنوطة بمراقبة وسائل الإعلام معايير هادفة، ينبغي عدم السماح لهذه الهيئات أن تتحول إلى قوى ضاغطة سياسية ضد الإعلام.

- لا تعني حماية حرية وسائل الإعلام في الحصول على الأخبار والمعلومات انتهاك حياة الأفراد الخاصة.

٥-١٤: وسائل النقل

- في تركيا، تؤدي حوادث المواصلات سنويًّا إلى قتل الآلاف، أو إصابتهم بالشلل، والتي تؤدي -أيضًا- إلى خسائر اقتصادية كبيرة.

- من أهداف الحزب الرئيسية بناء البنية التحتية للنقل، والتي سوف تؤدي على المدى البعيد إلى توازن متناسب بين مختلف وسائل النقل؛ مما يقلل من عدد الحوادث المرورية.
- الشروع في تنفيذ برنامج للتدريب والتوعية للحدِّ من الأضرار في مثلث الطرق الثلاثية والسيارات والناس لمنع الحوادث المرورية، ويجب الامتثال لقواعد المرور بحيث يُصبح سلوكًا مكتسبًا، وسيتم تحويل مسئولية حركة المرور من الخدمات المرورية إلى البلديات.
- ونظرًا لطبيعة الخدمات المرورية، سيتم نقل مسئولية هذه الخدمات للبلديات في غضون فترة زمنية قصيرة، في حين تظل سلطة تحديد قواعد الخدمات المرورية رهن الإدارة المركزية، وتقوم السلطات المركزية بتقديم الخدمات المرورية في الطرق بين المدن والمناطق التي لا توجد فيها منظمات بلدية.
- يجب أن تصبح البنية التحتية للطرق العامة متوافقة مع حركة المرور الخاصة بالسيارات والمتزايدة بشكل سريع، ويجب الإسراع في بناء الطرق السريعة المتشعبة في الطرق العامة حيث الكثافة المرورية العالية.
- يجب فحص مشاريع البنية التحتية للطرق العامة قبل تنفيذها وفقًا لقواعد السلامة المرورية.
- اتخاذ الترتيبات القانونية على وجه السرعة لرفع مستوى السلامة المرورية.
- التوسع في شبكات السكك الحديدية في المدن الكبرى، كما يجب دمج أنظمة نقل السكك الحديد مع أنظمة نقل الطرق العامة؛ وذلك من أجل الحصول على أقصى قدر من السلامة المرورية.
- فحص حالات الحوادث المرورية، وتحديد أسبابها، واتخاذ تدابير عاجلة حيال ذلك.

- إنشاء عدد كافٍ من محطات الإسعافات الأولية المجهزة بالمواد الطبية على الطرق العامة، وعمل بيان بأوجه القصور المطلوبة في البنية التحتية التنظيمية والتقنية للمستشفيات الجامعية، وغيرها من منظمات الرعاية الصحية العامة والخاصة؛ وذلك لتوفير العلاج لحالات الطوارئ لضحايا الحوادث المرورية.

السياسة الخارجية
برنامج التنمية والديمقراطية

سادسًا: السياسة الخارجية

- تتمتع تركيا بما لها من وضع جغرافي سياسي بالقدرة على جذب الكثير من المشـاريع التعاونيـة، وتتوقـف فاعليـة هـذا الوضـع إقليميًّـا ودوليًّـا عـلى الاسـتخدام المنطقـي للسياسـية الجغرافيـة في العلاقـات الدوليـة السـياسـية والاقتصادية والأمنية.

- من ناحية أخرى، فإن الظروف الفعالـة الناشـئة عـن الفـترة التاليـة للحـرب الباردة قد خلقت بيئة مناسبة لتطوير السياسة الخارجية مع عدة بـدائل؛ فقـد تقلصت إلى حدٍّ كبير خصوصية التحالفات العسكرية والعوائق لتصبح هي العنـاصر المحـددة للعلاقـات الدوليـة، كـما أصـبحت مشـاريع التعـاون أداة مشتركة للعلاقات بين الدول، وفي هـذه البيئـة الجديـدة يجـب أن تقـوم تركيـا بإعادة ترتيب وتهيئة علاقاتها مع مراكـز القـوى بتـوافر البـدائل والمرونـة مـع أحلاف متعددة.

- يتبع الحزب سياسة خارجية واقعية بعيدة عن ألوان التحيز والاستحواذ تفيد مكانة تركيا من الناحية التاريخية والجغرافيـة السياسـية؛ وذلـك عـلى أسـاس تبادل المصـالح، وتركيا -التي تحترم وحدة أراضي وسيادة الـدول الأخـرى- تـرى أنـه مـن حقهـا تجـاه الـدول الأخـرى والهيئـات الدوليـة أن تحـترم هـي

-أيضًا- بالمثل سلامة أراضيها وسيادتها.

- انطلاقًا من معارضة تغيير الحقائق الإقليمية والعالمية، فإن الحزب يرى ضرورة قيام تركيا بإعادة تحديد أولويات سياستها الخارجية، وخلق توازن بين هذه الحقائق ومصالحها الوطنية.

في هذا المعنى، يقوم الحزب بما يلي:

- خلق توازن طويل الأجل للسياسة الخارجية التركية مع الدول على الصعيد الإقليمي والعالمي، وذلك على أساس قوى محركة جديدة.

- يرى الحزب أن عملية صنع القرار وعملية التنفيذ في السياسة الخارجية غير كافية بمشاركة البيروقراطية فقط، ويرى ضرورة زيادة فعالية وقوة تركيا؛ وذلك من خلال التأكيد على مشاركة البرلمان ومختلف شرائح المجتمع في مثل هذه القرارات.

- يرى الحزب أن الدراسات الاستراتيجية وتحليل السيناريو والتخطيط المستقبلي في العلاقات الدولية تمثِّل أهمية قصوى في تطوير آليات السياسة الخارجية، وانطلاقًا من هذا لا بد من إجراء تعاون مع المراكز البحثية في مجال السياسة الخارجية في نطاق الهيئات العامة، ومعاهد السياسة الخارجية، وأقسام التعاون الدولي في الجامعات.

في إطار هذه الملاحظات، سيتبع الحزب السياسات التالية:

- تُعَدُّ تركيا عنصر استقرار في منطقتها من خلال الديمقراطية والاقتصاد وموقفها من احترام حقوق الإنسان، وبناء على هذا كان لزامًا عليها أن تتخذ المزيد من المبادرات في ضوء الأزمات في المناطق المجاورة لها، وتقدم المزيد من المساهمات الملموسة لحلِّ هذه الأزمات.

- يـؤمن الحـزب أن المنـاخ الآمـن في المنطقـة يُسـهم بشـكل كبـير في التنميـة الاقتصادية؛ لهذا السبب يتعين على تركيا بذل المزيد من الجهود لتوفير الأمن والاستقرار في محيطها القريب، والمزيد من الجهود للحفاظ على علاقات جيدة مع جيرانها على أساس الحوار؛ وبالتالي فإنها ستسهم بشكل أكبر في تنمية التعاون الإقليمي.

- لقد باتت تركيا على علاقة وثيقة بأوربا جغرافيًّا وتاريخيًّا؛ لهذا السبب يتعين أن تحتل العلاقات مع الدول الأوربية محور اهتمام أجندة السياسة الخارجية التركية.

- مسارعة تركيا في الوفاء بوعودها في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، والالتزام بالشروط التي وضعها الاتحاد كمطالب من الدول المرشحة الأخرى؛ وبالتالي لن يكون هناك المزيد من المشاكل السطحية في الأجندة التركية.

- بالتوازي مع المساهمات التي قدمتها تركيا داخل حلف شمال الأطلسي حتى الآن، يتعين القيام بجهود من أجل تركيا لوضعها في المكانة التي تستحقها في منظومة الدفاع والأمن الأوربي الجديد في إطار الاستراتيجية الجديدة للدفاع الأوربي.

- دعم التعاون السياسي والاقتصادي الموجود منذ فترة طويلة بين تركيا والدول الصديقة والحلفاء، وتكثيفه في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والاستثمارات والتجارة.

- دعم التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار الدفاع، ومدُّه ليشمل مجالات الاقتصاد والعلوم والاستثمارات والتكنولوجيا.

- الحفاظ على العلاقات الودية مع روسيا؛ بحيث يقوم على التعاون بدلاً من

المنافسة في وسط آسيا ومنطقة القوقاز.

- دعم العلاقات مع اليونان والمرتكزة على المصالح الاقتصادية المتبادلة. ونتيجةً للمناخ الأمني الذي توفره هذه العلاقات، فسيتم القضاء على أكثر المشاكل السياسية تعقيدًا.

- بالنسبة لحل القضية القبرصية، لا يمكن تجاهل وجود الشعب التركي في الجزيرة وهويتها وحقها في تقرير المصير، ولا بد أن يستند هذا الحل على اتفاق بين الدولتين الموجودتين في الجزيرة، وستزداد المشكلة تعقيدًا بدخول القسم القبرصي اليوناني إلى الاتحاد الأوربي إذا لم يتم حلها أولاً.

- على الرغم من التقارب التاريخي والثقافي والاجتماعي مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، فإنه من المسلم به أن تركيا لا ترقي إلى مستوى توقعات جمهوريات هذه البلاد؛ ومن ثم سيتولَّى الحزب مسألة الارتقاء بالعلاقات مع هذه الجمهوريات إلى أفضل مستوى، وبذل الجهود لتحويل المنطقة إلى منطقة تعاون واسعة.

- بشأن مخاوف إراقة الدماء في الشرق الأوسط -والذي يرتبط بعلاقات تاريخية وثقافية وثيقة مع تركيا- فإن الرأي العام التركي يُقلقه هذا الأمر شأنه في ذلك شأن العالم كله، فإن الحزب يرى أن السلام الدائم هو السبيل الوحيد للوقف العاجل لإراقة هذه الدماء والدموع، بغضِّ النظر عن كينونة أصحابها، وفي هذا الإطار يتعين على تركيا مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام.

- يشيد الحزب بأهمية علاقة تركيا مع الدول الإسلامية؛ وبالتالي يتعين على تركيا أن تبذل جهودًا لزيادة التعاون الثنائي مع هذه الدول من جانب، ومن

جانب آخر عليها أن تبذل محاولات مستمرة حتى تهيئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي مكانة مرموقة على الساحة الدولية، وأن يكون لها كيان قوي يُمَكِّنها من خوض لجة المبادرات، ويتعين عليها -أيضًا- توفير المزيد من الدعم لعمل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي يرأسها رئيس جمهورية تركيا.

- أدى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية إلى ظهور مجال جديد للتعاون في منطقة البحر الأسود؛ نتيجة لهذا يتعين زيادة الجهود لحشد طاقات منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، والتي تأسست بمشاركة واسعة وزخم سريع، ووعدت بتعاون واسع النطاق مع دول المنطقة.

- علاوة على ذلك بالنسبة للأبعاد الأطلسية التقليدية والأوربية بشأن السياسة التركية الخارجية، لا بد من دعم الجهود الرامية إلى وضع سياسة مع المحور الأوربي؛ وانطلاقًا من هذا ينبغي بذل الجهود لتعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي.

- يتعين التماس إمكانيات التعاون في منطقة القوقاز وتنحية أضرار فترة الحرب الباردة؛ وهكذا فإن تركيا ستحاول المساهمة في دمج هذه المنطقة -والتي تمتلك ثروات فوق سطح الأرض وفي باطنها- مع الشرق الأوسط ومنطقة البلقان من الناحية الاقتصادية.

- يتعين الاهتمام بإقامة علاقات متعدِّدَة الأبعاد مع الصين ذات الاقتصاد القوي في جنوب شرق آسيا، وسوف تبذل تركيا جهودًا لتطوير علاقات أوثق مع هذه البلدان.

- يتعين تطوير سياسات تركيا في البلقان، وإذا لزم الأمر إعادة تشكيل هذه

السياسات في ضوء علاقاتنا التاريخية والثقافية والاقتصادية مع دول المنطقة.

- يتعين على تركيا بذل جهود من أجل حماية أفضل لحقوق المواطنين التركيين الذين يعيشون في خارج البلاد التركية، وإذا لزم الأمر فإنه يجب تفعيل الآليات القائمة بالفعل حاليًا للقضاء على المشاكل التي يواجهونها في تركيا وفي تلك البلاد، وإذا لزم الأمر يتم وضع آليات جديدة.

الخلاصـــــة
برنامج التنمية والديمقراطية

الخلاصة

- إن تركيا بلد غني جدًّا من الناحية المادية والروحية بمواطنيها في المقام الأول.
- إن جمهورية تركيا هي أحد أهم المكاسب التي حصلنا عليها في تاريخنا من آلاف السنين، بالرغم من كل الجهود والتطورات فإن حزب العدالة والتنمية يرى الخطوات التي خطتها تركيا حتى اليوم تجاه الدولة الديمقراطية ما زالت غير كافية.
- يهدف الحزب إلى إعطاء تركيا -من خلال برنامجه- توجيهات ونصائح سياسية تنطلق منها الدولة الديمقراطية، التي تقوم على سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات.
- طبقًا لمقولة: «دعوا الناس ينعمون بحياتهم لتنعم الدولة هي -أيضًا- بحياتها». فقد جعل الحزب المواطن مركز اهتمام جميع السياسات، وبناء على حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والتنظيم والتعليم والعمل، ينظر الحزب إلى الحريات المدنية والسياسية على أنها شرط أساسيّ للسلام والتعددية وفض النزاعات، وتُعَدُّ هذه الحريات أساسية للجميع لتحويل تركيا إلى أمل كبير في المستقبل.
- ينظر الحزب إلى جميع مواطني جمهورية تركيا كمواطنين من الدرجة الأولى،

بغـض النظـر عـن الاخـتلاف في الـدين أو اللغـة، أو المـذهب، أو الأصـل الإقليمي، أو الأصل العرقي، أو الجنس. في مفهوم الديمقراطية عند الحزب لا يوجد إلزام بتوحيد الخلافات؛ فهذه هي ثقافة الجمع المختلف الذي يعيش معًا في سلام؛ هذه النظرة الخاصة بالحزب من واقع تجربتنا عبر التاريخ.

- من أهم أهداف الحزب حماية المظلومين من بطش الظالمين؛ وهكذا لدينا برنامج يهدف إلى السلام والسعادة للجميع، وليست لمجموعة أو طائفة معينة.

- في ضوء برنامج الحزب هذا، ومن أجل حكومة تسير في هذا المضمار، ينبغي أن تكون الدولة قوية من حيث الوظيفة والتأثير لإنتاج خدمات ذات جودة عالية، بدلاً من كونها دولة كبيرة وبطيئة، وسوف تكون الدولة في موقف قيادة الأوركسترا من خلال انتهاجها للتعددية وتعدد الآراء في نطاق احترام وحدة البلاد وسيادتها الوطنية، وينبغي للدولة أن تقوم بعملية التنظيم والسيطرة وخلق فرص العمل، ويجب -أيضًا- تشجيع أصحاب المشاريع، وفتح الطرق أمامهم بدلاً من إلزامهم بطريق واحد، وتوفير مزايا مساوية للجميع هو شرط أساسي لمفهوم الديمقراطية السائدة في القرن الواحد والعشرين، حقيقةً هذا هو ما سيجعل تركيا تتبوَّأ المكانة التي تستحقها على الساحة العالمية.

- يهدف هذا البرنامج إلى حشد إمكانات اقتصادية كبيرة جدًّا في تركيا لتنمو، وخفض التكاليف الناجمة عن العولمة إلى الحد الأدنى. من بين الأولويات الاقتصادية لبرنامج الحزب، تنظيم التكاليف الناجمة عن العولمة للإنفاق العام، ومنع التبديد على كل المستويات، ودعم المشاريع في جميع الاتجاهات،

وعمل نظام للأرباح يرتكز على الإنتاج بدلاً من قبض الفائدة، وعرض أقصى استجابة للاقتراض، وخفض معدلات الضرائب مع توسيع القاعدة الضريبية، والقضاء على الظلم في توزيع الدخل، والقضاء على الفقر وأنواع الفساد، وانتهاج الإنتاجية كمبدأ أساسي.

- إن توفير الغذاء هو جوهر سياسة الحزب، وكذا تحقيق تعليم فعال للمواطنين، وجعلهم ينعمون بالأمان، وبمستوى من المعيشة يليق بكرامة الإنسان، مطمئنين للمستقبل، واثقين في حكومتهم.

- أهم جانب من جوانب هذا البرنامج هو أنه لا يتضمن بلاغة الخطاب، والتي لا يمكن تحويلها إلى واقع عملي، وتمثل الواقعية وإمكانية التطبيق السمة البارزة لسياسات الحزب، وإن شعب تركيا واثق تمام الثقة أن كلمتنا تنمُّ عن جوهرنا، وحزب العدالة والتنمية ما هو إلا حزب من مجموعة من الكوادر، التي استمدَّت قوتها من الشعب، حيث يلتزم الحزب بالمبادئ بدلاً من الأحكام الصارمة، والتفكير الجماعي بدلاً من احتكار التفكير الفردي.

- إن أكبر مشكلة لتركيا هي الافتقار إلى الثقة، عندما تتمُّ استعادة ثقة الدولة في الشعب وثقة الشعب في الدولة، وعندما تتسق مطالب الشعب مع جدول أعمال سياسة البلاد، فإن تركيا ستخطو -بلا شكٍّ- حينها نحو القمة في خضم السباق الدولي. لدينا عاطفة تسمى «الشغف بتركيا». لقد بدأت تركيا خطواتها نحو آفاق مشرقة بإخلاص وثبات، وسيحظى كلُّ مَنْ شاركنا هذه المسيرة بالفخر والاعتزاز في نهاية المطاف.

- لم ولن يكون حزب العدالة والتنمية حزبًا ضد الأيديولوجيات أو ينتهج المحاباة؛ فالحزب هو حزب الجماهير، الذي يضع مصالح تركيا نصب عينيه؛

كما هو مبين في إطار هذا البرنامج، ويرفض الحزب التميز العنصري الذي أفرزته فترة الحرب الباردة، والمتمركز على الفكر السياسي القديم، وكل مَنْ يُؤمن بالديمقراطية، ويحترم حقوق الإنسان والحريات وقيم التعددية، وله مشاعر أخلاقية وإنسانية، يمثل جزءًا من المنظومة وله اعتبار تحت ظلِّ هذا الحزب.

- من بين أهم أهداف حزب العدالة والتنمية الانتقال إلى مركز السياسة والجماهير، التي تحترم جمهورية تركيا، وتحترم القيم الوطنية والروحية والقيم العالمية.

- يُعَدُّ هذا البرنامج مشروع «الديمقراطية والعمل»؛ حيث تمَّ إعداده بواسطة كوادر ذوي أمانة ومبادئ ووعي بالقيم المحلية والقوى العالمية، واستيعاب جيد لجغرافية العالم والعصر الذي يعيشون فيه، وذلك من أجل أن تتبوأ تركيا المكانة التي تستحقها في المجتمع الدولي، وللارتفاع بها فوق مستوى الحضارة المعاصرة.

- إن الخيار بأيدينا لبذل الجهد ولعقد العزم ولانتهاج سياسة تعتمد على المبادئ.

قطعًا، الشعب هو مصدر الحكم على سياسة برنامجنا.

المصادر والمراجع

١) ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي: المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط١: ١٤٠٩هـ.

٢) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٣) ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٤) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٥) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي: الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١: ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٦) ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري: فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ.

٧) ابن عبد ربه: العقد الفريد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١: ١٤٠٤ هـ.

٨) ابن قيم الجوزية: الروح، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٩) ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط١: ١٩٩٧م.

١٠) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، دار الفكر - بيروت، ١٩٨٦م.

١١) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني: مسند الإمام أحمد بن حنبل، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناءوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

١٢) أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات - قطر، ط١: ٢٠١٠م.

١٣) أردوجان في أقوى أوضاعه.. سنوات ثمانٍ على حكم العدالة والتنمية، دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ نوفمبر ٢٠١١م.

١٤) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٩٩٨م.

١٥) الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

١٦) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق:

د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٧) البوصيري: البردة، شرحها إبراهيم الباجوري، ضبطها وعلق عليها: عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب – القاهرة، ١٩٩٣م.

١٨) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات - قطر، ط١: ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

١٩) جلال ورغي: الحركة الإسلامية التركية.. معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة قطر، ط١: ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٢٠) جوزيف حجازي: سورية بلاد الشام.. تجزئة وطن حول اتفاقات سايكس- بيكو: دراسة وملف وثائقي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٢١) الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٢٢) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق: حسين الأسد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٢٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار

الكتاب العربي، بيروت، ط٢: ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٢٤) راغب السرجاني: أسلاك شائكة، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط١: ١٤٣٢هـ=٢٠١١م، ص٤٩، ٥٠.

٢٥) راغب السرجاني: بين التاريخ والواقع ٣، مؤسسة اقرأ، مصر، ط١: ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

٢٦) راغب السرجاني: بين التاريخ والواقع ٤، مؤسسة اقرأ - مصر، ط١: ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٢٧) رضا هلال: السيف والهلال – تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

٢٨) الزركلي، خير الدين: الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الخامسة، مايو ١٩٨٠م.

٢٩) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١: ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٣٠) سفر عبد الرحمن الحوالي: العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، دار الهجرة.

٣١) صدام مرير الجميلي: الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط١: ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٣٢) الصفصافي أحمد القطوري: التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٣) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب: المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥هـ.

٣٤) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: المعجم الكبير، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

٣٥) عبد الحميد حرب: المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحزب السلامة التركي، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، البحرين، ١٩٨٥م.

٣٦) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية -القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٧) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٨) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مؤسسة اقرأ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٣٩) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٠) عيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع - الأردن، ط١: ٢٠٠٨م.

٤١) غزوان مصري: مؤشرات عن تجربة النهضة الاقتصادية التركية، مركز الشرق العربي، لندن، ورقة عمل قُدِّمت في المؤتمر الاقتصادي اليمني ٢٠١٠م، الذي أقامه المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية:

.www.asharqalarabi.org

٤٢) فاتن نصـــار: العدالة والتنمية التركي.. أربعة أسباب وراء الفوز، ١٥ يونيو ٢٠١١م، مركز القاهرة للدراسات التركية.

٤٣) كمال حبيب: الدين والدولة في تركيا.. صرع الإسلام والعلمانية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩م.

٤٤) كمال حبيب: تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي العلماني، التقرير الاستراتيجي الخامس لمجلة البيان، ١٤٢٩هـ.

٤٥) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ١٩٧٧م.

٤٦) محمد علي قطب: يهود الدونمة، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م.

٤٧) محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة، ١٩٦٧م.

٤٨) محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

٤٩) محمد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥٠) محمد نور الدين: حجاب وحراب، دار رياض الريس، بيروت، ٢٠٠١م.

٥١) محمد نور الدين: قبعة وعمامة.. مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار - بيروت، ١٩٩٧م.

٥٢) محمود المنير: أردوجان والثورات العربية.. والخيارات الحاسمة.

٥٣) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية.. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية.

٥٤) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ، المكتب الإسلامي، ط٨: ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٥٥) مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٦) مصطفى زين: ذئب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط١، ١٩٩١م.

٥٧) ميشيل نوفل: عودة تركيا إلى الشرق.. الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط١: ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٥٨) نبيل حيدري: تركيا، دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥م، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

٥٩) نبيل سالم: مخاطر التحالف الإسرائيلي – التركي، الملف السياسي، مركز البيان للنشر، الإمارات، دبي، العدد ٤١، ٣٠ أبريل ١٩٩٩م.

٦٠) الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض، ط٤: ١٤٢٠هـ.

٦١) هاينس كرامر: تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١م.

٦٢) هدى درويش: الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان الحلبي، دار الآفاق العربية – مصر، ط١: ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٦٣) الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان: مجمع الزوائد

ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٦٤) وليد رضوان: العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت، ط١: ٢٠٠٦م.

٦٥) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت، لبنان، ط١: ٢٠٠٦م.

الكتب الأجنبية:

66) «Ties with Africa Help Ties with EU,» Hürriyet Daily News, 28 February 2009.

67) Ahmet Davutoğlu, Stratejik Derinlik, (İstanbul: Küre, 2001).

68) Amikam Nachmani.The Remarkable Turkish-Israeli Tie.Middle East Quarterly.June 1998.

69) Corruption: The Turkish challenge. Journal of International Affairs. 1 October 2000. www.allbusiness.com.

70) Davutoğlu, «Turkey's New Foreign Policy Vision».

71) Fact Book 2010.

72) Fact Book.2011.

73) H. V. Houtum, «The Geopolitics of Borders and Boundaries,» Geopolitics, 10(4), 2005.

74) UN Demographic Yearbook, accessed April 16, 2007.

التقارير والصحف والمجلات:

٧٥) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧م: http://hdr.undp.org.

٧٦) تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠م: http://hdr.undp.org.

٧٧) زعماء العالم.. قصة حياة أردوجان، جامعة كولومبيا الأميركية: www.worldleaders.columbia.edu.

٧٨) صحيفة أخبار العالم التركية.

٧٩) صحيفة الاتحاد الإماراتية.

٨٠) صحيفة الأهرام المصرية.

٨١) صحيفة البيان الإماراتية.

٨٢) صحيفة الحياة اللندنية.

٨٣) صحيفة الرأي الكويتية.

٨٤) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية.

٨٥) صحيفة الشرق القطرية.

٨٦) صحيفة الشروق المصرية.

٨٧) صحيفة المصري اليوم.

٨٨) صحيفة المصريون الإلكترونية.

٨٩) صحيفة النهار الكويتية.

٩٠) صحيفة الوفد المصرية.

٩١) فضائية الجزيرة.

٩٢) كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٩٣) مجلة الوحدة الإسلامية، تصدر عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان.

٩٤) مجلة مختارات إسرائيلية.

المواقع الإلكترونية:

٩٥) موقع إخوان أون لاين: www.ikhwanonline.com.

٩٦) موقع إذاعة صوت تركيا: www.trt.net.tr.

٩٧) موقع إسلام أون لاين: www.islamonline.net.

٩٨) موقع الاتحاد الأوربي: http://europa.eu.

٩٩) موقع الإذاعة الألمانية: www.dw-world.de.

١٠٠) موقع الإسلام اليوم: www.islamtoday.net.

١٠١) موقع البنك الدولي: www.worldbank.org.tr.

١٠٢) موقع التنوع الإسلامي: www.alwihdah.com.

١٠٣) موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net.

١٠٤) موقع الشيخ القرضاوي: www.qaradawi.net.

١٠٥) موقع الصحافة التونسية: .www.tunipresse.com

١٠٦) موقع العربية نت: www.alarabiya.net.

١٠٧) موقع الفضائية التركية: www.trtarabic.tv.

١٠٨) موقع المسلم: http://almoslim.net.

١٠٩) موقع الموسوعة العربية www.arab-ency.com.

١١٠) موقع جائزة الملك فيصل: www.menofia.edu.eg

١١١) موقع حزب العدالة والتنمية التركي: http://eng.akparti.org.

١١٢) موقع دلتا اليوم: www.deltaelyoum.com.

١١٣) موقع رجب طيب أردوجان الشخصي: www.rte.gen.tr.

١١٤) موقع شبكة سنّي نيوز: www.sunni-news.net.

١١٥) موقع شبكة محيط: www.moheet.com.

١١٦) موقع صحيفة أريبيان بزنس: www.arabianbusiness.com.

١١٧) موقع صحيفة الموقف الفلسطينية.

١١٨) موقع صحيفة تركيا اليوم الإلكترونية: http://turkeytoday.net.

١١٩) موقع علامات أون لاين: www.alamatonline.net.

١٢٠) موقع فلسطين أون لاين: www.felesteen.ps.

١٢١) موقع قصة الإسلام: www.islamstory.com.

١٢٢) موقع قناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net/channel.

١٢٣) موقع مؤسسة «سيتا» للأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية: www.setav.org.

١٢٤) موقع مؤسسة هبيتات: www.unhabitat.org.

١٢٥) موقع مجلة العصر الإلكترونية: www.alasr.ws.

١٢٦) موقع مركز الجزيرة للدراسات: www.aljazeera.net.

١٢٧) موقع مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، www.regionalstudiescenter.net.

١٢٨) موقع مركز القاهرة للدراسات التركية: http://kahireturk.org.

١٢٩) موقع منظمة الأغذية والزراعة: www.fao.org.

١٣٠) موقع منظمة هيومان رايتس ووتش الأميركية لحقوق الإنسان: www.hrw.org.

١٣١) موقع هيئة الإذاعة البريطانية: http://news.bbc.co.uk.

١٣٢) موقع وكالة cnn العربية: http://arabic.cnn.com.

***

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس الاعلام المترجم لها

فهرس الأماكن

فهرس الثورات والحروب

فهرس اللغة والمصطلحات

فهرس الانتخابات

فهرس الأحزاب السياسية التركية

فهرس الخرائط والصور

***

فهرس الموضوعات



الأستاذ الدكتور راغب السرجاني



الأستاذ الدكتور راغب السرجاني: وُلِدَ عام ١٩٦٤م بمصر، وتخرَّج في كلية الطب جامعة القاهرة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف عام ١٩٨٨م، أتمَّ حفظ القرآن الكريم عام ١٩٩١م. ثم نال درجة الماجستير عام ١٩٩٢م من جامعة القاهرة بتقدير امتياز، ثم الدكتوراه بإشراف مشترك بين مصر وأمريكا عام ١٩٩٨م (في جراحة المسالك البولية والكلى).

- أستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة.
- عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.
- عضو الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح.
- رئيس مجلس إدارة مركز الحضارة للدراسات التاريخية بالقاهرة.
- صاحب فكرة موقع قصة الإسلام والمشرف عليه (أكبر موقع للتاريخ الإسلامي) www.islamstory.com.
- باحث ومفكر إسلامي، وله اهتمام خاص بالتاريخ الإسلامي.

مشروعه الفكري:

ينطلق مشروعه الفكري «معًا نبني خير أمة» من دراسة التاريخ الإسلامي دراسة دقيقة مستوعبة، تحقق للأمة عدة أهداف؛ منها:

- استنباط عوامل النهضة والاستفادة منها في إعادة بناء الأمة.
- بعث الأمل في نفوس المسلمين، وحثهم على العلم النافع والعمل البناء؛ لتحقيق الهدف.
- تنقية التاريخ الإسلامي وإبراز الوجه الحضاري فيه.

الإسهامات العلمية والدعوية: على مدار سنوات عديدة كانت له إسهامات علمية ودعوية؛ ما بين محاضراتٍ وكتبٍ ومقالاتٍ وتحليلاتٍ؛ عبر رحلاته الدعوية إلى شتى أنحاء العالم.

الفضائيات والإذاعات: يقدم عدة برامج وحوارات على الفضائيات والإذاعات المختلفة؛ منها: اقرأ، الرسالة، الحوار، الناس، القدس، المستقبل، العربية، الجزيرة، الجزيرة مباشر،

والسودان، وإذاعة أم القيوين، وإذاعة القرآن الكريم بفلسطين والأردن ولبنان والسودان والإمارات، وغيرها.

التسجيلات: له مئات المحاضرات والأشرطة الإسلامية؛ يتحدث فيها عن السيرة النبوية والصحابة، وتاريخ الأندلس، وقصة التتار، وغير ذلك.

الجوائز الحاصل عليها:

١- جائزة يوسف بن أحمد كانو للتفوق والإبداع في مجال الثقافة الإسلامية عام ٢٠١١م.

٢- جائزة المركز الإسلامي لدعاة التوحيد والسُّنَّة عام ٢٠١٠م.

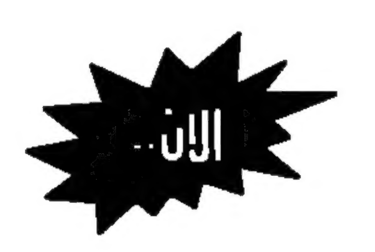
٣- جائزة الدولة التقديرية (جائزة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) عام ٢٠٠٩م.

٤- جائزة المركز الأول في مسابقة البرنامج العالمي للتعريف بنبي الرحمة ﷺ عام ٢٠٠٧م.

كتبه:

صَدَرَ للدكتور راغب السرجاني حتى الآن ٤٩ كتابًا في التاريخ والفكر الإسلامي؛ هي:

١) المشترك الإنساني.. نظرية جديدة للتقارب بين الشعوب
٢) أسوة للعالمين (من هو محمد ﷺ)
٣) ماذا قدم المسلمون للعالم.. إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية
٤) الرحمة في حياة الرسول ﷺ
٥) فن التعامل النبوي مع غير المسلمين
٦) قصة الأندلس من البداية إلى السقوط
٧) قصة تونس من البداية إلى ثورة ٢٠١١م
٨) قصة الإمام محمد بن عبد الوهاب ﷺ
٩) الشيعة.. نضال أم ضلال؟!
١٠) قصة التتار من البداية إلى عين جالوت
١١) قصة الحروب الصليبية من البداية إلى عهد عماد الدين زنكي
١٢) العلم وبناء الأمم - دراسة تأصيلية في بناء الدولة وتنميتها
١٣) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية
١٤) أخلاق الحروب في السنة النبوية
١٥) قصة العلوم الطبية في الحضارة الإسلامية
١٦) فلسطين.. واجبات الأمة
١٧) وشهد شاهد من أهلها
١٨) رحماء بينهم - قصة التكافل والإغاثة في الحضارة
١٩) بين التاريخ والواقع - أربعة أجزاء



اشتر إصدارات المؤلف

عبر شركة أقلام

١) المشترك الإنسـاني.. نظرية جديدة للتقارب بين الشعوب: الحائز على جائزة يوسف بن أحمد كانو للتفوق والإبداع عام ٢٠١١م.

٢) أسوة للعالمين (من هو محمد ﷺ): الحائز على جائزة المركز الإسلامي لدعاة التوحيد والسُّنَّة عام ٢٠١٠م.

٣) (ماذا قدم المسلمون للعالم.. إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية): الحائز على جائزة الدولة التقديرية (جائزة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) عام ٢٠٠٩م.

٤) قصة الأندلس من البداية إلى السقوط

٥) قصة تونس من البداية إلى ثورة ٢٠١١م

٦) قصة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

٧) فن التعامل النبوي مع غير المسلمين

٨) الشيعة نضال أم ضلال؟!

٩) قصة التتار من البداية إلى عين جالوت

١٠) قصة الحروب الصليبية من البداية إلى عهد عماد الدين زنكي

١١) العلم وبناء الأمم.. دراسة تأصيلية في بناء الدولة وتنميتها

١٢) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية

١٣) أخلاق الحروب في السنة النبوية

١٤) قصة العلوم الطبية في الحضارة الإسلامية

١٥) فلسطين.. واجبات الأمة

١٦) وشهد شاهد من أهلها

١٧) رحماء بينهم.. قصة التكافل والإغاثة في الحضارة

١٨) بين التاريخ والواقع – أربعة أجزاء

١٩) وخلق الإنسان ضعيفًا

٢٠) نقطة ومن أول السطر

٢١) رمضان ونصر الأمة

قصة أردوجان

هذا الكتاب

من أكثر الشخصيات التي أثارت الجـــدل بين المسلمين، وكذلك بين غير المسلمين، هي شخصية الزعيم التركي أردوجان؛ فالبعض يعتبره زعيمًا خالدًا من رموز التجديد والبناء في هذه الأمة، في حين ينظر إليه آخرون على أنه منشق عن حركة أربكان، وأنه يختار العلمانية بديلاً عن الإسلام.

وفي هذه الأيام، والثورات العربية تتوالى، ينظر الكثير من المسلمين إلى النموذج التركي على أنه النموذج القدوة الذي ينبغي لنا أن نحتذي حذوه، ومن ثَمَّ تُثار دومًا قضية أردوجان وخطواته في التغيير والإصلاح..

إنني أشعر أن واجب الوقت يحتم علينا دراسة سيرة هذا الرجل من أوَّلها إلى آخرها، مع التحليل والتفسير لمعظم دقائقها.. ولهذا كان هذا الكتاب!

د. راغب السرجاني

